

تصدع الهيكل الثالث
د . محسن خليل
دار الشؤون الثقافية العامة

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem





طباعة ونشر

دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»

رئيس مجلس الادارة :

الدكتور محسن جاسم الموسوي

تعنون جميع المراسلات

بأسم السيد رئيس مجلس الادارة

العنوان :

العراق ـ بغداد ـ اعظمية

ص . ب . ٤٠٣٢ ـ تلكس ٢١٤١٣ ـ هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

تصدع الهيكل الثالث

دراسة في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٦

د. محسن خليل

الطبعة الاولى ـ لسنة ١٩٨٩

الفهـرســت

الاهــــداء

الى الشعب الفلسطيني .. اسطورة التاريخ المعاصر
الى الشعب العراقي العظيم
اللذين يقاتلان في خندق واحد
من مواقع مختلفة دفاعا عن حاضر الامة ومستقبلها

المقدمـــة

يصعب وصف الصراع العربي ـ الصهيوني بمعطيات الصراع المعروفة بـين الدول والشعوب ، نظرا لما يتسم به من خصائص تجعله فريدا من نوعه في التاريـخ المعاصر .

ولعل ابرز هذه الخصائص ان اقامة « دولة اسـرائيل » **انطوت** من الناحيـة العملية على نفي حق الشعب الفلسطيني في ارضه . واقترن بسعي الحركة الصهيونية و « دولتها » الى تصفية الوجود القومي لهذا الشعب ، وتحويله الى « شتات » في البلاد العربية ودول العالم ، فضلا عـن تحول « اسرائيل » الى قاعدة برية ضخمة لخدمـة اهداف الاستراتيجية الغربية في الوطن العربي .

من هنا يكتسب هذا البحث اهميته بل وضرورته ، فهو محاولة تضاف الى ما سبقه من محاولات ، لدراسة جانب مهم من جوانب « الوضع الاسرائيلي » ونعني به الجانب الاقتصادي ، بغية التعرف على عوامل القوة والضعف فيه ، والعمل من ثم على اضعاف الاولى وتقوية الثانية ، وتوظيف كل ذلك لخدمة استراتيجية المواجهة بين الامة العربية واسرائيل .

١ ـ منطلق البحث :

ينطلق البحث من فرضية اساسية هي :

« وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي منذ نشأته الى الوقت الحاضر ، وان الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من وضـع سياسـات فعالة لمعـالجتها ، وان هـذه الاختلالات ستستمر في المستقبل ، وذلك لارتباط عواملها بالطبيعة الخـاصة لنشـأة الاقتصاد الاسرائيلي والكيان الصهيوني برمته » .

٢ ـ هدف البحث :

واذن فان البحث يهدف الى ما يلي : ـ

أ ـ تشخيص مواقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصـاد الاسرائيـلي وقياسهـا من الناحية الكمية وتحليل مؤشراتها الاساسية وتعقب تطوراتها .

ب ـ تحديد المصادر الرئيسية للاختلالات الهيكلية ، وتحليل العوامل المؤثرة فيها . والكشف عما اذا كانت الاختلالات مؤقتة وناتجة عوامل طارئة ومن ثم ينطبق عليها وصف الاختلالات التي تسببها الدورة الاقتصادية (قصيرة / او طويلة الاجل) ، ام انها اختلالات دائمية يكمن منشؤها في ثوابت سياسة دولة اسرائيل القائمة على انكار حق الشعب الفلسطيني في ارضه ، التوسع في الارض العربية ، والتفوق في القوة العسكرية ، ومن ثم يصبح علاجها رهنا باجراء تغييرات في تلك الثوابت .

٣ ـ منهج البحث :

اعتمد البحث اسلوب التحليل الوصفي والكمي للوصول الى هدفه مع ملاحظة الآتي : ـ

أ ـ ادخل عامل الزمن في التحليل لرصد التغيرات التي تطرأ على الاختلالات في الاجل الطويل . وقد تم اختيار المدة (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥) موضوعا للدراسة من الناحية الزمنية .

ب ـ ركز البحث على تحليل مواقع الاختلالات خلال الاجل الطويل . لأن هذا الاسلوب يساعد على التمييز بين الاختلالات الناتجة من عوامل الدورة الاقتصادية والاختلالات الكامنة عواملها في اسس ومقومات الاقتصاد الاسرائيلي .

ج ـ ان اختيار مدة (٣٥) سنة ، وعاء زمنيا للبحث ، ينسجم مع الطبيعة الخاصة لنشأة الاقتصاد الاسرائيلي ، ومع النظام المؤسسي (السياسي والعسكري) الذي يؤطره . حيث تتيح هذه المدة الزمنية الطويلة الكشف عن دور العوامل غير الاقتصادية في تكوين الاختلالات الهيكلية ، وعن دور العوامل الخارجية في احتواء آثارها ونتائجها .

٤ ـ الصعوبات التي واجهت البحث :

واجه البحث عددا من الصعوبات يمكن ايجاز اهمها بما يلي : ـ

أ ـ المدة الزمنية للبحث ، وملخصها انه في الوقت الذي تعد فيه مدة البحث (٣٥)

سنة ضرورية للاسباب المشار اليها في اعلاه ، فانها في الوقت نفسه تثقل البحث باعباء تحليل عدد كبير من الاحداث والظواهر التي كان لها تأثير في تكوين الاختلالات خلال هذه المدة الطويلة ، مما اقتضى بذل عناية كبيرة للاحاطة بمختلف العوامل المهمة ذات الصلة بموضوع البحث هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، تجنب تجاوز حجم البحث الحدود المعقولة .

ب ـ مصادر البحث : وجد الباحث ان المصادر التي تناولت « الاقتصاد الاسرائيلي » بالدراسة والتحليل تتوزع على ثلاثة انواع : ـ

اولا : بحوث تناولت دراسة الاقتصاد الاسرائيلي خلال مدة زمنية جزئية اما بسبب انها كتبت في وقت مبكر من عمر الاقتصاد الاسرائيلي ، واما بسبب اختيارات الباحث نفسه . ومن امثالها :

- الاقتصاد الاسرائيلي ـ د . يوسف الصائغ ـ ١٩٦٤ .
- الاقتصاد الاسرائيلي ـ العقد الاول ـ دون باتنكن (Don Patinkin) — (Jerusalem Post Press, 1960)
- التغير الهيكلي في السياسة الاقتصادية لاسرائيل ـ هاوارد باك (Howard Pack) (Yale University Press, 1971)
- الاقتصاد الاسرائيلي ـ دافيد هورفيتز ـ Pergamon Press, 1967. (David Horowitze)

ثانيا : بحوث تناولت دراسة جوانب تفصيلية للاقتصاد الاسرائيلي ، فدرست احد قطاعاته او متغيرات الكمية الكلية من امثالها :

- سمات (ملامح) النمو الاقتصادي في اسرائيل ـ (نداف هيلفي) Praeger, London, 1968. (N. Halevi)
- الاثر الاقتصادي لحرب الايام الستة ـ الياهو كانوفسكي Praeger Publishers, 1970 - (Eliyahu Kanovsky)
- اقتصاد الصمود ـ د . انطوان منصور ـ (خاصة باقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة) ـ ١٩٨٤ .

- الصناعة الاسرائيلية ـ حسين ابو النمل ـ ١٩٧٩ .

ثالثا : بحوث تناولت الاقتصاد الاسرائيلي من زاوية سياسية ومن امثالها :

- الاقتصاد السياسي لاسرائيل ـ د . فؤاد مرسي ـ ١٩٨٣ .
- الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام ـ د . فؤاد حمدي بسيسو ـ ١٩٨٤ .
- اسرائيل .. الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية ـ جوئيل بينين ـ جامعة ستانفورد ، كاليفورنيا ـ ١٩٨٦ .

جميع هذه المصادر وغيرها كثير ، تعد من البحوث العلمية المهمة والجادة معا . ولقد استفاد البحث منها استفادة كبيرة وخصوصا الاستفادة من منهج التحليل .. غير انها على اهميتها الفائقة ، تختلف عن هدف هذا البحث واطاره الزمني . اذ ، كما تقدمت الاشارة ، فأن هدف البحث هو تشخيص الاختلالات الهيكلية الرئيسية ولمدة طويلة تمتد من نشأة اسرائيل تقريبا الى ١٩٨٥ مما لا نجده في اي من البحوث المشار اليها او تلك التي لم يرد ذكرها .

وعليه فعلى الرغم من اختلاف طبيعة الهدف بين هذا البحث والبحوث المشار اليها ، واختلاف المدة الزمنية ، فانه قد استفاد منها في التحليل واستعان ببعض معلوماتها لتفسير بعض الظواهر والمتغيرات .

وفي مقابل ذلك اعتمد البحث كمصادر اساسية له ، على مصدر اولي هو :

— Central Bureau of Statistics, Statitical Abstract of Israel

واختصارا سيرمز له (C . B . S .)

لقد اعتمد البحث في جميع البيانات التي استخدمها بالدرجة الاولى على الاعداد السنوية لهذا المصدر ، وعندما لم تتوفر بعض الاعداد السنوية منه ، استعان البحث بمصادر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبشكل خاص على :

— World Bank, World Development Report.

— International Finacial Statistics (IFS)

— International Monetary Found, (iMF),

وعلى الاخص التقارير السنوية حول اسرائيل ويرمز لها في البحث (IMF/SM) .
هذا بالاضافة الى اصدارات وحدة المعلومات الاقتصادية للايكونوست وسيرمز لها البحث (E . I . U) .

— ان بعض بيانات مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي ، خضعت لتبدلات من حيث نمط تصنفيها ، خاصة ما يتصل بالمساهمة القطاعية في الناتج المحلي الصافي .. كما ان قيم البيانات الخاصة ببعض المتغيرات كانت بالاسعار الجارية ، وبعضها الاخر بالاسعار الثابتة لسنوات مختلفة ، وقد قام الباحث بتوحيدها على وفق اسعار ثابتة لسنة واحدة هي سنة ١٩٨٠ ، لتسهيل المقارنة وقياس درجة التطور التي حققتها المتغيرات المدروسة ، ما عدا البيانات الخاصة بالميزانية فقد بقيت بالاسعار الجارية . كما ان البحث استخدم القيم الجارية للصادرات والواردات والدين الخارجي والعجز ، واستخدم القيم الثابتة لها وحسب الحاجة .

٥ ـ استوجب طول مدة البحث ، تكرار بعض التحليلات او الاحداث وذلك بسبب تداخل تأثير بعض العوامل على اكثر من متغير ، وعلى سبيل المثال هناك :

ـ تداخل بين العوامل المؤثرة في كل من الاستهلاك الحكومي والاستهلاك العسكري . وكذلك بالنسبة لفجوة الموارد المحلية والفجوة الخارجية ، وهذه الاخيرة مع مستوى التدفقات المالية الخارجية .

٦ ـ **خطة البحث** :

في ضوء ما تقدم تضمنت خطة البحث ثمانية فصول ، وكالآتي :

١ ـ الفصل التمهيدي : وضع هذا الفصل مدخلا للبحث . وقد تناول اربع مسائل اساسية توزعت على مبحثين : ـ

أ ـ المبحث الاول : عالج مسألتين :

الاولى : تتعلق بالمداخل التعريفية للبحث . وهي مفهوم الهيكل او البنية ، ومفهوم الاختلال والتوازن الهيكلي .

الثانية : تتصل بتوازن الاقتصاد واختلاله في النظرية الاقتصادية الكلية وكما عالجته المدارس الرئيسية .

ب ـ المبحث الثاني : تضمن مسألتين ايضا :

ـ الاولى : السمات العامة للاقتصاد السياسي الاسرائيلي .

ـ الثانية : تعريف بطريقة التحليل التي استخدمتها خطة البحث في تشخيص الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي .

٢ ـ خصص الباب الاول لمواقع الاختلالات الهيكلية وعبر اربعة فصول :

أ ـ الفصل الاول : الاختلال في العرض والطلب .

ب ـ الفصل الثاني : الاختلال في هيكل الانتاج .

ج ـ الفصل الثالث : الاختلال في سوق العمل .

د ـ الفصل الرابع : فجوة الموارد المحلية والفجوة الخارجية .

٣ ـ اما الباب الثاني ، فقد تناول المصادر الرئيسية للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي في ثلاثة فصول :

أ ـ الفصل الخامس : الاستهلاك .

ب ـ الفصل السادس : عسكرة الدولة والمجتمع .

ج ـ الفصل السابع : التدفقات المالية الخارجية .

والبحث في تحليله لمصادر الاختلالات وجد ان بالامكان اضافة مصادر اخرى للاختلالات ، ولكنه اهملها لسببين : ـ

اولهما : الحرص على عدم توسيع البحث من جهة ، وتجنب المعالجة السريعة لها من جهة ثانية .

ثانيهما . ان تلك المصادر لا ترقى من حيث مسؤوليتها عن الاختلالات الى المستوى نفسه للمصادر التي تمت دراستها . فضلا عن ان البحث ، اشار اليها بشكل عرضي كلما سنحت الفرصة بذلك ، ومن امثلة هذه المصادر :

١ ـ محدودية السوق الداخلية للاقتصاد الاسرائيلي .

٢ ـ محدودية الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية .

٣ ـ تأثير الهجرة .

وفي الحقيقة ، فقد وجد الباحث ان مثل هذه المصادر ليست مسؤولة بطبيعتها

المجردة عن الاختلالات ، ولكنها تكون كذلك في الاقتصاد الاسرائيلي ، بتعبير آخر ان محدودية السوق الداخلية لاقتصاد صغير ، ومحدودية الموارد البشرية او الطبيعية ، ليست مسؤولة دائما عن تكوين الاختلالات الا عندما تكون اهداف السياسة العامة للدولة تتجاوز الحدود التي تسمح بها مواردها وسوقها الداخلية ، وهذا هو وضع اسرائيل .

الفصل التمهيدي

توازن الاقتصاد واختلاله



احتلت مسألة توازن الاقتصاد واختلاله مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي والنظرية الاقتصادية الكلية ، وذلك لارتباطها بعملية النمو / أو التنمية وتوفير دعائم القوة والازدهار للاقتصاد القومي . وكان مسار تطور الاقتصاديات الرأسمالية ، المتسم بالاختلالات الدورية التي تعبر عنها ازمات الازدهار والركود المتعاقبة ، بمثابة الدافع الذي حفز الاقتصاديين لبحث مسألة التوازن وشروط تحققها ، للوصول الى افضل سبل النمو ومن ثم الاستقرار والرفاه العام .

ان مظاهر الاختلالات التي عانت منها الاقتصاديات الصناعية منذ القرن التاسع عشر الى الوقت الحاضر ، عديدة ومتنوعة ولعل ابرزها ذلك الاختلال الناتج عن التفاوت الحاصل بين نمو القدرة على الانتاج ومثيلتها على الاستهلاك ، واختلال التناسب بين الفروع الانتاجية المختلفة ، وبالذات بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الانتاجية ، مما يؤدي الى ايجاد صعوبات في تصريف الانتاج واختلال التوازن العام ، وظهور البطالة المرتفعة ودخول الاقتصاد في مرحلة ركود ، الى ان يتلاشى تأثير عوامل الازمة وينعكس اتجاهها نحو الانتعاش والازدهار مرة اخرى .

وبقدر ما كانت ظاهرة اختلال التوازن الاقتصادي والازمات الدورية سمة ملازمة لتطور الاقتصاديات الصناعية منذ نشأتها الى الوقت الحاضر ، فان هذه الاقتصاديات تمكنت منذ الحرب العالمية الثانية ، من امتلاك ادراك اعمق لطبيعة هذه الاختلالات وبالتالي قدرة اكبر في معالجتها وحصر آثارها في اضيق الحدود ، ومن دلائل ذلك ، تقلص امد الازمات الاقتصادية من معدلها في السابق الذي كان يستغرق عادة عشر سنوات الى مدة تتراوح بين (٣ ـ ٥) سنوات وفي بعض الحالات اقل من ذلك . اضافة الى ان الازمات الراهنة اصبحت اقل حدة من تلك التي كانت تحصل قبل الحرب العالمية الثانية ، من حيث نسب التدهور في مؤشرات النشاط الاقتصادي بما في ذلك ازمة الركود التضخمي الاولى في مطلع السبعينات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، والثانية خلال ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ .

ان السمة المزمنة لظاهرة الاختلالات والازمات الدورية ، دفعت الفكر الاقتصادي لأن يواصل بحثه حول سبل المحافظة على توازن الاقتصاد واستقراره وتأمين استمرار نموه وتقدمه ، لا سيما بعد ان توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضخمت التزاماتها المدنية والعسكرية .

ومن جانب آخر ، وبدءا من الخمسينات ، ظهر اهتمام واسع بمسألة النمو والتنمية في بلدان العالم الثالث ، وانصب الاهتمام على دراسة ظاهرتي التخلف والنمو وطبيعة الاختلالات في اقتصاديات هذه الدول واسبابها وشروط التوازن فيها وعوامله[1] .

وفي هذا المدخل يحاول البحث الوقوف على مفهوم توازن الاقتصاد واختلاله لدى المدارس الاقتصادية الرئيسة ، وعلى كيفية تعامل خطة البحث مع مفهوم الاختلال والتوازن في الاقتصاد الاسرائيلي ، واساليب قياسه .

ولهذا الغرض قسم الفصل التمهيدي الى مبحثين :

المبحث الاول : مفهوم التوازن والاختلال في النظرية الاقتصادية الكلية .

المبحث الثاني : مفهوم التوازن والاختلال لدى خطة البحث .

(١) William j. Baumd, and Alan S. Blinder, Economics, Harcourt Brace Jovanovich, Inc. New York, 1982, PP. 82 - 83.

المبحث الاول

مفهوم التوازن والاختلال في النظرية الاقتصادية

لقيت مسألة توازن الاقتصاد واختلاله ، عناية فائقة من مختلف المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة . وكانت شروط التوازن وسبل المحافظة على استمراره تعد من ابرز عوامل الاختلاف النظري واحيانا الصراع بين تلك المدارس ، بل يمكن القول ان تباين مواقفها الفكرية يعكس بالدرجة الاولى ، اختلاف رؤيتها لطبيعة التوازن وشروطه واسباب الاختلال ووسائل علاجه .

وبطبيعة الحال فان مفهومي (الهيكل الاقتصادي) و (الاختلال الهيكلي) كانا ايضا موضوعا للتعريف والتحليل الاقتصادي ، وميدانا للاختلاف والتباين في اطار الفكر الاقتصادي .

وعلى اساس ما تقدم سيعالج هذا المبحث الموضوعين التاليين :

اولا : مفهوم « الهيكل الاقتصادي » و « الاختلال الهيكلي » .

ثانيا : مفهوم التوازن والاختلال في المدارس الاقتصادية الرئيسة .

اولا : مفهوم الهيكل الاقتصادي :

يعد مفهوم الهيكل الاقتصادي او البنية الاقتصادية ، شأنه شأن مختلف المفاهيم في حقول العلوم الانسانية ، ميدانا لتعدد الاجتهادات واختلاف المنطلقات ، ومن ثم ، وتبعا لذلك ، تتعدد التعريفات والمفاهيم الخاصة به . وغالبا فأن اي تحديد لمفهوم الهيكل يتوقف على الهدف من هذا التحديد اولا ، وعلى زاوية النظر الى الهيكل ثانيا .

وعلى الرغم من تعدد التعريفات وتنوعها ، بالامكان ملاحظة وجود قاسم مشترك بينها ، يتفق على ان الهيكل لأي كيان اقتصادي يتمثل بمجموعة المعطيات الخاصة بذلك

الهيكل . اي انه عبارة عن مجموعة العناصر والخصائص التي تحيط بالكيان الاقتصادي (او الوحدة الاقتصادية) والتي تشكل مضمون هذا الكيان من جهة واطاره العام من جهة ثانية .

١ ـ تعريف « الهيكل الاقتصادي » :

وضمن هذا المفهوم العام اشار الاقتصادي الهولندي تنبركن الى ان من الممكن الصاق وصف « الهيكلي او البنيوي » بثلاثة اهتمامات[٢] :

— الاهتمام الاول : يشمل دراسة كل « الخصائص » التي يمكن تسجيلها وملاحظتها عند مشاهدة كيان اقتصادي معين . فدراسة مؤسسة صناعية مثلا ، تصبح ذات طابع بنيوي اذا تعلقت بالكميات الممكن مشاهدتها كلها وبالعلاقة بين هذه الكميات : مقدار رأس المال ، عدد العمال ، قيمة المبيعات ، الارباح ومعدل الارباح الى رأس المال ، سلم الاجور .. الخ .

— الاهتمام الثاني : يتضمن دراسة « العناصر » المكونة للكيان الاقتصادي ، والتي تتغير ببطء وفي مدى طويل بحيث تؤدي تغيراتها الى تحولات عميقة في داخل الكيان الاقتصادي .

— الاهتمام الثالث : ويتعلق بمعرفة « شكل » تأثير تغييرات معينة على واقع الاقتصاد . ويؤكد تنبركن ان بالامكان احتساب العلاقات بين العناصر المكونة للجسم الاقتصادي في شكل عوامل حسابية مثل العوامل التقنية التي تربط بين قطاعين اقتصاديين على الصعيد القومي .

اما بيترسون ، فيرى ان مصطلح الهيكل او البنية الاقتصادية انما يدل على المنشأ الصناعي (او القطاعي) للدخل القومي . وعلى التوزيع الوظيفي لليد العاملة . ويحصل التغير في البنية الاقتصادية كلما طرأ تغير على الاهمية النسبية للقطاعات او الصناعات المختلفة المولدة للدخل القومي ، او كلما طرأ تغير على الاهمية النسبية لفئات الوظائف المختلفة[٣] .

---

(٢) د . فتح الله ولعلو ـ الاقتصاد السياسي ـ مدخل للدراسات الاقتصادية ـ دار الحداثة . بيروت ـ ١٩٨١ ـ ص ١٧٤ ـ ١٧٥ .

(٣) والاس بيترسون ـ الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ـ ترجمة صلاح دباغ ـ المكتبة العصرية ، بيروت ـ ١٩٦٨ ـ ص ٣٨٣ .

ويعرف فرانسوا بيرو البنية الاقتصادية بانها مجموعة النسب والعلاقات التي يتسم بها الكيان الاقتصادي في وقت معين ومكـان معين . ومعنى النسب : الاهميـة النسبية لكل عنصر من العناصر التي تكون الكيـان الاقتصادي مثـل نسبة الاجـور والارباح في الدخل مثلا .. اما معنى العلاقات ، فيشير الى تلك العلاقات التي نسجت خيوطها بين مختلف العناصر المكونة للكيان الاقتصادي مثل العلاقة بين الاستهـلاك ومستوى الدخل مثلا[٤] .

ويفهم من التعريفات اعلاه ، ان مفهوم « الهيكل او البنية » يشير الى العلاقات التناسبية بين مكونات الاقتصاد المعني ، ونمط او طبيعة العلاقات التبادلية بينهـا ، بحيث يمكن وصف التغيير الذي يطرأ على الاهمية النسبية لمكونات الاقتصاد بأنه تغيير بنيوي . كذلك فان التغير الذي يصيب بعض العناصر او المكونات ، ويترتب عليه تأثير على العلاقات التناسبية ، وعلى مجمل المتغيرات الاخرى ، يعد هو الاخر تغيرا بنيويا[٥] .

٢ ـ تقسيمات الهيكل (البنية) الاقتصادي :

يشتمل كل كيان اقتصادي على عدة عناصر تكون في مجموعها هيكله او بنيته . ويمكن ان تتعدد تقسيمات البنية الاقتصادية بحسب المفهوم الخاص بالبنية ، وعلى وفق الهدف من ذلك التقسيم . وبوجه عام توجد تقسيمات عديدة منها[٦] :

---

(٤) د . فتح الله ولعلو ـ مصدر سابق ـ ص ١٧٥ .

(٥) د . عمرو محيي الدين ـ التخلف والتنمية ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٧٧ ـ ص ٥٤ .

(٦) اعتمد في عرض هذه التقسيمات على المصادر التالية :

ـ د . احمد جامع ـ مبادىء الاقتصاد ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٥ ـ ص ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ .

ـ د . فتح الله ولعلو ـ المصدر السابق ـ ص ١٧٩ ـ ١٨١ .

ـ اريك رول ـ تاريخ الفكر الاقتصادي ـ ترجمة راشد البراوى ـ دار الكاتب العربي للطباعـة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٨ ـ ص ٢٢٢ ، ص ٣٠٦ .

ـ د . لبيب شقير ـ تاريخ الفكر الاقتصادي ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ بدون تـاريخ ـ ص ٢١٦ .

ـ اوسكار لانجه ـ الاقتصاد السياسي ـ تعريب وتقديم د . محمد سلمان حسن ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦٧ ـ ص ٩٧ ـ ١٠٣ .

— U . N . Statistical Office, A System of National Accounts and supporting Tables, Series F. No. 2, New York, 1964, P. 13.

(١) تقسيم البنية الاقتصادية من حيث مكوناتها الاقتصادية وغير الاقتصادية ..
وعلى وفق هذا التقسيم تتكون البنية (هيكل) الاقتصادية من : -
ـــ البنيات الاقتصادية البحتة وتضم الانتاج والتوزيع والاستهلاك .. الخ .
ـــ البنيات الديموغرافية وهي المتعلقة بالسكان .
ـــ البنيات السياسية والاجتماعية والفكرية . وهي الاطار المؤسسي للاقتصاد .

(٢) تقسيم البنية حسب المنشأ الصناعي للانتاج القومي :
حيث يلاحظ ان البنية تقسم :
أ ـ اما الى قطاع الانتاج الاولي ، قطاع الانتاج الثانوي ، قطاع الانتاج الثالثي .
ب ـ او الى قطاعات سلعية ، توزيعية ، خدمية ،
ج ـ او الى قطاعات حسب التصنيف الذي اوصت به الدائرة الاحصائية للامم المتحدة ويشمل احد عشر قطاعا .
د ـ او الى قطاعات ، انتاجية ، استهلاكية ، وسيطة .

(٣) تقسيم البنية حسب مكونات العرض والطلب في الكيان الاقتصادي المعني .
والى جانب هذه التقسيمات هناك تقسيم للبنية الاقتصادية حسب التطور التاريخي . وفي هذا الاطار تتعدد التقسيمات حسب منطلق التقسيم :

(٤) فهناك تقسيم للبنية يستند الى التغيرات التي تطرأ على وجوه النشاط الاقتصادي حيث يميز بين : -
أ ـ اقتصاد الصيد .
ب ـ اقتصاد الرعي والزراعة .
ج ـ اقتصاد الرعي والزراعة والصناعة .
د ـ اقتصاد الرعي والزراعة والصناعة والتجارة

(٥) وهناك تقسيم يستند الى نطاق الوحدة الاقتصادية ، حيث يميز بين : -
أ ـ الاقتصاد العائلي المغلق (العصور القديمة) .
ب ـ الاقتصاد الحضري (القرون الوسطى) .

ج ـ الاقتصاد العالمي (العصور الحديثة) .

(٦) والتقسيم الذي يستند الى وسائل المبادلة ويظهر فيه : ـ

أ ـ الاقتصاد الطبيعي .

ب ـ الاقتصاد النقدي .

ج ـ الاقتصاد الائتماني .

(٧) والتقسيم الذي يستند الى القوى والعلاقات الانتاجية والذي يميز :

أ ـ نظام الجماعة البدائية .

ب ـ نظام الرق (العبودي) .

ج ـ النظام الاقطاعي .

د ـ النظام الرأسمالي .

هـ ـ النظام الشيوعي .

وايا ما تكون تقسيمات البنية الاقتصادية ، وطبيعة الدوافع اليها ، فقد اثبت تطور الفكر الاقتصادي والنظريات الاقتصادية ان مفهوم البنية اصبح من الادوات التحليلية التي يمكن استخدامها على مستوى التحليل الكلي للاقتصاد القومي ، او على مستوى التحليل القطاعي او الجزئي . بحيث اصبح يمكن الحديث عن بنية السعر ، وبنية القروض ، وبنية السوق اضافة الى بنية الاستثمار والاستهلاك والاستخدام وهكذا ..

وخلاصة ذلك ، انه طالما تعلق مفهوم البنية بالعناصر الاساسية للكيان الاقتصادي ومكوناته الفاعلة ، فان طبيعة الدراسة ، ودوافعها وهدفها هو الذي يقرر نمط التقسيم البنيوي للكيان الاقتصادي قيد الدرس .

٣ ـ مفهوم الاختلال الهيكلي :

يعرف التوازن في العلوم الطبيعية بأنه عبارة عن حالة التعادل بين قوى معاكسة . وبالمقابل يصبح عدم التوازن او الاختلال ببساطة هو غياب حالة التعادل هذه ، اي انه الحالة التي تنتج فيها القوى المتعاكسة عدم التعادل .

وفي الاقتصاد يعني التوازن حالة استقرار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على وفق النسب او المستويات التي تقررها النظرية الاقتصادية ، دون ان يعني الاستقرار في

هذه الحالة ، السكون المطلق او ثبات قيم المتغيرات الاقتصادية ، لأن المهم في مسألة التوازن واستقراره ، ليس ثبات قيم المتغيرات وانما ثبات واستقرار نسب العلاقات والاثار التبادلية بين المتغيرات حتى ولو كانت قيمها في حالة تغير مستمر ما دام صافي الاثار الناتجة عن التغير لا يؤدي الى اضطراب الحالة الثابتة او المستقرة للتوازن(٧) .

اما مفهوم الاختلال الهيكلي ، فانه يعني اختلال العلاقات التناسبية ، بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي الى ذلك المستوى الذي يؤثر فيه على النمو الاقتصادي واستقراره . وما دامت تقسيمات الهيكل الاقتصادي متعددة ، فان تحديد الاختلال ومفهومه يتوقف على زاوية النظر الى الهيكل الاقتصادي ، فعندما تكون النظرة اليه قائمة على اساس المساهمة القطاعية في تكوين الناتج القومي مثلا ، يصبح الاختلال في هذه الحالة ، اختلال نسب المساهمة القطاعية مقارنة بنسب المساهمة في هيكل آخر يكون بمثابة المثال او النموذج ، وعادة يستخدم هيكل الاقتصاديات الصناعية تجسيدا لهذا النموذج ، وتقاس الاختلالات في الاقتصاديات الاخرى بدرجة الاقتراب او الابتعاد عنه(٨) .

وعندما ينظر الى الهيكل الاقتصادي من زاوية العلاقة بين العرض والطلب ، يظهر الاختلال اذا تجاوز العرض الطلب او العكس . ولقد تناولت المدارس المختلفة في النظرية الاقتصادية الكلية مسألة توازن الهيكل الاقتصادي من زاوية العلاقة بين العرض والطلب ، وضمن ذلك تناولت توازن المتغيرات الاخرى التي تؤثر في توازن العرض والطلب ، كالتوازن في سوق رأس المال (الادخار والاستثمار) والتوازن في سوق النقود (عرض النقود والطلب عليها) ، والتوازن في سوق العمل . ومعنى ذلك ان الاختلال الهيكلي يحصل عندما تضطرب العلاقة النسبية الكمية بين المتغيرات الاساسية خلافا لما تقرره النظرية الاقتصادية من علاقات تناسبية بينها ، والتي تتحدد على وفق شروط محددة .

وفي ضوء ما تقدم ، اذا كان اضطراب العلاقات التناسبية بين المتغيرات الكلية

---

(٧) Edward Shapero, Macroeconomic Analysis, 3 rd Edition, Harcourt Brace Jovanovich, Inc, U. S. 1974, P. 82.

(٨) اريك رول ـ تاريخ الفكر الاقتصادي ـ مصدر سابق ـ ص ٤٥٧ وما بعدها .

السبعينات ، وهكذا لمع نجم المدرسة النقدية وتمكنت من احتلال مواقع مؤثرة في حقل الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية .

وبالنظر لسعة موضوع توازن الاقتصاد واختلاله ، وكثرة المدارس التي عالجته ، يصبح من الصعب الاحاطة التامة والتفصيلية بافكارها جميعا وبمواقفها منه . وازاء هذه الصعوبة ستقتصر عناية هذه الفقرة على عرض الافكار الاساسية لابرز المدارس الاقتصادية التي كان لها تأثير كبير ـ وان تباين ـ على نضج الفكر الاقتصادي والنظرية الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية ايضا وكالآتي :

١ ـ المدرسة الكلاسيكية :[٩]

ترتكز المدرسة الكلاسيكية في بناء نظريتها على توازن الاقتصاد واختلاله الى افتراضين اساسيين :

١ ـ توفر شروط المنافسة الكاملة في اسواق السلع وخدمات عناصر الانتاج ، اي توفر مرونة الاسعار والاجور .

٢ ـ استحالة حدوث حالة عامة من العجز في الطلب او بتعبير آخر استحالة حصول فيض انتاج .

وفي ضوء هذين الافتراضين ترى المدرسة الكلاسيكية ان التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي هو الحالة الطبيعية ، وان الاختلال بينهما حالة مؤقتة ستختفي بفعل

---

(٩) آكلي ـ الاقتصاد الكلي ـ الجزء الثاني ـ

— Edward Shapiro, OP. Cit, PP. 85 — 86.

— Poual Wonnacott/ Ronald Wonnacott, An Antroduction To Macroeconomics, Magraw - Hill Book Company, 1979, U. S. P. 93.

ـ د . سامي خليل ـ النظريات والسياسات النقدية والمالية ـ شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ـ الكويت ١٩٨٢ ـ ص ١٨٩ وما بعدها .

ـ د . صقر احمد صقر ـ النظرية الاقتصادية الكلية ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت ـ ١٩٧٧ ـ ص ١١٨ وما بعدها .

ـ د . احمد جامع ـ اقتصاديات الدخل القومي ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٦٦ ـ ص ١١٦ ـ ١١٧ .

ـ د . اسماعيل محمد هاشم ـ التحليل الكلي والدورات التجارية ـ دار الجامعات المصرية ـ الاسكندرية ـ ١٩٧٣ ـ ص ٢٤ وما بعدها .

وقتيا ، اي من ذلك النوع الذي يوجد في ظروف الدورات الاقتصادية ، كان الاختلال وقتيا ، اما اذا كان الاختلال ناتجا من عوامل تتصل ببنية المتغيرات الكلية ومستمرا لأمد طويل ، فانه يكـون هيكليا ، ذلك لأن التغييـرات الهيكلية هي من النـوع الذي يستغرق زمنا طويلا نسبيا بالمقارنة مع مدة الدورة الاقتصادية .

ثانيا : مفهوم التوازن والاختلال عند المدارس الاقتصادية الرئيسية :

عند استعراض التاريخ الاقتصادي للدول الصناعية ، يلاحظ ان عددا غير قليل من المدارس الاقتصادية ، تمكن من امتلاك زمام السيادة في التأثير على مجرى التطور الاقتصادي ، وبتعبير ادق في التأثير على صياغة السياسات الاقتصادية الخاصة بتوازن الاقتصاد ونموه واستقراره .. واول تلك المدارس التي بلغت مستوى مهما من النضج والتبلور هي المدرسة الكلاسيكية ، حيث بقيت افكار هذه المدرسة هي السائدة في الفكر الاقتصادي وفي التأثير على السياسات الاقتصادية الى حين حدوث الكســاد الكبير في الثلاثينات من هذا القرن ، وكان جوهر فكرة التوازن عندها يتلخص في اعتقادها بأن اقتصاد المنافسة يتضمن قوى تلقائية ذاتية تدفع به الى حالة التوازن عنـد مستوى الاستخدام الكامل ، ولكن ازمة الكساد الكبير اضعفت الثقة بمعظم مقولات فكر هذه المدرسة واكدت عدم ملاءمتها للواقع الجديد في الاقتصاديات الصناعية .

وظهرت المدرسة الكينزية في اعقاب الازمة المذكورة في اعلاه ، تعبيرا عن التناقض الذي نشأ بين الفكر الكلاسيكي في النظرية الاقتصادية ، والواقع الاقتصادي الذي كان ما يزال ينوء تحت وطأة ازمة الثلاثينات الحادة . وكما سادت افكار المدرسة الكلاسيكية خلال حقبة غير قصيرة من الزمن ، كذلك سادت افكار الكينزية في الفكر الاقتصادي وفي مجال التأثير على صياغة السياسات الاقتصادية للدول الصناعية الى مطلع السبعينات ، عندما بدأت الاقتصاديات الرأسمالية تعاني من ظاهرة الركود التضخمي الذي لم تملك الكينزية تفسرا مقنعا له او علاجا شافيا منه .

وكان ذلك ايذانا بظهور تيارات فكرية جديدة ، ورواج تيارات اخرى ، كانت قد ظهرت منذ الخمسينات (كالمدرسة النقدية) ، تزعم جميعها ان الكينزية لم تعد تملك المنـطق التحليلي المنسجم مـع المعطيـات الجديـدة للاقتصاد الصنـاعي منذ مـطلع

القوى التلقائية الكامنة في نظام المنافسة الكاملة . ويكمن اساس هذا الرأي في الاعتقاد السائد لدى الكلاسيك من ان العرض يخلق الطلب المساوي له عند اي مستوى من الاستخدام ، وانه يتجه تلقائيا نحو تحقيق الاستخدام الكامل ، وما دام العرض يخلق الطلب المساوي له ، فان زيادة العرض الكلي تلقائيا لا يخشى معها عقبات تعترض التشغيل الكامل .

وعلى وفق هذا المعنى لا تكمن مشكلة التوازن في حث الطلب الكلي على الارتفاع ، ولكنها تتمثل في ضمان المنافسة الكاملة ومرونة الاسعار والاجور لكي يتمكن الانتاج من ان يتزايد تلقائيا عن طريق المنافسة بين المنظمين .

وانسجاما مع هذا المنطق ، فان التوازن في سوق العمل يتقرر عندما يتعادل عرض العمل مع الطلب عليه عند مستوى الاستخدام الكامل . ويتم ذلك بتأثير عاملين : احدهما يقرر مستوى التوازن من جانب الطلب على العمل ويتمثل بالتعادل بين الاجور الحدية والانتاجية الحدية للعمل . وثانيهما يقرر مستوى التوازن من جانب عرض العمل ويتمثل بالتعادل بين الانتاجية الحدية للأجر والمشقة الحدية للعمل .. وحسب هذه الالية للتوازن يصبح عرض العمل والطلب عليه دالة للاجور والاسعار .

من جانب آخر ترى المدرسة الكلاسيكية ان سعر الفائدة يقرر مستوى التوازن في سوق رأس المال وذلك عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار . وان العلاقة بينه وبين الادخارات طردية ، وبينه وبين الاستثمارات عكسية .

وترى المدرسة الكلاسيكية ان الوظيفة الاساسية للنقود تتلخص في انها وسيلة للتبادل ، وما دام الامر كذلك ، فان التغير في كمية النقود يؤثر مباشرة على المستوى العام للاسعار طالما ان سرعة التداول والحجم الكلي للمعاملات (او حجم الانتاج) ثابتة في الاجل القصير ، وان التغير في عرض النقود تقرره السلطات النقدية .

وحيث ان التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي يعتمد على زيادة الانتاج (العرض) وما يستتبعه من زيادة الاستخدام الى ان يصل الاقتصاد الى مستوى الاستخدام الكامل ، وذلك لأن الطلب حسب فروض تلك المدرسة يتعقب العرض بالزيادة ، **ويترتب** على ذلك ان التوازن بين العرض والطلب يعتمد على التوازن في سوق العمل عند مستوى الاستخدام الكامل .

والخلاصة ان المدرسة الكلاسيكية تعتقد ان نظام المنافسة الكاملة هو نـظام توازني ، ولا تعد البطالة مشكلة فيه . ففي حالة التوازن ، فأن كل بـطالة هي بطالة اختيارية ، وطالما يصل النظام الى التوازن بلا تأخير فان البطالة هي سوء توافق مؤقت سيختفي بسرعة .

وبهذا الصدد استبعدت المدرسة الكلاسيكية امكان قيام ازمات افراط عامة في الانتاج ، واعتقدت ان التوازن الاقتصادي هو الحالة الاعتيـادية وانـه يتحقق بفعل القوى التلقائية ، ولذلك رفضت التدخل الحكومي في حركة النشاط الخاص .

٢ ـ المدرسة الكينزية : [١٠]

وضع كينز نظريته في التوازن الاقتصادي الكلي في مرحلة تعد من اصعب مراحل تطور الاقتصاديات الصناعية وهي مرحلة الكساد الذي اعقب ازمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ . فقد ادت الازمة والنتائج الناجمة عنها (البطالة الواسعة المزمنة ، المشروعات المتوقفة عن العمـل ، تفاقم مشكـلات التصريف) الى احـداث هـزة خـطيـرة في الاقتصـاد

---

(١٠) Edward Shapiro, op. cit, PP. 115, 158, 222, 236, 243, 249 - 253.

- ايرينا م . اساد تشايا ـ الكينزية الحديثة .. تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد ـ ترجمة د . عارف دليلة ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٩ ـ ص ٢٥ .
- جون مينركنز ـ النظرية العامة في الاقتصاد ـ ترجمة نهاد رضا ـ مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ١٩٦٢ ـ ص ٤١٢ وما بعدها .
- والاس بيترسون ـ مصدر سابق ـ ص ٣١٨ .
- آكلي ـ الجزء الثاني ـ مصدر سابق ـ ص ٢٣٧ وما بعدها ، ٢٥٨ وما بعدها .
- د . احمد جامع ـ النظرية الاقتصادية الكلية ـ الجزء الثاني ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٣ ـ ص ١٨٥ وما بعدها .
- د . صقر احمد صقر ـ النظرية الاقتصادية الكلية ـ مصدر سابق ـ ص ١٥٦ وما بعدها ، ١٩٤ وما بعدها ، ٢٨٨ وما بعدها .
- د . سامي خليل ـ النظريات والسياسات النقدية والمالية ـ مصـدر سابق ـ ص ٢١١ ومـا بعدها ، ٢٣٩ وما بعدها .
- د . رمزي زكي ـ الازمة الاقتصادية العالمية ـ مصدر سابق ـ ص ٥٨ ـ ٥٩ ، ٦٢ .

— Paul Wonnacott/ Ronald Wounacott, An Introduction To Macroeconomics, Mc Graw - Hill Book Company, 1979, U. S. P. 143.

الرأسمالي ، وعرضت اطاره المؤسسي السياسي للاضطراب والاهتزاز .

انطلق كينز في وضع نظريته ، من نقده للمدرسة الكلاسيكية في محور بنائها القائم على اولوية العناية بجانب العرض ، وفي جوهر افتراضاتها القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له ، فبدأ بنقد **قانون «ساي» للاسواق** ، وبين ان حالة الاستخدام الكامل ليست الا حالة خاصة فقط وليست كما ادعى الكلاسيك بانها الحالة الطبيعية ، وقال ان توازن الاقتصاد يمكن ان يتحقق عند مستويات تقل عن مستوى الاستخدام الكامل . وبخلاف الكلاسيك رأى ان المشكلة الاولى للتوازن تكمن في جانب الطلب وليس العرض ، **وتحديداً** الطلب الكلي الفعال . فهو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج القومي والاستخدام . وتأسيسا على هذا الرأي ، يعود سبب الازمات المعاصرة الى قصور الاسواق وليس الى نقص البضائع ، والى عجز الطلب قبل قصور العرض . وبهذا الموقف يكون كينز قد قطع كل صلة له بالاقتصاد الكلاسيكي بشكل **عام وبقانون «ساي»** للاسواق بشكل خاص .

وقد دعا كينز لمعالجة الاختلال الاقتصادي ، الى زيادة الدخل الحكومي ومنحه الشرعية التي كان ينكرها الكلاسيك بشدة ، مقترحا جملة من السياسات الحكومية في مجال المالية والائتمان للتأثير على الطلب حسب المرحلة التي يجتازها الاقتصاد القومي ، فقال بضرورة خفض سعر الفائدة وزيادة الانفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) في اوقات قصور الطلب ودعا الى رفع سعر الفائدة وخفض الانفاق الحكومي حينما يقترب النظام الاقتصادي من مستوى الاستخدام الكامل وتلوح في الافق مخاطر التضخم .

كان كينز في صياغته لهذه المواقف ، مدفوعا بادراكه ان النظام الرأسمالي ينطوي على ميكانيكية تعرضه للازمات الدورية ، وان القوى التلقائية عاجزة وحدها عن تحقيق التوازن والاستقرار ، بعد ان فقدت المنافسة الكاملة وجودها في الاقتصاد بتأثير نمو الاحتكارات وتأثير النقابات والتدخل الحكومي ، وازاء هذا التطور لا بد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للتعويض عن عجز القوى التلقائية لاقتصاد السوق .

ويتحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ، عندما يحصل التعادل بين تيار الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الحقيقي لهذه السلع والخدمات ، اي ان

يكون حجم الاحتياجات التي يطلبها الاقتصاد لاغراض الاستهلاك والانتاج والاستثمار عند مستوى معين من الاسعار مساويا لتلك الموارد المتاحة بوساطة العرض او الناتج القومي ، وهو في حقيقته تعبير عن القول ان مستوى التوازن للدخل القومي ، هو ذلك الذي يتساوى عنده حجم الانفاق الكلي مع الناتج القومي .

وبالنظر الى ان الكينزية رأت ان الطلب الكلي هو الذي يخلق العرض المناسب له ، ومن ثم يحدد مستوى الانتاج ومستوى الاستخدام والبطالة ، فقد اهتمت بالعوامل المقررة لمستوى المتغيرات التي يتكون منها الطلب .. حيث ان لكل متغير منها عوامل خاصة به تقرر حجمه ومستواه وظروف تغيره .

فالطلب الاستهلاكي تؤثر فيه عوامل عديدة ، ولكن اهمها مستوى الدخل ، والميل الحدي للاستهلاك ، ويؤثر معدل كل من الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة على مستوى الطلب الاستثماري ، الذي تكون علاقته طردية مع معدل الكفاية الحدية لرأس المال وعكسية مع سعر الفائدة ، اما الطلب الحكومي الذي يتكون من مشتريات السلع والخدمات ، الضرائب ، والتحويلات الحكومية ، فتقرره اعتبارات السياسة المالية ، السياسية منها والاقتصادية ، في حين يتوقف القطاع الخارجي من الطلب (الصادرات) على العوامل التي تحدد مستوى انفاق الخارج على منتجات الاقتصاد الوطني .

وفي الوقت الذي نسبت فيه المدرسة الكلاسيكية دورا مباشرا في التأثير على المستوى العام للاسعار (من خلال منطق نظرية كمية النقود) ، وافترضت ان للنقود وظيفة وسيط للتبادل فقط ، ذهبت الكينزية الى ان للنقود وظيفة اخرى ، هي كونها **مخزناً** للقيم ، وبناء على هذا قررت ان تفضيل السيولة يتكون من الطلب على النقود لاغراض الاحتياط والمعاملات والمضاربة ، ومن ثم فان تغير كمية النقود يؤثر على الكميات (او المتغيرات) الحقيقية التي تؤثر بدورها على الاسعار ، اي ان تأثيرها في الاسعار غير مباشر ، وتأسيسا على ذلك فان التوازن يتحدد في سوق النقود عند تعادل عرض النقود مع الطلب عليها بتأثير سعر الفائدة ومستوى الدخل .

باختصار ، ان توازن الاقتصاد يتحقق عند توازن العرض والطلب وتوازن سوق رأس المال والسوق النقدي ، وان مستوى التوازن يمكن ان يتحقق دون مستوى

الاستخدام الكامل . وفي مثل هذه الحالة تتدخل السياسة المالية والنقدية لرفع مستوى الطلب وتحقيق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل او ما يقرب منه . وعند ارتفاع الطلب وظهور الضغوط التضخمية تتدخل السياسة الحكومية لكبحه والحد من ضغوط التضخم . .

على الرغم من ان الكينزية تحولت الى فلسفة رسمية للانظمة الاقتصادية في اوربا الغربية والولايات المتحدة ، وانها عاشت عصرها الذهبي بين (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) لما رافق ذلك الاعتناق الرسمي من ازدهار في الاقتصاديات الصناعية ، الا ان ازمة السبعينات كما وردت الاشارة اليها ، وفشل السياسات الاقتصادية (المستوحاة من الكينزية) في معالجتها ، قادا الى الاعتقاد بان الكينزية لم تعد تستجيب للواقع الجديد ، وبدأت نظريات اخرى تحل محلها ، كما بدأ الاقتصاديون يوجهون اليها انتقادات منها : ـ

- الكينزية ادت الى تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، الامر الذي نتج عنه زيادة الانفاق العام وظهور العجز في الميزانية العامة للدولة ، واللجوء لتمويله عن طريق الضرائب والاصدار النقدي وزيادة الدين العام الحكومي .. وقد تمخض عن ذلك مثالب اصابت الاقتصاديات الصناعية في الصميم .
- أدى تزايد تدخل الدولة الى اصابة **قوانين السوق، وخاصة سوق العمل، بالشلل،** ومن ثم تعايش البطالة والتضخم في وقت واحد .
- اسفرت عن تزايد الموارد التي تخصصها الدولة للاغراض العامة ، مما شكل قيدا على ممكنات النمو للاقتصاد القومي .

٣ ـ المدرسة النقدية :[١١]

تولي هذه المدرسة اهمية فائقة للنقود والسياسة النقدية في تفسير عمل النظام الاقتصادي واوضاع التوازن والاختلال فيه . وتنسب مشكلات عدم الاستقرار والازمات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والركود وازمة موازين المدفوعات الى اخطاء السياسة النقدية . وبسبب ارتكازها على نظرية كمية النقود الكلاسيكية ، فانها تعد

---

(١١) د . رمزي زكي ـ الازمة الاقتصادية العالمية ـ مصدر سابق ـ ص ٧٩ ـ ٨٥ .
ـ د . سامي خليل ـ النظريات والسياسات ـ مصدر سابق ـ ص ١٧٢ ـ ١٧٥ .

المستوى العام للاسعار دالة في كمية النقود ، بمعنى ان التغير في قيمة النقود يتناسب تناسبا عكسيا مع التغير في كميتها ، وبناء على ذلك فان ارتفاع المستوى العام للاسعار ليس الا الزيادة المحسوسة في عرض النقود بدرجة لا تتناسب مع الزيادة في حجم الناتج القومي ، الامر الذي يترتب عليه ظهور التضخم ، حيث تعده المشكلة الاهم في الاختلال الاقتصادي .

ومن اجل معالجة عدم الاستقرار النقدي ، ترى هذه المدرسة ضرورة التركيز على المصادر الاساسية للافراط في عرض النقود ، واهم هذه المصادر العجز في الميزانية العامة للدولة ، الناتج من تزايد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ، الامر الذي يتطلب ضغط الانفاق الحكومي وتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

وترجع المدرسة النقدية نقص الاستخدام والبطالة الى تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي على النحو الذي شل كفاءة آلية الاسعار في سوق العمل ، وترى ان علاج البطالة يتم عن طريق تقليل اعانات البطالة التي تدفعها الحكومة للعاطلين ، والغاء اشكال الدعم العيني الاخرى ، والحد من دور النقابات في رفع الاجور واعادة الحياة من جديد الى آلية قوى العرض والطلب في سوق العمل .

وفي هذا الشأن رفضت المدرسة النقدية فكرة منحنى فيليبس الكينزية ، والتي تقول بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والتضخم ، وقد شجعها على ذلك فشل فكرة منحنى فيليبس في تفسير الركود التضخمي ، وفي مقابل ذلك قال النقديون بأنه لا توجد على المدى الطويل اية علاقة بين التضخم والبطالة ، فالتضخم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الاجور وضغط نقابات العمال ، بينما سبب البطالة يعود الى تدخل الحكومات والنقابات وتأثيرهما على قوانين العرض والطلب في سوق العمل .

٤ ـ المدرسة الاصلاحية[١٢] :

تنطلق هذه المدرسة من ارضية كينزية ، رغم النقد الذي توجهه لها ، وتعتقد بان الكينزية لم تعد ملائمة لتفسير مشكلات عدم التوازن وعلاجها ، ولكنها تتفق مع الكينزية

---

(١٢) د . رمزي زكي ـ الازمة الاقتصادية العالمية ـ مصدر سابق ـ ص ٨٧ ـ ٨٨ .

ـ والاس بيترسون ـ الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ـ الجزء الثاني ـ مصدر سابق ـ ص ٣٩ ـ ٤٢ .

في ان آليات السوق لا يمكن التعويل عليها لتحقيق التوازن الاقتصادي ، وان الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على ضمان ارتفاع الطلب واحداث التوازن بين الادخار والاستثمار .

وترى هذه المدرسة ، ان الرأسمالية بعد كينز هي رأسمالية المشروعات العملاقة في مواجهة النقابات العمالية القوية وان اي اختلال في موازين القوى بينهما يتطلب تدخل الدولة بوصفها وسيطا محايدا لحل خلافاتهما .

وترفض المدرسة الاصلاحية ، ان تكون للسياسة النقدية المالية في ظل سيادة قوانين السوق ، القدرة على تحقيق الاستقرار النقدي والاستخدام الكامل . وفي مقابل ذلك اقترحت لمعالجة مشكلات الاضطراب وعدم التوازن تطبيق نوع من التخطيط ، يتضمن تأميم قطاع الاسكان والتشييد والرعاية الصحية والمواصلات باعتبارها اهم حلقات الضعف في نظام السوق . وقالت بضرورة الابقاء على اعانات الضمان الاجتماعي للعمال العاطلين ، شرط ان تبقى في مستوى اقل من مستوى الاجور المحددة في السوق للمحافظة على فاعلية سوق العمل في جذب العمال .

٥ ـ مدرسة اقتصاديات جانب العرض[١٣] :

يعتقد انصار هذه المدرسة ان النظام الاقتصادي للرأسمالية لا ينطوي على آليات داخلية تعرضه لازمات افراط الانتاج العامة ، بحكم ايمانهم **الشديد بقانون «ساي»** للاسواق ، الذي ينص على ان العرض يخلق الطلب المساوي له . وبناء على ذلك ، فان عناصر الاضطراب التي تنشأ بين العرض الكلي ، انما مصدرها التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، وتقييد حرية الافراد والمشروعات .

وتبرز اهمية قانون «ساي» ، في رأي هذه المدرسة ، في مجال مسألة التوازن العام ، وكذلك في كونه يوضح الطريق للخلاص من مأزق الرأسمالية في المرحلة الراهنة . فهذا القانون بحكم تركيزه على جانب العرض ، يشير الى اهمية زيادة الاستثمار والانتاج والانتاجية وما يتطلبه ذلك من حوافز ومناخ ملائم .

وتتفق هذه المدرسة مع النقدية في ان اي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في

---

(١٣) المعهد العربي للتخطيط ـ التضخم في العالم العربي ـ بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت في اذار ١٩٨٥ ـ دار الشباب للنشر ـ نيقوسيا ، الكويت ـ ١٩٨٦ ـ ص ٢٦ ـ ٢٩ .

الانتاجية سيتسبب في النهاية في رفع الاسعار وهبوط قيمة النقود ، بيد انها ، وان اتفقت مع المدرسة النقدية في ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة ، لكنها بالاضافة الى ذلك تشير الى فكرة جديدة مفادها ان الضرائب المرتفعة يمكن ان تعد سببا جوهريا من اسباب التضخم . فالضرائب في رأيها ، يجب النظر اليها على انها تكاليف ، وعندما ترتفع هذه التكاليف تتناقص الارباح ، ويصاب الموردون الحديون بالفشل ويهبط الانتاج ، لكن الطلب يستمر ، فترتفع الاسعار للسلع الباقية .

وتعترض هذه المدرسة ايضا على المنطق الذي قام عليه منحنى فيليبس ، فانكرت العلاقة العكسية التي اكدها بين البطالة والتضخم ، ورفضت فكرة التعارض بين زيادة الاستخدام والاستقرار النقدي والسعري ، ولهذا تعتقد ان تباطوء معدلات النمو الاقتصادي وضعف نمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات تعد من الاسباب المقوية للتضخم ، دون ان تنكر ان التضخم هو في التحليل الاخير ظاهرة نقدية تتطلب معالجته اجراءات وسياسات نقدية .

وفي الوقت الذي تؤكد فيه على اهمية الحوافز لزيادة العرض ، تأخذ على النقديين انهم اعطوا اهمية مبالغ فيها للعامل النقدي في علاج ازمة التضخم الركودي واهملوا الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي وهو جانب العرض .

المبحث الثاني
مفهوم التوازن والاختلال كما أعتمدته خطة البحث

بعد ان تعرفنا على الافكار الاساسية في المدارس الاقتصادية المختلفة الخاصة بالتوازن ، فأن بامكاننا ملاحظة ان مفهوم التوازن الاقتصادي في الاقتصاديات الصناعية تحكمه مجموعة من الحقائق اهمها :

١ - ان معالجات تلك المدارس لمفاهيم التوازن والاختلال تعكس مرحلة التطور التي بلغها الاقتصاد الصناعي في دول اوربا الغربية والولايات المتحدة . وحيث ان لكل مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي ، مشاكلها الخاصة بالتوازن والاستقرار الاقتصادي ، ولها عواملها الخاصة ايضا ، فقد ترتب على ذلك اختلاف نمط معالجات المدارس الاقتصادية للتوازن الاقتصادي وشروط تحققه والادوات الاقتصادية المستخدمة في ذلك . بل ان هذه المسألة تؤكد ان الفكر الاقتصادي او النظرية الاقتصادية الكلية ما كان يتاح لها في كل مرحلة الا ان تعالج القضايا التي يطرحها واقع التطور في النظام الرأسمالي . وهكذا عالج الاقتصاديون الكلاسيك مشكلات التوازن من وجهة نظر الانتاج والمنافسة .. فيما جاءت الكينزية لتضع الطلب في محور اهتمامها ردا على ازمة الكساد الكبير .. وراجت المدرسة النقدية بعد ان فشلت ادوات السياسة الكينزية في تفسير ومعالجة ازمة الركود التضخمي في السبعينات .

٢ - ان التطور المعاصر للنظرية الاقتصادية الكلية والفكر الاقتصادي الكلي يسجل حقيقة مهمة وهي « انه من بعد كينز ، امتنع وجود المدارس في الفكر الاقتصادي المتمثلة بالمساهمات الكبرى ، وكل الذي حصل من بعده كان في جوهره عمليات تصحيح للبناء النظري وتعميق قدرته على التفاعل مع واقعه » . يضاف الى ذلك ان التطور والنضج في الاقتصاديات الصناعية ، وتعقد مشاكل استقرارها

وتوازنها ، حتم استخدام منجزات مختلف المدارس في اطار من اعادة الصياغة والتكييف والاضافة ، لكي تقوى على استيعاب المشكلات المعاصرة وتقدم لها حلولا ناجعة .

٣ ـ واستطرادا مع الفقرة اعلاه ، فقد تركز مفهوم الاستقرار والتوازن الاقتصادي في النظم الرأسمالية ، على تلك الحالة التي يتحقق فيها استقرار الاستخدام الكامل ، وتفادي حالات التضخم والكساد ، ومع التطور الذي طرأ على الاقتصاديات الصناعية وبالذات في الخمسينات والستينات من هذا القرن ، اضاف الاقتصاديون لمعنى الاستقرار الاقتصادي بعدا ثالثا هو توازن ميزان المدفوعات(١٤) . نجد ان مفاهيم الاستقرار والتوازن هذه تبقى في اطار التغيرات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي ..

ومع الاخذ بعين الاعتبار هذه الحقائق والمعطيات ، وبالانتقال الى حالة الاقتصاد الاسرائيلي ، فان المعنى الذي يحمله مفهوم الاستقرار والتوازن الاقتصادي ، لا بد ان يحمل معه معاني مختلفة عن تلك التي يحملها في حالة البلدان الرأسمالية المتقدمة . وهذا الاختلاف يفرضه ويحتمه ، مستوى الاختلاف الجذري القائم بين اقتصاديات هذه البلدان والاقتصاد الاسرائيلي .. وهو الاختلاف الذي تجسده السمات او الملامح العامة الخاصة بالاقتصاد الاسرائيلي ، والتي تجعله نسيجا خاصا قائما بذاته ، يقوم على معطيات غير تلك التي تقوم عليها الاقتصاديات الصناعية ، ويتطلب شروطا للتوازن مستمدة من « الحالة الاسرائيلية » نفسها ، بوصفها حالة لها سياقها التاريخي الخاص ، ولها تركيبها الهيكلي الخاص في الاقتصاد وفي السياسة والمجتمع والمؤسسة العسكرية .

واذا كانت اهداف التوازن والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الصناعية تتركز حول تحقيق الاستخدام الكامل ، والحيلولة دون وقوع الازمات الدورية او تكرارها ، فان التوازن والاستقرار في الاقتصاد الاسرائيلي ، وكذلك الاختلال فيه يرتبطان بالاهداف الستراتيجية للكيان الصهيوني ، اولا وقبل كل شيء ، ثم بطبيعة الاختلال ونوعه ، اي لا بوصفه اختلالا في العلاقات التناسبية بين مكونات الهيكل

---

(١٤) د . رمزي زكي ـ بحوث في ديون مصر الخارجية ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ـ ١٩٨٥ ـ ص ٢٧٩ .

الاقتصادي ، حسب ، وانما بمدى ديمومة الاختلال الهيكلي على امتداد تاريخ الكيان الصهيوني ، وكيف اصبح هذا الاختلال سمة ملازمة للاقتصاد الاسرائيلي ، ومن ظواهره المزمنة .

وبسبب الطبيعة الخاصة للاختلالات في الاقتصاد الاسرائيلي ، يكون من المفيد التمهيد للمبحث الثاني بعرض موجز لابرز الملامح العامة للاقتصاد الاسرائيلي ثم يتم تناول الفقرات الاخرى كالآتي : ـ

اولا : السمات العامة للاقتصاد الاسرائيلي .

ثانيا : مفهوم التوازن والاختلال لدى خطة البحث .

ثالثا : مواقع الاختلال الهيكلي .

اولا : السمات العامة للاقتصاد الاسرائيلي :

عندما قامت اسرائيل عام ١٩٤٨ ، تشكل الاقتصاد الاسرائيلي من تراكم تلك الانشطة التي رعتها الحركة الصهيونية منذ اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، ومن الاستيلاء على الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين واموالهم في وقت لم يكن مجموع اليهود عشية اعلان الدولة يتجاوز ثلث مجموع السكان في فلسطين آنذاك . واذا كان « يبدو ـ من السطح ـ ان كثيرا من نظريات علم الاقتصاد لا تعمل في اقتصاد اسرائيل »[١٥] فوراء ذلك تكمن الطبيعة المصطنعة لهذا الاقتصاد ، ودور العوامل الخارجية في غرس جذور له على ارض فلسطين ، وتأمين الحماية العسكرية والسياسية له ، اولا ثم الدعم الاقتصادي والمالي بشكل خاص الى تلك الحدود التي كانت ضرورية لتكريس عملية الغرس القسري للاقتصاد الاسرائيلي ، وجلب مقوماته الاساسية من الخارج . وللوقوف على هذه الطبيعة المصطنعة للاقتصاد الاسرائيلي سيتم تناول ابرز الملامح او السمات العامة له وعلى النحو التالي :

١ ـ الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد استزراعي ، يؤدي الوظيفة الاقتصادية للمشروع الصهيوني ـ الامبريالي في الوطن العربي . وهو احد نماذج الاستزراع عن طريق

---

(١٥) د . فؤاد مرسي ـ الاقتصاد السياسي لاسرائيل ـ دار الوحدة بيروت ـ ١٩٨٣ ـ ص ٣٥ .

الاستعمار الاستيطاني ، ومعنى ذلك ان مقوماته الاساسية قائمة على اغتصاب الارض بالقوة العسكرية ، وعلى نقل حجم سكاني بكل اعداده ورأسماله ومهاراته ومعارفه الفنية والسوق الذي يمثله من مكان الى اخر ، ولا يمكن لنجاح هذه العملية ان يتم النقل على دفعات بسيطة والا لما امكن تكوين القوى الدافعة للنمو ، وانما يجب حدوث هذا الانتقال دفعة واحدة كبيرة او دفعات كبيرة متتالية حتى يمكن تحطيم الحلقة المفرغة لضيق السوق وشحة عوامل الانتاج بطريقة ديناميكية[١٦] .

٢ ـ اقتصاد يستوعب الاستهلاك فيه كل الناتج القومي ويزيد عليه في سنوات عديدة . وهذه السمة ليست بسبب ظرف طارىء ، او مقتصرة على سنوات النشأة الاولى ، او نتيجة سنوات الحرب ، بل هي حالة دائمة ومستمرة ، جعلت الاقتصاد الاسرائيلي يكاد ينفرد بهذه السمة عن سواه من اقتصاديات دول العالم الاخرى ، ويترتب على هذه السمة ان يكون الادخار سالبا في معظم السنوات وعند مستويات واطئة في بعض السنوات[١٧] ، مما يعني انه قد تزامن مع استمرار عملية النمو وتكوين رأسمال فيه ، وجود فجوة موارد محلية دائمة ومزمنة . (انظر حول بيانات الاستهلاك الفصل الخامس) .

٣ ـ اقتصاد يتمتع بدعم الرأسمالية العالمية ، بحكوماتها ومؤسساتها وشركاتها .. وتتكفل هذه « الدعومات » الواسعة بتأمين الفرق بين الاستخدامات الكبيرة للموارد وبين الموارد الذاتية الشحيحة ، ان هذا الدعم يعكس طبيعة الدور البارز لاسرائيل في خدمة الستراتيجية الامبريالية في الوطن العربي ، ويجسد في الوقت نفسه التشابك بين مصالح الرأسمالية العالمية والصهيونية العالمية ، والتقاءهما حول هدف جعل اسرائيل الضمانة للمحافظة على مصالحهما في الوطن العربي ،

---

(١٦) د . عمرو محيي الدين واخرون ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ـ ١٩٧٣ ـ ص ٣٠ ـ ٣١ .

(١٧) C. B. S., 1986, PP. 170 — 171

وخط الدفاع الاول ضد الثورة العربية وحركة النهوض القومي للامة العربية[١٨] .

٤ ـ اقتصاد محدود الموارد المادية والبشرية ، فمن الناحية المادية يعد الاقتصاد الاسرائيلي فقيرا بالموارد الطبيعية ، واكثر من نصف مساحة اسرائيل صحراء قاحلة (النقب) ، والاراضي الزراعية محدودة تتركز في الشريط الساحلي وبعض السهول في المنطقة الوسطى والشمالية ، والمياه شحيحة ، وتؤثر شحتها وقلة الاراضي الصالحة للزراعة على تركز السكان في الاقليم الساحلي وبعض المدن الرئيسة ، وعلى سبيل المثال يتركز ٥٠ ٪ من السكان في مثلث حيفا ـ تل ابيب ـ الرملة[١٩] . اما الموارد الطبيعية الاخرى كالمعادن فهي قليلة ، واهمها املاح البحر الميت (البوتاس والمغنيسيوم والصوديوم والبروم والفوسفات والحديد بكميات قليلة ونوعية منخفضة ، والنفط بمقدار ١ ٪ من حاجة اسرائيل[٢٠] . اما من الناحية البشرية ، فهو اساسا اقيم على استيراد العمل عن طريق الهجرة ، ورغم ضخامة موجات الهجرة فان الكيان الصهيوني لا يضم سوى ٣,٥ مليون نسمة من السكان اليهود .. وتؤثر محدودية الموارد الطبيعية والاقتصادية على توسيع الطاقات الانتاجية ، كما يؤثر حجم السكان المحدود ، على سعة السوق الداخلية ، الامر الذي يحد من امكانية اقامة الصناعات والمشروعات ذات

---

(١٨) جاء في كتاب ـ الولايات المتحدة في الثمانينات ـ الفصل الخاص بالشرق الاوسط ـ « ان عددا كبيرا من الامريكيين ، بما في ذلك خبراء دفاع بارزون امثال الاميرال ايلموزوموالت يفضلون اسنادا شاملا لاسرائيل ، لان تدمير هذه الدولة سيكون كارثة للغرب » . بيتر روبنغان ـ معهد هوفر للشؤون الدولية ـ ج ٢ ـ ترجمة م ب م ـ بغداد ـ ص ٤٩ .

ويؤكد هذه الوظيفة الستراتيجية لاسرائيل ـ عضو الكنيست يتسحاق زايغر بقوله « اننا نملك اكبر قوة عسكرية في الشرق الاوسط ، ونحن لا ننمي هذه القوة ونطورها من اجل مقتضيات امننا فحسب ، وانما نؤدي ايضا خدمة جيدة لمصلحة الولايات المتحدة وهكذا تتشابك المصالح الاسرائيلية في المصالح الامريكية » .

ـ ها آرتس ـ المساعدات لاسرائيل والمصالح الامريكية ـ ١٥ / ٨ / ١٩٨٤ .

(١٩) C. B. S., 1986, P. 31.

(٢٠) E. I. U., Supplement, 1971, P. 9.

ـ اكرم زعيتر ـ (القضية الفلسطينية) ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ط ٣ ـ ١٩٨٦ ـ ص ١٢ ـ ١٤ .

النطاق الكبير ، الا اذا ضمنت لها اسواقا خارجية ، وتحديدا خارج المنطقة .

٥ ـ يحتل القرار السياسي الدور الاول في وضع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، اذ كثيرا ما تم تطويع ، او تجاوز المعايير الاقتصادية لمصلحة الاهداف السياسية والستراتيجية[٢١] ، محاولة لبناء قاعدة صناعية بكلفة عالية ، على امل الوصول الى اكبر قدر من الاستقلال الاقتصادي في الامد البعيد ، وكذلك تحمل تكاليف غير مبررة من وجهة النظر الاقتصادية في سبيل توسيع رقعة الاستغلال الزراعي للارض ، من اجل تأمين نشر الاستيطان على اوسع المناطق من فلسطين المحتلة . ومع ان دولا اخرى قد تلجأ في ظروف خاصة الى اعتماد المعايير السياسية في معالجة القضايا الاقتصادية ، الا ان ما يميز الحالة الاسرائيلية ، في هذا الشأن ، ديمومة هذا المنهج واستمراره ، بحيث لم يقتصر على مرحلة زمنية او ظرف خاص ، الامر الذي اوجد « ادبا تهكميا لدى الاوساط السياسية من امثاله انه اذا قال لك خبير ان امرا ما مستحيل ، فاحضر خبيرا آخر »[٢٢] .

٦ ـ اقتصاد تؤدي فيه الحكومة دورا خاصا ـ فعلى الرغم من ان القطاع الخاص له مجال كبير في اقتصاد اسرائيل ، الا ان الدور الحاكم هو للحكومة ، التي تلعب دورا يضفي خصوصية اخرى على الاقتصاد الاسرائيلي والمشروع الصهيوني الاستيطاني . والحكومة في اسرائيل تشمل السلطة المركزية ، ووحدات الحكم المحلي كما هي الحال عادة ، الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية ، والعديد من المنظمات اليهودية التي تتولى استصلاح الاراضي وتقديم المساعدة لتوطين المهاجرين[٢٣] ، وتتضح ابعاد دور الحكومة من خلال مؤشرات عديدة منها ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج القومي حيث تصل في بعض السنوات

---

(٢١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٧٨ ـ ص ٣٣٤ .**

(٢٢) **د . يوسف الصائغ ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ معهد الدراسات العربية ـ القاهرة ـ ١٩٦٦ ـ ص ١٤٩ .**

(٢٣) **د . جودة عبدالخالق ـ من يساعد اسرائيل ـ جامعة الدول العربية ـ الشؤون الاقتصادية ـ دار المستقبل العربي ـ بيروت ١٩٨٥ ـ ص ٢٣ .**

الى اكثر من ٤٨ ٪ (انظر الفصل الخاص بالاستهلاك)[٢٤] ، وكذلك من خلال ارتفاع مساهمة القطاع الحكومي والهستدروت (اتحاد العمال الذي تعد ملكيته للمشروعات شكلا من اشكال الملكية العامة) الى اقل قليلا من نصف الناتج القومي . والدور الاكثر وضوحا للحكومة هو مساهمتها في الاستثمار المباشر لا سيما خلال العقد الاول والمساهمة المهمة في تمويل استثمارات القطاع الخاص .. اضافة الى كل ذلك التأثير الكبير للحكومة في النشاط الاقتصادي بوساطة السياسات المالية والنقدية وسياسات الاجور وسياسة الهجرة واستخدامات الارض والدفاع بحيث اصبح الدور الحكومي محورا للنشاط الاقتصادي ووسيلة فعالة تتيح للحكومة التأثير في الحياة اليومية ورفاهية المستوطنين الى درجة غير معتادة في بلاد اخرى[٢٥] .

٧ ـ اقتصاد يتسم بتعدد انماط الملكية الانتاجية فيه ، حيث يلاحظ ان الملكية الخاصة تتركز في الصناعة (٩٥,٢ ٪ من اجمالي المنشآت الصناعية تضم ٦٦,٦ ٪ من اجمالي العاملين في هذا القطاع سنة ١٩٨٥) في مقابل ٤,٤ ٪ من اجمالي المنشآت تضم ١٧,٤ ٪ من اجمالي العاملين في الصناعة لقطاع الهستدروت والنسبة الباقية للقطاع الحكومي[*] ، اما بالنسبة لملكية الارض ، فالحكومة تكاد تحتكر ملكية الارض ، في حين تبقى التجارة والمال بيد القطاع الخاص في معظمها ..

ولكن من جانب آخر ، يلاحظ تعدد انماط الاستغلال الزراعي حيث تتعايش في قطاع الزراعة انماط الاستغلال الخاص الى جانب التعاونيات (الموشاف) والجماعيات (الكيبوتس) ويشغل في مزارع الموشاف حوالي ١٩ ٪ من اجمالي العاملين في الزراعة ، ٢١ ٪ في مزارع الكيبوتس من اجمالي العاملين في الزراعة[٢٦] ، وذلك في سنة ١٩٨٥ .

لقد كان لهذا النمط من الاستغلال الزراعي ان يخدم عدة اهداف في وقت واحد منها : ـ

---

(٢٤) C. B. S., 1986, PP. 170 — 171.

(٢٥) د . جودة عبدالخالق ـ المصدر السابق ـ ص ٢٤ .

(*) C. B. S., 1986, P. 371.

(٢٦) C. B. S., 1986, P. 354.

- تقوية اساليب الاستيطان (خاصة قبل الاعلان عن قيام « الدولة ») عن طريق تأمين الحماية الجماعية الذاتية للمستوطنات وتنظيم عمليات الارهاب ضد السكان العرب .
- جذب اليهود الروس ويهود اوربا الشرقية الذين انتشرت بين صفوفهم الافكار الاشتراكية للهجرة الى فلسطين المحتلة .
- الاستفادة من هذه الانماط في الاستغلال الزراعي لتقديم صورة « مشرقة » للمشروع الاستيطاني امام الرأي العام الدولي المؤيد للافكار الاشتراكية ، والايحاء ان اسرائيل دولة في طريقها لأن تكون دولة اشتراكية .
- والاهم من الناحية الاستراتيجية ، استخدام الانماط التعاونية والجماعية لخدمة استراتيجية اسرائيل العسكرية في السيطرة على المناطق الجغرافية الحاكمة من الناحية العسكرية .

٨ - اقتصاد يتسم بدرجة اعتماد كبيرة على الخارج سواء لتمويل العجز الدائم في الحساب الجاري لميزان المدفوعات او بالنسبة لحجم التجارة الخارجية من الناتج القومي الاجمالي او لاستقدام المهاجرين الجدد (انظر فصل الفجوتين) . ان هذه الاعتمادية لا تجعل الاقتصاد الاسرائيلي في مركز الاقتصاد التابع بالمعنى الذي تكون عليه الاقتصاديات النامية في مثل تلك الحالة ، بل تجعله امتدادا للاقتصاد الرأسمالي الامريكي - الاوربي ، وجسرا لتسلل المصالح الغربية الى بلدان عديدة في القارة الافريقية والاسيوية والى حد ما في امريكا اللاتينية ، فضلا عن الوظيفة الاقتصادية التي يؤديها هذا الاقتصاد لخدمة الاهداف المشتركة للتلاقي التاريخي والموضوعي بين الصهيونية والامبريالية في مواجهة الامة العربية ، والقضاء على اية امكانية لوحدتها او نهوضها الحضاري[٢٧] .

٩ - اقتصاد قائم على العسكرة ، ويقدم صورة نموذجية لاقتصاد حرب يفترض قادته ان السلم حالة استثنائية ، وان الحرب هي الحالة الطبيعية الدائمة التي تقتضي

---

(٢٧) جوئيل بينين - اسرائيل .. الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية - مجلة المستقبل العربي - عدد ٩ / ١٩٨٦ - ص ١٠٤ - والباحث من جامة ستانفورد - كاليفورنيا بالولايات المتحدة .

اعداد المجتمع برمته اعدادا عسكريا ، وبناء الاقتصاد بناء عسكريا بحيث تتمكن اسرائيل من كسب كل حرب تدخلها دون قبول اي احتمال ، مهما بدا ضعيفا ، لدخول حرب وخسارتها . ان عسكرة الاقتصاد والمجتمع والدولة في اسرائيل سمة تنفرد بها اسرائيل ، لسبب بسيط هو ان هذه العسكرة تحولت الى جزء من طبيعة التركيب البنيوي للمجتمع والدولة والاقتصاد (انظر الفصل الخاص بالانفاق العسكري) . فالسكان في حالة دائمة من التأهب للحرب ، ونشر عمليات استيطان المهاجرين تتم بوساطة الجيش ولخدمة اهداف عقيدته العسكرية القتالية ، والعديد من المشروعات الصناعية والزراعية ومشاريع النقل والمواصلات تحكمها المعايير العسكرية اكثر من المعايير الاقتصادية ، بل ان القرار العسكري يؤثر بشكل مباشر في احيان كثيرة على طبيعة القرارات الخاصة بالاستثمار في الصناعة التحويلية والقطاعات الاخرى خاصة النقل والمواصلات والتشييد بما في ذلك ، القرارات الخاصة بتوزيع التوطن الصناعي[٢٨] .

هذه بعض ابرز ملامح الاقتصاد الاسرائيلي ، التي تبرر وصفه بأنه اقتصاد له وضع خاص وسياق تاريخي خاص . ومن ثم لا بد ان تأخذ معايير تحليل عملية التوازن والاختلال فيه ، هذه الملامح بالاعتبار لانها حاكمة فيه .

ثانيا : مفهوم التوازن والاختلال لدى خطة البحث :

تتبنى خطة البحث المفهوم العام للتوازن والاختلال في هيكل الاقتصاد (او بنيته) ، دون تبن مسبق لنمط معين من التصنيفات الخاصة بالهيكل الاقتصادي كما اشير اليها قبلا ، وذلك لأن تبني المفهوم العام يتيح مرونة كافية لخطة البحث للتعامل مع خصوصيات الاقتصاد الاسرائيلي التي تم عرض بعضها بوصفها ملامح عامة لهذا الاقتصاد ، ومن ثم تقييم طبيعة الاختلالات في الاقتصاد الاسرائيلي طبقا لمعطيات النظرية الاقتصادية الكلية في صيغها المعاصرة التي تضع العوامل الحقيقية والنقدية معا في الاعتبار عند بحث شروط التوازن والاستقرار الاقتصادي .

---

(٢٨) د . فؤاد مرسي ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق ـ ص ١١٧ ـ ١١٩ .

وعليه فان خطة البحث تتبنى المفهوم التالي :

١ ـ « الهيكل الاقتصادي او بنية الاقتصاد » بمعنى انه يعبر عن مجموعة نسب المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يتكون منها الاقتصاد ، والعلاقات التي تقوم بينها واثر عامل الزمن على تطور تلك النسب والعلاقات .

٢ ـ (و « مفهوم الاختلال في الهيكل الاقتصادي » ، بمعنى درجة ابتعاد نسب المتغيرات الكلية والعلاقات القائمة بينها عن حالة التوازن والاستقرار كما تقرره النظرية الاقتصادية الكلية » .

استنادا الى هذا المفهوم للهيكل الاقتصادي وظاهرة الاختلال فيه ، يهدف البحث الى دراسة ظواهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الاسرائيلي ، مع التركيز على تلك الاختلالات التي تعكس درجة اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي واستقراره على العوامل الخارجية ، التي لها التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي في اسرائيل ، والتي تقوم بدور المعوض عن قصور القدرات الذاتية في تأمين نموه واستقراره ، وبالتالي ينعكس اي تغير جوهري في مستواها بشكل مباشر على تغير بالاتجاه نفسه داخل الاقتصاد الاسرائيلي .

هذا جانب ، اما الجانب الاخر الذي يهتم به البحث ، فهو رصد تأثيرات عامل الزمن على تطور بنية الاقتصاد الاسرائيلي . فالبحث يحاول التمييز بين الاختلال الهيكلي الذي تكمن عوامله واسبابه في صميم مكونات البنية الاقتصادية وفي ثوابت السياسة الاقتصادية لذلك الاقتصاد ، بحيث ان اية معالجة له تتطلب حتما معالجة المعطيات الخاصة بمكونات البنية الاقتصادية والعوامل المتحكمة في ثوابت السياسة الاقتصادية ، وهذا هو وضع الاقتصاد الاسرائيلي ، وبين الاختلال الهيكلي الناتج عن عوامل وظروف ذات طبيعة طارئة وبالتالي مرحلية حتى وان امتدت لمدى متوسط وطويل (٥ ـ ١٠ سنوات) ، اي الاختلالات التي تسببها تغيرات في ظروف مفاجئة تؤثر على الانتاج الزراعي مثلا وتكون محصلتها اختلال في وضع التوازن العام وتتسبب في ركود الاقتصاد وتباطوء نموه لسنة او لعدة سنوات ، او بسبب ظروف قاهرة كالحرب ، التي تفرض اعباء اضافية غير محسوبة وتؤدي الى اختلال في العرض والطلب الكليين وارتفاع معدلات التضخم ولكن يمكن معالجتها بانتهاء ظروف الحرب واعبائها .. او بسبب اخطاء في السياسة النقدية ، وهكذا .

ان النوع الاخير من الاختلالات يقع في نطاق التغيرات الدورية وخاصة اذا نظر اليها ضمن نطاق الاقتصاديات الصناعية لان الاختلال الدوري اذا جاز التعبير في هذه الاقتصاديات يشير الى النقص في حالة الاستخدام الكامل للموارد البشرية والمادية ، او الى ارتفاع الطلب عليها بما يفوق الطاقات المتاحة من هذه الموارد .. وعلاجه يتم من خلال السياسات الاقتصادية ويتوقف نجاحه على كفاءة تلك السياسات وصواب اختيار وسائلها وادواتها .

اما النوع الاول من الاختلال الهيكلي فانه يختلف تماما عن النوع الثاني .. وهو من النوع السائد في البلدان النامية . ففي هذه البلدان ، يلاحظ ان ظواهر البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات ، واختلال الاهمية النسبية للمكونات القطاعية للناتج القومي ، انما تعكس اختلالا حقيقيا في بنية هذه الاقتصاديات وفي مقوماتها ، فالبطالة مثلا ، ليست نتيجة لنقص الطلب في مرحلة الركود كما هو الحال في الاقتصاديات الصناعية ، ولكنها بطالة هيكلية نتيجة التباين بين معدلات نمو السكان والقوى العاملة ونمو فرص الاستخدام والتي تعتمد بدورها على معدلات نمو تكوين رأس المال والانتاجية .. وهذا الاخير يرتبط بمستوى الادخار ومستوى الدخل القومي والفن الانتاجي .. فاذن هي بطالة تعكس اختلالا في مقومات الهيكل الاقتصادي وعناصره ، وكذلك الحال بالنسبة للمحافظة على الاستخدام الكامل ، حيث تنصب السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الصناعية على المحافظة على مستوى الطلب اللازم لحالة الاستخدام الكامل ، في حين تتطلب في البلدان النامية بناء طاقات انتاجية جديدة وبمعدلات مناسبة .

والقصد من هذا التفصيل ان الاختلال الهيكلي من النوع الاول يتصل بمعطيات الهيكل الاقتصادي واختلال العلاقات التناسبية بين عناصره ومكوناته ، ولكنه يعالج في المدى البعيد ، كما حصل مثلا بالنسبة لبعض البلدان النامية كماليزيا وكوريا والبرازيل ، اما بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ، فعلى الرغم من ان الاختلال فيه هو من النوع الهيكلي الذي يتصل بمعطيات الاقتصاد ومكوناته ، لكنه يختلف عن الاختلال الهيكلي في البلدان النامية ، وذلك لأن الاقتصاد الاسرائيلي اكثر من اقتصاد نام واقل من اقتصاد صناعي (بالمعيار الغربي) ، ومن ثم فإن طبيعة الاختلالات فيه تعكس الملامح

الخاصة لهذا الاقتصاد والطبيعة الاستزراعية لنشأته ووجوده .. فالمشكلة فيه ليست ناتجة مثلا من ضعف معدلات النمو او نقص نسبة الاستثمار الى الناتج القومي او اختلال المساهمة القطاعية في تكوين هذا الناتج .. وانما على العكس ، حقق هذا الاقتصاد بالنسبة للمتغيرين الاوليين اعلى المعدلات في العالم ، واقترب هيكل المساهمة القطاعية فيه من التركيب الهيكلي لهذه المساهمة في الدول الصناعية ، ومع ذلك لم يتمكن من تجاوز ظاهرة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها .

لهذه الاسباب اختار البحث دراسة هذا النوع من الاختلالات في الاقتصاد الاسرائيلي ، ليبين الصلة بينها وبين الخصوصية التي تميز هذا الاقتصاد ومن ثم الكيان الصهيوني بكامله . وفي الوقت نفسه ، اختار ان تكون المدة المقررة للدراسة (٣٥) سنة اي منذ نشأته ، لكي تكون كافية لتأكيد ما اذا كان الاختلال من نوع الاختلال المؤقت الذي يتصل بالدورة الاقتصادية ، او من نوع الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات النامية ام انه اختلال يعكس الوضع الخاص للمشروع الصهيوني الاستيطاني ، ومدى تأثير العوامل الاستراتيجية والعسكرية والسياسية على وجوده واستمراره اضافة الى تأثير العوامل الاقتصادية ، مع الاخذ بالاعتبار حجم الانجازات الكبيرة التي حققها الاقتصاد الاسرائيلي ، والحجم الاستثنائي الذي يتمتع به من الدعم الخارجي على مختلف المستويات .

وانسجاما مع هذه الرؤية لطبيعة الاختلال في الاقتصاد الاسرائيلي ، فقد تركز اهتمام البحث على دراسة مواقع الاختلال في التوازن الاقتصادي العام ، اي الاهتمام بتلك الاختلالات التي تدلل على وجود فجوة بين حجم الموارد المتاحة محليا وحجم الاحتياجات الفعلية ، مع التمييز بين الاختلالات المؤثرة على التوازن الاقتصادي الداخلي وتلك المؤثرة على التوازن الاقتصادي الخارجي .

ثالثا : مواقع الاختلال في الاقتصاد الاسرائيلي واسلوب قياسها :

تناول البحث خمسة مواقع اساسية للاختلال في الاقتصاد الاسرائيلي ، اربعة منها داخلية والخامس خارجي ، وهي : -

١ - الاختلال في العرض والطلب المحليين .

٢ ـ الاختلال في الهيكل الانتاجي .

٣ ـ الاختلال في سوق العمل .

٤ ـ الاختلال في الموارد المحلية (الادخارية) .

٥ ـ الاختلال الاقتصادي الخارجي .

وفيما يلي موجز في كيفية تعامل خطة البحث معها واسلوب قياسها .

١ ـ الاختلال في العرض والطلب المحليين :

اعتمد البحث ، لغرض تحليل الاختلال في العرض والطلب على معطيات نظرية الدخل القومي والحسابات القومية وادوات التحليل الكينزية . وذلك في تحديد معنى العرض الكلي والطلب الكلي ودراسة حالة الاختلال او التوازن بينهما .

فالعرض الكلي يشير الى « كمية السلع والخدمات التي يرغب المنتجون او البائعون في بيعها عند كل مستوى من الطلب الكلي المتوقع لشراء تلك المنتجات او عند كل مستوى متوقع من الاستخدام الكامل » ، وبالاستفادة من الحسابات القومية عمد البحث الى الربط بين مفهوم العرض الكلي والناتج القومي الاجمالي على اساس ان الاخير يشير الى القيمة النقدية للمنتجات كافة من السلع والخدمات التي انتجها الاقتصاد خلال سنة معينة » ومع ان المفهومين لا يتماثلان بشكل تام لأن الاول يتضمن معنى الارادة والقدرة على الاختيار بين مستويات الانتاج المختلفة التي يمكن للمؤسسات الانتاجية ان تقدم عليها ، بينما الثاني هو مقياس نقدي لتيار الناتج النهائي من السلع والخدمات .. فأن من الممكن الربط بين المفهومين ليعنيا الشيء ذاته بافتراض بقاء الاسعار والاجور ثابتة على ما هي عليه ، وهكذا افترض البحث ان : العرض الكلي = الناتج القومي الاجمالي .

والامر نفسه بالنسبة للطلب الكلي والانفاق على الناتج القومي الاجمالي . فالطلب الكلي يعني « مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والحكومة والمؤسسات الانتاجية والعالم الخارجي ، خلال مدة زمنية معينة هي سنة . في حين يشير الانفاق على الناتج الى الانفاق الفعلي لهذه العناصر التي تشكل الطلب الكلي . وهكذا ايضا يصبح : الطلب الكلي = الانفاق على الناتج القومي .

وفي ضوء هذا المفهوم للعرض الكلي والطلب الكلي اعتمد البحث على المعادلة التالية :

$$GNP = C + I + G + X - M$$

حيث يشير الجانب الايسر الى العرض (الناتـج القومي الاجمـالي) والجانب الايمن الى اجمالي مكونات الطلب الكلي وهي :

C = الاستهلاك

I = الاستثمار

G = الانفاق الحكومي

X = الصادرات

M = الواردات .

وتقاس فجوة الاختلال بينهما بالمعادلة التالية :

$$GNP - (C + I + G + X - M) = Gap$$ (الفجوة)

ويمكن كتابة معادلة التوازن اعلاه كالاتي :

$$Y + M = C + I + G + X$$

ويمثل الجانب الايسر العـرض الكلي المتـاح (الناتـج القومي الاجمـالي زائدا الواردات) والجانب الايمن الطلب الكلي (مجموع استخدام الموارد) .

وباستبعاد العرض والطلب الخارجيين تصبح معادلة التوازن :

$$GNP = C + I + G$$

والفرق بينهما يمثل فجوة الاختلال .. وتجدر الاشارة هنا الى ان البحث اقتصر من خلال المعادلة اعلاه على قياس الفجوة الظاهرة فقط بين العرض والطلب المحليين ، باعتبار ان الجزء المكبوت من الفجوة ينعكس في معدلات التضخم .

٢ ـ الاختلال في الهيكلي الخارجي :

اعتمد البحث لدراسة الاختلال في الهيكل الانتاجي للاقتصاد الاسرائيلي ، على تحليل المنشأ القطاعي للناتج المحلي او المساهمة القطاعية في تكوين النـاتـج المحلي .. والسبب في هذا الاختيار متأت من توفر البيانات للمدة الزمنية التي اخضعت للدراسة كلها حول المساهمة القطاعية هذا اولا ، ولأن هذه الزاوية في التناول تساعد على تقرير ما اذا كان الهيكل الانتاجي يعاني من اختلالات هيكلية كالتي تعاني منها الاقتصاديات النامية ام ان نمط المساهمة القطاعية فيه يقترب من نمط هذه المساهمة في الاقتصاديات

الصناعية . وبطبيعة الحال ، فأن ذلك يسهل المقارنة مع المعايير المعتمـدة في تقسيم المساهمة القطاعية من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

٣ ـ الاختلال في سوق العمل :

اعتمد البحث في هذا المجال لتقرير حال التوازن او الاختلال في سوق العمل على معيار مدى وصول الاقتصاد حالة الاستخدام الكامل او ما يقرب منها لعنصر العمل . الاستخدام الكامل على مستوى الاقتصاد القومي بمعنى « تلك الحالة التي يتوصل فيها ذلك الاقتصاد الى الانتاج على وفق الحد الاقصى الذي تسمح به كمية عوامل الانتاج المتاحة وحالة فنون الانتاج واساليبه »[٢٩] . وحيث ان العمل هو العنصر الاهم بين عناصر الانتاج ، فان « الحد الاقصى » المشار اليه ، يقتصر على العمل وحده وبالتالي يصبح مفهوم الاستخدام الكامل هو « حالة الانتاج على وفق الحد الاقصى الذي يسمح به حجم قوة العمل المتاحة ـ القادرة عليه والراغبة فيه ـ »[٣٠] .

يعد هذا المفهوم ملائما للاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، والتي فيها ، تتوقف درجة تشغيل الموارد الطبيعية ورؤوس الاموال الانتاجيـة على كميـة العمل المتـاح ، بخلاف الدول النامية التي يتوفر لديها عنصر العمل الفني مقارنة بالاصول الانتاجية بحيث تتوقف الدرجة التي تستغل بها قوة العمل في عملية الانتاج على الكمية المتاحة من الاصول الانتاجية وليس العكس .

وفي مقابل حالة الاستخدام الكامل لعنصر العمل مرادفا لمعنى التوازن في سوق العمل ، توجد حالة الاختلال التي يعبر عنها وجود بطالة اجباريـة (تمييزا لهـا عن الاحتكارية) تعكس وجود قصور في الطلب على قوة العمل مقارنة بحجم العرض المتاح منـهـا ، غـير ان الاخـتـلال لا يـقـتـصر عـلى تـخـلـف الطلب عـن العرض فحسب ، بل يشمل ايضا حالة تجاوز الطلب للعرض المتاح من قوة العمل[٣١] . ومـع افتراض مـرونة الاسعـار والاجور (بغيـاب الدور الفعال للنقـابات والتـدخل الحكومي) فانه توجد ثلاث حالات يتقلب حولها سوق العمل هي :

---

(٢٩) د . صقر احمد صقر ـ النظرية الاقتصادية الكلية ـ مصدر سابق ـ ص ١٢٦ وما بعدها .

(٣٠) د . احمد جامع ـ النظرية الاقتصادية ... ـ ج ٢ ـ مصدر سابق ـ ص ٣٣٥ ـ ٣٣٧ .

(٣١) ج . آكلي ـ الاقتصاد الكلي ـ ج ٢ ـ مصدر سابق ـ ص ١٠١ وما بعدها .

عرض العمل > الطلب على العمل

عرض العمل = الطلب على العمل .

عرض العمل < الطلب على العمل .

في الحالة الاولى تظهر البطالة وتنخفض الاجور والاسعار ، وفي الحالة الثانية يسود التوازن والاستقرار في الاجور والاسعار ، وفي الثالثة تختفي البطالة ويشتد الطلب على العمل وترتفع الاجور والاسعار خاصة اذا بلغ الاقتصاد مرحلة الاستخدام الكامل .

وتختلف معايير قياس الاختلال في سوق العمل من اقتصاد لآخر باختلاف مرحلة التطور التي بلغها وطبيعة بنية العرض والطلب فيه ، والاطار المؤسسي السياسي الذي يحكم الاقتصاد القومي . فهناك من يعد نسبة بطالة (٣ ٪) من قوة العمل المدنية لا تتعارض مع مفهوم الاستخدام الكامل ، وهو معيار سائد في الولايات المتحدة . بينما في بعض الدول تعد نسبة بطالة تتراوح بين (١ ٪ ـ ١,٥ ٪) مرادفة لمعنى الاستخدام الكامل (انكلترا ، السويد ، استراليا)[٣٢] ، وفي اسرائيل تبلغ هذه النسبة (٣,٥ ٪)[٣٣] .

اما بالنسبة لسوق العمل الاسرائيلي ، فقد اعتمد البحث لقياس درجة التوازن والاختلال فيه على مفهوم الاستخدام الكامل كما اشير اليه ، مع الاشارة الى الخصوصية التي تميز هذا السوق . لذلك فأن معيار توازن العرض والطلب ، هو معيار كمي فقط في الاقتصاد الاسرائيلي ، لأن التوازن الفعلي الذي تبحث عنه السياسة الاسرائيلية ، ليس هو المضمون الاقتصادي له وانما المضمون الاستراتيجي ، الذي يتصل بالسياسات السكانية ، وبسياسة الهجرة ، وبسياسة عسكرة المجتمع ، ومتطلبات استكمال عملية استيطان فلسطين المحتلة ، واستمرار السياسات الخاصة باستقدام يهود العالم الى

---

(٣٢) د . احمد جامع ـ النظرية الاقتصادية ـ ج ٢ ـ مصدر سابق ـ ص ٣٣٦ .

ويربط آكلي بين نسبة البطالة المسموح بها رسميا من قبل السياسات الاقتصادية ومعدل التضخم ، ويقرر على ضوء ذلك ان نسبة البطالة يجب ان تمثل عملية توفيقية غير سهلة بين ما يمكن اعتباره تكاليف اجتماعية واقتصادية للتضخم والمزايا الاجتماعية والاقتصادية الواضحة لمستوى مرتفع من الاستخدام .

آكلي ـ المصدر السابق ـ جزء ٢ ـ ص ١٠٨ .

(٣٣) Kanovsky, Op. Cit, P. 107.

فلسطين المحتلة ، ومواجهة معدلات النمو المرتفعة للسكان العرب . وفي اطار كل هذه العوامل تمت معالجة توازن سوق العمل .

٥ ـ فجوة الموارد المحلية والفجوة الخارجية :

اعتمد البحث لقياس فجوة الموارد المحلية والفجوة الخارجية على النموذج المسمى بنموذج الفجوتين ، والفكرة الاساسية في هذا النموذج ، هي انه توجد علاقة وثيقة بين مستوى الادخارات المحلية ومستوى التمويل الخارجي . فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيلا ، بالقياس الى مستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف ، زادت الحاجة الى التمويل الخارجي ، والعكس صحيح ايضا . ومن خلال هذه العلاقة ، بين الادخارات والتمويل الخارجي ، يصبح ثمة تناظر بين فجوة الموارد المحلية والفجوة الخارجية ، بمعنى ان فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة خارجية ، وان الفجوتين لا بد لهما ان يتساويا خلال اي مدة مضت ، ولكن ليس شرطا ان يتم التعادل بين هاتين الفجوتين منظورا اليهما في مدة قادمة ، وذلك لاختلاف العوامل المقررة لكل منهما والمؤثرة عليهما[٣٤] .

أ ـ قياس فجوة الموارد المحلية :

تعرف هذه الفجوة بالفرق بين الادخارات المتحققة والاستثمارات المنفذة ، وعادة فان المجتمع ازاء هذه الحالة يواجه ثلاثة احتمالات لمعالجة القصور في المدخرات المحلية وسد الفجوة بين الاستثمار المخطط والادخار المحلي المتحقق وهي[٣٥] :

١ ـ ان يرضى المجتمع بمعدل نمو اقل في حدود ما تسمح به موارده المحلية .

٢ ـ ان يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية ، لكي يتمكن من رفع معدل ادخاره المحلي .

٣ ـ ان يلجأ المجتمع الى مصادر التمويل الخارجية ، مثل القروض والمساعدات والاستثمارات الاجنبية ، لكي يسد بها فجوة الموارد المحلية ، مع ما يستتبعه

---

(٣٤) د . رمزي زكي ـ الديون والتنمية ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ ١٩٨٥ ـ ص ٢٣ ـ ٢٥ .

(٣٥) د . رمزي زكي ـ ازمة الديون الخارجية .. رؤية من العالم الثالث ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٧ ـ ص ٤٢ وما بعدها .

ذلك من متطلبات وما يتمخض عنه عن اعباء .

ان الاقتصاد الاسرائيلي هو احد الاقتصاديات القليلة في العالم ان لم يكن الوحيد ، الذي يعتمد في تمويل استثماراته على المصادر الخارجية ، وذلك لان الخيارات الاخرى لا تلقى قبولا لدى صانعي السياسة الاقتصادية لاسباب تتصل بالطبيعة الاستزراعية للاقتصاد الاسرائيلي والمجتمع الصهيوني ، فالخيار الاول اعلاه يصطدم بالاصرار المعروف لدى اسرائيل ، على تأمين مستويات معيشة مرتفعة للمستوطنين ، والخيار الثاني يصطدم بالجوهر الرأسمالي للاقتصاد الاسرائيلي ، ولأنه خيار يتطلب اسلوباً واسعاً من التخطيط واعادة توزيع الدخل ، وهو ما يتعارض مع فلسفة النظام والدول التي تدعمه .

وبناء على ما تقدم فان البحث اعتمد المعادلات الخاصة بتقرير الدخل (او الحسابات القومية) لقياس حجم الفجوة الادخارية وعلى وفق المعادلة التالية : -

$$Y - C = S$$

حيث Y = الناتج المحلي ، C = **الاستهلاك** الكلي ، S = الادخار الكلي .

ثم بطرح الادخارات الكلية (S) من اجمالي تكوين رأسمال المحلي (I) يتم الوصول الى حجم الفجوة الادخارية ، وكالآتي : -

$$I - S = Gap \quad (\text{الفجوة})$$

لقد اعتمد البحث على بيانات الحسابات القومية للاقتصاد الاسرائيلي بدلا من الاعتماد على بيانات الادخار الخاص المستمدة من الدخل القابل للتصرف لعدم توفر سلسلة مستمرة حول هذه الاخيرة ، ثم لتوفر بعضها بالاسعار الجارية وما يسببه ذلك من تأثير على دقة المقارنات مع الناتج المحلي والاستهلاك وغير ذلك ، كما أن الادخار الحكومي في معظم السنوات كان سالبا وفي بعضها الاخر كان بمستوى منخفض .

ب ـ قياس الفجوة الخارجية :

وتعني هذه الفجوة عجز او قصور الصادرات من السلع والخدمات عن تأمين حاجة الاقتصاد القومي من النقد الاجنبي لتمويل ما يحتاجه من الواردات المختلفة في ضوء هدف معين للنمو ، وهو ما يعبر عن المظهر الرئيسي للاختلال الاقتصادي الخارجي . وتظهر الفجوة الخارجية على شكل عجز في ميزان السلع والخدمات ، وهذا

يعني انه اذا كانت قيمة الواردات التي استوردها الاقتصاد القومي خلال مدة معينة ، تزيد عما امكن تدبيره من حصيلة النقد الاجنبي الذي تأتي به صادرات السلع والخدمات خلال هذه المدة فان الفرق هنا لا بد ان يمول عن طريق تمويل خارجي اضافي (قروض مساعدات ومنح ..) وهذا التمويل الخارجي يعكس الفجوة الخارجية[٣٦] .

ان الفجوة الخارجية هنا تعني ان الانتاج المحلي لا يمكن ان يكون بديلا عن الواردات ، اما بسبب وجود اختلالات في هيكل الانتاج (كما في الاقتصاديات النامية) تجعله عاجزا عن تأمين حصيلة صادرات مناسبة ، واما لضيق قاعدته الانتاجية وتخصصه بالموارد الاولية ، او بسبب ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمشاريع التنمية ، واحيانا لتباين هيكل الانتاج مع هيكل الطلب عليه . والمهم في هذا ان تحقيق التنمية او معدل النمو المستهدف يتوقف بدرجة او اخرى ، على طاقة الاقتصاد القومي على الاستيراد ، فاذا عجزت صادراته عن تمويل وارداته المطلوبة ، واذا عجز عن تدبير موارد مالية بوساطة القروض والاستثمارات الاجنبية ، لتمويل تلك الواردات ، فانه لا يجد مفرا من القبول بخفض معدل النمو المستهدف ، ومن ثم خفض معدل الاستثمارات الى المستوى الذي تتيحه الادخارات المحلية .

وبخلاف الحالة لمعظم البلدان النامية ، يجد الاقتصاد الاسرائيلي دائما ما يكفيه من الموارد المالية الخارجية لتغطية الفجوة الخارجية وتأمين الواردات اللازمة سواء لاستخدامات التنمية او لاغراض الاستهلاك وتوسيع قاعدة العرض ، وعلى وفق هذا المفهوم ، اعتمد البحث لقياس الفجوة الخارجية على المعادلة التالية :

$X - M = Cap$ (الفجوة)

حيث تشير (X) الى الصادرات من السلع والخدمات و(M) الى الواردات من السلع والخدمات والفرق بينهما يمثل الفجوة التي تتطلب مصادر مالية لتمويلها اذا اريد المحافظة على مستوى الاستيرادات .

باختصار ، ان الاستعانة بالرأسمال الخارجي انما تتم بغرض سد النقص في الادخار المحلي ، وان الاستثمارات التي يحققها الاقتصاد القومي خلال مدة معينة بمعدل يزيد عما امكن تدبيره من المدخرات المحلية ، لا بد وان تتم عن طريق الاستعانة

---

(٣٦) د . رمزي زكي ـ الديون والتنمية مصدر سابق ـ ص ٢٣ .

بتمويل خارجي اضافي ، بمعنى آخر ، ان فجوة الموارد المحلية تنعكس في الفجوة الخارجية ، وان الفجوتين لا بد لهما ان يتساويا خلال اية مدة مضت .

ويمكن اثبات هذا التساوى بالاستناد الى المعادلات التعريفية التالية المستمدة من الحسابات القومية :

$$Y + M = C + I + X \ldots\ldots (١)$$

حيث Y = الناتج المحلي ، M = الواردات ، C = الاستهلاك الكلي ، I = الاستثمار الكلي ، X = الصادرات .

ومن هذه المعادلة يمكن الاستنتاج ان :

$$Y = C + I + X - M \ldots\ldots (٢)$$

ولما كان الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له ، وان هذا الدخل يستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات (S) فانه :

$$Y = C + S \ldots\ldots (٣)$$

ومن المعادلتين (١) و (٣) يتبين ان :

$$I = S + M - X \ldots\ldots (٤)$$

وحيث ان زيادة الصادرات انما تظهر في صورة عجز في رصيد الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، وان هذا العجز لا بد ان يمول عن طريق تدفق صاف لرأس المال الاجنبي (F) ، اي ان :

$$X - M = F \ldots\ldots (٥)$$

عليه يمكن اعادة كتابة المعادلة (٤) على النحو التالي :

$$I - S = M - X = F \ldots\ldots (٦)$$

والمعادلة الاخيرة تعني ان الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال مدة معينة بمعدل يزيد عما امكن تدبيره من المدخرات المحلية ، لا بد ان تتم عن طريق احداث فائض في الواردات يمول عن طريق انسياب صاف لرأس المال اي الاقتصاد القومي خلال المدة نفسها .

وهذا يعني ان حجم الفجوة او الفجوتين ، مقارنة بالناتج المحلي ، يقيس درجة اعتماد الاقتصاد على الخارج وكلما ارتفعت النسبة ، ازدادت درجة الاعتماد على

المصادر الاجنبية للتمويل في احداث التنمية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

وفي ضوء هذه المفاهيم للفجوة الادخارية والفجوة الخارجية ، تم تحليل الفجوتين في الاقتصاد الاسرائيلي وقياسهما ، كما يتضح من معادلة الفجوة الادخارية ان توازن الاقتصاد يتم عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار (وقد اشير في الجزء النظري الى ذلك) .. فاذا كان الاستثمار اكبر من الادخار ، وجدت حالة اختلال تميل بالاقتصاد نحو التوسع ، وفي حالة العكس ، تميل بالاقتصاد نحو الانكماش .

لقد عالج البحث الفجوتين في فصل واحد ، على الرغم من ان الفجوة الادخارية تعكس احد مواقع الاختلال الاقتصادي الداخلي ، بينما تعكس الفجوة الثانية الاختلال الاقتصادي الخارجي .. وسبب هذا الجمع في المعالجة ناتج من ان الثانية توجد بسبب الاولى ، وهي انعكاس لها من الناحية النظرية ..

والى هنا يكون البحث قد عرض خطته فيما يتعلق بمواقع الاختلال في الاقتصاد الاسرائيلي وهذا يمثل الجزء الاول او الباب الاول من البحث . اما الباب الثاني (او الجزء الثاني) فقد افرد لبيان مصادر الاختلالات وتحليل العوامل المؤثرة فيها ، ومع ادراك الباحث ان مصادر الاختلالات عديدة ، فقد اختار أهم تلك التي لها تأثير مباشر في وجود الاختلالات وهي :

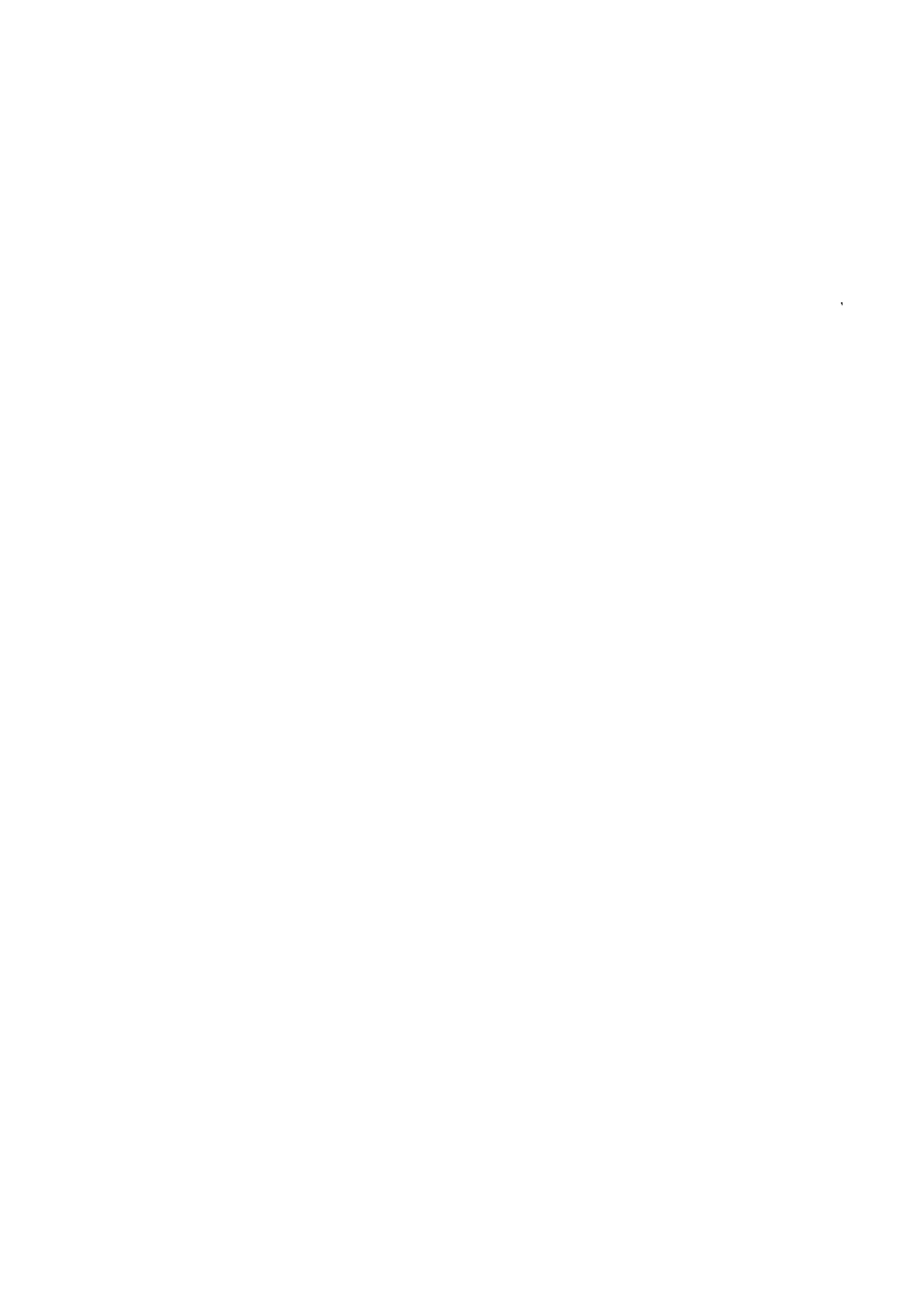
- الاستهلاك الكلي .
- الانفاق العسكري .
- التدفقات المالية الخارجية .

وستكون موضوعات فصول الباب الثاني .



الباب الاول

مواقع الاختلالات الهيكلية



تمهيد :

اقترنت منذ البداية نشأة الاقتصاد الاسرائيلي بمشكلات اقتصادية عديدة عكست حالة من اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي ، تكمن جذورها في ضغوط الطلب المدعومة بالعجز الكبير والمستمر للميزانية ، فضلا عن تزايد الاعتماد على الاعانات والقروض الخارجية .

وللوهلة الاولى بدا ان تلك المشكلات وعواملها ، انما هي نتيجة حتمية للنشأة الاستزراعية للاقتصاد الاسرائيلي في بيئة غير مهيأة لاستقباله ورافضة لوجوده ، وانها (اي تلك المشكلات) ستختفي بمرور الزمن ، مع تكرس عملية الاستيطان ، واستكمال مقوماتها ، وتنامي الفعاليات الاقتصادية .

غير ان الاقتصاد الاسرائيلي ، استقبل العقد الثاني من تاريخه المصطنع ، بمعدلات مرتفعة من التضخم واستمرار اختلال توازنه الخارجي ، مع بقاءالاختلال اصلا في توازنه الداخلي .

وما ان حل منتصف العقد الثاني ، حتى كان الاقتصاد يواجه ازمة ركود حادة ، انقذته من نتائجها الوخيمة جملة المزايا الاقتصادية التي نجمت عن حرب حزيران سنة ١٩٦٧ ، ليدخل العقد الثالث وهو مثقل بالديون الخارجية وبعودة مؤشرات التضخم الى التزايد ، وتفاقم العجز في الميزانية الحكومية .

وعندما اطلت السنوات الاولى من العقد الرابع ، كان الاقتصاد الاسرائيلي قد دخل مرحلة جديدة حملت معها مؤشرات تؤكد استمرار ظواهر الاختلال الداخلي والخارجي ، دون ان يلوح في الافق ما يؤكد وضع حد لتلك الاختلالات ، وتأكد لقادة الكيان الصهيوني ، ان ما كانوا يعتقدونه من قبيل المشكلات المتولدة من عملية الاستزراع والصعوبات التي رافقتها ، انما هو مشكلات هيكلية تتصل بمقومات الاقتصاد الاسرائيلي وطبيعة مكوناته ، وان الجهود الدورية التي بذلتها الحكومات المتعاقبة لتحسين وضع ميزان المدفوعات ، ومعالجة عجز الميزانية وكبح الطلب ، لم تسفر عن نتائج مهمة .

وهكذا وجدت حكومة الأئتلاف في الفصل الاخير من سنة ١٩٨٥ ، انها مضطرة لتبني برنامج شامل للتوازن الاقتصادي ، بعد ان ادركت ان برامج الاصلاح الجزئي

والوقتي لم تعط الا نتائج محدودة لكنها اسفرت عن فشل كامل في معالجة الاختلالات الهيكلية التي بقي الاقتصاد الاسرائيلي يعاني منها . أما البرنامج الجديد للاصلاح فما تزال نتائجه التطبيقية واثرها في معالجة الاختلالات الهيكلية ، غير معروفة بالكامل ، وان كان بعضها قد سجل مؤشرات ايجابية .

وفي هذا الباب ... كرست خطة البحث ، فصوله الاربعة لعرض وتحليل مواقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي ، ومسار تطورها طيلة المدة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ على وفق التعاقب الآتي :

الفصل الاول : الاختلال في العرض والطلب .

الفصل الثاني : الاختلال في الهيكل الانتاجي .

الفصل الثالث : الاختلال في سوق العمل .

الفصل الرابع : فجوة الموارد المحلية والفجوة الخارجية .

الفصل الاول

الاختلال في العرض والطلب



المبحث الاول
اجمالي العرض الكلي

تعد دراسة تطور اجمالي العرض الكلي في الاقتصاد الاسرائيلي اساسا لا غنى عنه للكشف عن الممكنات المتاحة لديه من الموارد المادية والبشرية ، والتي تعد في التحليل الاخير بمثابة المحددات الموضوعية لمدى التطور والنمو الذي يستطيع ان ينجزه بامكاناته الذاتية (العرض المحلي) وبوساطة تلك الامكانات التي يعتمد فيها على الخارج (العرض الخارجي) ... وكل ذلك يصبح ضروريا لدراسة الطلب . وحالة التوازن بينه وبين العرض وفقا لمؤشرات تطور كل منهما .

في هذا المبحث سيتم تناول تطور اجمالي العرض الكلي من خلال الفقرات الآتية :-

اولا : تطور الناتج القومي الاجمالي (العرض المحلي) .

ثانيا : تطور متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي .

ثالثا : تطور العرض الخارجي .

اولا : تطور الناتج القومي الاجمالي (العرض المحلي) :

تمكن الاقتصاد الاسرائيلي ، ان يحقق معدلا مرتفعا للنمو على مدار المدة قيد البحث . حيث بلغ نمو اجمالي الناتج القومي (٧,٣ ٪) . ويعد مثل هذا المتوسط لمدة خمس وثلاثين سنة ، عاليا بالفعل مقارنة مع مثيله في البلدان النامية والصناعية .

ولغرض الوقوف على مدى كفاءة الاداء في الاقتصاد الاسرائيلي في ضوء معدلات نمو الناتج القومي ، سيكون مفيداً الاستعانة بمقارنة هذه المعدلات بمثيلاتها في الدول الاخرى . وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي للاقتصاد الاسرائيلي ولاقتصاديات الدول

المقارنة[1] ، يلاحظ ان المعدل الاسرائيلي خلال المـدة ٦٥ ـ ١٩٨٠ كان اعـلى بمقدار الضعف تقريبا من معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في الدول الصناعية ، ولكنه أقل قليلا من معدل النمو الذي حققته مجموعة البلدان متوسطة الدخل المرتفع المصنفة اسرائيل من حيث مستوى الدخل ضمنها . أما في المدة الثانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ، فقد كان المعدل الاسرائيلي أقل من المعدل المتحقق في الدول الصناعية ، واعلى من معدل النمو في الدول متوسطة الدخل المرتفع ، واذا اخذ متوسط معدل الفقرتين ، فان المتوسط الاسرائيلي ، يبقى اعلى من المتوسط لمجموعتي الدول المقارنة .. اما اذا قورن المعدل الاسرائيـلي بمعدلات نمو بعض الدول من المجموعة متوسطة الدخل المرتفع فسيلاحظ ان كلا من ماليزيا وكوريا حققت معدلات نمو اعلى من المعدل الاسرائيـلي في المدة الاولى والمـدة الثانية .

متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في دول مختارة

الدولة / الفتـرة	الدول الصناعية	الدول متوسطة الدخل المرتفع	البرازيل	ماليزيا	المكسيك	الارجنتين	كوريا	اسرائيل
٦٥ ـ ١٩٨٠	٣ر٧	٧ر٥	٩ر٠	٧ر٣	٦ر١	٣ر٣	٩ر٥	٦ر٧
٨٠ ـ ١٩٨٥	٢ر٣	ـ ٢ر٢	١ر٣	٥ر٥	٠ر٨	ـ ١ر٤	٧ر٩	١ر٧

Source: World Bank, World Development Report,

Washington, D.C. 1987, P. 205.

وبصرف النظر عن هذه المقارنات ، وبالاعتماد على البيانات الاسرائيلية الرسمية كما يعكسها الجدول (١ ـ ١) [٢] ، بالامكان تسجيل الملاحظات التالية حول تطور اجمالي العرض في الاقتصاد الاسرائيلي :

١ ـ تضاعف اجمالي الناتج القومي ١١,٥ مرة خلال ٣٥ سنة ، اي انه كان يتضاعف مرة واحدة كل ٣,٣ سنة . وهذا بلا شك معدل مرتفع للزيادة (السطر ١ من الجدول) . ولكن يلاحظ ان اكبر نسبة من الزيادة تحققت خلال المدة قبل ١٩٧٣ ، حيث تضاعف الناتج خلالها اكثر من ثمان مرات ، في حين لم يزد في المدة التالية (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥) الا بمقدار (٤٠ ٪) فقط .

٢ ـ ويوضح التغير الذي طرأ على وتائر معدلات النمو سبب هذا التباين الكبير في حجم الزيادة قبل ١٩٧٣ وبعدها . ويمكن ملاحظة ذلك من (السطر ٢) الذي يتضمن معدلات نمو اجمالي الناتج القومي موزعة على سبع مدد خمسية . كان معدل النمو خلال المدة الاولى هو الاعلى طيلة المدة قيد البحث . تليها المدة الخمسية الثانية . وخلال المدة الخمسية الثالثة يرتفع المعدل قليلا بسبب تلقي اسرائيل الدفعات الاولى من المانيا الغربية بموجب اتفاقيتي (الترضية والتعويضات) [٣] ، ويستمر المعدل بالانخفاض التدريجي الى ان يصل اوطأ مستوياته خلال المدة الخمسية السابعة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) .

٣ ـ ومع ان الاتجاه العام لمسار معدلات النمو طيلة المدة ، كان يميل الى الانخفاض . الا ان نسبة الانخفاض بدأ من المدة السادسة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) كانت اكبر بكثير من نسب الانخفاض في المدد التي قبلها . ففي المدة السادسة انخفض معدل النمو بنسبة ٥٧ ٪ عن معدل المدة الخامسة ، وبنسبة ٣٨ ٪ في المدة السابعة مقارنة بمعدل المدة السادسة . فيما كانت نسب الانخفاض بين معدلات نمو المدد الخمس الاولى اقل من ذلك .

٤ ـ وبتقسيم المدة بين مرحلتين رئيسيتين (١٩٥٠ ـ ١٩٧٣) و(١٩٧٣ ـ

---

(٢) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ـ مليون شيكل اسرائيلي جديد . (الشيكل الجديد الذي اصبح نافذا اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٨٦ ، الدولار يعادل ١,٥ شيكل) .

(٣) E. I. U., Supplement, 1964, P. 11

جدول رقم (١ ـ ١)

معدلات نمو اجمالي الناتج القومي السنوية

(١٩٨٠ = ١٠٠)

الفتــرة	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الفقــرة	ـ	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
GNP (بالمليون)	٩٧٥٤							١١٣١٠٦
معدل النمو	ـ	١٢,٧	٨,٨	٩,٦	٧,٦	٧,٣	٣,١	١,٩

Source: C.B.S., 1986, PP. 170-171

جدول (١ ـ ١ آ)

معدلات نمو اجمالي الناتج القومي السنوية

للفتــــرة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣	للفتــــرة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥	للفتــــرة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥
٩,٦	٢,٨	٧,٣

Source: C.B.S, 1986, PP. 170-171.

١٩٨٥) . يلاحظ ان متوسط معدل النمو السنوي خلال المرحلة الاولى بلغ (٩,٦ ٪) وخلال المرحلة الثانية بلغ (٢,٨ ٪) . مسجلا نسبة انخفاض بلغت ٧١ ٪ تقريبا . وبتعبير آخر ان معدل نمو المرحلة الثانية اقل بأكثر من ثلاث مرات عن مقدار معدل النمو في المرحلة الاولى . (سوف يشار الى تفسير ذلك لاحقا) .

٥ - ومن تفحص معدلات النمو السنوية لكل سنة على انفراد ، يلاحظ ان المرحلة (١٩٥٠ - ١٩٧٣) حققت اعلى معدلات النمو في تأريخ الاقتصاد الاسرائيلي ، وبلغ هذا المعدل خلال احدى عشرة سنة منها ، اكثر من (١٠ ٪) [٤] ، وكان هذا المعدل سالبا خلال سنة واحدة فقط (١٩٥٣) ، وواطئا في سنتي الركود ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ . اما بالنسبة لمعدلات النمو في سنوات المرحلة الثانية (١٩٧٣ - ١٩٨٥) ، فان اعلى معدل بلغته كان في سنة ١٩٧٤ حيث بلغ (٥,٢ ٪) وكان في بقية السنوات اقل من هذا المعدل .

٦ - ويستخلص من جملة المؤشرات المتقدمة وجود سمتين تميزان تطور معدلات نمو اجمالي الناتج القومي :

السمة الاولى : تتمثل في الاتجاه العام لانخفاض وتائر معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي .

السمة الثانية : تكمن في ان سنة ١٩٧٣ كانت بداية مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد الاسرائيلي ، اقترنت بهبوط نسبي كبير في معدلات نمو الناتج بالمقارنة مع المرحلة التي قبلها .

---

(٤) **معدلات نمو اجمالي الناتج القومي لسنوات مختارة :**

١٩٥١	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٥٣	١٩٦٦	١٩٦٧
٢٩ر٧	١٩ر٩	١٣ر٩	١٢ر٧	١٠ر٢	١٠ر١	١١ر٤	١٥ر٥	١٢ر٧	١١ر١	١٢ر٧	-١ر٩	٠ر٨	٢ر٢

Source: C. B. S., 1986, P. 173

ثانيا : تطور متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي :

لا تعكس معدلات نمو اجمالي الناتج القومي وحدها ، حقيقة التطور في الرخاء الاقتصادي للمجتمع الصهيوني ، لأن تلك المعدلات اضافة الى حجم الناتج نفسه تقدم فقط قياسا عن الحجم الكلي من السلع والخدمات التي في متناول المجتمع خلال السنة المعنية ، لكنها لا تدل بما فيه الكفاية على درجة الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها المستوطنون .. وهي مسألة مهمة بالنسبة لاسرائيل ومستقبلها كما سيشار اليها في حينه ، فضلا عن ذلك ، فإن معدلات نمو الناتج وحدها لا تعكس المردود الحقيقي الذي يعود على المستوطنين ، ما لم يؤخذبالاعتبار معدل نمو السكان .. وان المقياس الادق في الحقيقة ، ليس ذلك الذي يأخذ بالاعتبار معدل نمو السكان ، وانما الذي يأخذ في اعتباره معدل نمو القوة العاملة ، التي تعكس درجة الاعالة في المجتمع ، ومن ثم مدى التطور والتحسن الذي يطرأ عليها مع كل زيادة حقيقية في الناتج القومي .

ان هذه المسألة ، التي تعد من معايير قياس درجة التقدم الاقتصادي في البلدان كافة ، تكتسب في اسرائيل اهمية خاصة ، وذلك متأت من ان المجتمع الصهيوني ، مجتمع مزروع بفعل القوى الدولية ، ويعتمد أحد أهم اركانه وهو السكان ، على استيراد المستوطنين من الخارج ، مما يعني ان معدل نمو السكان ، لا يعكس حجم النمو الطبيعي بقدر ما يعكس حجم التذبذب في مستويات الهجرة ، ومن هنا تتبدى الأهمية الكبيرة لمعيار نصيب الفرد من الناتج ومعدل نمو هذا النصيب .. وهو ما يلخصه الجدول (١ ـ ٢) . والذي يقدم المؤشرات التالية :ـ

١ ـ ان معدل الناتج القومي الاجمالي للفرد الواحد تضاعف ٤ر٣ مرة خلال المدة قيد البحث . واذا اخذ بالاعتبار ان الناتج القومي الاجمالي قد تضاعف خلال المدة نفسها بمقدار ٥ر١١ مرة كما سبق الاشارة الى ذلك ، فمعنى هذا ان الجزء الاكبر من الزيادة في الناتج القومي امتصتها الزيادة في السكان ، بحيث هبطت نسبة الزيادة الحقيقية في نصيب الفرد الى الحدود المشار اليها (السطر ١ من الجدول) .

٢ ـ ولكن اذا اخذ معدل الناتج القومي الاجمالي للفرد من قوة العمل المدنية . فإن هذا المعدل يكون قد تضاعف بمقدار ٧ر٢ مرة بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (السطر ٢

من الجدول) ، مما يعني ضمنا ان معدل الاعالة قد ارتفع ، وان وتائر التحسن في نصيب الفرد العامل من الناتج القومي اقل من وتائر التحسن في الحجم المطلق للناتج القومي ، وكذلك من وتائر التحسن في معدل الناتج القومي للفرد الواحد من اجمالي السكان .

٣ - اما بالنسبة لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (السطر ٥ من الجدول) . فيلاحظ عدة مؤشرات على مسار تطوره منها :-

آ - ان معدل النمو في نصيب الفرد للمدة بكاملها (١٩٥٠ - ١٩٨٥) بلغ (٤ ٪) . وبالمقارنة مع معدل نمو الناتج القومي الاجمالي البالغ (٧,٣ ٪) للمدة نفسها ، يتضح ان الفرق بين المعدلين ، امتصته الزيادة السكانية .

ب - ان معدل نمو نصيب الفرد خلال العقدين الاول والثاني والنصف الاول من العقد الثالث ، كان واطئا على الرغم من ان معدل نمو اجمالي الناتج القومي في هذه المدة كان مرتفعا .. ويمكن تفسير ذلك ايضا بارتفاع معدل نمو السكان .

جـ - ان السنوات الممتدة بين ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، سجلت انخفاضا كبيرا في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي علما ان هذه المدة شهدت هبوطا واضحا في معدل نمو السكان (السطر ٤ من الجدول) . ويعزى تفسير ذلك الى تباطؤ معدلات نمو اجمالي الناتج القومي خلال المدة نفسها (السطر ٣ من الجدول) . يؤيد ذلك ان معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي كان صفرا خلال السنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٥) حيث تساوى معدل نمو الناتج مع معدل نمو السكان .

د - ويلاحظ من بيانات المدة الخمسية الثانية والثالثة (١٩٥٥ - ١٩٦٥) مدى الارتباط بين نمو نصيب الفرد من الناتج ومعدل نمو السكان . فخلال ذلك كان معدل نمو السكان ثابتا ولكن بسبب ازدياد معدل نمو الناتج ، ارتفع نصيب الفرد منه في المدة الثالثة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) .

٤ - وعند المقارنة بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي خلال المرحلة

جدول (١ - ٢)

تطور نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي

(١٩٨٠ = ١٠٠)

(شيكل جديد)

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٥٠–١٩٧٣	١٩٧٣–١٩٨٥	١٩٥٠–١٩٨٥
معدل الناتج القومي للفرد (شيكل جديد)	٧ر٧	١٠ر١	١٢ر٨	١٦ر٧	٢٠ر٨	٢٥ر٥	٢٦ر٥	٢٦ر٥	—	—	—
معدل الناتج القومي للفرد من قوة العمل المدنية (شيكل جديد)	—	١٦ر٥	—	٢٧ر٧	—	٤٢ر٦	—	٤٥ر٢	—	—	—
معدل نمو الناتج القومي الاجمالي %	—	١٢ر٧	٨ر٨	٩ر٦	٧ر٦	٧ر٣	٣ر١	١ر٩	٩ر٦	٢ر٨	٧ر٣
معدل نمو السكان %	—	٦ر٢	٣ر١	٣ر١	٣ر٠	٣ر٠	٢ر٣	١ر١	٤ر٢	٢ر٢	٣ر٢
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي %	—	٥ر١	٤ر٧	٥ر٥	٤ر٥	٤ر٢	٠ر٨	صفر	٥ر٢	٠ر٦	٤ر٠

لبيانات الناتج القومي Source: C.B.S., 1986, PP. 170-171

لبيانات السكان ، 1985, P. 32)

، 1986, P. 265)

١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ وهذا المعدل خلال المرحلة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ ، يلاحظ ان المعدل في المرحلة الاولى بلغ اكثر من ثمانية اضعاف المعدل خلال المرحلة الثانية (السطر ٥ من الجدول) ، مع العلم ان معدل نمو السكان في المرحلة الثانية بلغ نصف مقدار المعدل في المرحلة الاولى (السطر ٤ من الجدول) .

٥ ـ ويمكن تلخيص العلاقة بين معدل اجمالي الناتج القومي ومعدل نصيب الفرد منه ، ومعدلات نمو السكان بالآتي :ـ

آ ـ في المرحلة الاولى ، وخاصة خلال العقد الاول ، امتصت معدلات النمو المرتفعة للسكان الجزء الاكبر من الزيادة في اجمالي الناتج القومي ، والتي سجلت معدلات مرتفعة للغاية .

ب ـ ساهم التباطؤ في معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي في تباطؤ معدلات نمو نصيب الفرد منه .

جـ ـ على الرغم من انخفاض معدلات نمو السكان في المدتين السادسة والسابعة ، وحيث كان يفترض انعكاس هذا الانخفاض ايجابيا على نصيب الفرد من الناتج ، الا ان ذلك اقترن بهبوط اكبر في معدل نمو نصيب الفرد ، بسبب الانخفاض الواضح في معدلات نمو الناتج القومي .

وخلاصة مؤشرات الجدول اعلاه ، ان المسار العام لنمو الناتج القومي الذي اتسم بالانخفاض ، والذي بلغ اوطأ مستوياته في النصف الاول من الثمانينات ، ادى الى جمود في نصيب الفرد من الناتج ، اي انه لم يحصل تحسن في وضع الفرد لأن النمو الحقيقي في نصيبه من الناتج كان صفرا .

ثالثا : تطور العرض الخارجي (الاستيرادات) :

تكتسب الاستيرادات اهميتها بوصفها عنصرا مهما من عناصر العرض الكلي في الاقتصاد الاسرائيلي ، بالمقدار الذي تساهم فيه باشباع الطلب الداخلي (الاستهلاكي والاستثماري) . وحيث ان هذا المبحث لا يعني بتحليل الابعاد المختلفة للاستيرادات في الاقتصاد الاسرائيلي . حيث سيكون هذا من اهتمامات الفصل الخاص بفجوة التجارة

الخارجية ، فإن الاهتمام هنا سينصب على التطور الكمي للواردات واهميتها النسبية من العرض الكلي .

فخلال المدة قيد البحث تضاعفت الاستيرادات من السلع والخدمات اكثر من عشر مرات ، حيث ارتفعت قيمها من ٧١٤٤ مليون شيكل جديد سنة ١٩٥٠ الى ٧٥٦٧١ مليون شيكل جديد سنة ١٩٨٥ . (السطر (١) من جدول ١ ـ ٣) ، بمعدل نمو بلغ ٧,٣ ٪ ، وهو مساو لمعدل نمو اجمالي الناتج القومي الاجمالي ، وهذا التزامن في وتائر نمو كل من الناتج والاستيرادات انما يفسر بارتفاع المحتوى الاستيرادي للناتج القومي . ومما يؤكد ذلك ان معدل نمو الاستيرادات خلال المدة الخمسية الاولى كان واطئا بالمقارنة مع معدل نمو اجمالي الناتج القومي . ويعكس درجة انفتاح الاقتصاد الاسرائيلي على الاقتصاد الدولي في الوقت نفسه .

فاذا تم فحص معدلات نمو الاستيرادات حسب المدد الخمسية الموضحة في السطر ١ من جدول (١ ـ ٣) ، سوف يلاحظ ارتفاع هذه المعدلات طيلة المدد الخمسية التي كان خلالها معدل نمو اجمالي الناتج القومي مرتفعا وهي المدد الخمس الاولى ، مما يؤكد حقيقة اعتماد نمو الناتج على الاستيرادات بالنسبة التي تمثلها بوصفها مدخلات انتاجية الى اجمالي الناتج القومي ، بتعبير آخر تعكس درجة اعتماد الاستيعاب الداخلي على العرض الخارجي .

اما في المدتين السادسة والسابعة ، فإن معدل نمو الاستيرادات انخفض الى اقل من ثلث مستواه للمدد السابقة . وهي نفس المدد التي تباطأ خلالها معدل نمو اجمالي الناتج القومي .

وفي الوقت نفسه ، يلاحظ من السطر (٢) ان المدة الاولى (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥) سجلت معدل نمو منخفض للاستيرادات مقارنة بالمدد اللاحقة . ويرجع هذا الانخفاض الى الصعوبات المالية التي واجهت الاقتصاد الاسرائيلي في بعض سنوات هذه المدة وخاصة في سنة ١٩٥٣ ، واضطرار الحكومة الى اعتماد سياسة تقشفية صارمة [٥] .

بالاضافة الى ما سبق ، تقدم بيانات الجدول المذكور المعطيات التالية :ـ

---

(٥) Don Patinkin, The Israei Economy: The First Decade, Jerusalem Post Press, Jerusalem, 1960, P. 43.

جدول (١ - ٣)

تطور العرض الخارجي

(١٩٨٠ = ١٠٠)

		١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٥٠ – ١٩٧٣	١٩٧٣ – ١٩٨٥	١٩٥٠ – ١٩٨٥
١	الاستيرادات من السلع والخدمات (مليون شيكل جديد)	٦٧٥٤	٨٠٢٥	١٢٨٧٧	٢٢٠٠٥	٤٢١٥٦	٦٦٨٢٩	٦٦٥٠٢	٧٨٤٥٦	—	—	—
٢	معدل النمو السنوى للاستيرادات	—	٣ر٥	٩ر٩	١١ر٣	١٣ر٩	٩ر٦	٠ر١-	٣ر٤	١٠ر٣	١ر٧	٧ر٣
٣	نسبة الاستيرادات الى اجمالي الناتج القومي	٦٩	٤٥	٤٨	٥١	٦٨	٧٦	٦٥	٦٩	—	—	—
٤	نسبة الاستيرادات / العرض الكلي	٤١	٣١	٣٢	٣٤	٤٠	٤٣	٣٩	٤١			
٥	معدل نمو العرض الكلي	—	٩ر٣	٩ر٢	١٠ر٢	٩ر٩	٨ر٣	١ر٨	٢ر٥	٩ر٩	٢ر٤	٧ر٣

Source: C.B.S., 1986, PP. 170-171.

١ - ان الاتجاه العام لمعدلات نمو الاستيرادات كان موازيا تقريبا للاتجاه الخاص بمعدلات نمو اجمالي الناتج القومي ، وهو اتجاه نحو الانخفاض على الرغم من وجود تذبذبات فيه في بعض السنوات .

٢ - ان متوسط معدل نمو الاستيرادات للمرحلة (١٩٥٠ - ١٩٧٣) كان اعلى بكثير (١٠,٣ ٪) من متوسط المرحلة الثانية (١٩٧٣ - ١٩٨٥) .

٣ - ان نسبة الاستيرادات الى اجمالي الناتج القومي (السطر ٣ من الجدول) لم تنخفض في سنة ١٩٨٥ عن مستواها في سنة ١٩٥٠ ، وهذا يعني ان درجة اعتماد الاستيعاب المحلي على العرض الخارجي بقيت مرتفعة ، على الرغم من النمو الكبير في القيم المطلقة للناتج القومي كما اشير الى ذلك . وفيما عدا الانخفاض النسبي للاستيرادات في السنوات ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، فإن بقية السنوات الظاهرة في الجدول احتفظت بمعدل مرتفع للاستيرادات بلغ ذروته (٧٦ ٪) من اجمالي الناتج القومي في سنة ١٩٧٥ .

٤ - ومع ان نسبة الاستيرادات الى العرض الكلي اقل من نسبتها الى اجمالي الناتج القومي ، الا انها حافظت على مسار مستقر عدا هبوط في السنوات ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ .

٥ - ان النسب المرتفعة للعرض الخارجي (الاستيرادات) الى العرض المحلي (الناتج القومي الاجمالي) او الى ، اجمالي العرض ، والتي تعكس درجة مرتفعة في اعتماد الطلب الداخلي على العرض الخارجي انما تؤكد ارتباط عملية التنمية أو النمو في الاقتصاد الاسرائيلي بالاستيرادات ، ومن ثم فإن التذبذب في مستويات هذه الاخيرة ينعكس على النمو ، كما ان تذبذب معدلات النمو ينعكس على الاستيردات بشكل مباشر .

٦ - ويوضح معدل نمو العرض الكلي (السطر ٥ من الجدول) ، انه باستثناء المدتين الاولى والسادسة ، فإن معدل نمو العرض الكلي كان دائما اعلى من معدل نمو اجمالي الناتج القومي . وذلك ناتج من كون معدلات نمو العرض الخارجي اعلى من معدلات نمو الناتج القومي . وتفسر هذه المعدلات ، لماذا بقيت نسبة العرض الخارجي الى الناتج القومي والى العرض الكلي ثابتة نسبيا

على الرغم من الزيادات الكبيرة التي حققها الناتج القومي .

٧ - أن مسار تطور العرض الخارجي يعكس الى حد كبير احتياجات التنمية ، بالاضافة الى الاحتياجات الاستهلاكية . فخلال المدة الخمسية الاولى ، كانت الاحتياجات الاستهلاكية المستوردة مرتفعة بسبب ارتفاع معدلات الهجرة وضرورة اشباع حاجات المهاجرين وتأمين مستلزمات معيشتهم واستقرارهم في وقت كان فيه حجم التدفق من المهاجرين لا ينسجم مع نمو الطاقات الانتاجية للاقتصاد الاسرائيلي . وقد ساعد على توجيه الجزء المهم من الاستيرادات للاغراض الاستهلاكية والجارية ، ان التنمية في هذه المدة تركزت على القطاع الزراعي وقطاع البناء والتشييد ، والتنمية في هذه القطاعات تتسم عادة بانخفاض المحتوى الاستيرادي لها ، وحتى الصناعات التي تنتج سلعا استهلاكية كانت تعتمد بدرجة كبيرة في مدخلاتها الانتاجية على منتجات القطاع الزراعي كما في صناعات الاغذية والاخشاب والملابس والجلود[٦] .

ومنذ المدة الخمسية الثانية ارتفعت نسبة الاستيرادات الى العرض الكلي .. وبقيت كذلك الى المدة السابعة . ففي المدة الثانية بدأت المساعدات الالمانية المقررة بموجب الاتفاقيتين المشار اليهما ، بالوصول الى اسرائيل ، وقد استخدمت في تنفيذ برنامج واسع للتصنيع[٧] .. كما ان تشجيع الصناعات العسكرية ، بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وتنمية الصناعات التصديرية بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، كل ذلك تطلب زيادة الاستيرادات . غير ان سياسات كبح الطلب الجزئية في المدة السابعة ، ادت الى تخفيض معدلات نمو الاستيرادات[٨] . ولكن لا يتوقع ان تنخفض الاهمية النسبية للواردات سواء بالمقارنة مع اجمالي الناتج القومي أو مع اجمالي العرض الكلي ، لسببين رئيسين اولهما : ان الاستيرادات (العرض الخارجي) تشبع جزءا مهما من الطلب

---

(٦) Howard Pack, Structural Change and Economic Policy in Israel, Yale University Press, London, 1971, PP. 74 - 75.

(٧) Ibid, PP. 77 - 78.

(٨) عوديد ليفتان ـ انعكاسات حرب الايام الستة على الاقتصاد الاسرائيلي ـ سكيراه حودشيت ـ ٥ / ٥ / ١٩٨٧ ـ (نقلا عن الملف) .

الاستهلاكي الداخلي . وثانيهما : انها تشبع الجزء الاهم من الطلب الاستثماري على مستلزمات الانتاج . ولذلك فإن تناقص دور الاستيرادات (العرض الخارجي) مرتهن بالسياسة الاقتصادية وبالاستهلاك الكلي وبالتنمية / أو النمو .

المبحث الثاني
اجمالي الطلب الكلي

في مقابل التطورات التي طرأت على مسار اجمالي العرض الكلي ، تكتسب دراسة تطورات اجمالي الطلب الكلي اهميتها الفائقة في الاقتصاد الاسرائيلي بالذات .. وهذا التشديد في حقيقته تعبير عما يتمتع به هيكل الطلب في الاقتصاد الاسرائيلي من تأثيرات ذات طبيعة استراتيجية ، منبثقة عن ، ومكملة في وقت واحد للاستراتيجية العامة للكيان الصهيوني . وبقدر ما تعطي السياسة الاقتصادية الاسرائيلية من اهتمام بالغ لتطوير طاقات العرض المادية والبشرية ، فانها تعطي اهتماما اكبر لتطور الطلب ، والتغيرات التي تطرأ على تركيبه الهيكلي ، نظرا لارتباط هذا الاخير بالمحافظة على مقومات الكيان الصهيوني واستمرارها (كما سيرد ذكر ذلك لاحقا) وخاصة الهجرة والانفاق العسكري ..

اولا : تطور الطلب الداخلي (الانفاق على الناتج القومي) :

يكتسب الطلب الكلي في الاقتصاد الاسرائيلي اهميته الفائقة من طبيعة الاهداف التي تصر الحكومة او سياستها الاقتصادية على تحقيقها في وقت واحد . واهمها[٩] :

١ - حرص الحكومة على توسيع الطلب الكلي باستمرار بوصفه وسيلة لتحفيز العرض على النمو والتوسع ، والارتقاء التدريجي والمستمر بمستوى النشاط الاقتصادي .

٢ - حرص مماثل ان لم يكن بدرجة اكبر على تأمين مستويات معيشة مرتفعة للمستوطنين ، بوصفه وسيلةً فعالة لتعميق ارتباطهم بالمشروع الصهيوني

(٩) Don Patinkin, Op. Cit., P. 97.

الاستيطاني ، وأسلوباً لجذب مهاجرين جدد وتقليص النزوح من اسرائيل .

٣ - بناء القدرة العسكرية المتفوقة في مواجهة الرفض العربي للمشروع الصهيوني .

لذلك ، وفي ضوء هذه الاهداف ليس من الصعب على المرء ان يتبين ان المنطق الاقتصادي لا يعمل بكامل مداه لتقرير مستوى الطلب الكلي ، على وفق الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي ، وانما يتقرر مستوى الطلب على وفق ما تقتضيه الاهداف المشار اليها ، والتي تصر الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على تحقيقها جميعا في وقت واحد . وفي مثل هذه الحالة لا بد ان ينشأ تنافس حاد بين الاهداف الرئيسة على الموارد المحلية المتاحة ، وحيث ان هذه الاخيرة غير كافية لتأمين ما تتطلب تلك الاهداف ، فإن الحكومة تستعين بالموارد المالية الخارجية ، لتأمين مستوى من الطلب قادر على تلبية احتياجات الاهداف المختلفة .

ومن بيانات الجدول (١ - ٤) يمكن الوقوف على تطور الطلب الداخلي واتجاهات مساره وكما يلي :-

١ - تضاعف الطلب الداخلي اكثر من ثماني مرات خلال المدة قيد البحث (٨,٧ مرة) . حيث ارتفع من ١٥٦٢٤ مليون شيكل جديد سنة ١٩٥٠ الى ١٣٦٦١٤ مليون شيكل جديد سنة ١٩٨٥ بمعدل نمو بلغ (٦,٤ ٪) . ولكن حجم الزيادة في المرحلة (١٩٥٠ - ١٩٧٣) اكبر بكثير من حجم الزيادة في المرحلة (١٩٧٣ - ١٩٨٥) فبينما تضاعف الطلب الداخلي خلال المرحلة الاولى (٧,٥) مرة ، فانه لم يزد الا بمقدار خمس المرة الواحدة فقط عن مستواه في ١٩٧٣ . وقد انعكست هذه الفروق في حجم الزيادة بين المرحلتين على متوسط معدل نمو الطلب الداخلي خلال كل منهما . فبينما بلغ هذا المتوسط (٩,١ ٪) خلال المرحلة (١٩٥٠ - ١٩٧٣) بلغ (١,٢ ٪) فقط خلال المرحلة (١٩٧٣ - ١٩٨٥) .

٢ - واذا احتسبت معدلات نمو الطلب الداخلي حسب المدد الزمنية فسنجد ان هذه المعدلات كانت مرتفعة خلال المدد الخمس الاولى لكنها هبطت كثيرا خلال المدتين السادسة (-٠,١ ٪) والسابعة (١,٥ ٪) .

جدول (١ ـ ٤)

تطور اجمالي الطلب الداخلي

(١٩٨٠ = ١٠٠)

(مليون شيكل جديد)

		١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٥٠ ـ ١٩٧٣	١٩٧٣ ـ ١٩٨٥	١٩٥٠ ـ ١٩٨٥
١	الطلب الداخلي (مليون شيكل جديد)	١٥٦٢٤	—	—	—	—	—	—	١٣٦٦١٤			
٢	معدل نمو الطلب الداخلي	—	٦ر٩	٦ر٣	١ر٨	٨ر٠	٦ر٧	٠ر١ـ	١ر٥	٩ر١	١ر٢	٦ر٤

Source: C.B.S., 1986, PP. 170-171.

٣ ـ ومن المعدلات اعلاه ، بالامكان ملاحظة الاتجاه العام نحو الانخفاض في تطور معدلات نمو الطلب الداخلي . وهو مماثل للاتجاه الانخفاضي في تطور معدلات نمو العرض المحلي . وهنا يمكن تقرير حقيقة معروفة ، تتصل بالعلاقة بين العرض والطلب . فزيادة العرض أو الناتج ، تنطوي على زيادة في الطلب ، وزيادة الطلب تحفز العرض على التوسع عندما تكون ثمة موارد باقية دون مستوى الاستخدام الكامل . ومع ان تقرير ايهما دالة في الاخر يتوقف على طبيعة العلاقة بينهما في كل مرحلة من مراحل تطورهما ، الا ان بالامكان الاشارة الى ان توسع الطلب خلال العقد الاول بسبب استقدام اعداد كبيرة من المهاجرين (نحو ٧٠٠ الف بين ٤٨ ـ ١٩٥١)[١٠] ، وما تطلبه ذلك من انفاق استهلاكي واستثماري لا سيما في قطاع الاسكان والبنى الارتكازية والمباشرة بتنفيذ برنامج التصنيع الواسع ... الخ جعل الطلب محفزا للعرض على النمو .. في حين كانت سنتي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، واللتين شهدتا ما يمكن تسميته بأزمة فيض الانتاج ، قد تسببتا في خفض الطلب[١١] . وكان ارتفاع الطلب الذي سببته حرب حزيران ، عاملا اساسيا لتحفيز العرض من جديد على النمو .. اما بعد عام ١٩٧٤ فإن السياسة الاقتصادية للحكومة (وبتأثير الضغوط التضخمية المتزايدة وتفاقم العجز في الميزان التجاري وتراكم الديون الخارجية) هي التي اعتمدت منهج كبح الطلب وما ترتب عليه من تباطؤ في نمو العرض (الناتج القومي) .

٤ ـ وبالارتباط مع الفقرة اعلاه ، فإنه يمكن ملاحظة ان سنوات الحرب ، اتسمت بارتفاع في معدلات نمو الطلب الداخلي . وان كانت استجابة مكونات الطلب الداخلي لظروف الحرب مختلفة ، فقد تركزت على نمو الطلب الحكومي الاستهلاكي ثم يليه الطلب الاستهلاكي الخاص . وفي الغالب يستجيب الطلب الاستثماري بطريقة سلبية لظروف الحرب اي انه ينخفض في العادة .

---

(١٠) C. B. S. 1986, PP. 146 - 147.

(١١) Eliyahu Kanovsky, The Economic Impact of Six - Day War, Praeger Publishers, U. S., 1970, P. 85 - 86.

٥ ـ وملاحظة اخيرة ، ان معدل نمو الطلب الداخلي كان اقل من معدل نمو العرض المحلي . سواء على مستوى المدة قيد البحث بكاملها او على مستوى المدد الزمنية الخمسية . ان جانبا من هذا التباين بين معدلات نمو كل من العرض المحلي والطلب الداخلي يفسر احصائيا . وذلك ان القيمة المطلقة للعرض المحلي في سنة الاساس ١٩٥٠ كانت اقل بكثير من القيمة المطلقة للطلب الداخلي في السنة نفسها ، مما يعني ان معدل نمو الطلب الداخلي الاقل من معدل نمو العرض المحلي ، ينطوي ضمنا على زيادات اكبر من الزيادات التي يحققها العرض المحلي . (وهذه الملاحظة ضرورية لفهم اسباب ظهور الفجوة بين العرض والطلب المحليين) .

ثانيا : هيكل الطلب الداخلي :

ان تحليل هيكل الطلب الداخلي يعكس في التحليل الاخير طبيعة الاهداف الاساسية للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية كما اشير الى ذلك في مقدمة هذا المبحث . وان ما يطرأ من تغيرات على الاهمية النسبية لمكوناته يكون عادة نتيجة او استجابة لتغيرات نسبية مماثلة في اولويات السياسة الاقتصادية . ويقدم الجدول (١ ـ ٥) مؤشرات اجمالية حول تطور هيكل الطلب الداخلي . ومنه يلاحظ الاتي :ـ

١ ـ على امتداد المدة قيد البحث بكاملها توزع الطلب الداخلي بين الربع لاجمالي تكوين رأسمال وثلاثة ارباع للاستهلاك الكلي (الخاص والعام) . وتشكل هذه النسب توزيعا متوازنا بين الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري .

٢ ـ غير ان هيكل التوزيع سيختلف بشكل واضح اذا اخذ متوسط الاهمية النسبية للمرحلة قبل ١٩٧٣ وبعدها . حيث يميل التوزيع لصالح تكوين رأسمال بدرجة اكبر خلال المرحلة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ ، فقد بلغت اهميته النسبية من اجمالي الطلب الداخلي ٢٨ ٪ تقريبا . اي اعلى من متوسط النسبة للمدة بكاملها . لكنها تنخفض الى ٢١ ٪ للمرحلة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ ، فتصبح اقل من متوسط النسبة للمدة بكاملها . وبالمقابل ترتفع الاهمية النسبية للاستهلاك الكلي بالدرجة ذاتها .

جدول (١ ـ ٥)

تطور هيكل الطلب الداخلي

(الاهمية النسبية لمتوسط المدة)

(١٩٨٠ = ١٠٠)

	١٩٥٠ — ١٩٥٥	١٩٥٥ — ١٩٦٠	١٩٦٠ — ١٩٦٥	١٩٦٥ — ١٩٧٠	١٩٧٠ — ١٩٧٥	١٩٧٥ — ١٩٨٠	١٩٨٠ — ١٩٨٥	١٩٥٠ — ١٩٧٣	١٩٧٣ — ١٩٨٠	١٩٨٠ — ١٩٨٥
الاستهلاك الكلي	٦٨ر٤	٧٢ر٥	٧١ر٤	٧٦ر٣	٧٣ر٧	٧٧ر٩	٨١ر١	٧٢ر٢	٧٨ر٧	٧٤ر٥
اجمالي تكوين رأسمال	٣١ر٦	٢٧ر٥	٢٨ر٦	٢٣ر٧	٢٦ر٣	٢٢ر١	١٨ر٩	٢٧ر٨	٢١ر٣	٢٥ر٥

Source: C.B.S., 1986, PP. 170-171.

٣ ـ ولكن اذا اخذت الاهمية النسبية لمكونات هيكل الطلب الداخلي ، حسب الفترات الزمنية الخمسية ، فسيلاحظ ان التغيرات التي طرأت على هيكل الطلب الداخلي متماشية مع التبدلات التي حدثت في استراتيجية التنمية ، وفي الاوضاع السياسية والعسكرية حسب معطيات كل مدة ، اولا ، ومع درجة التطور التي بلغها الاقتصاد الاسرائيلي ثانيا :

آ ـ خلال الفترة الاولى بلغت نسبة اجمالي تكوين رأس المال ٣١,٦ ٪ من الطلب الداخلي . مقابل ٦٨,٤ ٪ للاستهلاك الكلي . هذه المدة تطلبت استثمارات كبيرة لتوطين المهاجرين واقامة المشروعات الارتكازية او مشروعات البنية التحتية .

ب ـ سجلت المدة الثانية ارتفاعا في الاهمية النسبية للاستهلاك الكلي . وخلال هذه المدة شاركت اسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر ، مما تطلب رفع نسبة الاستهلاك الحكومي والعسكري منه بشكل خاص[١٢] ، وترتب على ذلك انخفاض الاهمية النسبية لاجمالي تكوين رأس المال الى (٢٧,٥ ٪) . مع العلم ان اسرائيل بدأت خلال هذه المدة بتنفيذ برنامج واسع للتصنيع وتنمية شاملة للزراعة[١٣] .

جـ ـ وفي المدة الثالثة ، كان الاقتصاد الاسرائيلي يمر بمرحلة توسع وازدهار بحيث شهد القطاع الصناعي نموا كبيرا في طاقته الانتاجية ، ادى في نهاية المرحلة الى حدوث فيض في الانتاج ، الامر الذي ادى الى انخفاض معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال الى درجة الصفر . وفي سنة ١٩٦٥ كان سالبا[١٤] . ولكن متوسط النسبة للمدة نفسها كان مرتفعا عن مستواه للمدة السابقة .

---

(١٢) Don Patinkin, P. 49.

(١٣) حسين ابو النمل ـ الصناعة الاسرائيلية ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٩ ـ ص ٤٩ .
ـ د . عمرو محيي الدين وآخرون ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد ـ ١٩٧٣ ـ ص ٧٦ وما بعدها .

(١٤) Eliyahu Kanovskay, op. Cit, P. 86.

د ـ وفي المدة الرابعة شهد الاقتصاد الاسرائيلي مرحلة التوسع والازدهار الثانية التي حفزتها المكاسب الاقتصادية والاقليمية التي حققتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، ولكن نسبة اجمالي تكوين رأس المال الى الطلب الداخلي كانت منخفضة عن متوسط المدة الثالثة . وسبب ذلك أن في السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، كان معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال سالبا خلالها ، ولم يستأنف ارتفاعه الا بعد عام ١٩٦٨ ، بينما تطلبت الحرب رفع نسبة الاستهلاك الحكومي .

هـ ـ استأنف اجمالي تكوين رأس المال ارتفاعه في المدة الخامسة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) بسبب الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها اسرائيل ، القائمة على بناء وتوسيع الصناعات التصديرية فارتفعت نسبته في حين انخفضت نسبة الاستهلاك الكلي . وفي الحقيقة حدث الانخفاض في الاستهلاك الخاص تحديدا لأن حرب تشرين ١٩٧٣ رفعت نسبة الاستهلاك الحكومي الى مستويات عالية (انظر فصل الاستهلاك) .

و ـ اما المدتان السادسة والسابعة فقد هبطت خلالهما نسبة تكوين رأس المال لصالح ارتفاع الاستهلاك الكلي ، نتيجة لسياسة كبح الطلب ، وتبطئة النمو في الناتج القومي للتغلب على مشكلات التضخم والعجز ، ولكن لصالح تنمية الصناعات التصديرية(١٥) .

٤ ـ الخلاصة التي تستخلص من تطور الاهمية النسبية لمكونات الطلب الداخلي على وفق المدد الخمسية ، ان الاهمية النسبية لأجمالي تكوين رأس المال انخفضت من ٣١,٦ ٪ متوسطاً للمدة الاولى الى ١٩ ٪ تقريباً متوسطاً للمدة السابعة مقابل ارتفاع في الاهمية النسبية للاستهلاك الكلي من ٦٨٫٤ ٪ الى ٨١ ٪ للمرحلة نفسها . ومن الصعب الجزم ما اذا كان هذا التغير بسبب سياسة كبح الطلب التي بدأتها الحكومة منذ ١٩٧٤ بشكل جزئي واستمرت الى السنة الحالية (١٩٨٧) أم بسبب نقص المتاح من الموارد لتخصيصات رأس المال . ان من الثابت والمؤكد على وفق بعض المؤشرات الاسرائيلية وفي

---

(١٥) IMF, SM/86/96, May 8, 1986, Israel - Recent Economic Development, P. 1.

مقدمتها تطبيق برنامج التوازن الاقتصادي منذ تموز ١٩٨٥ ، ان هناك سياسة كبح للطلب اتخذت ابعادا اكثر جدية منذ تولي الليكود السلطة في عام ١٩٧٧ ، ولكن من جانب آخر هناك مؤشرات اخرى تبين وجود نقص في المتاح من الموارد وبمصادرها المختلفة لتوجيهها نحو الاستثمارات ، ومن ذلك مثلا ان ميزانية التنمية الحكومية كانت تخصص اكثر من ٨٠ ٪ من مبالغها الاجمالية للاستثمارات خلال العقد الاول ثم انخفضت النسبة الى متوسط يبلغ ٧٠ ٪ خلال العقد الثاني والى ٦٠ ٪ خلال العقد الثالث والى نسبة تتراوح بين (٢٠ ٪ ـ ٣٥ ٪) خلال النصف الاول من العقد الرابع . اما الجزء الاخر من ميزانية التنمية فإنه يستخدم لتسديد الديون المستحقة على الحكومة[١٦] .

٥ ـ ان هذا التغير في الاهمية النسبية لمكونات الطلب الداخلي ، هو حصيلة لتباين معدلات نمو هذه المكونات . حيث احتفظ الاستهلاك الحكومي العام بأعلى معدل نمو للمدة قيد البحث فبلغ ٧,٥ ٪ ، مقابل ٧,١ ٪ للاستهلاك الخاص ، و ٤ ٪ لأجمالي تكوين رأس المال[١٧] . وفي اطار الاستهلاك الحكومي ، يمثل الاستهلاك العسكري الجزء الاكبر ، فقد تراوحت نسبة النفقات العسكرية من اجمالي النفقات الحكومية بين ٣٠ ـ ٦٠ ٪ منذ حرب تشرين الى النصف الاول من الثمانينات (انظر فصل الانفاق العسكري)[١٨] . ولهذا النمط في تطور هيكل الطلب تأثيرات سلبية في الامد الطويل على معدلات نمو اجمالي الناتج القومي في الامد الطويل ، سيما وان هذه الاخيرة قد وصلت الى اوطأ مستوياتها خلال سنوات الثمانينات .

---

(١٦) C. B. S. 1986, PP. 525 - 526

, 1985, PP. 569 - 570

, 1984, PP. 582 - 583

(١٧) C. B. S. 1986, P. 170.

(١٨) C. B. S. 1970, PP. 506 - 508

1975, PP. 553 - 554

1986, PP. 525 - 526

ثالثا : تطور الطلب الخارجي (الصادرات) :

حظيت الصادرات باهتمام كبير ومستمر من قبل الحكومات الاسرائيلية منذ السنوات الاولى لقيام دولة اسرائيل حيث لم تكن مقومات الاقتصاد الاسرائيلي قد نضجت بعد . وقد اتخذت مختلف الاجراءات والسياسات التي من شأنها تشجيع الصادرات وتقوية مركزها التنافسي في الاسواق العالمية[١٩] .

وخلال العقد الاول ، كانت سياسة احلال الواردات التي اعتمدتها الحكومة لتنمية الصناعة والزراعة ، بمثابة الوجه السلبي لتنمية الصادرات ، بهدف تحسين وضع الميزان التجاري وتعزيز الاستقلال الاقتصادي . وفي السياسات الاقتصادية المعلنة كان هدف الوصول الى ميزان تجاري ملائم أو حساب جارٍ موافق ، شرطا لا غنى عنه للوصول الى الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات[٢٠] .

ان تتبع التطور الذي حققته الصادرات في قيمها المطلقة أو في معدلات نموها أو في اهميتها النسبية من المتغيرات الكلية ، تؤكد حقيقة واضحة ، وهي نجاح الاقتصاد الاسرائيلي في تخصيص جزء مهم من موارده لتلبية الطلب الخارجي ، وان هذا المؤشر آخذ بالارتفاع مع مرور الزمن .

وفي هذا الاطار ، تضاعفت قيمة الصادرات (٧٨) مرة خلال المدة قيد البحث .

---

(١٩) على سبيل المثال : استخدام اسعار صرف مناسبة للصادرات الصناعية واعفاء الواردات التي تستخدمها الصناعة والزراعة في الانتاج من الضرائب . والسماح برفع السعر المحلي لتغطية الخسارة الناجمة عن الصادرات وغيرها :
- انظر : د . عمرو محيي الدين وآخرون - الاقتصاد الاسرائيلي - مصدر سابق ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٠) من المسائل المهمة التي ركز عليها باتنكن في تحليله لعملية نمو الاقتصاد الاسرائيلي والعوامل المؤثرة فيها ، هي درجة الاعتماد على العوامل الخارجية وخاصة المساعدات . ومدى امكانية تقليصها من خلال معدلات النمو العالية في الناتج القومي . وفي الصادرات (ص ١٢٦ ، ١٤٠) . وقد افترض ان بامكان الاقتصاد الاسرائيلي تخفيض فائضه الاستيرادي عن طريق تخفيض معدل الاستثمار وفي الوقت نفسه معدل الاستهلاك الخاص ورفع نسبة الادخار (ص ١٣٦ وما بعدها) .

— Don Patinkin, The Israel Economy,..

جدول (١ - ٦)

تطور الطلب الخارجي

(١٩٨٠ = ١٠٠)

		١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٥٠ – ١٩٧٣	١٩٧٣ – ١٩٨٥	١٩٥٠ – ١٩٨٥
١	صادرات السلع والخدمات (مليون شيكل جديد)	٧٨٥	—	—	—	—	—	—	٦١٤٨٥	—	—	—
٢	معدل نمو الصادرات	—	٢٢	١٦٫٧	١٠٫٠	١٠٫٢	٦٫٨	٦٫٧	٤٫١	١٧٫٢	٥٫٦	١٣٫٣
٣	الصادرات/الطلب المحلي (نسبة مئوية)	٥٫٠	١١٫١	١٩٫٤	٢١٫٤	٢٤٫١	٢٦٫١	٣٨٫٧	٤٥٫٠	—	—	—
٤	الصادرات/ الطلب الكلي (نسبة مئوية)	٤٫٨	٩٫٩	١٦٫٢	١٧٫٥	١٩٫٤	٢٠٫٧	٢٧٫٩	٣١٫٠	—	—	—
٥	معدل نمو الطلب الكلي	—	٧٫٩	٧٫٦	٨٫٥	٨٫٣	٦٫٩	١٫٦	٢٫٢	١٠٫٠	٢٫٣	٧٫٤

Source: C.B.S., 1986, PP. 170-171.

بواقع (٣٩) مرة تقريبا خلال المرحلة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ ومرتين اثنتين للمرحلة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ . وعلى الرغم من ان الرقم الخاص بعدد المرات التي تضاعفت بموجبه الصادرات ينطوي على « وهم » احصائي وخاصة في المرحلة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ وذلك لضآلة قيمة الصادرات في سنة الاساس (١٩٥٠) ، ولكن يمكن التغلب على هذا « الوهم » من خلال تطور مؤشرات الاهمية النسبية للصادرات كما يعرضها (السطران ٣ ،٤ من الجدول ١ ـ ٦) .

ومن الجدول (١ ـ ٦) بالامكان ملاحظة الآتي :

١ ـ ان الصادرات حققت معدلا للنمو السنوي بلغ (١٣,٣ ٪) متوسطاً للمدة بكاملها (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥) .. ويلاحظ ارتفاع متوسط معدل النمو للمرحلة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٣) الى (١٧,٢ ٪) وهو اعلى من متوسط معدل النمو للمدة بكاملها ، في حين يلاحظ انخفاض متوسط معدل النمو للمرحلة الثانية (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥) والبالغ (٥,٦ ٪) ، وهو اقل كثيرا من متوسط معدل النمو للمدة بكاملها (سطر ٢ من الجدول) . ان هذا التباين الكبير بين معدلات النمو للمرحلتين المشار اليهما لا ينطوي بكامله على فروقات حقيقية ، لأن جانبا منه سببه احصائي كما اشير الى ذلك ، وهذا واضح من ملاحظة القيم المطلقة للصادرات خلال المرحلتين ، ففي المرحلة الثانية (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥) والبالغة مدتها ١٣ سنة بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الصادرات اكثر بقليل من اجمالي الزيادة المطلقة في قيمة الصادرات خلال سنوات المرحلة الاولى (١٩٥٠ ـ ١٩٧٣) والبالغة ٢٤ سنة ، مما يعني ان انخفاض معدل نمو الصادرات في المرحلة الثانية اقترن بزيادة كبيرة في قيمها المطلقة .

٢ ـ ان وتائر معدلات نمو الصادرات ، اظهرت هي الاخرى اتجاها عاما نحو الانخفاض خلال المدة قيد الدرس ، حيث بلغ معدل النمو في المدة الخمسية الاولى (٣٢ ٪) ، انخفض في المدة الخمسية السابعة الى (٤,١ ٪) سنويا . وينسجم هذا الاتجاه الانخفاضي لوتائر نمو الصادرات مع الاتجاه العام نحو الانخفاض للمؤشرات الاخرى الخاصة بنمو العرض المحلي والخارجي والطلب الداخلي ، ويؤكد في الوقت نفسه العلاقة بين معدلات نمو

هذه المتغيرات ومعدل نمو الصادرات .

٣ - وفي الوقت الذي اظهرت فيه معدلات نمو الصادرات قدرا من التباطؤ ، فأن اهميتها النسبية الى الطلب المحلي اظهرت اتجاها عاما نحو الارتفاع ، اتسم بالتدرج والاستقرار المستمر .. فقد ارتفعت نسبة الصادرات الى الطلب المحلي من ٥ ٪ سنة ١٩٥٠ ، لتصل الى (٤٥ ٪) سنة ١٩٨٥ (السطر ٣ من الجدول) . ان هذا التطور في الطلب الخارجي ، يعكس مدى التقدم الذي يحققه الاقتصاد الاسرائيلي ، من اجل زيادة حصيلته من العملات الاجنبية .

٤ - بالنظر الى ما يتسم به الاقتصاد الاسرائيلي من وجود فرق مهم بين الناتج القومي الاجمالي والاستخدام الكلي للموارد ، فقد يكون من المفيد مقارنة تطور الصادرات باجمالي الطلب ، وفي هذه الحالة فإن الصادرات تسجل نمواً مستمراً ومستقراً ايضا ، حيث ارتفعت نسبتها الى اجمالي الطلب من (٤,٨ ٪) سنة ١٩٥٠ الى (٣١ ٪) سنة ١٩٨٥ (السطر ٤ من الجدول) ، وتشير نسبتها في سنة ١٩٨٥ الى مستوى مرتفع خاصة اذا اخذ بالاعتبار ان الطلب الكلي في هذه السنة يبلغ ١٧٥٪ من اجمالي الناتج القومي[٢١] ، ومعنى ذلك ان الصادرات تشكل نسبة كبيرة من الاخير ، وان درجة انفتاح الاقتصاد الاسرائيلي من ناحية الصادرات (X / Y) عالية جدا مما يجعله اكثر حساسية للتقلبات التي تصيب اسواق الصادرات الاسرائيلية في الاسواق العالمية . ولكنها من جانب آخر تبرهن على نجاح السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في تنمية الصناعات التصديرية ، والتي عولت عليها كثيرا لتكون الوسيلة الفعالة في تحسين العجز في الميزان التجاري وتنمية درجة الاستقلال الاقتصادي لاسرائيل[٢٢] .

وكانت اسس هذه السياسة قد وضعت بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، واهمها كبح النشاط الاقتصادي عموما . وتوفير كل الامكانات المتاحة للصناعات

---

(٢١) C. B. S. 1986, 170 - 171.

(٢٢) Howard Pack, Op. Cit., PP. 86 - 87.

التصديرية والعسكرية اضافة الى كبح الاستهلاك الخاص وتخفيض القوة الشرائية لدى الجمهور . وقد انعكست نتائج هذه السياسة على مستويات الاسعار القطاعية ، حيث كانت اسعار القطاع الصناعي اقل من سواها[٢٣] .

٥ - يلاحظ من السطر (٥) ان معدلات نمو الطلب الكلي ، قد اخذت المسار الاتجاهي نفسه نحو الانخفاض . حيث بلغ ٨ ٪ تقريبا خلال المدة الخمسية الاولى ، انخفض الى ٢,٢ ٪ خلال المدة الخمسية السابعة . وعلى مدى المدة بكاملها كان معدل نموه ٧,٤ ٪ وهو اقل من معدل نمو الصادرات للمدة بكاملها ، والبالغ ١٣,٣ ٪ .

وحيث ان معدل نمو الطلب الداخلي ، كان اقل مستوى من معدل نمو الطلب الخارجي (الصادرات) ، فقد ارتفعت الاهمية النسبية لهذا الاخير من اجمالي الطلب المحلي ومن اجمالي الطلب الكلي .

---

(٢٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ - الاوضاع الاقتصادية - مصدر سابق - ص ٣٤١ - ٣٤٢ .
- د . حسين ابو النمل - مصدر سابق - ص ٤٠ .
- زئيف بليتسر - فوز آخر بالنقاط - على همشمار - ١٩٨٦/٤/٦ .

المبحث الثالث
الاختلال في العرض والطلب

بعد ان تم التعرف على تطور كل من العرض والطلب في الاقتصاد الاسرائيلي على وفق المؤشرات الكمية ، يحاول هذا المبحث ان يحدد مواقع الاختلال في هذين المتغيرين ، وقياس حجم الاختلال ، ورصد التغيرات التي طرأت على مساره خلال المدة قيد البحث .

وبالاستناد الى الاطار النظري ، فان هذا المبحث يعتمد لتحديد الاختلال في العرض والطلب على المعادلات التالية* : ـ

$$Y + M = C + I + G + X \quad ..... (1)$$

حيث يمثل الجانب الايسر العرض الكلي : ويتكون من اجمالي الناتج القومي (Y) والواردات (العرض الخارجي) (M) . ويمثل الجانب الايمن منها الطلب الكلي . ويتكون من الطلب الداخلي (C + I + G) والطلب الخارجي X .

وعليه تقاس الفجوة على وفق المعادلة التالية : ـ

$$(Y + M) - (C + I + G + X) = Gap \quad ..... (2)$$

ولقياس حجم الفجوة بين العرض والطلب المحليين يمكن استخدام المعادلة التالية : ـ

(٣) ..... الفجوة المحلية $Y - C + I + G = D.\ Gap$

---

* حيث تمثل :

X اجمالي الناتج القومي

C الاستهلاك الخاص

I اجمالي تكوين رأس المال

G الاستهلاك الحكومي العام

M الواردات من السلع والخدمات

X الصادرات من السلع والخدمات

وبتعويض القيم المطلقة في المعادلة رقم (٣) اعلاه وحسب السنوات نحصل على حجم الفجوة بين العرض والطلب المحليين كالاتي : (بالمليون شيكل جديد) .

الفجوة لسنة ١٩٥٠ 9754 − 6828 + 5816 + 2980 = 5870

الفجوة لسنة ١٩٦٠ 27084 −17487 + 9262 + 6792 = 6457

الفجوة لسنة ١٩٧٠ 62016 − 37187 + 21230 +26792 = 23193

الفجوة لسنة ١٩٨٠ 102785 − 63184 + 211797 + 37098 = 22294

الفجوة لسنة ١٩٨٥ 113106 − 75108 + 23444 + 38062 = 23508

ان بحث حجم الاختلال وموقعه في هذا المبحث سيتركز على الاختلال بين العرض والطلب المحليين ، اما الاختلال بين العرض والطلب الخارجيين (X, M) فسيؤجل بحثه الى الفصل الرابع الخاص بالفجوتين .. منعا للتكرار اولا ، ولأن فجوة العرض والطلب المحليين تنعكس تقريبا على فجوة العرض والطلب الخارجيين ، وكما تبين من المعادلة اعلاه فإن الاختلال بين العرض والطلب استمر قائما منذ سنة ١٩٥٠ الى ١٩٨٥ .. ولغرض تحليل طبيعة هذا الاختلال تم تفريغ المعادلات اعلاه ومؤشرات اخرى في الجدول (١ ـ ٧) .. ومنه يلاحظ الآتي :ـ

١ ـ تضاعف العرض المحلي خلال المدة قيد البحث (١١,٦) مرة . وتضاعف الطلب المحلي (٨) مرات . وبينما حقق العرض المحلي متوسط معدل نمو سنوي للمدة بكاملها بلغ (٧,٣٪) فإن الطلب المحلي حقق معدلا للنمو بلغ (٦,٤٪) .

٢ ـ بالارتباط مع معدلات النمو في المدة اعلاه فإن حجم الفجوة بلغ ٦٠,٢ ٪ من اجمالي الناتج القومي سنة ١٩٥٠ ، انخفض الى ٢١ ٪ تقريبا سنة ١٩٨٥ . ان تقلص حجم الفجوة بنسبة ٦٥ ٪ تقريبا من حجمها في سنة ١٩٥٠ ناتج من نمو العرض بمعدلات اكبر من معدلات نمو الطلب المحلي .

٣ ـ نجد من ملاحظة تطور حجم الفجوة حسب المدد الزمنية الخمسية ، ان اعلى مستوى بلغته كان في سنة ١٩٥٠ . واسباب هذا الارتفاع مفهومة وهي ترجع الى تدفق المهاجرين باعداد ضخمة بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ ، والحاجة الملحة لتنفيذ استثمارات كبيرة في ميادين الاسكان والطرق والمواصلات وغير

جدول (١ ـ ٧)

تطور الفجوة بين العرض والطلب المحليين

(١٩٨٠ = ١٠٠)

		١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٣	١٩٧٤
١	العرض المحلي (اجمالي الناتج القومي	٩٧٥٤	١٧٧٤٩	٢٧٠٨٤	٤٢٩٠٠	٦٢٠١٦	٨٨٠٣٤	١٠٢٧٨٥	١١٣١٠٦	٧٧٦١٦	٨٤٩٥٣
٣	الطلب الداخلي (C + I + G)	١٥٦٢٤	٢٣٢٦١	٣٣٥٤١	٥٣٥٩٨	٨٥٢٠٩	١٢٥٤٥٩	١٢٥٠٧٩	١٣٦٦١٤	١١٦٤٢٥	١١٩٧٢٤
٣	الفجوة المحلية (٢ ـ ١)	٥٨٧٠	٥٥١٢	٦٤٥٧	١٠٦٩٨	٢٣١٩٣	٣٧٤٢٥	٢٢٢٩٤	٢٣٥٠٨	٣٨٨٠٩	٣٤٧٧١
٤	الفجوة المحلية/ اجمالي الناتج القومي %	٦٠ر٢	٣١ر١	٢٣ر٨	٢٤ر٩	٣٧ر٤	٤٢ر٥	٢١ر٧	٢٠ر٨	٥٠ر٠	٤٠ر١
٥	صافي الاستيرادات (نسب مئوية (٥ : ١)	٦١ر٢	٣٠ر٧	٢٣ر٥	٢٤ر٦	٣٤ر٩	٣٨ر٧	١٧ر٦	١٥ر٠	٤٣ر٠	٣٧ر٦
٦	القيمة المطلقة ر (٥)	٥٩٦٩	٥٤٥٠	٦٣٧٥	١٠٥٣٨	٢١٦٢٠	٣٤١٠٤	١٨٠٤٨	١٦٩٧١	٣٣٣٩٠	٣١٩٩٦

Source: C.B.S, 1986, PP. 170-171.

ذلك ... اما خلال السنوات ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، فإن نسبة حجم الفجوة الى اجمالي الناتج القومي انخفضت الى ثلث حجمها الذي كانت عليه في سنة ١٩٥٠ ، تقريبا فبلغت ٢٥ ٪ في سنة ١٩٦٥ ، غير ان حجم الفجوة عاد الى التوسع في السنوات ١٩٧٠ و ١٩٧٥ فبلغ ٣٧,٤ ٪ و ٤٢,٥ ٪ على التوالي في السنتين المذكورتين . مع العلم ان السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ ، شهدت معدلات نمو مرتفعة في العرض المحلي بلغ متوسطها السنوي ١١ ٪ ، وعلى اهمية هذه المعدلات المرتفعة للعرض المحلي ، فإن معدلات النمو للطلب الداخلي خلال هاتين السنتين كانت اعلى من معدلات نمو العرض ، ولذلك اتسع حجم الفجوة مجددا . فاذا اخذ معدل نمو كل من العرض والطلب المحليين خلال المدتين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، نجد ان متوسط معدل نمو الطلب المحلي خلالهما كان ٩,٧ و ٨ ٪ مقارنة بمتوسط معدل نمو العرض المحلي خلالها والبالغ ٧,٦ ٪ و ٧,٣ ٪ . ان ارتفاع الطلب المحلي كان بتأثير التوسع الذي حفزته حرب حزيران ١٩٦٧ والذي بدأ بالظهور بشكل واضح اعتبارا من عام ١٩٦٨[٢٤] .. فضلا عن ان حربي حزيران ١٩٦٧ وتشرين ١٩٧٣ ، وما اعقبهما من سباق تسلح بين اسرائيل والدول العربية ، قد تسبب في رفع حجم الاستهلاك الحكومي بمعدلات عالية ، حيث ارتفع بعد حرب حزيران بمعدل نمو سنوي بلغ ١٠,٤ ٪ وبعد حرب تشرين بمعدل نمو بلغ (١٩ ٪) .

٤ ـ وفي السنتين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ هبطت الفجوة الى اجمالي الناتج القومي الى نصف ما كانت عليه في سنة ١٩٧٥ . ومع ان معدل نمو العرض المحلي خلال هذه المرحلة هبط الى اوطأ مستوياته منذ قيام الكيان الصهيوني ، مما كان يفترض معه زيادة نسبة الفجوة ، الا انه حصل في الوقت نفسه هبوط مماثل في مكونات الطلب المحلي كلها . فقد انخفض معدل نمو الاستهلاك الحكومي الى ٢,١ ٪ سنويا خلال هذه المرحلة ، وكذلك انخفض معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال فكان سالب بمعدل سنوي بلغ (ـ ٢,٨ ٪) . اما الاستهلاك

---

(٢٤) Eliyahu Kanovsky, Op. Cit., P. 100.

الخاص فقد كان معدل نموه واطئا ايضا وبلغ متوسطه خلال سنوات هذه المرحلة (٢,٦ ٪) ، وقد سبقت الاشارة الى ان السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة ، كانت تنحو لكبح الطلب ، وبشكل خاص خلال سنوات الثمانينات[٢٥] .

٥ - على الرغم من الاهمية الكبيرة المترتبة على تقلص الفجوة بين العرض والطلب المحليين باتجاه تخفيف حدة الاختلال بينهما تجدر الاشارة الى ان القيمة المطلقة للفجوة قد تزايدت بشكل كبير . حيث ارتفعت من (٥٨٧٠) مليون شيكل جديد سنة ١٩٥٠ الى (٢٣٥٠٨) مليون شيكل جديد سنة ١٩٨٥ فتضاعفت اربع مرات خلال المدة المشار اليها[٢٦] . وبطبيعة الحال فان هذا التزايد في قيمة حجم الفجوة يجعل الاستقرار الداخلي مرهونا اكثر فأكثر بعوامل خارجية تتعلق بقدرة اسرائيل على تمويل الاستيرادات بحيث تغطي الفجوة بين العرض والطلب المحليين .

ثانيا : العوامل المؤثرة في العرض والطلب :

لا ينفصل تحليل العوامل المؤثرة في تطور العرض والطلب عن الطبيعة الخاصة للاقتصاد الاسرائيلي وظروف نشأته الشاذة . وكما اشرنا فان الاقتصاد الاسرائيلي « ثمرة » للمشروع الصهيوني - الاستعماري لاستيطان فلسطين ، فهذا الاقتصاد هو نوع من اقتصاديات الاستزراع عن طريق الاستعمار الاستيطاني . ومعنى ذلك من الناحية العملية ،ان يتم نقل مقومات الاقتصاد المزروع ومستلزمات تطوره من الخارج بعد الهيمنة على الارض ، وان تكون عملية النقل ، بحجم مناسب ، وكاف لتوليد حد ادنى من القوى الذاتية المولدة للنمو والدافعة له ، بحيث تكون هذه العملية وجهي الفعالية الاقتصادية الكلية المتمثلة في العرض والطلب[٢٧] .

ان النقل الكبير لمقومات الاقتصاد المزروع وبخاصة عنصري العمل ورأس المال ،

---

(٢٥) IMF. Survey, September 14, 1987, P. 260.

(٢٦) C. B. S. 1986, PP. 170 - 171.

(٢٧) د . عمرو محيي الدين وآخرون - مصدر سابق - ص ٣٠ - ٣١ .

يعد الشرط الضروري لايجاد ذلك الحجم من القوى الانتاجية وقوى الطلب معا ، التي من شأنها ان توسع حجم السوق الداخلية ، وتحفز طاقة الجهاز الانتاجي على النمو والتوسع باستمرار . واذا كان عنصرا العمل ورأس المال هما العنصران الاساسيان لأيةعملية نمو / أو تنمية ، فانهما يكتسبان في الاقتصاد الاسرائيلي اهميتهما الخاصة ، الناتجة من كونهما عنصرين مستوردين ، يؤثران مباشرة على مصير المشروع الاستيطاني واستمرار وجوده . وفيما يأتي بيان لأثر هذين العاملين على تطور العرض والطلب في الاقتصاد الاسرائيلي .

أ ـ الهجرة وعنصر العمل :

تتضح تأثيرات عامل الهجرة وعنصر العمل على تطور العرض والطلب في الاقتصاد الاسرائيلي ، من خلال رصد احجام الهجرة ومعدلاتها السنوية . فقبل اعلان قيام « الدولة » . وبتعبير ادق ، عشية اعلان قيام « الدولة » . كان عدد اليهود في فلسطين ٧٠٠ الف مستوطن فقط يمثلون نسبة ٣١ ٪ من اجمالي سكان فلسطين ، تضاعف عددهم عن طريق الهجرة خلال السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ حيث وصل الى فلسطين ٦٨٧ ألف مهاجر[٢٨] ، فاصبح عدد اليهود (١,٤) مليون نسمة يمثلون اكثر من (٨٠ ٪) من اجمالي سكان فلسطين[٢٩] وبين ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ بلغ مجموع المهاجرين ٢٨٥ الف مهاجر ، وبذلك ارتفع عدد السكان في فلسطين المحتلة الى ٢,١ مليون نسمة . ويمكن تلخيص العلاقة الكمية بين الهجرة وكل من الطلب والعرض بالنقاط التالية : ـ

١ ـ في اطار حجم سكاني محدود كالذي يمثله اليهود سنة ١٩٤٨[٣٠] كانت الهجرة في سنوات العقد الاول المصدر الاساس لتوسيع عرض العمل ومن ثم التأثير على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد المزروع .. وفي الوقت نفسه كان تدفق الهجرة يؤدي من جانب آخر الى توسيع نطاق السوق الداخلية ورفع الطلب

---

(٢٨) C. B. S. 1986, PP. 146 - 147.

(٢٩) Howard Pack, Op. Cit., P. 10.

(٣٠) لقد بقي حجم السكان اليهود في فلسطين عشية اعلان « الدولة » في حدود ثلث سكان فلسطين آنذاك على الرغم من الجهود « المخلصة » التي بذلتها سلطات الانتداب البريطاني لتسهيل الهجرة الى فلسطين ، وعلى الرغم من الجهود الواسعة للحركة الصهونية في هذا المجال ودعم الدول الاستعمارية الاخرى لمسألة الهجرة وقرار بلفور سيء الصيت .

ومن ثم تحفيز الانتاج على النمو والتزايد[٣١] .. ان المتوسط السنوي لاعداد الهجرة بلغ ٤٧ الفا خلال العقد الاول ، و٣٨ الفا خلال العقد الثاني و٣٣ الفا خلال العقد الثالث ، و١٦ الفا تقريبا خلال النصف الاول من العقد الرابع[٣٢] .

٢ ـ بلغت نسبة المهاجرين في سن العمل (١٥ ـ ٦٤ سنة) من اجمالي المهاجرين ٦٥ ٪ معدلا للسنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ . يضاف الى ذلك ، ان مساهمة الهجرة في اجمالي الزيادة في السكان بلغت ٦٤,٦ ٪ للمدة نفسها[٣٣] . واذا اخذ بالاعتبار ان مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية لا تقتصر على الزيادة المباشرة التي يمثلها الرقم اعلاه ، وانما تتضمن اضافة اليها ، مساهمة المهاجرين في الزيادة بعد استقرارهم ، اتضح ان الهجرة هي المصدر الحيوي للسكان والزيادة السكانية ، مما جعل بن غوريون يصفها بقوله « ان حيوية الهجرة لاسرائيل كحيوية الغذاء للجسم ، فكلمازود الجسم بالغذاء المطلوب ، تدفق الدم الغزير في كل اعضاء الجسم ليزيده قوة ومناعة ونموا »[٣٤] .

٣ ـ اقترنت السنوات التي حقق خلالها الناتج القومي الاجمالي والطلب الداخلي معدلات نمو مرتفعة بارتفاع معدل الهجرة السنوي . فقد كانت اعلى معدلات الهجرة خلال السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ ، وهي ذات السنوات التي حقق خلالها الناتج القومي الاجمالي والطلب اعلى معدلات نموهما ، وفي سنتي الركود تزامن ايضا انخفاض معدل نمو الناتج القومي والطلب والهجرة السنوية . فقد انخفض معدل نمو الناتج القومي الى (٠ر٨٪) و (٢ر٢٪) ، وانخفض معدل نمو الطلب الداخلي الى (٠ر٨٪) و (٥ر٤٪) على التوالي ، فيما كان المعدل السنوي للهجرة اقل من ١٥ الف مهاجر وهو يمثل حوالي ربع عدد المهاجرين في سنة ١٩٦٤ . وبعد حرب

---

(٣١) Patinkin, Op. Cit., PP. 102 - 103.

(٣٢) C. B. S. 1986, PP. 146 - 147.

(٣٣) Howard Pack, Op. Cit., P. 28.
— C. B. S. 1986, 27.

(٣٤) مركز البحوث والمعلومات ـ ابعاد المشكلة الديموغرافية في الكيان الصهيوني ومخاطرها ـ بغداد ـ ١٩٨٤ ـ ص ١١ ـ ١٢ .

حزيران ١٩٦٧ ، اقترن الازدهار الاقتصادي وارتفاع معدلات نمو النـاتج والطلب الداخلي بارتفاع معدلات الهجرة . فيما تزامن تباطؤ الناتج القومي والطلب الداخلي في السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ بتباطؤ معدلات الهجرة ايضا .

لا يمكن القطع بطبيعة الحال بأن الهجرة هي السبب المباشر الوحيد للتغير في معدلات نمو الناتج والطلب ولكن من المؤكد انها عامل رئيس في ذلك ، وكان تأثيرها حاسما خلال العقد الاول ، واصبح اساسيا في العقود اللاحقة ، وعلى سبيل المثال ، كان للهجرة اثر مباشر على رفع معدل نمو السكان في سن العمل بمعدل سنوي بلغ ١٥٪ خلال السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣ بسبب ارتفاع نسبة المهاجرين في سن العمل[٣٥] .

وبالامكان في ضـوء ما تقـدم ، **فهم اسباب الاهتمـام الدائم** من قبل الحركة الصهيونية والحكومات الاسرائيلية **والدول الداعمة لهما** ، **بالعمل** على تشجيع الهجرة وتيسير سبلها [٣٦] ، **وكذلك فهم** دوافع التحذيرات المشـوبة بالقلق التي يطلقها المسؤولون الاسرائيليون حـول مخاطر تنـاقص الهجرة وخاصة تأثيرها على ((عدم ارتفاع العرض في مجال الطاقة البشرية نتيجة لميزان الهجرة السلبي ، وتضاؤل الطلب لعدم قدوم المهاجرين))[٣٧] .

ب ـ دور رأس المال :

يؤثر رأس المال في تطور كل من العرض والطلب في الاقتصاد الاسرائيلي . على ان المقصود ليس الاثر الاعتيادي المعروف في النظرية الاقتصادية ، وانما المقصود هو الاثر الاستثنـائي الذي يعكس الاهمية الخـاصة لرأس المـال في دعم عمليـة الاستـزراع الاقتصادي للمشروع الصـهيوني واستكمال مقومات بنائها الكامل ، ومن ثم يصبـح

---

(٣٥) Howard Pack, Op. Cit, P. 19.

(٣٦) ومثالا على ذلك ، الاهتمام الكبير للحكومة الاسرائيلية وحكومة الولايات المتحدة بهجرة اليهود السوفيت .
ـ يديعوت احرنوت ـ الملحق الاسبوعي ـ ٢٦ / ٧ / ١٩٨٥ .

(٣٧) امنون روبنشتاين ـ سنة ١٩٨٢ .. سنة الانهيار الاقتصادي ـ ها آرتس ـ الاعداد ٧ و٩ و١٠ و١٢ / ١ / ١٩٨٣ .

تدفق رأس المال شرطا لا غنى عنه لنجاح المشروع الاستيطاني اولا ، وللتأثير على توسيع العرض والطلب ثانيا .

وبقدر صلة الامر بالعرض والطلب ، يلاحظ انه في الحالة الاسرائيلية ، لا يكفي تدفق العامل البشري (الهجرة) وحده لنجاح عملية الاستزراع ، اذ لا يوجد ما يضمن في مثل هذه الظروف ان لا يتحول العامل البشري الى عبء بالكامل على الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة ، ولكن لكي ينجح الاستيطان لا بد من تضافر عاملي السكان ورأس المال في آن واحد وبحجم كبير في المرحلة الاولى على الاقل .

ومن السهل تصور ان الاقتصاد الاسرائيلي بعد اعلان « الدولة » كان سيضيق بالاعداد الضخمة من المهاجرين ، وسيعجز عن استيعابهم وتأمين فرص العمل لهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة ، لولا اقتران الهجرة ، بهجرة موازية لرأس المال ، سهلت عملية استيعاب المهاجرين ودمجهم في المجتمع الصهيوني .

وهكذا فإن تلازم كلا التدفقين البشري والمالي ، اوجد تغذية متبادلة بين زيادة الهجرة وتوسع الطاقات الانتاجية ، وفي الوقت نفسه ، توسع السوق الداخلية وارتفاع الطلب المحلي ، وهذا الاخير يدفع باتجاه التحفيز على مزيد من التوسع في الطاقات الانتاجية او زيادة الانتاجية .

لقد اسهم تدفق رأس المال (منح ، قروض ، استثمارات) بقسط وافر في توسيع مستوى العرض والطلب المحليين . وتكفي هنا الاشارة الى ان اجمالي التدفقات المالية من الخارج اسهمت في تغطية العجز في ميزان السلع والخدمات بنسب تتراوح بين ٧٠ ٪ و٢٠٠ ٪ طيلة المدة قيد البحث[٣٨] .

وباختصار ان العرض والطلب في الاقتصاد الاسرائيلي يتأثران بعاملي الهجرة وتدفق رأس المال من الخارج وان هذين العاملين تحكمهما جملة عوامل يغلب عليها الطابع السياسي وتأثيرات السياسة الدولية واستراتيجيات الدول الكبرى تجاه الوطن العربي ، مما يجعل علاقة الاختلال والتوازن بين العرض والطلب تعتمد على هذه العوامل اضافة الى المحددات الاقتصادية الاخرى والخاصة بالقدرات الذاتية للاقتصاد الاسرائيلي .

---

(٣٨) سيتم تناول تفاصيل التدفقات المالية الخارجية في الفصل الخاص بذلك .

ج ـ اثر الحرب على مستوى العرض والطلب :

يختلف تأثير الحرب على مستوى العرض والطلب في الاقتصاد الاسرائيلي ، باختلاف طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد وما اذا كان في حالة ازدهار وتوسع او في حالة ركود . ومن البديهي القول ان الحرب تؤثر في العلاقة القائمة بين العرض والطلب وفي مستواهما في اي اقتصاد وليس في الاقتصاد الاسرائيلي فقط ، غير ان المسألة تختلف بالنسبة لهذا الاخير ، بسبب ان الحرب هي جزء من البنية العامة للكيان الصهيوني ، بل ان بناء هذا الكيان قائم على العسكرة (كما اشير الى ذلك في الفصل التمهيدي) في الاقتصاد والسياسة والاستيطان والثقافة والادب وفي كل مرافق الحياة والنشاط .

ومع ذلك فان اثر الحرب على تطور كل من العرض والطلب يختلف من حرب الى اخرى ..

وليس في النية ، بحث تفصيل اثر الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي في هذه الفقرة .. حيث سيرد ذلك في الفصل الثاني .. اما هنا فتكفي الاشارة الى ان قرار الحرب من وجهة النظر الاسرائيلية ، تحكمه العوامل الاستراتيجية التي تتصل بأمن الكيان الصهيوني ومستقبله ووظيفته الاقليمية في الوطن العربي . اما الدوافع الاقتصادية فتأتي بوصفها عوامل محفزة او مثبطة للقيام بالحرب ، او للعمل على تلافي وقوعها . مثالا على ذلك ، فان دوافع اسرائيل للمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر كانت تتمثل بالسعي لتحقيق الاهداف التالية طبقا لما قاله عيزر وايزمن (وزير دفاع سابق) حيث يقول :

« ان هذه الحرب التي بدأناها نحن كانت الوحيدة التي وضعنا لانفسنا فيها اهدافا واضحة :

١ ـ اسقاط عبدالناصر
٢ ـ فتح قناة السويس
٣ ـ ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران
٤ ـ القضاء على اوكار الفدائيين » .

ومع ان الدوافع الاساسية لمشاركة اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر كانت

سياسية ـ استراتيجية ، الا انها تضمنت ايضا دوافع اقتصادية كفتح قناة السويس ومضائق تيران بوجه الملاحة الاسرائيلية ، وتسهيل نفاذها الى القارة الافريقية .

وبوجه عام فان الحرب ترفع من الطلب الداخلي وتستحثه ، وخاصة الطلب الحكومي الذي يصل في سنة الحرب الى ما يتراوح بين ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ من اجمالي الطلب الداخلي[٤٠] . وعندما يكون الاقتصاد يعاني من نقص الاستخدام للموارد البشرية والاقتصادية فان ارتفاع الطلب يستحث العرض على التوسع والنمو كما في حرب حزيران[٤١] ، ولكن عندما يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل او ما يقرب منها ، فان ارتفاع الطلب الذي تستحثه الحرب يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع التكاليف ، ومن ثم تباطؤ العرض المحلي وهذا ما حصل بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، بينما يزداد العرض الخارجي ، وفي الغالب للاغراض العسكرية[٤٢] .

على ان اهم مظهر لتأثير الحرب على مستوى العرض والطلب ، يتمثل في تلك الحروب التي يترتب عليها مكاسب اقليمية واقتصادية تعود على الاقتصاد الاسرائيلي بفوائد كبيرة كتوسيع فرص زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وزيادة الاستخدام وكذلك الحاق سوق اضافية بالسوق الاسرائيلية فيزداد الطلب ايضا . وهذه هي الحالة التي عبرت عنها بشكل نموذجي حرب حزيران ١٩٦٧ وبشكل نسبي حرب ١٩٥٦ ، وبخلافهما كانت حرب تشرين[٤٣] .

د ـ عوامل اخرى :

ثمة عوامل اخرى تؤثر على مستوى العرض والطلب واهمها العوامل الطبيعية وخاصة ما يتصل منها بمحدودية فرص التوسع في زيادة الاراضي الزراعية ، حيث

---

(٣٩) سمير جبور ـ مخططات اسرائيل الاقتصادية ـ في ضوء معاهدة الصلح المنفردة ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ ص ٧ .

(٤٠) C. B. S. 1986, PP. 170 - 171.

(٤١) Eliyahu Kanovsky, Op. Cit., P. 101.

(٤٢) IMF, SM, 27/162/, July 8, 1974, PP. 1-2, 5.

(٤٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٧٣ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٧٦ ـ ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

ـ ياريح طل ـ مدافع بدلا من الزبدة ـ ها آرتس ـ ٢٨ / ٦ / ١٩٧٢ .

تمكنت اسرائيل من استغلال الاراضي الصالحة للزراعة كافة مع انتهاء العقد الاول ، وكل الزيادات اللاحقة في مساحات الارض المزروعة كانت بسيطة مقارنة بحجم الزيادة التي تحققت خلال العقد الاول .

اما بالنسبة لشحة المياه ، فهي الاخرى تعد من العوامل المؤثرة على مستوى العرض ، وهذه ايضا تم استغلالها باقصى الطاقات المتاحة ، في حين تعد اسرائيل فقيرة بالمواد الاولية والمعادن ..

ان اهمية تأثير هذه العوامل على تطور مستوى العرض والطلب متأتية من انها تشكل قيودا على قدرة الاقتصاد **الاسرائيلي على** استقبال المزيد من المهاجرين مع ما يترتب على ذلك من زيادة عرض العمل وزيادة الطلب وتوسيع السوق الداخلية .. الخ .. اذن اهمية دور هذه العوامل لا تكمن في قلة الاراضي وشحة المياه وندرة المعادن بذاتها ، وانما بقدر تأثير هذه القلة والشحة على طاقات الاستيعاب حسب ما تقتضيه طبيعة المشروع الصهيوني .

الفصل الثاني

الاختلال في الهيكل الانتاجي



تمهيـــد :

تطلب تنفيذ المشروع الصهيوني وضمان نجاح اهدافه ، ايلاء اهمية قصـوى لتنمية الجهاز الانتاجي وبأقصى سرعة تتيحها الامكانات الضخمة التي توفرت له من مصادر الدعم المختلفة . وبالنظر الى الطبيعة الاستزراعية للكيان الصهيوني - وتبعا لذلك الاقتصاد الاسرائيلي - فقد اقتضت التنمية الاعتماد على ما يمكن تسميته مجازا باستراتيجيتي « النمو المتوازن » و « الدفعة القوية » في وقت واحد[1] .

ان التوسع على جبهات عدة او الانتشار الافقي على قطاعات عدة ، وهو المعنى العام لاستراتيجية النمو المتوازن ، كفيل بتحفيز الطلب الوسيط والنهائي ومن ثم توسيع السوق الداخلي وتوسع الاستثمار مرة اخرى ، وبذلك تتوفر طاقة استيعابية متزايدة في الاقتصاد لاستقبال مزيد من المهاجرين وتـأمين فـرص العمل اللازمـة لهم ومستوى المعيشة المرتفع .

ولكن الانتشار الافقي وحده لا يكفي لتوليد القوى الدافعة للنمو في اقتصاد ما تزال طاقته الاستيعابية محدودة وعرض عوامل الانتاج الاخرى فيه محدودة ايضا . وللتغلب على هذه العقبة ، كان على السلطات الاسرائيلية ان تعتمد استراتيجية « الدفعة القوية »[2] عن طريق توفير اعلى مستوى يتاح لها من الاستثمارات وقوة العمل ، لقيام نمو مكثف يساهم في توسيع العرض وتحفيز الطلب في آن معا ، ممهدا لعلاقات التأثير المتبادل بينهما .

لقد شجع على اعتماد هذه الاستراتيجية المزدوجة للنمو / التنمية في اسرائيل ، ان كلا من رأس المال والعمـل (في المراحـل الاولى لنشأة الاقتصـاد الاسرائيـلي) مستوردان وقد توفرا بكمية كبيرة نسبيا ، لذلك لم تواجه اسرائيل مشكلة ندرة رأس

---

(١) ان وصف استراتيجية التنمية في اسرائيل بهذا الوصف المزدوج ، يستند في الواقع الى ان التنمية في اسرائيل اعتمدت جوهر هاتين الاستراتيجيتين ، وبتعبير ادق على ميكانزم عملية النمو التي يتبنيانها ، دون ان يعني ذلك ان التجربة الاسرائيلية تقيدت تفصيليا باسسهما وشروطهما .. وذلك لتغلب اعتبارات انجاز « المشروع الصهيوني » على الاعتبارات الاقتصادية التي يقتضيها في العادة تطبيق هاتين الستراتيجيتين .

(٢) د . عمرو محيي الدين - التخلف والتنمية - مصدر سابق - ص ٢٣٧ .

المال التي واجهتها البلدان النامية[٣] ، كما ان توفر الاستثمارات الكبيرة حال دون ظهور مشكلات فيض القوى العاملة على الرغم من ضخامة اعداد المهاجرين خلال العقد الاول وساعد على تأمين مستوى مرتفع من الطلب حفز الجهاز الانتاجي على النمو وتغلب بشكل نسبي على عقبة ضيق السوق الداخلية للاقتصاد الاسرائيلي[٤] .

في اطار هذه الاستراتيجية المزدوجة ، تمت عملية النمو والتنمية في الاقتصاد الاسرائيلي . ويجب التذكير هنا بأن هذه الاستراتيجية هي جزء من الاستراتيجية العامة لتنفيذ المشروع الصهيوني ، التي اكتسبت صيغتها التطبيقية بعد اعلان قيام « الدولة » . وقبل ذلك كانت استراتيجية الزحف البطيء ، قد حققت نتائج جزئية وغير اساسية على طريق تنفيذ المشروع الصهيوني .. لكن قيام الدولة اطلق يد السلطات لضخ مستلزمات الاستزراع ومقوماتها المادية والبشرية بدفعات كبيرة وبسرعة قصوى مراعاة للظروف الدولية التي صاحبت قيام « الدولة » ولفرض الامر الواقع على الرأي العام العالمي وعلى العرب .

في هذا الفصل ، سيقدم بيان حول تطور هيكل الانتاج ومواقع الاختلال فيه من خلال ثلاثة مباحث ، وهي :-

المبحث الاول : هيكل الانتاج .

المبحث الثاني : سياستا التوسع الاقتصادي وكبح الطلب واثرهما في الهيكل الانتاجي .

المبحث الثالث : مواقع الاختلال في الهيكل الانتاجي .

---

(٣) Patinkin, Op. Cit, P. 54.

(٤) Howard Pack, Op. Cit, PP. 7 - 8.

المبحث الاول
هيــكل الانتــاج

يقصد بهيكل الانتاج لاغراض هذا المبحث ، المنشأ القطاعي للناتج القومي ، او نمط المساهمة القطاعية في تكوين الناتج القومي . وقد جاء اختيار هذا المفهوم تلبيـة لغرضين : اولهما : انه يتيح مقارنة هيكل الانتاج في الاقتصاد الاسرائيلي مع مثيله في البلدان الاخرى ، بوصف ان هذا التقسيم القطاعي تعمل به الامم المتحدة . وثانيهما : انه يتيح التعرف على التغيرات التي طرأت عليه خلال المدة قيد البحث ، والمتصلة منها بالقطاعات السلعية خاصة .

اضافة الى ما تقدم ، فرضت النشأة الاستزراعية للاقتصـاد الاسرائيـلي على استراتيجية التنمية توزيع الاولويات بين القطاعات المختلفة ، بالاعتماد عـلى معايـير تتصل بالامن القومي والاستراتيجية العسكرية وتوفير الطاقة الاستيعابية لاستقبـال المهاجرين وادماجهم ، اكثر من اعتمادها على المعايير الاقتصادية البحتة . ولذلك يصبح تحليـل تطور هيكـل الانتاج حسب المسـاهمة القـطاعية اكثـر ملاءمـة للتعرف عـلى خصوصيات الاقتصاد الاسرائيلي في هذا الحقل .

وعليه سيتوزع هذا المبحث على الفقرات الآتية :

اولا : تطور المساهمة القطاعية (معدلات النمو والاهمية النسبية) .

ثانيا : الزراعة .

ثالثا : الصناعة .

اولا : تطور المساهمة القطاعية (معدلات النمو والاهمية النسبية) :

قد يكون من قبيل التكرار ، وهو امر يقتضيه هذا الاستهلال ، الاشارة الى ان الاقتصاد الاسرائيلي حقق نموا سريعا ومرتفعا خلال الحقبة قيد البحث بلغ متوسط

معدله السنوي (٧,٣) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ (وكما بينته بيانات الفصل الاول - الجدول (١ ـ ١) ، الخاصة بالناتج القومي الاجمالي) .

ومن بداهة القول ، ان معدلات النمو القطاعية المرتفعة ، هي التي ساهمت في تكوين معدل النمو العام هذا .

ومن بيانات الجدولين (٢ ـ ١) و (٢ ـ ٢) ، بالامكان التعرف على مسارات تطور معدلات نمو صافي الناتج المحلي والمساهمة القطاعية فيه للمدة (١٩٥٢ ـ ١٩٨٤)[٥] ، وكما يأتي :ـ

---

(٥) **بيانات هذا الفصل الخاصة بصافي الناتج المحلي ، والمساهمات القطاعية لتكوينه هي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ . وقد استخرجت كالاتي : ـ**

آ ـ قسمت قيم صافي الناتج المحلي بالاسعار الجارية على مخفض التضخم (الدفليتر) للحصول على قيمه بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ .

ب ـ استخرجت قيم المساهمة القطاعية للزراعة والصناعة في صافي الناتج المحلي من تقسيم قيمها بالاسعار الجارية على الرقم القياسي للانتاج للحصول على قيمها بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ .

ج ـ استخرجت قيم مساهمة قطاع التشييد بوساطة تقسيم قيمها بالاسعار الجارية على اجمالي تكوين راس المال في قطاع التشييد (للابنية والانشاءات فقط) للحصول على مخفض التضخم في هذا القطاع . ثم قسمت القيمة بالاسعار الجارية على مخفض التضخم للحصول على قيمة مساهمة قطاع التشييد في صافي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة .

د ـ وللحصول على مساهمة القطاعات غير السلعية . تم طرح قيم مساهمة القطاعات السلعية من صافي الناتج المحلي (المستخرج بالاسعار الثابتة) للحصول على الفرق الذي يمثل قيمة مساهمة القطاعات غير السلعية .

ملاحظة : ان اعتماد البحث هذه الطريقة ، سببه عدم توفر بيانات عن المساهمة القطاعية في تكوين صافي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة ، وحيث ان الاسعار الجارية لا تعطي صورة دقيقة عن معدلات نمو المساهمة القطاعية ، وحيث ان استخدام (مخفض التضخم) الخاص بالناتج المحلي بهدف الحصول على القيم الثابتة للمساهمة القطاعية ، لا يظهر تاثير الفروقات في الاسعار النسبية للقطاعات مما لا يساعد على اعطاء صورة دقيقة عن معدلات النمو القطاعية ، فقد تم اعتماد الطريقة المشار اليها اعلاه للحصول على « قيم » بالاسعار الثابتة .

ولاسباب تتعلق بالمصادر ايضا اقتصرت السلسلة المدروسة على المدة بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٤ في هذا الفصل وبقدر تعلقها بالمساهمة القطاعية وقيم صافي الناتج المحلي . اضافة الى ان القيم في هذا الفصل بالشيكل القديم ، الا اذا اشير الى خلاف ذلك .

جدول (٢ - ١)

معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة الصافية للقطاعات الاقتصادية

(١٩٨٠ = ١٠٠)

	الفترة	الزراعة	الصناعة	التشييد	القطاعات السلعية	القطاعات غير السلعية	صافي الناتج المحلي
١	١٩٥٥_٥٢	١٤ر٤	—	٩ر٥	—	—	
٢	١٩٦٠_٥٥	١١ر١	٩ر٩	٧ر٣	٩ر٣	٧ر٢	٨ر١
٣	١٩٦٥_٦٠	٥ر٧	١٣ر٥	١٥ر٤	١٢ر٧	٩ر٨	١١ر٢
٤	١٩٧٠_٦٥	٧ر٠	٩ر٨	٧ر٥	٨ر٧	٦ر٦	٧ر٧
٥	١٩٧٥_٧٠	٥ر٦	٦ر٩	٥ر٣	٦ر٢	١١ر٣	٨ر٨
٦	١٩٨٠_٧٥	٣ر٨	٣ر٧	٣ر٠ـ	١ر٨	٣ر٤	٢ر٧
٧	١٩٨٤_٨٠	١ر٢ـ	٤ر٤	٥ر٤ـ	١ر٥	٢ر٣	٢ر٣
٨	١٩٧٠_٦٠	٦ر٣	١١ر٦	١١ر٤	١٠ر٧	٨ر٢	٩ر٤
٩	١٩٨٠_٧٠	٤ر٧	٥ر٣	١ر١	٤ر٠	٧ر٣	٥ر٧
١٠	١٩٧٣_٥٥	٧ر٤	١٠ر٨	٩ر٥	١٠ر١	٨ر٤	٥ر٦
١١	١٩٨٤_٧٣	٢ر٣	٣ر٩	٣ر٧ـ	١ر٨	٤ر٧	٣ر٣
١٢	١٩٨٤_٥٥	٥ر٥	٨ر١	٤ر٧	٦ر٨	٦ر٩٦	٦ر٩

Source: C.B.S. 1970, PP. 154-155,

1977, P. 165,

1985, P. 193

جدول (٢ - ٢)

الاهمية النسبية للمساهمة القطاعية في صافي الناتج المحلي

(١٩٨٠ = ١٠٠)

السنة	الصناعة	الزراعة	التشييد	القطاعات السلعية (اجمالي)	القطاعات غير السلعية	صافي الناتج المحلي (مليون شيكل قديم)
١٩٥٥	٢١ر٣	٧ر٦	١٤ر١	٤٢ر٩	٥٧ر١	١٤٢٣٢
١٩٦٠	٢٣ر١	٨ر٧	١٣ر٦	٤٥ر٤	٥٤ر٦	٢١٠١١ر٩
١٩٦٥	٢٥ر٦	٦ر٨	١٦ر٣	٤٨ر٧	٥١ر٣	٣٥٦٨٩ر٥
١٩٧٠	٢٨ر٣	٦ر٦	١٦ر٢	٥١ر١	٤٨ر٩	٥١٦٠٣ر٢
١٩٧٥	٢٥ر٩	٥ر٦	١٣ر٨	٤٥ر٣	٥٤ر٧	٧٨٨٤٠ر٧
١٩٨٠	٢٧ر١	٥ر٩	١٠ر٣	٤٣ر٤	٥٦ر٦	٩٠١٨١ر٠
١٩٨٤	٢٩ر٣	٥ر١	٧ر٦	٤٢ر٠	٥٨ر٠	٩٨٧٦٣ر٨

Source: C.B.S. 1970, PP. 154-155,

1977, P. 165.

1985, P. 193

١ - حققت القطاعات السلعية معدلا للنمو بلغ ٦,٨ ٪ للمدة بكاملها ، مقارنة بـ (٦,٩ ٪) للقطاعات غير السلعية (سطر ١٢ من الجدول) . وترتب على هذا التباين البسيط في معدلات نمو كلتا المجموعتين من القطاعات ، ارتفاع قليل في الاهمية النسبية للقطاعات غير السلعية من ٥٧ ٪ من صافي الناتج المحلي الى ٥٨ ٪ بين ١٩٥٢ - ١٩٨٤ (سطر ٧ من جدول ٢ - ٢) .

تختلف هذه الصورة بدرجة محسوسة ، عند النظر الى وضع القطاعات حسب العقود الزمنية . فخلال المدة (١٩٥٥ - ١٩٧٣) بلغ متوسط معدل نمو القطاعات السلعية (١٠,١ ٪) مقارنة بـ (٨,٤ ٪) للقطاعات غير السلعية (سطر ١٠ من جدول ٢ - ١) . وتبعا لذلك ارتفعت الاهمية النسبية للقطاعات السلعية من (٤٣٪) تقريبا من صافي الناتج المحلي سنة ١٩٥٥ الى ٥٢,٥٪ سنة ١٩٧٢ ، انخفضت الى (٤٩,٧ ٪) سنة ١٩٧٣ (جدول ٢ - ٢) .. وبالموازاة انخفضت الاهمية النسبية للقطاعات غير السلعية . اما المدة

اللاحقة (٧٣ ـ ١٩٨٤) فقد تغيرت معدلات النمو لصالح القطاعات غير السلعية مع ان معدلات النمو لكلتا المجموعتين انخفضت بالمقارنة مع المدة الاولى . فبلغ متوسط معدل النمو للقطاعات السلعية (١,٨ ٪) مقابل (٤,٧ ٪) للقطاعات غير السلعية . الامر الذي ادى الى انخفاض الاهمية النسبية للقطاعات السلعية من (٤٩,٧ ٪) سنة ١٩٧٣ الى (٤٢,٠ ٪) سنة ١٩٨٤ . لصالح ارتفاعها بالنسبة نفسها للقطاعات غير السلعية .

يفسر هذا التباين في معدلات النمو ، ومن ثم في الاهمية النسبية لكلتا المجموعتين بجملة عوامل منها :ـ

آ ـ العناية الكبيرة بتنمية قطاع التشييد[٦] ، الى سنة ١٩٧٤ تقريبا . وذلك لاستيعاب اعداد المهاجرين التي كانت تتدفق بمعدلات سنوية مرتفعة طيلة سنوات المدة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ مقارنة بمعدلات سنوات المدة الثانية ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ ، والتي اخذت بالتباطؤ الكبير . وقد سبقت الاشارة الى هذه المعدلات في الفصل الاول .

ب ـ اعتماد سياسة احلال الواردات في تنمية الصناعة والزراعة ، الى ان بلغت هذه السياسة ذروتها سنة ١٩٦٥ حيث بدأت تضيق الفرص لمزيد من احلال الواردات بعد هذا التاريخ ، الامر الذي اوجب توجيه العناية لتنمية الصناعات التصديرية ، فيما تقلصت فرص زيادة الاراضي الصالحة للزراعة بعد ان تم استغلال المياه المتوفرة اقصى استغلال[٧] .

جـ ـ وعلى الرغم من استمرار نمو القطاع الزراعي بمعدلات معتدلة نسبيا خلال المدة الثانية ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ ، والبالغ متوسطها (٣ر٢٪) فإن الاهمية النسبية لكل من الزراعة وقطاع التشييد انخفضت سنة ١٩٨٤ . فبلغت ١ر٥٪ للزراعة مقارنة بـ ٧ر٥٪ سنة ١٩٧٣ . اما قطاع التشييد فقد انخفضت اهميته النسبية الى ٦ر٧٪ سنة ١٩٨٤

---

(٦) Eliyahu Kanovsky, Op. Cit, P. 9.

(٧) Don Patinkin, Op. Cit, P. 21.

مقارنة بـ ٤ر١٦٪ سنة ١٩٧٣ . في حين ارتفعت مساهمة الصناعة من ٥ر٢٧٪ سنة ١٩٧٣ الى ٣ر٢٩٪ سنة ١٩٨٤ . وعليه فإن الانخفاض في معدلات نمو قطاع التشييد واهميته النسبية تعد السبب الرئيس لانخفاض الاهمية النسبية للقطاعات السلعية .

د - وفي اطار القطاعات غير السلعية كانت قطاعات المالية وخدمات الاعمال وملكية دور السكن والخدمات العامة قد حققت ارتفاعا في اهميتها النسبية فرفعت النسبة الاجمالية للقطاعات غير السلعية .. ويدخل ضمن هذه الفقرة تطور الخدمات الحكومية ، وكذلك توجه رؤوس الاموال نحو قطاع المالية وخدمات الاعمال بشكل واضح بعد عام ١٩٧٤ ، وكان هذا جزئيا بتأثير ارتفاع معدلات التضخم منذ ١٩٧٣ بمعدلات معتدلة ثم بمعدلات مرتفعة منذ ١٩٧٧[٨] .

٢ - كان الاتجاه العام لتطور تركيب المساهمة **القطاعية** في هيكل الانتاج ، خلال المدة قيد البحث ، لصالح تزايد مساهمة الصناعة وتناقص مساهمة الزراعة ، وفي الوقت نفسه تزايد مساهمة قطاعات المالية وقطاع الاعمال وملكية دور السكن والخدمات العامة والاجتماعية . ان هذا الاتجاه في تطور نسب المساهمة القطاعية ، وهو ثمرة او حصيلة للتقدم الذي حققه الاقتصاد الاسرائيلي . كما ان التوزيع القطاعي لليد العاملة يسير بالاتجاه نفسه تقريبا[٩] . ومعنى ذلك ان النمو الذي حققته القطاعات احدث تغييرا ملموسا في نسب مساهمتها في صافي الناتج المحلي ينسجم من الاحكام العامة التي قررتها دراسات عنيت باستخلاص مؤشرات التقدم من خلال تغير تركيب المساهمة

---

(٨) بلغت معدلات التضخم ٧,١ ٪ للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ، ٤٢ ٪ للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٩ ، ١٩٨,٧ ٪ للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥ .

— C. B. S. 1985, P. 264

, 1986, PP. 112 - 113

القطاعية سواء في تكوين الناتج القومي او التوزيع الصناعي والوظيفي لليد العاملة ، والتي خلاصتها « انه في كل مجتمع متقدم حدث تحـول مطرد في العمالة والاستثمار من الزراعة الى الصناعة وبدرجة اكبر الى القطاعات غير السلعية »[١٠] .

٢ ـ وبمقارنة تطور الهيكل الانتاجي للاقتصاد الاسرائيلي بمثيله في بلدان صناعية واخرى نامية للتعرف على مركزه منهما ، وباعتماد بيانات البنك الدولي لتسهيل المقارنة كما يعرضها الجدول (٢ ـ ٣) يلاحظ الآتي :ـ

آ ـ ان نسبة مساهمة الزراعة في اجمالي الناتج المحلي في اسرائيل (٥٪) مقاربة لنسبة مساهمة الزراعة في الدول الصناعية (٣٪) . وهي اقل من متوسط النسبة في الدول متوسطة الدخل المرتفع المصنفة اسرائيل ضمنها .. واقل من دول مثل البرازيل وكوريا ، حققت تطورا كبيرا في تركيب هيكلها الانتاجي لصالح الصناعة ، وبذلك فإن مـركز الزراعـة

---

(٩) انظر الجدول ادناه : ـ

تطور هيكل التوزيع القطاعي للقوى العاملة

(نسب مئوية)

الســـنة	الزراعـــة	الصناعـــة والتعديـن	التشييد والماء والكهربـــاء	القطاعات غير الســلعية
١٩٥٥	١٧٫٤	٢١٫٧	١١٫٣	٤٩٫٦
١٩٨٤	٥٫٣	٢٣٫١	٦٫٩	٦٤٫٧

Source: C.B.S, 1970, PP. 274-275, 1985, PP. 328-329

(١٠) يشار في هذا الصدد الى دراسة لـ « كوزنتس » واخرى لـ « فيشر » .. رغم وجود استثناءات للاحكام التي توصلا اليها بشان العلاقة بين النمو الاقتصادي وتغير البنية الاقتصادية مثل استراليا والدانمارك .. ـ والاس بيترسون ـ الدخل والعمـالة والنمو الاقتصـادي ـ مصدر سابق ـ ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .

الاسرائيلية في هيكل الناتج الاجمالي اقرب الى مركز الزراعة في هيكل الانتاج في الدول الصناعية منه الى الدول متوسطة الدخل المرتفع .

ب - بلغت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ٢٧٪ وهي اقل من نسبة مساهمة الصناعة في الدول متوسطة الدخل المرتفع والبالغة لسنة ١٩٨٥ (٣٥٪) وكذلك اقل من النسبة في الدول الصناعية والبالغة (٣٦٪) ، واقل من النسبة في البرازيل وكوريا . غير ان هذا الفارق يتقلص كثيرا اذا علمنا ان النسب اعلاه تتضمن الصناعة الاستخراجية ، وحيث ان نسبة هذه الاخيرة محدودة جدا في اسرائيل (٢٪) مقارنة بأكثر من ١٠٪ في الدول الصناعية واكثر من ذلك في الدول متوسطة الدخل المرتفع . واذا اخذ هذا بعين الاهتمام تصبح نسبة مساهمة الصناعة الاسرائيلية التحويلية في اجمالي الناتج المحلي مقاربة لنسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الدول الصناعية .

جـ - وفيما يتعلق بنسبة مساهمة القطاعات غير السلعية فإن هذه النسبة في اسرائيل تبلغ ٦٨٪ من اجمالي الناتج المحلي ، وهي اعلى من النسبة في الدول الصناعية (٦١٪) ومما هي عليه في الدول متوسطة الدخل المرتفع (٥٤٪) ومما هي عليه في البرازيل وكوريا . ومع ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة في اسرائيل ينسجم في الاتجاه العام مع نسبة مساهمة القطاعات غير السلعية في الدول الصناعية . اما تفسير ارتفاع النسبة في اسرائيل عما هي عليه في الدول الصناعية ، فسببه سعة حجم الخدمات العامة والاجتماعية التي تقدمها للمستوطنين

واخيرا ، وفي ضوء العرض المتقدم لمؤشرات تطور الاهمية النسبية للمساهمة القطاعية في تكوين صافي الناتج المحلي في الاقتصاد الاسرائيلي ، يمكن القول ان هيكل الانتاج اصبح اقرب من حيث تركيبه الهيكلي ، الى هيكل الانتاج في الاقتصاديات الصناعية منه الى الاقتصاديات النامية .

جدول (٢ - ٣)

تطور الاهمية النسبية للمساهمة القطاعية في اجمالي الناتج المحلي (الدول مختارة)

(نسب مئوية)

(بالاسعار الجارية)

		الزراعة		الصناعة		القطاعات غير السلعية	
		١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥*
١	الدول متوسطة الدخل المرتفع	١٥	١٠	٣٤	٣٥	٥١	٥٤
٢	الدول الصناعية	٥	٣	٤٠	٣٦	٥٥	٦١
٣	البرازيل	١٩	١٣	٣٣	٣٣	٤٨	٥٤
٤	كوريا	٣٩	١٤	٢٦	٤١	٣٥	٣٥
٥	اسرائيل**	—	٥	—	٢٧	—	٦٨

Source: World Bank, World Development

للاسطر : - (١ - ٤) Report 1987, P. 207

للسطر (٥) — Ibid, 1986, PP. 184-185

* مجموع نسب سنة ١٩٨٥ في السطر (١) غير مطابق في المصدر .

** البيانات خاصة بسنة ١٩٨٤ .

ثانيا : الزراعـــــة :

حظيت الزراعة بالمقام الاول من الاهتمام خلال السنوات الاولى لقيام اسرائيل . وكان ذلك مدفوعا بالحرص على تحقيق جملة اهداف من بينها[١١] :

١ - تحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي بالمنتجات الغذائيـة جزءا من سيـاسة الاعتماد على الذات وتعزيز الاستقلال الاقتصادي .

٢ - استيعاب الاعداد الضخمة من المهاجرين الذين تدفقوا الى فلسطين المحتلة بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ والذين بلغت اعدادهم نحو ٧٠٠ الف مهاجر .

٣ - تحقيق احد الاهداف الايديولوجية التي روجتها الحركة الصهيونية بين اوساط اليهود ، وجوهره ان « العودة الى ـ الوطن ـ يجب ان ترافقها الاقامة عـلى الارض الزراعية لتطهير الشخصية اليهودية ممـا الم بها من درن المـادة ، واحداث تغيير جذري في نمط التوزيع الوظيفي لليهود في الشتات لصالح العمل الانتاجي »[١٢] .

٤ - الاسراع في استغلال مزارع وبساتين السكان العـرب الذين طردوا منها ، والاستفادة منها في تحقيق تنمية سريعة للزراعة .

٥ - تحقيق توزيع جغـرافي للمستوطنـين ينسجم مع متـطلبات نشر الاستيـطان الصهيوني على الاراضي المحتلة ، عـلى وفق خطة الدفـاع الاقليمي والذاتي للمستوطنات ، وحسب اعتبارات الاستراتيجية العسكرية .

٦ - ان تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الصناعي والتكنولوجي لا يمكن ان يتم دون تقدم زراعي قادر على تدعيم عملية التصنيع .

ولتحقيق هذه الاهداف ، اعتمدت اسرائيل سياسة احلال الواردات في الزراعة ،

---

(١١) د . يوسف الصائغ ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق ـ ص ٢٧ ، ٢٤١ ـ ٢٤٢ .
ـ د . عمرو محيي الدين و « آخرون » ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق ص ٧٧ .
ـ سمير جبور ـ مخططات اسرائيل الاقتصادية .. ـ مصدر سابق ـ ص ٥ .

(١٢) على عكس المثل السائدبين اليديش ، والذي يقول « فلس واحد من التجارة افضل من عشرة من العمل الاجير » .
انظر : مركز البحوث والمعلومات / المسالة اليهودية : القبلية ، القانون ، المكان ـ ترجمة م ب م ـ ص ٣٠٦ .

وفي اطار استـراتيجيتي « النمو المتـوازن » و « الدفعـة القـويـة » . إن خـطة نشر الاستيطان على اوسع المناطق تطلبت نشر الاستثمارات ايضا على مختلف فروع القطاع الزراعي ، كما ان تحقيق قفزة في الانتاج الزراعي تطلب هو الاخر مستوى مرتفعا من الاستثمارات الزراعية . وبالفعل ، ونتيجة لذلك تضاعف الانتاج الزراعي بين ٤٨ ـ ١٩٦٤ اكثـر من ست مرات ، بحيث اصبـح الانتاج الزراعي يجهـز ثـلاثـة اربـاع الاستهلاك الغذائي المحلي[١٣] .

يتضمن الجدول (٢ ـ ٤) مؤشرات اساسية خاصة بتطور الزراعة .. يمكن اجمال اهم مضامينها بالاتي :

حققت القيمة المضافة الصافية معدل نمو بلغ ١٤,٣ للسنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ . و ١١,١ ٪ للمـدة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠[١٤] . وبدءا من مطلع الستينات انخفض معدل النمو الى النصف تقريبا فبلغ ٦,٣ ٪ للمدة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ و ٤,٧ ٪ للمدة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ واصبح سالبا للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ (السطر ١ من الجدول) .

مع ان من الممكن التمييز بين عدة مراحل ، لكل مرحلة متوسط معدل نمو للقيمة المضافة الصافية يختلف عن الاخرى ، الا ان تقسيم المدة قيد البحث الى مرحلتـين ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣ ، و ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ اكثر دلالة للتعرف على مسار التطور العام لنمو القيمة المضافة ، وعلى وفق هذا التقسيم شهدت المرحلة الاولى متوسط معدل نمو بلغ ٨,٤ ٪ ، مقارنة بـ ٢,٣ ٪ للمرحلة الثانية . اي ان متوسط معدل نمو القيمة الصافية هبط الى ما يقرب من ربع متوسط المرحلة الاولى .. وتفسير ذلك ان المرحلة الاولى توفرت لها مجموعة عوامل كانت بمثابة الحوافز المشجعة على نمـو الانتاج الزراعي ومن ثم القيمة المضافة الصافية له . فيما شهدت المرحلة الثانية عـوامل كـابحة ومحـددات موضوعية ادت الى تباطؤ معدلات نمو القيمـة المضافـة . وفيما يـأتي عرض مـوجز لمجموعتي العوامل .

---

(١٣) وحسب ما جاء في كتاب هورفيتز . فان الرقم القياسي للانتاج الزراعي ارتفـع من ١٠٠ سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ الى ٣١٥ سنة ١٩٥٦ / ١٩٥٨ (باسعار ١٩٤٨ / ١٩٤٩) .

(١٤) — David Horowitze, The Economic of Israel, Pwrgamon Press, London, 1967, P. 56.

جدول (٢ ـ ٤)

مؤشرات تطور القطاع الزراعي ١٩٥٥ ـ ١٩٨٤

(١٩٨٠ = ١٠٠)

		١٩٥٥		١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٨٤	
		معدل النمو	%	معدل النمو	%	معدل النمو	%	معدل النمو	%	معدل النمو	%
١	القيمة المضافة الصافية	—	٧٫٦	١١٫١	٨٫٧	٦٫٣	٦٫٦	٤٫٧	٥٫٩	-١٫٢	٥٫٢
٢	القيمة المطلقة (مليون شيكل قديم)	١٠٨٢٫٣		١٨٣٢٫٤		٣٦٨٦٫٣		٥٣٥٨٫٠		٥٠٨٧٫٢	
٣	اجمالي تكوين رأسمال	—	١٠٫٧	*١١٫٠	٨٫٤	-٠٫٧	٣٫٥	٢٫٧	٣٫٨	٤٫٩	٤٫٥
٤	القيمة المطلقة (مليون شيكل قديم)	٧١١٫٠		٧٦٧٫٠		٧١٧٫٠		٩٣٧٫٠		١١٣٧٫٠	
٥	العمالة	—	١٧٫٤	٣٫٥	٧٫٢	-٣٫٥	٨٫٨	-٠٫٥	٦٫٤	-٢٫٧	٥٫٣
٦	العدد (بالالف)	١٠٢		١٢١		٨٤٫٧		٨٠٫٣		٧٢٫٠	
٧	الصادرات	—	****٣٨٫٣	١٤٫٠	٢٩٫٢	٧٫٤	١٦٫٦	١٥٫٧	١٠٫٠	-١٫٠	***٩٫١
٨	القيمة (مليون دولار) (اسعار جارية)	٣٤٫١		٦٣٫٢		١٢٩٫٦		٥٥٥٫٧		٥٢٨٫٦	
٩	عدد المكائن الزراعية	٣٤٧٠		١٥٨٧٥		٣٣٦٤٨		٥٤٣٥٠		٥٤٦١٠	
١٠	الاراضي المزروعة (الف دونم)	٣٦٨٥٫٠		٤١٥٠٫٠		٤١١٠٫٠		٤٢٤٥٫٠		٤٣٧٠٫٠	

Source: C.B.S.,

للسطر ٤ 1970, PP. 142-149
1977, P. 161
1985. P. 189

للسطر ٢ : 1970, PP. 154-155
1977, P. 165
1985, P. 193

للسطر ٦ 1970, PP. 274-275
1985, PP. 328-329

للسطر ٨ : 1966, P. 255
1970, P. 221
1977, P. 197
1984, P. 230
1986, P. 220

للسطر ٩ 1986, P. 365

للسطر ١٠ 1986, P. 388

آ - العوامل التي ساعدت على ارتفاع معدل نمو القيمة المضافة خلال المرحلة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣ :

ويمكن ايجاز اهمها بالاتي :

١ - ارتفاع معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال في القطاع الزراعي .(السطران ٣ و ٤ من الجدول ٢ ـ ٤) . فبلغ هذا المعدل ٢٨,٨ ٪ للسنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٥ ، و ١١ ٪ للسنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ . ومع ان السنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٠ شهدت انخفاضا في معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال ، الا ان القيمة المطلقة لهذا الاخير حافظت تقريبا على مستوى مناسب . والسبب في ذلك انه منذ مطلع الستينات اصبح الانتاج الزراعي المتاح اكبر من حجم الطلب عليه . الامر الذي كان احد اسباب ازمة الركود سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧[١٥] . ولكنه استأنف ارتفاعه منذ سنة ١٩٦٩ ولغاية ١٩٧٣ . وبطبيعة الحال ، كان التدفق المالي الخارجي الكبير هو الذي اتاح لاسرائيل تكوين رأس مال في الزراعة بهذه المعدلات المرتفعة .

٢ - زيادة مساحة الاراضي المزروعة بسرعة هائلة بعد طرد السكان العرب من اراضيهم ، فارتفعت مساحة الاراضي المزروعة من ١,٦ مليون دونم سنة ١٩٤٨ الى ٣٫٤ مليون دونم سنة ١٩٥٠ ثم الى ٣,٦ مليون دونم سنة ١٩٥٥ والى ٤,١ مليون دونم سنة ١٩٦٠ . وحيث ان اراضي العرب المصادرة ، كانت اساسا مستغلة وبعضها تمت مصادرتها وهي منتجة ، فقد ساهم ذلك بتسريع

---

(١٥) Eliyahu Kanovsky, Op. Cit., PP. 9 - 10, 24 - 25

كان احد اسباب انخفاض الطلب في الزراعة ، هبوط معدل الهجرة من ٥٥ الفا سنة ٤، ٣١ الفا سنة ١٩٦٥ . فانخفض بذلك معدل نمو قطاع التشييد والبناء وتقلصت الاستثمار فيه (ص ٢٤ ـ ٢٥) من جانب آخر ادى ذلك الى انخفاض الربحية في القطاع الزراعي نتيجة لانخفاض الهجرة ولضعف مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الزراعية .

نمو القيمة المضافة[16] . ولكن منذ سنة ١٩٦٠ ولغاية ١٩٨٤ ، كانت الزيادة في الاراضي المزروعة محدودة جدا كما يتضح من السطر (١٠) من الجدول . حيث استنفدت فرص زيادة الاراضي الصالحة للزراعة ، كما استثمرت المياه المتاحة الى اقصى استغلال ، لا سيما بعد انجاز تحويل مياه نهر الاردن سنة ١٩٦٤ .

٣ - ضخامة الهجرة طيلة السنوات الممتدة بين ١٩٤٨ - ١٩٦٤ ، وقد اتاح هذا الحجم الكبير للهجرة ، سرعة استثمار الاراضي العربية المصادرة والتوسع في زيادة الاراضي الزراعية ونشر الاستيطان . فساهم برفع الطلب على المنتجات الزراعية . وهذا ما اكده (باتنكن) ، فقد اوضح ان الجزء من النمو في صافي الناتج القومي الذي يعود الى العمالة اكبر من ذلك الجزء الذي يعود الى الزيادة في مدخول رأس المال . حيث بلغ ٥ر٤٤٪ للعمالة مقابل ٥ر١٣٪ لرأس المال خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ وخلص (باتنكن) في ضوء هذه النتيجة الى التأكيد على ((انه بالرغم من البرنامج المكثف للاستثمار الذي اعتمدته اسرائيل ، فإن النمو السكاني - وتبعا لذلك النمو في القوى العاملة - سوف يبقى هو السبب الرئيس لنمو صافي الناتج القومي))[17]

٤ - كان لسياسة احلال الواردات (دور اساسي) في نمو الانتاج الزراعي . فقد اتخذت الحكومة اجراءات صارمة لحماية المنتجات الزراعية واعتمدت سياسات متعددة لدعم الانتاج الزراعي والصادرات الزراعية ، بهدف انتاج كل ما يمكن انتاجه بصرف النظر عن حجم المواد اللازمة لذلك او ارتفاع التكاليف التي يتحملها الاقتصاد القومي لتحقيق هذا الهدف . بالاضافة الى مساهمة الحكومة المهمة في تكوين رأس مال في الزراعة او تمويل المزارعين[18] .

---

(١٦) بلغت قيمة مزارع وبساتين السكان العرب التي تمت مصادرتها (٣٨٦) مليون جنيه استرليني بأسعار سنة ١٩٤٨ تعادل ٧٧-١٠ مليون دولار (حسب اسعار صرف الدولار بالجنيه [illegible])) ..

- د. [illegible] الاقتصاد الاسرائيلي - مصدر سابق - ص ١١٨٣ .

- [illegible] من IFS, Year Book, [illegible]

(١٧) [illegible] Op. Cit., P. 755.

(١٨) د. [illegible] - الاقتصاد الاسرائيلي - مصدر سابق - ص ٨٣ - ٨٤ -

ب - العوامل التي ساهمت في تباطؤ معدل نمو القيمة المضافة خلال المدة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ :

ويمكن ايجاز اهمها بالاتي :-

١ - تباطؤ معدلات الهجرة بعد عام ١٩٧٣ . وبلوغها اوطأ المستويات في سنوات الثمانينات ، اضافة الى ذلك ، تزايد عدد المهاجرين الذين يرفضون الاستيطان في المناطق الزراعية[١٩] ، والسطر (٥) من الجدول (٢ - ٤) يبين ان هناك هجرة صافية للقوى العاملة من القطاع الزراعي الى القطاعات الاخرى .

٢ - ضخامة الانجازات المادية للانتاج الزراعي مقارنة بحاجة السوق ، فقد تمكن هذا الانتاج من اشباع الجزء الاكبر من حاجة السوق المحلي . وتلبية الطلب الخارجي المتزايد عليه (السطر ٧ و ٨ من الجدول) .

٣ - ساهم الاستخدام الكثيف للتجهيزات الحديثة في الري والزراعة ، وتطور اساليب الانتاج في رفع انتاجية العمل والارض ، واتاح فرص تقليل الاهمية النسبية لمساهمة الزراعة في صافي الناتج المحلي مع المحافظة على مستوى اشباع الطلب الداخلي ، وكما يظهر من الجدول (السطر ٩) فإن عدد المكائن الزراعية تضاعف (٣٣,٧) مرة في سنة ١٩٨٤ عما كان عليه في سنة ١٩٤٨ و ١٥,٧ مرة عما كان عليه سنة ١٩٥٥ ، و ٣,٤ مرة عما كان عليه سنة ١٩٦٠ . وهذا يعني ان متوسط نصيب كل مائة دونم من المكائن ارتفع من (٠,٠٢) ماكنة سنة ١٩٥٠ الى (١,٣) ماكنة للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

٤ - وكان يمكن ان يستمر معدل نمو القيمة المضافة في الزراعة ، بالارتفاع لولا المحددات الطبيعية المتمثلة باستنفاد استغلال الاراضي الصالحة للزراعة ، وشحة المياه المتوفرة . وهذا يفسر احد دوافع احتلال الجنوب اللبناني ، بالتصميم على استثمار مياه الليطاني والحاصباني فضلا عن الدوافع

---

(١٩) اليشاع افرات - توزيع السكان - (الفصل الاول من كتاب : اسرائيل حتى عام ٢٠٠٠) - داراساف - ١٩٧٩ - تل ابيب - ترجمة م ب م - بغداد - ص ٢٢ - ٢٣ .

السياسية المتمثلة بالقضاء على المقاومة الفلسطينية[20] .

٥ - وهناك عامل آخر ادى الى تقلص النشاط الزراعي وتباطؤ نمو القيمة المضافة فيه ، ويتمثل في الاتجاه منذ حرب تشرين ١٩٧٣ ، وعلى نحو اكثر كثافة خلال سنوات الثمانينات لبناء صناعة تصديرية واسعة ، واستثمار هذه السياسة لنشر الاستيطان في المراكز المدنية بدل صيغة الاستيطان الزراعي التي كان لها الاولوية خلال العقد الاول ولغاية حرب حزيران ١٩٦٧ . خاصة بعد ان ضعف تأثير الايديولوجية الصهيونية لصالح تنامي الدوافع الفردية والمصالح المادية ، في سلوك المستوطنين[21] .

ثالثا : الصـــــناعة :

حدث الاهتمام الكبير بتنمية الصناعة بعد توقيع اتفاقية التعويضات بين حكومة المانيا الغربية واسرائيل في سنة ١٩٥٢ . وقد نصت الاتفـاقية ، التي كـان للولايات المتحدة دور اساسي في توقيعها ، على ان تدفع المانيا الغربية لاسرائيل مبلغ ٨٥٠ مليون دولار خلال السنوات ١٩٥٣ - ١٩٦٥ . وقد جاء توقيع هذه الاتفاقية في ظروف صعبة كان يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي وبالتحديد في سنة ١٩٥٣ ، بسبب الضغط الكبير على الموارد الناتج من ضخامة اعداد المهاجرين في تلك السنوات وعدم القدرة على توفير فرص العمل الكافية لهم حتى ان معدل البطالة بلغ ١٠ ٪ ممن هم في سن العمل[22] .

منذ قيام « الدولة » الى سنة ١٩٥٥ ، لم يحظ القطاع الصناعي باهتمام كبير ،

---

(٢٠) كان الدافع المباشر لغزو لبنان وحصار بيروت في حزيران ١٩٨٢ كما تحدث عنه شارون « اقتلاع منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عبر تصفيتها المادية بوصفها عنصرا عسكريا وعربيا يزداد قوة على حسابنا في الساحة الدولية » ، ومع ذلك فان هدف الاستيلاء على مياه الليطاني قديم وكان ينتظر الفرصة المناسبة والظرف السياسي الملائم .

- اريئيل شارون - لبنان وامن اسرائيل .. الماضي والمستقبل - بديعوت احرنوت - ٢٤ / ٥ / ١٩٨٥ . نقلا عن كتاب « اسرائيل وتجربة حرب لبنان » - اعداد رضى سلمان و « آخرون » مؤسسة الدراسات الفلسطينية - قبرص - ١٩٨٦ - ص ٢٣ .

(٢١) حزقيل درور - نظرة من خلال تعقيدات السياسة الاسرائيلية بعد بيغن - مجلة بوليتكل كوارترلي - الربع الاول - لندن - ١٩٨٤ - ترجمة م ب م - بغداد - ص ٩ .

(٢٢) د . عبدالخالق جودة - من يساعد اسرائيل - مصدر سابق - ص ٦٥ - ٦٦ .

حيث كان الاهتمام منصبا على استيعاب المهاجرين ، وبناء القاعدة العريضة من رأس المال الاجتماعي وكذلك على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية ، ولذا كان معدل نمو القيمة المضافة الصناعية في السنوات الاولى متخلفا وراء معدلات النمو التي تحققت للقيمة المضافة في القطاع الزراعي[٢٣] .

بدأ التوسع في الاستثمار الصناعي في سنة ١٩٥٤ ، حيث بدأت اسرائيل بتسلم التعويضات الالمانية ، واتخذ التوسع صورة اكثر كثافة منذ سنة ١٩٥٨ . وقد اعتمد لتنمية الصناعة سياسة احلال الواردات على نطاق واسع وبمستوى مكثف على غرار السياسة التي اعتمدت في تنمية الزراعة .

ان هذه السياسة حققت نجاحا كبيرا في بناء قاعدة صناعية واسعة بحلول النصف الاول من العقد الثاني . ففي اواخر عام ١٩٦٥ ومطلع ١٩٦٦ ، شهد القطاع الصناعي ظهور طاقة عاطلة في العديد من الصناعات وصلت في القطاع الصناعي ككل حوالي (٤٠ ٪)[٢٤] .

ان الاهداف الرئيسية لبرنامج التصنيع السريع على وفق سياسة احلال الواردات كانت تتلخص بالآتي[٢٥] :

١ ـ تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي ومن ثم توفير النقد الاجنبي وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات بوصفه الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال الاقتصادي .

٢ ـ استيعاب العمالة في الصناعة ، ورفع الاهمية النسبية لها في هذا القطاع ، بوصفه شرطاً ضرورياً لتحقيق التقدم الاقتصادي .

٣ ـ نشر الصناعات في بعض المناطق الحدودية بهدف خدمة اغراض الاستيطان

---

(٢٣) د . عمرو محيي الدين و « آخرون » ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق ـ ص ٩٧ .
ويذكر ان التحويلات الالمانية والامريكية مولت خلال العقد الاول ٨٠ ٪ من الميزانية التنموية منذ ١٩٥٢ / ١٩٥٣ .

انظر : Don Patinkin, Op. Cit., P. 90

(٢٤) IMF, SM/ 66/ 52, April 29, 1966, Israel - 1965 Article XIV Consultation, P. 2.

(٢٥) حسين ابو النمل ـ الصناعة الاسرائيلية ـ مصدر سابق ـ ص ٢٩ ـ ٣٠ .

الزراعي . دون التفريط بمركزة الصناعات الثقيلة والحيوية في المراكز الصناعية الرئيسة في وسط البلاد وحول المدن المهمة .

٤ ـ توجيه الصناعة نحو الصناعات الكثيفة المهارة وذات التقنية المتقدمة ، لاعتبارات تتعلق بالربحية من ناحية ، وبوفرة الاكاديميين المتوفرين في سوق العمل الاسرائيلي من ناحية ثانية .

وساعدت الحماية العالية ، والدعم الكبير الذي قدمته الحكومة للانتاج الصناعي المباشر وتمويل القطاع الخاص الصناعي عن طريق القروض والمنح والاعفاءات ، في وصول الصناعة الاسرائيلية الى درجة متقدمة في تلبية حاجات الطلب المحلي والخارجي الى حد ما[٢٦] .

الصناعة بعد ١٩٦٧ :

شهدت الصناعة الاسرائيلية تطورا كبيرا بعد حرب ١٩٦٧ من الناحية الكمية ومن الناحية النوعية . فقبل ١٩٦٧ ، كانت سياسة احلال الواردات هي التي تحكم اتجاهات التنمية الصناعية ونمطها ، فنمت في المرحلة الاولى (١٩٥٠ ـ ١٩٦٧) الصناعات النسيجية والغذائية والالواح الخشبية واطارات السيارات والماس وغيرها . اما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، فقد اعطيت العناية لتنمية صناعات التعدين والمكائن والمعدات الكهربائية والالكترونية ، اضافة الى التطور الهائل الذي شهدته الصناعات العسكرية[٢٧] .

لقد كانت سنة ١٩٦٧ ، بداية مرحلة جديدة في استراتيجية التنمية بوجه عام ، والتنمية الصناعية بوجه خاص ، وكان ابرز اهداف هذه الستراتيجية العناية ببناء الصناعات التصديرية اضافة الى استمرار سياسة احلال الواردات لاشباع الطلب المحلي من السلع الاساسية .

---

(٢٦) ساهمت الحكومة في اجمالي تكوين راس المال خلال السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ بنسب تتراوح بين ٥٠ ٪ و٨٠ ٪ وذلك عن طريق القروض والمنح وشراء الاسهم .

— Don Patinkin, Op. Cit., PP. 86 - 87 .

(٢٧) عوديد لفيتان ـ انعكاسات حرب الايام الستة على الاقتصاد في اسرائيل ـ سكيراه حودشيت ـ ٥ / ٥ / ١٩٨٧ .

كانت هذه الستراتيجية مدفوعة بالسعي الجاد لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاستراتيجية .

ومن بين اهم الاهداف الاقتصادية[٢٨] :

١ - استئناف الجهود لتعزيز الاستقلال الاقتصادي بعد ان اسفرت استراتيجية احلال الواردات عن مزيد من التبعية والاعتماد على الخارج .

٢ - تقليص العجز في الميزان التجاري والحد من تفاقم الديون الخارجية عن طريق زيادة الصادرات .

٣ - ادخال التكنولوجيا الكثيفة ورأس المال والمهارة ، لتحويل اسرائيل الى مركز صناعي اقليمي .

٤ - المحافظة على مستوى الاستخدام المرتفع .

اما اهم الاهداف ذات الطبيعة الستراتيجية فتتمثل بالآتي :ـ

١ - تجنب مواجهة الحظر على بيع الاسلحة لاسرائيل على غرار ما قامت به فرنسا بعد حرب ١٩٦٧ .وهي مسألة تمس الامن القومي الاسرائيلي في الصميم[٢٩] .

٢ - تأمين فرص ملائمة لاستيعاب المهاجرين ، بعد ان وصلت طاقة القطاع الزراعي على استيعاب المهاجرين الى حدودها القصوى ، اضافة الى عزوف المهاجرين انفسهم ، لاسيما القادمين منهم من الولايات المتحدة واوربا الغربية عن الاستيطان في المناطق الزراعية ، ومن ثم تطلب الامر الاعتماد على التوسع الصناعي لنشر الاستيطان افقيا[٣٠] .

٣ - الاعتماد على الذات باعلى قدر تتيحه الطاقات الاسرائيلية في مجال بناء القدرة العسكرية تحسبا لاحتمالات المستقبل[٣١] .

---

(٢٨) Eliyahu Kanovsky, Op. Cit., PP. 106 - 107.

(٢٩) دافيد كوخاف ـ نفقات الامن واثرها على الاقتصاد الاسرائيلي ـ معراخوت العدد ٢٢٨٧ ـ حزيران ١٩٨٣ ـ ص ٤٧ ـ ٥٥ ـ نقلا عن (الازمة الاقتصادية) ـ ص ٥٦ .

(٣٠) خالد عايد ـ الاستعمار الاستيطاني في المناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤) ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ ١٩٨٦ ـ ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(٣١) جوئيل بينين ـ اسرائيل .. الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية ـ مصدر سابق ـ ص ١٠٦ .

مؤتمرات اصحاب الملايين :

لدعم استراتيجية بناء الصناعات التصديرية ، نظمت الحكومة الاسرائيلية والحركة الصهيونية لعقد ثلاثة مؤتمرات لاصحاب الملايين اليهود ، عقد الاول في ربيع عام ١٩٦٨ ، والثاني في صيف ١٩٦٩ ، والثالث في ايار ١٩٧٣[٣٢] .

عقد المؤتمر الاول تحت شعار « بناء الاقتصاد الاسرائيلي المستقبلي » . وكان هدفه تحقيق « التفوق الاقتصادي » الى جانب « التفوق العسكري » بوصفهما عاملين لا بد من تزامنهما لاجبار العرب على الاعتراف باسرائيل ، وكان من مهام المؤتمر المذكور تقديم المشورة الى دولة اسرائيل عن افضل السبل للتوصل الى هدف الاكتفاء الذاتي ودراسة الوسائل الكفيلة بزيادة الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الاسرائيلي .

المؤتمر الثاني ، بحث سبل زيادة الاستثمارات الخارجية والتركيز على جعل اسرائيل مركزاً للاستثمارات المربحة التي يمكن ان تجلب رأس المال المحلي والاجنبي مما يجعل في الامكان تحقيق « ثورة اسرائيل التكنولوجية » التي تؤدي الى ارساء تطور اسرائيل بوصفها مركزاً صناعياً رئيساً .

المؤتمر الثالث ، عقد تحت شعار تهيئة الاقتصاد الاسرائيلي للاقلاع بعد ان وصل في مجالات عديدة بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ الى نقطة تحول من « اقتصاد صغير الى اقتصاد كبير نسبيا . ومن اقتصاد محلي الى امكانات القفز الى خريطة العالم » .

تبدو ستراتيجية بناء الصناعات التصديرية هذه ملائمة لظروف الاقتصاد الاسرائيلي الذي يتسم بمحدودية سوقه الداخلي . فهي تسمح باقامة صناعات الحجم الكبير معتمدة على زيادة الطلب الخارجي عن طريق الاتفاقيات الثنائية والمتعددة واستثمار العلاقات السياسية الدولية لزيادة الصادرات الاسرائيلية . وهذا ما حصل بوساطة توقيع اتفاقية بين اسرائيل والسوق الاوربية واخرى بينها وبين الولايات المتحدة سنة ١٩٧٥[٣٣] ، وكذلك اتفاقية التمتع باسلوب « الافضليات العام » مع

---

(٣٢) سمير جبور ـ مخططات اسرائيل الاقتصادية .. ـ مصدر سابق ـ ص ١١ ـ ١٢ .

(٣٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ ـ الاوضاع الاقتصادية ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٧٨ ـ ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣ .

الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٧٦[٣٤] ، واتفاقية اقامة « المنطقة الحرة » بين الولايات المتحدة واسرائيل سنة ١٩٨٤[٣٥] ، اضافة الى ما تضمنته مذكرة التفاهم الستراتيجي من التزام امريكي بدعم الصناعة العسكرية الاسرائيلية وصادراتها منها . ان توقيع هذه الاتفاقيات ولا سيما الثلاث الاولى منها جاء من حيث التوقيت منسجما مع استراتيجية اسرائيل الجديدة بالتركيز على الصناعات التصديرية .

مؤشرات تطور الصناعة الاسرائيلية :

يتضمن الجدول (٢ ـ ٥) مجموعة مؤشرات خاصة بتطور الصناعة الاسرائيلية من الناحية الكمية . ويفهم منه الآتي :ـ

١ ـ حققت القيمة المضافة الصافية معدلا للنمو بلغ ٩,٩ ٪ للمرحلة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ . ارتفع الى ١٣,٥ ٪ للمرحلة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ . وهي المرحلة التي ظهرت خلالها نتائج المساعدات الالمانية لاسرائيل وانخفض المعدل الى ٨ر٩٪ للمرحلة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ .. وتتضمن هذه المرحلة سنتي الركود ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ التي انخفض معدل النمو خلالها انخفاضا حادا ثم مرحلة الانتعاش سنة ١٩٦٨ ، والازدهار في سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ . حيث ادى ارتفاع الطلب الذي حفزته الحرب الى استغلال الطاقات الانتاجية العاطلة والتوسع ببناء طاقات انتاجية جديدة . وخلال المدة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ انخفض معدل النمو الى (٦,٩ ٪) . وهذه المدة ايضا تتكون من سنوات الازدهار وهي ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ التي كان خلالها معدل نمو القيمة المضافة اكثر من ١٠ ٪ ، وسنوات التباطؤ التي انخفض المعدل خلالها الى النصف تقريبا في السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . كان هذا الانخفاض بسبب الآثار السلبية لحرب تشرين في الاقتصاد الاسرائيلي ، التي تطلبت قيام الحكومة بكبح الطلب الذي

---

(٣٤) موشيه سمدار ـ منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل ـ مجلة زفاعون لكلكلاه ـ عدد ١٢١ ـ ١٩٨٤ (نقلا عن الملف عدد ٨ / ١٩٨٤) .

(٣٥) الادارة العامة لشؤون فلسطين ـ جامعة الدول العربية ـ منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل ـ مجلة صامد ـ عدد ٥٤ / ١٩٨٥ ص ٨٠ وما بعدها .

جدول (٢ ـ ٥)

بعض مؤشرات تطور القطاع الصناعي ١٩٥٥ ـ ١٩٨٤

(١٩٨٠ = ١٠٠)

		١٩٥٥		١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٨٤	
		معدل النمو	%	معدل النمو	%	معدل النمو	%	معدل النمو	%	معدل النمو	%
١	القيمة المضافة الصافية	ـ	٢١ر٣	٩ر٩	٢٣ر١	١١ر٦	٢٨ر٣	٥ر٢	٢٧ر١	٤ر٤	٢٩ر٣
٢	القيمة المطلقة (مليون شيكل)	٣٠٢٧		٤٨٥٧ر٨		١٤٥٩٧		٢٤٤١١		٢٨٩٧٥ر٩	
٣	اجمالي تكوين رأسمال	ـ	٢١ر٦	١٥ر٢	١٦ر٣	٧ر٥	١٥ر٠	١ر٥	١٤ر٣	١١ر١	٢١ر٣
٤	القيمة المطلقة (مليون شيكل)	٧٣٠		١٤٨١		٣٠٥٧		٣٥٥٨		٥٤١٤	
٥	العمالة	ـ	٢١ر٧	٠ر٥	٢٣ر١	٣ر٧	٢٤ر٣	٢ر٤	٢٣ر٧	١ر٤	٢٣ر١
٦	العدد (بالالف)	١٢٧		١٦٢ر٢		٢٣٤ر١		٢٩٧ر٣		٣١٤	
٧	الصادرات	ـ	٦٤ر٦	٢٢ر٨	٧٠ر٧	١٥ر٣	٨١ر٧	٢٢ر٦	٨٨ر١	٣ر٥	٩٢ر٥*
٨	القيمة (مليون دولار) (اسعار جارية)	٥٤ر٩		١٥٣ر٥		٦٣٧ر٥		٤٨٨٠ر٤		٥٧٨٧ر٥	

Source: C.B.S:

للسطر ٤
1970, PP. 148-149
1977, P. 161
1985, P. 189

للسطر ٢
1970, PP. 154-155
1977, P. 165
1985, P. 193

للسطر ٦
1970, PP. 224-275
1985, PP. 328-329

للسطر ٨
1966, P. 255
1970, P. 221
1977, P. 197
1984, P. 230
1986, P. 220

للسطر ٩
1986, P. 365

للسطر ١٠
1986, P. 388

ارتفع بتأثير الزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي العسكري والاستهلاك الخاص جنبا الى جنب مع عنايتها بتحسين القدرة التنافسية للسلع الاسرائيلية في الاسواق العالمية واعادة تخصيص الموارد وتوجيهها لصالح الانتاج الصناعي التصديري[٣٦] .

ومع ان معدل نمو القيمة المضافة الصافية تباطأ خلال السنوات اللاحقة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤) فقد حافظ على معدل مناسب يفوق تقريبا معدل نمو القطاعات الاخرى . ذلك ان هذه المدة شهدت تطبيق سياسات كبح الطلب ، غير انها احتفظت للصناعات التصديرية باستمرار الدعم والنمو ، وحتى في برنامج الاستقرار الاقتصادي او التوازن الاقتصادي الذي بوشر بتنفيذه في تموز ١٩٨٥ .. اسفر عن استمرار تطور الصناعات المخصصة للتصدير ونموها ، في حين كانت معظم المؤشرات الاقتصادية الاخرى بما فيها معدل نمو اجمالي الناتج المحلي متباطئة بشكل واضح[٣٧] .

٢ ـ وباستخدام مؤشر معدل نصيب الفرد من القيمة المضافة يلاحظ انه ارتفع من ٢٣,٨ الف شيكل قديم سنة ١٩٥٥ الى ٩٢ الف شيكل قديم سنة ١٩٨٤ ، بمعدل نمو سنوي بلغ ٤,٨ ٪ ، وهو اعلى من معدل نمو العمالة في الصناعة والبالغ ٣,٢ ٪ للمدة نفسها ، الامر الذي يشير الى ارتفاع في انتاجية العمل ورأس المال .

٣ ـ وبالارتباط مع الفقرة اعلاه ، تفسر المعدلات المرتفعة لنمو القيمة المضافة بارتفاع معدلات اجمالي تكوين رأس المال في الصناعة (السطران ٣ و ٤ من الجدول) . فقد بلغ هذا المعدل لاجمالي المدة (٤,٧ ٪) ، فيما كان قد بلغ ١٥,٢ ٪ للسنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ و ٧,٥ ٪ للسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، و ٨ر٧٪ للسنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ . و ١١,١ ٪ للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ . واذا نظر بعين الاهتمام الى ان الاهمية النسبية لأجمالي تكوين رأس المال في الصناعة قد بلغت ٢١ ٪ من اجمالي تكوين رأس المال في الاقتصاد ، اتضح ان

---

(٣٦) IMF, SM/ 75/ 243, Israel - Recent Economic Develoment, October 6, 1975, P. 11.

(٣٧) IMF, SM/ 86/ 96, Israel - Recent Economic Development, May 8, 1986, P. 5.

اولوية العناية بالصناعة ، والصناعة التصديرية بشكل خاص بقيت من ثوابت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، وهذا ينسجم مع تزايد الاهمية النسبية للقيمة المضافة في الصناعة حتى بلغت ٢٩,٣ ٪ من صافي الناتج المحلي ، فهذه النسبة تعكس ارتفاع معدلات نمو اجمالي تكوين رأس المال ، وارتفاع في انتاجية العمل معدلاً عاماً .

٤ ـ يضاف الى الفقرة اعلاه مؤشر تطور الاهمية النسبية للعمالة في الصناعة (السطران ٥ و ٦ من الجدول) ، فقد ارتفعت من ٢١,٦ ٪ سنة ١٩٥٥ الى ٢٣,١ ٪ سنة ١٩٨٤ ، وهي اقل من معدل الزيادة في الاهمية النسبية للقيمة المضافة الصافية .

٥ ـ ومن السطرين (٧ و ٨) يلاحظ مسار تطور الصادرات الصناعية السلعية كالاتي :ـ

آ ـ فقد ارتفعت اهميتها النسبية من اجمالي الصادرات السلعية من ٦١,٦ ٪ سنة ١٩٥٥ الى ٩٢,٥ ٪ سنة ١٩٨٥ .

ب ـ ان التطور الكبير الذي حققته الصادرات بدأ بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وبشكل اوضح بعد حرب تشرين ١٩٧٣ نتيجة لتطبيق ستراتيجية بناء الصناعات التصديرية .

جـ ـ ازدادت الصادرات بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ بنسبة ٣٠٠ ٪ وهي السنوات التي شهدت تطبيق سياسة كبح الطلب بالنسبة للاقتصاد بشكل عام لصالح اللصناعات التصديرية ، اما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ، فقد ازدادت بنسبة ١٩ ٪ تقريبا . مع العلم ان هذه السنوات تعد من السنوات الصعبة التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي من حيث ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم العجز في الميزان التجاري وتراكم الديون الخارجية ، ومع ذلك فإن القيمة المطلقة للصادرات ازدادت بمقدار (٩٠٠) مليون دولار خلال سنوات هذه المرحلة .

د ـ ومن الجدول (٢ ـ ٦) يلاحظ التطور في هيكل الصادرات الصناعية لصالح الصناعات المعدنية وكثيفة المهارة وبطبيعة الحال فهي تتضمن

جدول (٢ ـ ٦)

تطور هيكل الصادرات الصناعية السلعية (عدا الماس)

(نسب مئوية)

	١٩٦٧	١٩٧٧	١٩٨٤
١ الصناعات الخفيفة (*)	٥٨٫٦	٣٣٫٦	٢٢٫٦
٢ الصناعات المعدنية والالات ووسائل النقل	٢٠٫٩	٣٦٫٥	٤١٫١
٣ كثيفة المهارة (الكيمياويات ، الكهربائية الالكترونية)	١٧٫٢	٢٥٫٢	٣٦٫٣
٤ اخرى	٣٫٣	٤٫٧	—

Source: C.B.S, 1978, P.228 لسنة ١٩٦٧ ، ١٩٧٧

1986, PP.390-391. لسنة ١٩٨٣ ، ١٩٨٤

(*) تشمل الاغذية والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية ومنتجات الخشب والورق والطباعة .

الصادرات الصناعية العسكرية .

لقد انخفضت الاهمية النسبية لصادرات الصناعات الخفيفة من ٥٨,٦ ٪ سنة ١٩٦٧ الى ٢٢,٦ ٪ سنة ١٩٨٤ وبالمقابل تضاعفت الاهمية النسبية لصادرات الصناعات المعدنية والالات ووسائل النقل . وكذلك تضاعفت الاهمية النسبية للصناعات كثيفة المهارة والتي تشمل الصناعات الكيمياوية والكهربائية .

اضافة الى ما تقدم فقد ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية السلعية من ٩,٤ ٪ سنة ١٩٥٥ الى ٧٠ ٪ تقريبا من اجمالي الواردات السلعية سنة ١٩٨٥[٣٨] .

وعلى وجه الاجمال ، يمكن القول ان السياسة الاقتصادية الخاصة بالصناعة قد حققت عددا من اهدافها الرئيسة ، كارتفاع الاهمية النسبية للصناعة في هيكل الانتاج وزيادة نسب الاستخدام الصناعي ، وبناء الصناعات التصديرية ، ونمو الصادرات الصناعية ، والتطور الكبير في الصناعات العسكرية .

---

(٣٨) للصادرات C. B. S. 1966, P. 255, 1986, PP. 220 - 221

للواردات 1957, PP. 258 - 259, 1986, P. 223

المبحث الثاني
سياستا التوسع الاقتصادي وكبح الطلب واثرهما في الهيكل الانتاجي

مرة اخرى يجد الباحث في تطور الاقتصاد الاسرائيلي ، الظلال الواضحة لانعكاس طبيعته الاستزراعية ونشأته الخاصة على السياسة الاقتصادية وتطورها وتغير اولوياتها بحيث يصعب فهم هذا التطور بمنطق الاقتصاد وحده او بدرجة استخدام الموارد البشرية والاقتصادية التي بلغها الاقتصاد .

ويمكن وصف جوهر السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، منذ نشأة اسرائيل الى الوقت الحاضر ، بلا تردد ، بأنه ذو طبيعة توسعية ، على الرغم من وجود سنوات تضطر خلالها الحكومات الاسرائيلية الى اعتماد اجراءات ذات طبيعة انكماشية ، ولكن مثل هذه الاجراءات لا تتناقض مع التأكيد المشار اليه بوصف جوهر السياسة الاقتصادية بأنه توسعي ..

ان مسوغ هذا التأكيد متأتٍ من ان للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية ثلاثة اهداف ثابتة لا تتخلى عنها ولا يضعف الحماس ازاءها ، وهي :-

- استقدام المهاجرين باستمرار والسعي الدائم لرفع معدلات الهجرة .
- الحرص الشديد على رفع مستوى معيشة المستوطنين بشكل مستمر لضمان استقرارهم وتعميق اندماجهم في المجتمع الصهيوني ومنع نزوحهم من اسرائيل او تقليله .
- الانفاق العسكري المرتفع ، لضمان درجة مرتفعة من الامن المادي والنفسي للمستوطنين وللدولة .

وهذه الاهداف بطبيعتها تتطلب سياسة توسعية . يضاف الى ذلك ان اسرائيل (بوصفها مشروعاً صهيونياً ، استعمارياً ، لها وظائف في خدمة الدول الامبريالية والصهيونية العالمية) تتلقى تدفقا دائما وكبيرا من المساعدات المالية تؤدي في المحصلة

الى رفع الطلب الداخلي الى مستويات لا يستطيع ملاحقتها تطور العرض حتى في تلك السنوات التي يحقق فيها معدلات نمو مرتفعة للغاية .

يؤكد هذا ان الاقتصاد الاسرائيلي لم يشهد ركودا انكماشيا الا مرة واحدة .. وهذه المرة كانت بسبب اخطاء في السياسة الاقتصادية ولمدة قصيرة خلال سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ . (بتعبير ادق في النصف الاول من ١٩٦٧ فقط) .

في هذا المبحث سيتم تناول ثلاث فقرات تتصل بسياستي التوسع الاقتصادي وكبح الطلب واثرهما في الهيكل الانتاجي للاقتصاد الاسرائيلي وكالاتي :ـ

اولا : مراحل سياستي التوسع الاقتصادي وكبح الطلب :

يمكن التمييز بين اربع مراحل متناوبة بين التوسع والكبح في السياسات الاقتصادية الاسرائيلية ولكل منها سمات كمية ونوعية ويمكن ايجازها كالاتي :ـ

١ - المرحلة الاولى :

وتشمل السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٦٥ . اتسمت هذه المرحلة بسياسة توسعية اقترنت بوجود ضغوط تضخمية معتدلة في المعدل . ولكن بعض سنواتها شهدت ضغوطا تضخمية مرتفعة . كما في السنوات[٣٩] :

١٩٥٢ ـ حيث بلغ معدل التضخم السنوي ٥٦ ٪ .

١٩٥٣ ـ حيث بلغ معدل التضخم السنوي ٤٣ ٪ .

١٩٥٤ ـ حيث بلغ معدل التضخم السنوي ٢٤ ٪ .

١٩٥٥ ـ حيث بلغ معدل التضخم السنوي ١٣ ٪ .

١٩٥٦ ـ حيث بلغ معدل التضخم السنوي ١٥ ٪ .

١٩٥٧ ـ حيث بلغ معدل التضخم السنوي ١٦ ٪ .

اما معدلاً ، فقد بلغ ١١,٨ ٪ للمدة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ و ٦ ٪ للمدة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤ .

غير ان ما يميز هذه المرحلة الى جانب ارتفاع الضغوط التضخمية ، هو ارتفاع

---

(٣٩) C. B. S. 1972, P. 248.

معدلات نمو الناتج القومي (او صافي الناتج المحلي) وقد سبقت الاشارة الى ذلك في الفصل الاول ، وفي المبحث الاول من هذا الفصل .

٢ - المرحلة الثانية :

وهي مرحلة الركود ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، اعقبت مرحلة التوسع الاولى . لقد انتهت المرحلة الاولى الى ما يمكن تسميته « بفيض الانتاج او نقص الطلب » لعوامل اشير الى بعضها واهمها تباطؤ الهجرة وتباطؤ قطاع البناء والتشييد وما ترتب على ذلك من انخفاض في تكوين رأس المال وارتفاع البطالة وهبوط شديد في معدلات نمو الناتج القومي .

ان دخول الاقتصاد مرحلة الركود هذه كان نتيجة للسياسات الكابحة التي اقدمت عليها الحكومة اواخر ١٩٦٥ واوائل ١٩٦٦ ومنها الرقابة على العملة الاجنبية ، وزيادة الضرائب على الدخول ، وتخفيض الدعم الحكومي لاسعار بعض المنتجات الرئيسية ، وتقليص الخدمات العامة[٤٠] . غير ان الحكومة لم تتمكن من السيطرة على نتائج تلك السياسة فاشتدت الاتجاهات الانكماشية بدرجة كبيرة في سنة ١٩٦٦ والنصف الاول من عام ١٩٦٧ . وفي هاتين السنتين انخفض معدل التضخم الى ٨ ٪ و ٢ ٪ على التوالي[٤١] .

٣ - المرحلة الثالثة :

وتشمل السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٢ . وهي مرحلة التوسع الثانية التي شهدها الاقتصاد الاسرائيلي في اعقاب سنتي الركود (١٩٦٦ - ١٩٦٧) . وقد حقق الناتج القومي والمؤشرات الاقتصادية الاخرى معدلات نمو مرتفعة . وكانت معدلات التضخم خلالها معتدلة بلغت (٨,٣ ٪) للمدة بكاملها[٤٢] . ويعزى انخفاض التضخم في هذه المرحلة (على الرغم من التوسع الكبير في المؤشرات كافة وارتفاع الطلب) الى استخدام العمالة العربية في المناطق المحتلة بأجور تمييزية ، ادت دور الكابح على الاجور العامة ومنعها من الارتفاع الكبير ، اضافة الى المكاسب الاقليمية التي حصلت عليها اسرائيل

---

(٤٠) IMF. SM/ 66/ 52, April 29, 1966, PP. 1 - 2.

(٤١) C. B. S. 1972, P. 248.

(٤٢) C. B. S. 1975, P. 238

من الحرب ، والتي ساهمت في توسيع العرض المحلي من السلع والمنتجات والمواد الاولية .

٤ ـ المرحلة الرابعة :

وتشمل السنوات ١٩٧٣ ، وما بعدها . وفي هذه المرحلة ارتفعت معدلات التضخم الى مستويات لم يشهد الاقتصاد الاسرائيلي مثيلها في المراحل السابقة ، وتزامنت مع تباطؤ معدلات نمو الناتج القومي ، حيث تصاعد معدل التضخم من متوسط معدل بلغ (٣٢ ٪) للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ الى (٨٣,٧ ٪) للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ الى (١٩٥ ٪) للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤[٤٣] . وبلغ (١٠٠٠ ٪) في الاشهر الاولى من سنة ١٩٨٥ . وخلال سنوات هذه المرحلة اتخذت عدة سياسات لكبح الطلب بدأت في ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ، ثم في سنة ١٩٧٧ ، تضمنت من بين ما تضمنته تخفيضات متتالية في سعر صرف العملة الرسمية[٤٤] دون ان تتمكن من السيطرة على المعدلات الجامحة للتضخم الا بعد تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بوشر بتنفيذه اواخر ١٩٨٥ ، فتمت السيطرة على التضخم سنتي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ عند حدود معتدلة مقارنة بالسنوات التي قبلها[٤٥] .

تختلف هذه المرحلة عن مرحلتي التوسع السابقتين (١٩٤٨ ـ ١٩٦٥) ، (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) ، في ان التضخم المرتفع اقترن بمعدلات نمو منخفضة للناتج القومي . ويعود هذا التباين في سلوك الناتج القومي مع التضخم ، الى اختلاف مضمون التضخم في المرحلتين السابقتين عنه في المرحلة الرابعة .

ففي المرحلتين المشار اليهما ، كان التضخم متأتيا بالدرجة الاولى من ارتفاع نسبة الموارد المالية المخصصة لرأس المال التحتي (طرق ، سكك حديد ، كهرباء ، مشاريع التشييد الواسعة) والسلع الرأسمالية (مصانع ، آلات ..) الامر الذي يعني

---

(٤٣) C. B. S. 1985, P. 265

(٤٤) IMF, SM/ 85/ 129- May 10, 1986, Israel - Recent Economic Development, P. 13 - 14.

(٤٥) IMF, SM/ 86/ 96, May 8; 1986, Israel - Recent Economic Development, PP. 15 - 16.

خفض الموارد المالية المخصصة لانتاج السلع المعدة للاستهلاك ، في حين كان الناتج القومي يحقق زيادة مضطردة ، نظرا الى ان رأس المال التحتي في النهاية يشكل تراكما يضاف الى ثروة الاقتصاد ، ومن ثم رغم آثاره السلبية في مستوى معيشة الفرد ، فإن له نتيجة مستقبلية هي تقليص ظاهرة الاختلال النقدي على صعيد المجتمع ككل .

اما في المرحلة الرابعة ، فقد اقترن التضخم بتخصيص موارد اقل لتكوين رأس المال[٤٦] . وفي سنوات عديدة من هذه المرحلة كان نمو اجمالي تكوين رأس المال سالبا في حين استمر الطلب على الارتفاع ، بسبب ارتفاع الانفاق الحكومي والعسكري منه بشكل خاص ، واستمرار التحسن في مستوى المعيشة . وحيث ان الاقتصاد كان عشية حرب تشرين ١٩٧٣ في حالة عمالة كاملة[٤٧] ، فان زيادة الطلب بتأثير حرب ١٩٧٣ ، ادى الى تفاقم الضغوط التضخمية ، الامر الذي دفع حكومة الليكود (١٩٧٧) لوضع برنامج هدفه كبح الطلب المحلي وحفز الصادرات الصناعية ، وقد وصف البرنامج « بالانقلاب الاقتصادي »[٤٨] ، لكنه لم يوفق في معالجة مشكلات تباطؤ النمو والتضخم وتفاقم العجز في الميزان التجاري وارتفاع فائض الاستيراد وتراكم الديون الخارجية والداخلية ، وكان استمرار هذه المشكلات سببا في تبني حكومة الائتلاف برنامج « الاصلاح الاقتصادي » او الاستقرار الاقتصادي في تموز ١٩٨٥ .

ثانيا : الحرب وسياستا التوسع الاقتصادي وكبح الطلب واثرهما في الهيكل الانتاجي :

فيما يأتي محاولة لرصد الاثر الكمي للحرب وسياستي التوسع الاقتصادي وكبح الطلب في هيكل الانتاج ، وسيعتمد على المؤشرات الواردة في الجدولين (٢ ـ ٧)

---

(٤٦) باستثناء السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، والتي خصصت خلالها نسبا مهمة لشراء سفن وطائرات ووسائل نقل .

(٤٧) يرى كانوفسكي ان مفهوم الاستخدام الكامل لا يتناقى مع وجود معدل بسيط للبطالة فوق الصفر ، وان حجم هذا المعدل يعتمد على هيكل الاقتصاد ، ويشير الى ان هذا المعدل كان بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي حتى منتصف الستينات ٣,٥ ٪ من قوة العمل المدنية .
انظر : Eliayu Kanovsky, Op. Cit., P. 107

(٤٨) ها آرتس ـ ٣٠ / ٦ / ١٩٨٧ .

جدول (٢ ـ ٧)

اثر الحرب في المتغيرات الاقتصادية (معدلات نمو)

(١٩٨٠ = ١٠٠)

		٦٠ـ١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨	٦٩ـ١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
١	الناتج المحلي الاجمالي	٩٫٨	٠٫٩	٢٥٫٦	١٠٫٥	٥٫٠	٥٫٢	٤٫٠
٢	الطلب الداخلي	٩٫٨	٠٫٨	١٨٫٢	٩٫٢	٣٧٫٥	٣٫٨	٤٫٨
٣	العمالة المستعملة	٤٫٦	٠٫١ـ	٩٫٦	٣٫٦	٣٫٩	٠٫٢	١٫٤
٤	البطالة (نسبة مئوية)	٣٫٦	٧٫٤	٦٫١	٢٫٨	٢٫٦	٣٫٠	٣٫١
٥	الهجرة (بالالف)	٤٢٫٢	١٥٫٧	٢٠٫٥	(٣٫١)	٥٤٫٩	٣١٫٩	٢٠٫٠
٦	اسعار المستهلك (الزيادة السنوية للرقم القياسي)	٦٫٣	٨٫٨	٢٫١	٨٫٤	٢٠٫٠	٣٩٫٧	٣٩٫٣
٧	الصادرات السلعية :	** ٤٢٩٫١	***** ٥٠٤٫٥	٦٣٩٫٢	—	٩٤٠٩	١٨٢٥٫٧	١٩٤٠٫٧
	منها الصناعية (مليون دولار)	٣٤٣٫١	٤٤٦٫٦	٥٢٦٫٣	—	١٢٤٢٫٦	١٥٦٨٫٩	١٦١٠٫٦

للاسطر ١ ، ٢ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ـ مليون شيكل جديد) Source: C.B.S, 1986, PP. 170-171

للاسطر ٣ ، ٤ , 1986, PP. 282-283

للسطر ٥ , 1986, PP. 146-147

للسطر ٦ , 1986, . 264

للسطر ٧ , 1966, P. 259, 1970, PP. 221-225, 1977, PP. 197, 202, 1986, PP. 234-235

ملاحظات :

* لسنة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢

** لسنة ١٩٦٥ فقط

*** لسنة ١٩٧٢ فقط

**** متوسط المدة

***** لسنة ١٩٦٧

جدول (٢ ـ ٨)

اثر الحرب في تطور الاهمية النسبية للمساهمة القطاعية

(١٩٨٠ = ١٠٠)

القطاعات	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الصناعة	٢٤ر٤	٢٧ر٤	٢٨ر٥	٢٧ر٦	٢٦ر٢	٢٥ر٩
الزراعة	٧ر٦	٦ر٨	٥ر٧	٥ر٧	٥ر٦	٥ر٦
القطاعات السلعية	٤٤ر٢	٤٧ر٠	٥٢ر٦	٤٩ر٧	٤٦ر١	٤٥ر٣
القطاعات غير السلعية	٥٥ر٨	٥٣ر٠	٤٧ر٤	٥٠ر٣	٥٣ر٩	٥٤ر٧

Source: C.B.S, 1970, PP. 154-155

, 1977, P. 165

, 1985, P. 193

و (٢ ـ ٨) ومنهما يلاحظ الآتي :

١ ـ انعكست حصيلة مختلف النتائج « الايجابية » لحرب حزيران على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي . (سطر ١ من جدول ٢ ـ ٧) . فبعد ان كان معدل نموه ٩,٨ ٪ خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، انخفض في مرحلة الركود الى ٠,٩ ٪ سنة ١٩٦٦ و ٢,٣ ٪ سنة ١٩٦٧ . وفي السنة التالية لحرب حزيران ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ١٥,٦ ٪ . وبلغ متوسط معدل نموه ١٠,٥ ٪ للسنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ .

وفي المقابل يلاحظ ارتفاع الاهمية النسبية للقيمة المضافة الصافية للصناعة من ٢٤,٤ ٪ سنة ١٩٦٧ الى ٢٧,٤ ٪ سنة ١٩٦٨ والى ٢٨,٥ ٪ سنة ١٩٧٢ في حين انخفضت الاهمية النسبية للقيمة المضافة للزراعة من ٧,٦ ٪ سنة ١٩٦٧ الى ٦,٨ ٪ سنة ١٩٦٨ الى ٥,٧ ٪ سنة ١٩٧٢ .. وعموما كان لحرب حزيران تأثير في رفع مساهمة القطاعات السلعية في صافي الناتج المحلي من ٤٤ ٪ سنة ١٩٦٧ الى ٥٢,٦ ٪ سنة ١٩٧٢ وانخفاض بالنسبة نفسها للقطاعات غير السلعية (الجدول ٢ ـ ٨) .

وحيث ان الطلب يعد القوة المحركة للنشاط الاقتصادي والمحفزة لتوسيع العرض ، فقد اعطى ارتفاع الطلب ، والحكومي منه بشكل خاص ، زخما قويا لمعدل النشاط الاقتصادي (سطر ٢ من جدول ٢ ـ ٧) . حيث سجل الطلب الحكومي معدل نمو مرتفعا سنة ١٩٦٧ بلغ ٣٨,٣ ٪ وبقي مرتفعا الى عام ١٩٧٢ بمتوسط معدل نمو بلغ ١٧,٤ ٪ وبشكل عام يمكن ايجاز اهم عوامل ارتفاع الطلب بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بالاتي :

آ ـ الطلب المتزايد للمؤسسة العسكرية ، والذي تضمن اعمالا لتنفيذ مشروعات عسكرية ، واخرى لاصلاح الاضرار الناجمة من الحرب ، وثالثة للتعويض عن الاستنزاف في خزين الاسلحة . اضافة الى شروع المؤسسة العسكرية بانتاج (او الطلب لانتاج) سلع جديدة وتوسيع انتاج سلع اخرى قائمة . وكان لحرب الاستنزاف دور ملموس في رفع

الطلب الحكومي عموما والانفاق العسكري منه بوجه خاص[٤٩] .

ب ـ ضاعف « الانتصار العسكري » من مساهمة المنظمات الصهيونية في النشاط الاقتصادي ، ونشّط حملات التبرع والاستثمار مما ادى الى ارتفاع الطلب على الاستثمار والصادرات .

جـ ـ المكاسب الاقليمية للحرب ، والتي وسعت المساحة التي تسيطر عليها اسرائيل الى اربعة اضعاف مساحتها قبل الحرب ، وقد ساهم ذلك بتوسيع عوامل العرض بما فيها من موارد طبيعية وبشرية ، وزيادة الطلب في وقت واحد[٥٠] .

د ـ ارتفعت الصادرات بتأثير عوامل عديدة ، من بينها الاجراءات المحفزة التي اتخذتها الحكومة لدعم الصادرات بضمنها تخفيض العملة سنة ١٩٦٨ ، اضافة الى استقرار اجور العمل وارتفاع الانتاجية[٥١] . (سطر ٧ من جدول ٢ ـ ٧) .

وفي الوقت نفسه يلاحظ ارتفاع نمو العمالة المستخدمة (سطر ٣ من جدول ٢ ـ ٧) وانخفاض معدلات البطالة (سطر ٤ من جدول ٢ ـ ٧) . وارتفعت الهجرة (سطر ٥) فيما كانت معدلات زيادة اسعار المستهلك معتدلة (سطر ٦) اما فائض الاستيراد فقد ارتفع هو الآخر على الرغم من ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والصادرات .. وذلك ناتج من ارتفاع الاستيرادات ولا سيما العسكرية منها[٥٢] .

٢ ـ كانت حصيلة نتائج حرب تشرين مختلفة تماما عن نتائج حرب حزيران ، على الاقتصاد الاسرائيلي ويلاحظ ذلك من المؤشرات التى يتضمنها الجدولان

---

(٤٩) عوديد ليفثان ـ انعكاسات حرب الايام الستة على الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق .

(٥٠) د . ابراهيم عويس ـ اقتصاد اسرائيل والتزاماتها العسكرية ـ مجلة شؤون امريكية ـ عربية ـ العدد ٨ ـ ربيع ١٩٨٤ ـ ترجمة م ب م ـ ص ٢ .

(٥١) Eligha Kanovsky, Op. Cit, P. 95.

(٥٢) Ibid, P. 92.

(٢ ـ ٧) و (٢ ـ ٨) وهي :ـ

آ ـ انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الى النصف سنة ١٩٧٣ رغم وقوع الحرب في الربع الاخير منها . واستمرار تباطئه بعد ذلك الى الوقت الحاضر . وطيلة السنوات التي اعقبت حرب تشرين لم يصل معدل نمو اجمالي الناتج المحلي المعدل الذي بلغه سنة ١٩٧٤ والبالغ (٥,٢ ٪) .

ب ـ ارتفع الطلب الداخلي سنة ١٩٧٣ بمعدل نمو ١٧,٤ ٪ (سطر ٢ من جدول ٢ ـ ٧) لكن معدلات نموه في السنوات اللاحقة كانت منخفضة وفي سنوات عديدة منها كان معدل نموه سالبا[٥٣] غير ان الطلب الخارجي (سلع وخدمات) حافظ على ارتفاعه (سطر ٧ من جدول ٢ ـ ٧) بمعدل ٦ ٪ للمدة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ بتأثير سياسة دعم الصناعات التصديرية ، وبالاستفادة من الدور المحفز الذي وفرته اتفاقيات اسرائيل مع السوق الاوربية المشتركية والولايات المتحدة في عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٨٤ .

جـ ـ ونتيجة لتباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي تباطأ نمو العمالة المستخدمة . وبعد ان انخفضت البطالة الى ادنى حدودها سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ وهو ما يسمى بالنواة الصلبة للبطالة التي لا يكون بالامكان تقليصها ، اخذت بالارتفاع بدءا من عام ١٩٧٤ واستمرت بالتزايد الى ان وصلت ٧ ٪ تقريبا في ١٩٨٦[٥٤] .

د ـ تباطأت الهجرة بعد الحرب مباشرة ولم تصل في اي وقت الى مستوياتها للسنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ (باستثناء سنة ١٩٧٩) . وكانت دراسات اسرائيلية عديدة قد اكدت ان العوامل الاقتصادية من بين العوامل الاساسية التي اثرت سلبيا في تدفق الهجرة وارتفاع معدلات النزوح من

---

(٥٣) كما في السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ .

(٥٤) IMF. Survey, September, 14, 1987, P. 260.

اسرائيل[55] .

هـ ـ وبينما حافظ التضخم على معدلات معتدلة بعد حرب ١٩٦٧ ، سجل معدلات مرتفعة ومتزايدة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ . (السطر ٦ من جدول ٢ ـ ٧) . وتضاءل بذلك الدور الكابح لارتفاع الاجور الذي نتج عن تزايد عرض العمل في المناطق العربية المحتلة بعد ان تم استيعابه في السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ .

و ـ اما المساهمة القطاعية في هيكل الانتاج بعد حرب ١٩٧٣ (جدول ٢ ـ ٨) فقد شهدت هبوطا في الاهمية النسبية للقيمة المضافة في قطاع الصناعة بنسبة قليلة خلال السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ ، ثم عادت للارتفاع لتصل الى (٢٩,٣ ٪) سنة ١٩٨٤ . وتحسنت الاهمية النسبية للقيمة المضافة في الزراعة بمقدار قليل بتأثير الاحوال الطبيعية الملائمة في عدد من السنوات . وبوجه عام وباستثناء زيادة الاهمية النسبية لقطاع الصناعة فإن الاهمية النسبية للقطاعات غير السلعية قد ارتفعت من ٥٠ ٪ سنة ١٩٧٣ الى ٥٨ ٪ سنة ١٩٨٤ ، وكان ذلك نتيجة لتزايد مساهمة قطاع المالية وخدمات الاعمال وملكية دور السكن وقطاع الخدمات العامة ، كما كان لارتفاع معدلات التضخم تأثير بيّن في اعادة تخصيص الموارد لصالح هذه القطاعات .

ومما تقدم يمكن ملاحظة الجوهر التوسعي للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية حتى في تلك السنوات التى تعمد فيها الى اتباع سياسة انكماشية . اذ تبقى في الغالب تلك السياسة جزئية ومحدودة ، فيما تستمر الفجوة بين العرض والطلب قائمة ، مسببة ضغوطا تضخمية كبيرة ، مع ما يترتب عليها من آثار مختلفة . ومن جانب آخر يلاحظ التأثير المختلف للحرب في الاقتصاد الاسرائيلي من حرب لأخرى ، بحيث يمكن ان تكون تلك الآثار ايجابية كما في حرب حزيران ، لانها قامت والاقتصاد في حالة ركود وجزءٍ من موارده عاطل ، واقترنت بمكاسب اقليمية زادت من موارد اسرائيل ، او تكون آثارها

---

(٥٥) رؤوبين لامداني ـ النزوح عن اسرائيل ـ رفاعون لكلكلاه ـ مجلد ٣٠ ـ عدد ١١٦ ـ نيسان ١٩٨٣ ـ ص ٤٦٢ ـ ٤٧٨ ـ (عن الازمة الاقتصادية ص ٨٧ وما بعدها) .

سلبية كما في حرب تشرين ، حيث قامت هذه الحرب والاقتصاد في حالة استخدام كامل ولم تترتب عليها مكاسب اقليمية ، فأدت الى تفاقم الضغوط التضخمية واستفحال المشكلات الاقتصادية الاخرى .

المبحث الثالث
مواقع الاختلال في هيكل الانتاج

اظهر تطور هيكل الانتاج ، سواء من حيث معدلات نموه ام من ناحية المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الصافي ، اقترابه من نمط هيكل الانتاج في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة . كذلك تبين ان ارتفاع مساهمة الاهمية النسبية للصناعة فيه ، اقترن بزيادة الصادرات الصناعية ، **وتقلص** الفجوة بين الصادرات والواردات بوجه عام على الرغم من ارتفاع القيم المطلقة لكليهما .

في اطار هذا التطور قد يكون من الصعب الحديث عن اختلالات مباشرة في هيكل الانتاج ، كتلك التي يعاني منها هيكل الانتاج في الاقتصاديات النامية ، وانما على العكس نجد ان مسار تطور الاقتصاد الاسرائيلي ، جاء منسجما مع التغيرات المصاحبة لانتقال الاقتصاد ، من اقتصاد نام الى اقتصاد صناعي ، ولكن الاعتراف بهذه الحقيقة ، لا ينفي وجود اختلال في هيكل الانتاج من مواقع غير مباشرة ، لها تأثير كبير في استقرار الاقتصاد الاسرائيلي وتوازنه . وهو ما سيتناوله هذا المبحث من خلال الفقرتين الاتيتين :-

اولا : المواقع العامة للاختلال في هيكل الانتاج .

ثانيا : مواقع اخرى للاختلال في هيكل الانتاج .

اولا : المواقع العامة للاختلال في هيكل الانتاج :

اذا كان هيكل الانتاج لا يعاني من اختلالات مباشرة صحيحا ، فإن من الصحيح ايضا ان الاختلالات العامة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي ، كالاختلال في العرض والطلب ، والاختلال في الموارد الادخارية ، والاختلال الخارجي ، تؤثر في المحصلة على هيكل الانتاج ، وتساعد على اجلاء حقيقة مركزية لا يظهرها التحليل

الوصفي والكمي لهيكل الانتاج (كما ورد في المبحثين الاول والثاني من هذا الفصل) ، واحيانا تنجح معدلات نمو الناتج القومي المرتفعة في اخفائها (اي الحقيقة المركزية) الى الحد الذي دفع العديد من الدارسين الى وصف انجازات الاقتصاد الاسرائيلي « بالمعجزة الاسرائيلية للنمو »(٥٦) .

ومن دون تقليل لقيمة ما انجزه الاقتصاد الاسرائيلي ، وهو على جانب خطير من الاهمية ، فإن الوصف اعلاه ينطوي على مبالغة ولا يقول كل الحقيقة ويكتفي بنصفها . اما النصف الاخر منها ، فيمكن ايجازه بأن ما حققه الهيكل الانتاجي من تطور لا يعكس الحجم الفعلي لطاقته ، ولا قدراته الذاتية على توليد القوى الدافعة لنموه ، وانما يدين في ذلك التطور الى العوامل الخارجية وفي مقدمتها :

- تدفق الهجرة (العمل) .
- التدفق المالي الخارجي (منح وقروض واستثمارات) .
- تدفق الخبرات العلمية والفنية .
- توفر الغطاء السياسي والعسكري الامبريالي لحمايته .

تكمن الدلالة الاقتصادية المهمة لهذه الحقيقة المركزية في ان اي تغيّر جوهري في مستوى التدفق الخارجي للعوامل المساعدة على النمو ، ينعكس مباشرة على وتائر نمو هيكل الانتاج وتوازن الاقتصاد ككل وكذلك على مقومات المشروع الصهيوني برمته في وقت واحد .

لقد توزع بحث مواقع الاختلال العامة في الاقتصاد على الفصول الاول والثالث والرابع ، اضافة الى هذا الفصل ، والتي تضمنت عرضا تفصيليا لتلك المواقع .. ويهمنا لاغراض هذه الفقرة استعارة بعض مظاهر الاختلال الواردة في تلك الفصول لنتبين تأثيرها في هيكل الانتاج . وذلك عن طريق الاستعانة ببعض المؤشرات التي يتضمنها الجدول (٢ ـ ٩) . ومنها يلاحظ الآتي :ـ

---

(٥٦) منهم على سبيل المثال :

— David Horrowitz. Op. Cit.

— Don Patinkin, Op. Cit,

— Howard Pack, Op. Cit

ـ وغيرهم .

١ ـ تراوحت نسبة حجم فائض الاستيراد الى اجمالي الناتج القومي بين ٦١ ٪ سنة ١٩٥٠ بوصفها اعلى نسبة وبـين ١٥ ٪ سنة ١٩٨٥ بـوصفها اوطأ نسبـة (سطر ٢ من الجدول) . ومـع ان هذه النسبـة انخفضت في سنة ١٩٦٠ و ١٩٧٠ الى ٢٣,٠ ٪ فانها عادت الى الارتفاع الشديد فبلغت ٤١ ٪ و ٣٧ ٪ سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٥ . وانخفضت الى ١٧,٦ ٪ سنة ١٩٨٠ لكنها ارتفعت مرة اخرى الى ٢٨ ٪ تقريبا سنة ١٩٨٣ وبلغت ٢١ ٪ سنة ١٩٨٤ .. امـا الانخفاض في سنة ١٩٨٥ ، فقد كان نتيجة لزيادة الصادرات بنسبة ٧,٥ ٪ وانخفاض الاستيرادات بمقدار ٢ ٪ . وكان هذا التغيير بتأثير سياسة كبح الطلب الداخلي التي بوشر بها منذ ١٩٨٤ وخلال سنة ١٩٨٥ والتي تـوّجت بتطبيق البرنامج الشامل للاصلاح الاقتصادي في تموز ١٩٨٥ ، ومن المشكوك فيه ان تستمر السياسة الاقتصادية على ضغط الطلب لمـدة طويلة .. ولذلك يتوقع ان هذا التحسن لن يستمر الا لمدة مؤقتة .

٢ ـ السطر الرابع من الجدول يقدم مؤشرا آخر على مـدى اعتماد تـطور هيكل الانتاج على العوامل الخارجية . وهو يقيس نسبة الاستخدام الكلي للموارد او قابلية الاستيعاب المحلي الى الناتج القومي الاجمالي حيث يظهر وجود فائض في الطلب الداخلي (الاستخدام الكلي للموارد) عـلى العرض المحـلي (اجمالي الناتج القومي بنسبة تتراوح بين ٢١ ٪ و ٦٠ ٪ .

يشكل هذا الفائض بطبيعة الحال احـد مصادر الضغـوط التضخمية في الاقتصاد الاسرائيلي التي تنعكس على رفع الاجور وتكاليف الانتاج ومن ثم تقليل القدرة التنافسية للصادرات الاسرائيلية في الاسواق الدولية .

٣ ـ والسطر الخامس يقدم صورة اوضح لحجم الاختلال بين الاستخدام الكلي للموارد والناتج القومي ، فهو يتناول احد مكونات الاستخدام الكلي للموارد وهو الاستهلاك الكلي .. حيث يلاحظ ان هذا الاخير يستوعب وحده كل الناتج القومي ،، مما يعني ان الادخار يكون هامشيا او سالبا ، وتبعا لذلك يعتمد تكوين رأس المال في هذه الحالة (من الناحية الاحصائية على الاقل) عـلى استيراد رأس المال الخارجي . ومعنى ذلك ان تذبذب مستويات الاستهلاك

جدول (٢ ـ ٩)
مؤشرات لبعض مظاهر الاختلال في الهيكل الانتاجي

		١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٥
١	فائض الاستيرادات من السلع والخدمات (مليون NIS)	٥٩٦٩	٦٣٧٥	١٨٣٠٣	٣٣٣٩٨	٣١٩٩٦	١٦٩٧١
٢	فائض الاستيراد كنسبة الى GNP	٦١ر٢	٢٣ر٥	٢٣ر٦	٤١ر٤	٣٧ر٧	١٥ر٠
٣	معدل فائض الاستيراد للفرد الواحد (شيكل NIS)	٤٧١٥	٣٠١١	٥٧٦٩	١٠١٨٨	٩٤٧٤	٣٩٧٥
٤	الاستخدام الكلي للموارد كنسبة الى GNP	١٦٠ر٢	١٢٣ر٨	١٢٧ر٧	١٤٤ر٢	١٤٠ر٩	١٢٠ر٨
٥	الاستهلاك الكلي كنسبة الى GNP)	١٠٠ر٦	٨٩ر٦	٩٠ر٢	١٠٦ر١	١٠٦ر٤	١٠٠ر١
٦	اجمالي الديون (مليون دولار)	—	٩٤٥	٣٤٤٥	٣٤١١	٤٠١٠	٢٩٤٠٣
٧	السطر ٦ / GNP	—	—	—	—	—	١٣٩ر٠
٨	اجمالي خدمة الدين كنسبة الى صادرات السلع والخدمات	—	—	—	—	—	٤٢ر١
٩	اجمالي الفوائد كنسبة الى صادرات السلع والخدمات	—	—	—	—	—	٢٨ر٦

Source:

للاسطر من ١ الى ٥ (اسعار ثابتة لعام ١٩٨٠) — C.B.S. 1986, PP. 170-171

للاسطر ٦ الى ٩ ولسنة ١٩٨٥ — IMF, SM/86/96, May 8, 1986, PP. 94, 97

للاسطر ٦ الى ٩ وللسنوات ٦٠ ـ ١٩٧٤ IMF, SM/75/243, October 6, 1975, P. 64

(الاسطر ٦ ـ ٩ لسنة ١٩٧٤ وردت بـSDR'S حولت الى دولار)

ينعكس على مستوى الاستثمارات ، وحيث ان الحكومة لا تستطيع ضغط الاستهلاك الا ضمن حدود معينة (ضيقة) ، يترتب على هذا ان تذبذب التدفقات المالية الخارجية يؤثر مباشرة في اجمالي تكوين رأس المال وعلى مستوى الطاقات الانتاجية .

٤ - توضح الاسطر (٦ - ٧) حجم الاعباء الواقعة على الاقتصاد الاسرائيلي ، فالديون الخارجية الاجمالية تجاوزت اجمالي الناتج القومي بمقدار ٣٩ ٪ (سطر ٧) وخدمة **الديون** بلغت ٤٢ ٪ من اجمالي صادرات السلع والخدمات (سطر ٨) ونسبة الفوائد بلغت ٢٨ ٪ من اجمالي صادرات السلع والخدمات (سطر ٩) .. هذه الاعباء المتزايدة توضح العوامل الرئيسة لتطور هيكل الانتاج سواء من حيث معدلات النمو او من حيث توازن علاقاته التناسبية . فعن طريق الديون الخارجية (والتمويلات المالية من طرف واحد) امكن المحافظة على طاقة الاستيرادات العالية لدى الاقتصاد الاسرائيلي والتي تعد ضرورية ، للمحافظة على طاقة التصدير ومستوى الاستخدام في هيكل الانتاج ..

٥ - ومن المؤشرات المتقدمة ، يصح القول : ان تطور هيكل الانتاج من حيث معدلات نموه القطاعية وتوازن علاقاته التناسبية ، وعلى الرغم من اهمية ما حققه من تطور بل وخطورة ذلك ، فإنه لم يسجل تقدما ذا قيمة من ناحية تقليل اعتماده على العوامل الخارجية واستمرار « تبعيته » للاقتصاد الصناعي الغربي ، وهذا التأكيد الاخير (اي التبعية) يستمد مبررات الاشارة اليه ، في ضوء الادبيات الصهيونية الرسمية وغير الرسمية التي كانت ولم تزل ، منذ نشأة اسرائيل تركز على ضرورة تحقيق هدف الاستقلال الاقتصادي ، وفي السنوات الاخيرة ، ظهرت في الادب الاسرائيلي تحذيرات عديدة من المخاطر المستقبلية لتفاقم مسألة التبعية ، على المشروع الصهيوني ، لا سيما اذا حدث تبدل في الاسس الستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة ودول الغرب ازاء

اسرائيل والمنطقة[٥٧] .

ان هذه المؤشرات تساعد في تأكيد الحقيقة المشار اليها وهي اعتماد المنجزات الاقتصادية الاسرائيلية على العوامل الخارجية ، ومن ثم فانها تعيد انجازات اسرائيل الاقتصادية الى حجمها الحقيقي وليس الى « العبقرية اليهودية او المعجزة الاسرائيلية » ، هذا اولا ، اما ثانيا : فإن هذه المؤشرات تؤكد مسألة اخرى مهمة للغاية وهي انه على الرغم من ضخامة حجم الحقن الخارجي لعوامل النمو والقوة الاقتصادية ، فان الاقتصاد الاسرائيلي لم يتمكن من تجنب انفجار ازمات حادة فيه ، ولا سيما الازمة الاقتصادية التي بدأت جذورها بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، واستمرت تتفاقم تدريجيا الى ان بلغت ذروتها في سنة ١٩٨٥ ، بحيث اضطرت معها الحكومة الى وضع برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي .

ثانيا : مواقع اخرى للاختلال في الهيكل الانتاجي :

ثمة مواقع اخرى غير مباشرة للاختلال في الهيكل الانتاجي ، وخاصة بالنسبة للصناعة والزراعة ، يمكن الوقوف على بعض المؤشرات التي تدلل عليها ، واهمها :

آ ـ بالنسبة للصناعة :

ان سياسة احلال الواردات وفيما بعد سياسة بناء الصناعات التصديرية ، كانت تهدف من بين مجموعة اهداف ، الى تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي عن طريق تقليص العجز في الميزان التجاري وتخفيض الديون ، الا ان تفحص آثار هذه السياسات التنموية الخاصة بتطور هيكل الانتاج الصناعي يشير الى انها فشلت في الوصول الى هدف التوفير في حصيلة النقد الاجنبي ومن ثم تقليص العجز في الميزان التجاري وتخفيض تراكم الديون .

وتفسير ذلك ان مرحلة سياسة احلال الواردات ، ادت الى زيادة كبيرة في قيمة

---

(٥٧) عبر عن مضمون هذه الافكار البروفسور لورنش كلاين الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة ١٩٨٠ ، في صحيفة معاريف ٢٢ / ٦ / ١٩٨٢ ـ دافيد كوخاف ـ نفقات الامن واثرها في الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق .

ـ ومنذ العقد الاول اكد على هذا الجانب دون باتنكن في كتابه « الاقتصاد الاسرائيلي » ـ ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

جدول (٢ ـ ١٠)

تطور هيكل الاستيرادات (نسب مئوية)

		١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
١	السلع الاستهلاكية	٢٥ر٤	٨ر٨	٩ر٦	٦ر٩	٧ر٥
٢	السلع الوسيطة	٤٧ر٥	٧٠ر٣	٦٦ر٣	٨٠ر٩	٧٥ر٥
٣	السلع الاستثمارية	٢٧ر١	٢٠ر٩	٢٤ر١	١٢ر٢	١٧ر٠
٤	اجمالي الاستيرادات السلعية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Source: C.B.S, 1966, P. 213

, 1972, P. 245

, 1986, P. 223

الواردات ، فبدلا من التوفير في حصيلة النقد الاجنبي ، ازداد الطلب عليها .. لأن تقليص نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة ، حل محله زيادة نسبة السلع الوسيطة والاستثمارية ، وبقي المستوى العام للواردات مرتفعا ، وكل ما حدث ان هيكل الواردات هو الذي تغير لصالح السلع الوسيطة والاستثمارية كما يظهر ذلك بوضوح في الجدول (٢ ـ ١٠) .

ومؤشرات الجدول اعلاه ، تعني عدة امور من بينها : ـ

(١) تغير هيكل الاستيرادات لصالح السلع الوسيطة والاستثمارية التي اصبحت تشكل (٩٠ ٪) في المتوسط من اجمالي الاستيرادات ، لم يقترن بانخفاض حجم الاستيرادات .. مما يعني ان التوسع في سياسة احلال الواردات ، كذلك في بناء الصناعات التصديرية قائم على ارتفاع المحتوى الاستيرادي للصناعة الاسرائيلية الذي بلغ متوسطا للمدة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ حوالي ٣٥ ٪ من القيمة المضافة الصافية في الصناعة[٥٨] .

(٢) ان التوسع في سياسة احلال الواردات وبناء الصناعات التصديرية ادى الى مزيد من الضغط على موارد النقد الاجنبي ، وساهم في النتيجة بتراكم العجز في الميزان التجاري وارتفاع اجمالي الديون على الاقتصاد الاسرائيلي كما وردت الاشارة اليه في الجدول (٢ ـ ٩) .

(٣) ان الاعتماد المتزايد على السلع الوسيطة والاستثمارية المستوردة ، يجعل معدل تشغيل الطاقة الانتاجية القائمة ومعدل زيادتها تتوقفان على حجم الواردات ومن ثم على المتاح من النقد الاجنبي .

(٤) ان هذه الاعتمادية ، تؤدي الى الحد من قدرة السياسة الاقتصادية على تغيير نمط استخدام موارد النقد الاجنبي ، وذلك لأن اي مساس مهم في الاستيرادات من السلع الوسيطة والاستثمارية يؤدي الى تدهور مستوى الطاقات التشغيلية ومن ثم انخفاض الانتاج وانتشار البطالة ، وتبرز خطورة هذه الظاهرة في الظروف التي تكون فيها الحكومة مضطرة الى خفض

---

(٥٨) C. B. S., 1986, P. 223.

الاستيرادات لتقليص العجز التجاري ، فتجد نفسها عاجزة عن تحقيق خفض كبير خشية ارتفاع البطالة .

(٥) ان تطور الصناعة الاسرائيلية الى المستويات التي بلغتها ، قد تم في ظل سياسة صارمة من الحماية الكمركية وفي ظل سياسة دعم واسعة التزمت بها الدولة في هذا المجال .. لقد ادى ذلك مع الظواهر الاقتصادية الاخرى كارتفاع الاجور المستمر وارتفاع الاسعار بسبب استمرار الضغوط التضخمية الى ارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي الاسرائيلي ، الامر الذي اضعف القدرة التنافسية له في الاسواق الخارجية . وفي الحقيقة فان الصادرات الصناعية لم تستطع غزو الاسواق الخارجية الا عن طريق الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة والسوق الاوربية بالدرجة الاولى ، التي تستقبل اكثر من ثلثي الصادرات الاسرائيلية وعن طريق دعم الحكومة للصادرات بوساطة سعر صرف ملائم للمصدرين .

ب ـ بالنسبة للزراعة :

تعد الزراعة من بين القطاعات التي يبرز فيها بوضوح التناقص الحاد بين المعايير الاقتصادية والاعتبارات الستراتيجية والذي يحل دائما لصالح هذه الاخيرة . وكما في الصناعة ، كان ايضا هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي من بين الاهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية .

لقد حقق تطور الزراعة نتائج مهمة بالفعل مقارنة بالاهداف المخططة ، فالاكتفاء الذاتي بلغ مستوى مرتفعا بحيث انخفضت الاستيرادات الغذائية الى ٣ ٪ تقريبا من اجمالي الاستيرادات سنة ١٩٨٥ ، اما مدخلات الانتاج المستوردة فلا تمثل الا ٣,٣ ٪ مقارنة بنسبة (٤٠ ٪) للصناعة من اجمالي المدخلات المستوردة[٥٩] .

ان هذا الجانب الايجابي لتطور الزراعة يخفي وراءه مشكلات هيكلية اخرى ايضا ، ربما لأن تطور الزراعة اكثر من غيره من القطاعات يتطلب مرتكزا داخليا من الموارد او من الارض الصالحة للزراعة ومن مياه الري ، في حين يمكن تطوير بقية

---

(٥٩) C. B. S. 1986, P. 223

القطاعات الى مدى ابعد بالاعتماد على مرتكزات خارجية[٦٠] . وتعد تكلفة المياه المرتفعة وتكلفة التوسع في زيادة الاراضي الصالحة للزراعة ، من اعقد مشكلات الزراعة واخطرها ، فبسبب شحة الموارد المائية ، وبالنظر لحاجة اسرائيل الى نشر الاستيطان على اوسع نطاق ، ولحرصها على تحقيق الاكتفاء الذاتي ، فقد وجهت موارد ضخمة لتأمين معدلات النمو التي حققتها الزراعة وتوفير مستلزمات التوسع في الاراضي الصالحة للزراعة ، حيث كانت الحكومة تقدم مختلف اشكال الدعم للمزارعين بما في ذلك المنح والقروض والاعفاءات الضريبية وخفض اجور الخدمات التي تقدمها ، وتحمل تكاليف الري التي قدرت نسبتها بين ٢٤ ـ ٤٠ ٪ من ثمن بيع المحاصيل . هذا بالاضافة الى قيام الحكومة بحماية الانتاج الزراعي بسياج مرتفع من الرسوم الكمركية ، ودعم اسعار مستلزمات الانتاج المستوردة ، وكذلك دعم اسعار المنتجات المصدرة .

وباختصار فان نجاحات القطاع الزراعي ، تعتمد هي الاخرى على الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر ، وتتحمل تكاليف باهظة لاتبررها الا الاعتبارات الستراتيجية ، مما يعني في النهاية ان نجاح الزراعة الاسرائيلية قد تم بالاعتماد على العوامل الخارجية ، اذ لولا المساعدات الكبيرة التي تتدفق على الحكومة ، لما تمكنت هذه الاخيرة من دعم الانتاج الزراعي وتأمين مستلزمات نموه وتطوره .

---

(٦٠) د . يوسف الصائغ ـ مصدر سابق ـ ص ٢٣٢ .
ـ شاؤول راماتي ـ الماء .. الحرب والسلام ـ جيرو سالم بوسطت ـ ١٣ / ٥ / ١٩٨٥ ويرى كاتب المقال ان تمسك اسرائيل بالضفة الغربية والجولان بدوافع السيطرة على مواردهما المائية لا يقل اهمية عن الدوافع العسكرية للتمسك بهما .

(٦١) د . يوسف الصائغ ـ مصدر سابق ـ ص ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ .
ـ د . فؤاد حمدي بسيسو ـ الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٤ ـ ص ٨٦ ـ ٨٧ .

الفصل الثالث

الاختلال في سوق العمل



تمهيـــد

يرتبط مفهوم التوازن والاختلال في سوق العمل كما سبقت الاشارة في الفصل التمهيدي ، بمدى وصول الاقتصاد القومي حالة الاستخدام الكامل (او ما يقـارب منها) لعنصر العمل . وبالنظر الى الطبيعة الاستزراعية للاقتصاد الاسرائيلي ، اكتسب سوق العمل فيه ، سمات منبثقة من هذه الطبيعة وترتكز اليها ، ولعل اهم هذه السمات ان حجم عرض العمل او الطلب على العمل ، لا يتوقف بالكامل على مستوى النشـاط الاقتصادي ، ونمط الاثار التبادلية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية ، وانما ، اضافة الى ذلك ، يتأثر وبدرجة عالية ، بمجمـوعة العـوامل الستـراتيجية المتصلة بـالمسألة السكانية كما تراها السلطات الاسرائيلية ، وفي مقدمتها الهجرة بوصفها احد مصادر البنية السكانية ، واهم العوامل المؤثرة في عرض العمل ، في الوقت الذي يحتل هدف رفع مستوى المعيشة ورفع درجة الاستخدام ، موقعا اساسيا بين العوامل المؤثرة والمقررة لحجم الطلب على العمل .. وعلى اساس ما تقدم سيعالج هذا الفصل سوق العمل في الاقتصاد الاسرائيلي من خلال ثلاثة **مباحث** : ـ

الاول : عرض العمل

الثاني : الطلب على العمل

الثالث : الموازنة البشرية في سوق العمل

(وكذلك الموازنة فيه سنة ٢٠٠٠) .

المبحث الاول
عــرض العمـــل

يعتمد عرض العمل في اسرائيل ، كما هو الحال في الدول الاخرى ، على حجم السكان ومعدل نموه السنوي ، ولكن اسرائيل تختلف عن غيرها من الدول في ان عرض العمل فيها يعتمد ، اضافة الى ما سبق ، على عامل خارجي هــو الهجرة الذي يسهم بدرجة كبيرة في تكوين المعدل العام لنمو السكان . ولذلك كان هذا الاخير يتأثر مباشرة بالتغيرات التي تطرأ على الحجـوم السنويـة للهجرة . فيـرتفع بـارتفاعهـا وينخفض بانخفاضها .. ففي سنوات الهجرة الكثيفة (١٩٤٨ ـ ١٩٥١) بعد قيام ((الدولة)) مباشرة ، بلغ معدل نموه السنوي ٢٥ ٪[1] .. ولكنه هبط الى (٢,٧ ٪ في سنة ١٩٥٣ ، عندما اوقفت اسرائيل الهجرة الجماعية الجدول (٣ ـ ١) .

لقد ساهمت الهجرة بـ ٦٩ ٪ من اجمالي الزيادة السكانية خلال العقـد الاول و٤٥ ٪ خلال العقد الثاني و٢٥ ٪ خلال العقد الثالث و١١ ٪ خلال ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ (سطر ٦ جدول ٣ ـ ١) . وهي تفسر بمعدلاتها المـرتفعة هــذه ، آلية الاستـزراع الاستيطاني القائمة على استيراد العمل ورأس المـال كما سبقت الاشـارة الى ذلك ، وتوضح في الوقت نفسه ، السمات الخاصة لسوق العمل الاسرائيلي بـوصفه سـوقا مصطنعا يرتبط بعملية الاستيطان اكثر من كونـه يعكس الحجم الحقيقي للمتغيرات

---

(١) وصل الى فلسطين بين ١٥ آيار ١٩٤٨ ونهاية عام ١٩٤٨ ، من المهاجـرين (١١٥) الفا وبلغ مجموعهم بين ٤٨ ـ ١٩٥١ ، حسب احصائية د . يوسف الصائغ ٦٣٩,٤ الفا ، وحسب مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي (٦٨٦,٧) الف مهاجر . رفع نسبة اليهـود من ٢٩,١ ٪ من سكان فلسـطين الى ٨٩ ٪ .

ـ د . يوسف الصائغ ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ ص ١٥٨ .

C. B. S, 1986, P. 26 -

الكلية في الاقتصاد الاسرائيلي ، مما يجعل الاكتفاء بالعوامل الاقتصادية عند دراسة هذه السوق غير كاف لتفهم عناصرها والمؤثرات الفاعلة في تطورها ، ما لم توضع في الاعتبار رؤية الحكومة الاستراتيجية الى العامل السكاني ومن ثم الى سوق العمل .

ولعل ما ورد على لسان بن غوريون عام ١٩٤٩ ابلغ دليل على رجحان الرؤية الستراتيجية الى العامل السكاني على النظرة الاقتصادية البحتة اليه . قال بن غوريون « لو كنا نملك القوة البشرية ، لسيطرنا على بلاد اسرائيل باكملها دون ان نعبأ بقرار التقسيم او اية قرارات اخرى تؤيد تقسيم تلك البلاد » . وعاد بن غوريون نفسه ليؤكد الموقف ذاته سنة ١٩٥٧ حين قال « لقد اصدرت امر الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وغزة لأن محدودية القدرة البشرية تفرض ذلك ، فنحن لا نستطيع بعدد السكان الحالي لاسرائيل ان نحتفظ بسيناء ، ونستغلها ونقيم المشروعات فيها »[٢] .

ولكي لا ينصرف الذهن الى ان بن غوريون ينفرد وحده بهذه الرؤية الى السكان واستخداماتها الستراتيجية ، نستذكر ما قاله بيغن بعد ذلك بثلاثين عاما اي في ١٩٧٩ وعلى اثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد « نحن سننسحب من سيناء لاننا لا نستطيع ان نقيم فيها ما اقمناه في الضفة الغربية والجولان ، ان سيناء تحتاج الى خمسة ملايين يهودي من اجل استيطانها والدفاع عنها ، وحين يبلغ سكان اسرائيل ٨ ــ ١٠ ملايين يهودي فان سيناء ستكون في حوزتنا مرة ثانية »[٣] .

ومما يؤكد خصوصية التعامل مع العامل الديموغرافي في اسرائيل ان موجات الهجرة الكبيرة في السنوات الاولى وعلى امتداد عقد الخمسينات ، لم تكن اساسا مرتبطة بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الاسرائيلي في تلك المرحلة ولا بنقص الطلب فيه . وانما كانت جزءا من خطة استزراع الكيان الجديد في فلسطين . فهذه العملية لا تنجز الا اذا نقل عدد كبير من المهاجرين ، خلال مدة قصيرة ، لتأمين مقومات الاستيطان واهمها « ان يتم نقل حجم سكاني بكل اعداده ورأسماله ومهاراته ومعارفه الفنية والسوق الذي يمثله من مكان الى آخر .. ويجب حدوث هذا الانتقال دفعة واحدة كبيرة او في دفعات كبيرة متتالية ، حتى يمكن تحطيم الحلقة المفرغة بطريقة ديناميكية وبصفة خاصة حلقة

---

(٢)(٣) (ابعاد المشكلة الديموغرافية في الكيان الصهيوني ومخاطرها) مصدر سابق ــص ٢ ــ ٣ .

ضيق نطاق السوق »[٤] .

ان حدوث مثل هذه الهجرة الكثيفة في مدة زمنية قصيرة ، لا بد من ان تغير من عرض العمل بشكل واسع وتثير مشكلات كثيرة ومعقدة تتصل بمدى امكانية تحفيز طلب مناسب وكاف على الايدي العاملة ، يستوعب تلك الاعداد الكبيرة من المهاجرين التي تتسم بارتفاع نسبة قوة العمل فيها . وهذا ما حدث في اسرائيل .

لقد تمكنت الحركة الصهيونية والدول المساندة لها ، من تحقيق حقن كبير لأهم عنصري الاستزراع : الهجرة ، ورأس المال . وحرصت على ان تكون هجرة رأس المال متزامنة مع الهجرة البشرية . وبهذا وحده تمكنت اسرائيل من التغلب على الصعوبات التي سببتها ضخامة اعداد المهاجرين بسرعة كبيرة وسهلت عملية توطينهم وادماجهم في المجتمع الجديد خاصة خلال العقد الاول .

سيعالج هذا المبحث عرض العمل من خلال الفقرات الآتية :

اولا : تطور اجمالي السكان .

ثانيا : تطور السكان في سن العمل .

ثالثا : تطور السكان النشيطين اقتصاديا .

رابعا : تطور المحتوى العربي لهيكل الهرم السكاني .

اولا : تطور اجمالي السكان :

يواجه الدارس لتطور السكان في اسرائيل ، نمطا غير مألوف للنمو السكاني ، وابرز سماته ، التذبذب الشديد بين سنة واخرى ، وبين عقد وآخر ، عاكسا بذلك طبيعة النشأة الشاذة لاسرائيل والتذبذب الشديد في معدلات الهجرة .

يبدو التذبذب في معدلات النمو السكاني على اشده في السنوات الاولى ، والى حد كبير خلال العقد الاول ، وقد بدأت هذه المعدلات تستقر نسبيا منذ الستينات ، لكن سمة التذبذب بقيت ملازمة لها ، بيد ان حدتها خفت عما كانت عليه في السنوات التي

---

(٤) د . عمرو محيي الدين ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق ـ ص ٣٠ ـ ٣١ .
انظر ايضا : ((المشروع الصهيوني في الفكر والتطبيق)) مجموعة مؤلفين ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ ١٩٨٣ ـ ص ١٥٨ .

قبلها[٥] .

بلغ معدل النمو العام للسكان خلال المدة قيد البحث (٣,٥ ٪)[٦] (سطر ٣ من جدول ٣ ـ ١) . غير ان هذا المعدل سيختلف اذا اخذ تاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ اساسا[٧] ، حيث سيهبط الى (٢ ٪) . اما اذا اخذت سنة ١٩٤٨ بعد (١٥) ايار اساسا ، وبعد اجلاء السكان العرب من فلسطين المحتلة ، فان معدل النمو يرتفع الى ٤,٤ ٪ . وسبب هذا واضح ، حيث ان الاهمية النسبية لليهود عشية اعلان الدولة كانت ٣٢,٥ ٪ . وبعد اعلان الدولة في السنة نفسها ارتفعت الى (٨٢ ٪) (سطر ٢ من جدول ٣ ـ ١) . وللسبب ذاته ، سوف يلاحظ ان اجمالي السكان انخفض بنسبة (٤٢ ٪) في نهاية ١٩٤٨ عما كان عليه في بدايتها .

---

(٥) كما في السنوات التي يظهرها الجدول ادناه :

السنة	٩٥١	٩٥٢	٩٥٣	٩٥٧	٩٦٠	٩٦٤	٩٦٧	٩٧٠	٩٧٣	٩٨٥
معدل النمو	٢٠	٨	٢ر٧	٥ر٨	٢ر٥	٤ر١	١ر٧	٣	٣ر٤	١ر٥

(٦) المعدل للمدة (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥) .

(٧) اي قبل موجة الارهاب الواسعة التي نظمتها ، الدولة ، والتي اجبرت السكان العرب على النزوح .

جدول (٣ ـ ١)

تطور السكان في اسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

	١٩٤٨ (١)	١٩٥٥ (٢)	١٩٦٠ (٣)	١٩٧٠ (٤)	١٩٨٠ (٥)	١٩٨٥ (٦)	١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ (٧)
اجمالي السكان (المتوسط السنوي (الف نسمة)	*٦٠٦٥٫٠	١٧٥٠٫٤	٢١١٧٫٠	٢٩٧٤٫٠	٣٨٧٧٫٧	٤٢٣٣٫٠	ـ
نسبة السكان اليهود	٣٢٫٥	٨٨٫٨٥	٨٨٫٩	٨٥٫٥	٨٣٫٨	٨٢٫٦	ـ
معدل نمو اجمالي السكان	ـ	٢٫٣ ـ ٩٫٧ (٥٠ ـ ٥٥)	٣٫٩	٣٫٥	٢٫٧	١٫٨	٣٫٥
٤ معدل نمو السكان اليهود	ـ	١٢٫٧ (٧٫١) (٥٠ ـ ٥٥)	٣٫٩	٣٫٠	٢٫٥	١٫٥	٣٫٣٥
٥ معدل نمو السكان العرب	ـ	٢٤٫٦ ـ	٣٫٧	٦٫٣	٣٫٨	٣٫٣	٤٫٤
٦ نسبة مساهمة الهجرة في اجمالي الزيادة للسكان اليهود			** ٦٨٫٩	*** ٤٥٫٥	**** ٢٥٫١	***** ١٠٫٨	

للهجرة Source: C.B.S, 1986, P. 27

للسكان , 1986, P. 26

* السكان لسنة ١٩٤٨ من د. يوسف الصائغ ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ ص ٦١ .

** متوسط المدة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠

*** للمدة ١٩٦١ ـ ١٩٧١

**** للمدة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢

***** للمدة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥

- معدلات النمو في العمود رقم (٢) للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ .

وباستبعاد سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩ ، يلاحظ ان معدل النمو السنوي لاجمالي السكان بلغ (٦,١ ٪) للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ ، ثم اخذ يتباطأ تدريجيا ليصل الى (١,٨ ٪) للنصف الاول من العقد الرابع (سطر ٣ من الجدول) .

وبمقارنة معدل نمو السكان في اسرائيل بمثيله في دول اخرى مختارة (جدول ٣ ـ ٢) يلاحظ ان معدل النمو في اسرائيل كان اعلى من معدل النمو للدول الصناعية والدول متوسطة الدخل المرتفع خلال المدة ٦٥ ـ ١٩٨٠ ، ولكنه اصبح اقل من معدل نمو السكان في الدول متوسطة الدخل المرتفع ، وبقي اعلى من معدل نمو السكان في الدول الصناعية خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ .

وكان يمكن استخلاص ان معدل النمو السكاني في اسرائيل يعد مناسبا على ضوء متوسط معدلات النمو العالية للسكان ومعدلات نمو السكان في دول مختارة ، لولا ان المسألة السكانية في اسرائيل تحتفظ بوضع خاص يجعل السكان احد اعمدة الاستيطان واساس عملية استزراع الكيان الصهيوني برمته (الى جانب الارض ورأس المال) ، واكثر من ذلك ان مستقبل الكيان وامنه يتوقفان على تنامي السكان الى حدود ملائمة لضمان تفوق اسرائيل من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية .

اما تطور هيكل السكان من حيث نسبة كل من العرب واليهود ، فانه يشير الى زيادة السكان اليهود بمعدل نمو سنوي بلغ (١٢,٧ ٪) بين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٥) ، و (٧,١ ٪) بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ ، لكنه انخفض بصورة واضحة في النصف الاول من الثمانينات فبلغ (١,٥ ٪) .

ومقابل هذا التطور للسكان اليهود ، انخفض حجم السكان العرب بمعدل سنوي بلغ (– ٢٤,٦ ٪) بين ٤٨ ـ ١٩٥٥) (سطر ٥ من جدول ٣ ـ ١) . بسبب خطة الارهاب الصهيوني لتفريغ فلسطين من سكانها واجبارهم على النزوح . ولكنه عاد للارتفاع مرة اخرى فبلغ ٣,٧ ٪ بين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ ، و (٦,٣ ٪) بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠[٨] . ثم انخفض ليستقر نسبيا بين (٣,٣ ٪ ـ ٣,٨ ٪ للمدة

---

(٨) نتجت هذه القفزة في معدل نمو السكان العرب ، بعد احتلال اسرائيل للضفة الغربية وغزة والجولان ، حيث اصبحت احصاءات السكان الرسمية تشمل سكان القدس الشرقية والقنيطرة بعد ١٩٦٧ .

انظر : موشه سيكرون ، وتسفي ايزنباخ ـ شكل السكان في اسرائيل بعد عام ٢٠٠٠ ـ فصل من كتاب (اسرائيل عام ٢٠٠٠) ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ط ١ ـ ١٩٨٦ ـ ص ٣٩ .

جدول (٣ ـ ٢)
معدلات النمو السنوية للسكان في دول مختارة

		١٩٥٦ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ـ ١٩٨٥	١٩٨٥ـ ٢٠٠٠	السكان سنة ١٩٨٥ (مليون نسمه)
١	اسرائيل	٢ر٨	١ر٨	١ر٤	٤
٢	الدول متوسطة الدخل المرتفع	٢ر٢	٢ر٠	١ر٨	٥٦٧
٣	الدول الصناعية	٠ر٩	٠ر٦	٠ر٤	٧٣٧
٤	الاردن	٢ر٦	٣ر٧	٣ر١	٤
٥	هنغاريا	٠ر٤	ـ٠ر١	ـ٠ر١	١١
٦	ماليزيا	٢ر٥	٢ر٥	١ر٩	١٦
٧	هونغ كونغ	٢ر٢	١ر٤	١ر٠	٥
٨	سوريا	٣ر٤	٣ر٦	٣ر١	١١
٩	العراق	٣ر٤	٣ر٦	٣ر٧	١٦

Source: World Bank, World Development Report 1987, P. 255.

١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ .

ثانيا : تطور السكان في سن العمل :

لا يتوقف عرض العمل على حجم السكان حسب ، وانما كذلك على عدد السكان في سن العمل ، وهذا الاخير تؤثر فيه عوامل عديدة ، بعضها احصائي وبعضها الاخر اقتصادي واجتماعي وسياسي . فمن الناحية الاحصائية ، قد تختلف الحدود الدنيا والعليا للسكان في سن العمل بين دولة واخرى ، كما ان هذه الحدود قد تختلف ايضا بالنسبة للاناث ، وتؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية ايضا في المعروض من قوة العمل ، كرفع سن الالتحاق بسوق العمل ، رفع سن التخرج من المعاهد والكليات ، خفض سن الاحالة على التقاعد ، وزيادة ساعات العمل وغيرها ، فهذه الاجراءات لها تأثير انكماشي في عرض العمل .. يقابلها اجراءات توسعية في تأثيرها في المعروض من قوة العمل . وباعتماد فئات السن (١٥ ـ ٦٤) حدودا دنيا وعليا لقوة العمل في اسرائيل ، وبالامكان متابعة تطور حجم السكان في سن العمل من خلال بيانات الجدول (٣ ـ ٣) ادناه ، ومنه يلاحظ الآتي : ـ

أ ـ تضاعف اجمالي السكان في سن العمل اكثر من مرتين (٢,٣) بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ ، حيث سجل معدل نمو بلغ ٢,٤ ٪ سنويا للمدة بكاملها . (السطرين ١ ، ٢ من الجدول ٣ ـ ٣) . وهو اقل قليلا من معدل نمو اجمالي السكان (سطر ١٣) . وذلك ناتج عن ارتفاع نسبة التعليم بعد ان تم استيعاب موجات الهجرة في الخمسينات ، اضافة الى حصول تغيير بسيط في هيكل الهرم السكاني لصالح فئة ٦٥ فاكبر التي ارتفعت اهميتها النسبية من ٤,٨ ٪ الى ٨,٩ ٪ للمدة نفسها . وكان من نتائج ذلك ، انخفاض في الاهمية النسبية للسكان في سن العمل من اجمالي السكان من ٦٠ ٪ الى ٥٨,٧ ٪ (السطر ٣ من الجدول) .

ب ـ كان معدل نمو السكان اليهود في سن العمل اقل من معدل الفئة نفسها بين العرب بمقدار النصف تقريبا (السطرة ٥ و٧) وقد ادى ذلك الى ارتفاع الاهمية النسبية للسكان العرب في سن العمل من ٩ ٪ الى ١٥,٨ ٪ (السطر ٦) ، مقابل انخفاضها بالمقدار نفسه للسكان اليهود (السطر ٤) . ومن

جدول (٣ ـ ٣)

تطور السكان في سن العمل وعرض العمل (١٩٥٥ ـ ١٩٨٥)

		١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٥٥ ـ ١٩٨٥
١	اجمالي السكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٥)(بالالف)	١٠٧٣ر٥	١٥٤٧ر١	٢٠٦٦ر٩	٢٥٠٢ر٨	—
٢	معدل النمو (سطر ١)		٣ر٧	٢ر٩	١ر٩	٢ر٤٤
٣	نسبة (١) الى اجمالي السكان	٦٠ر٠	٥٩ر٥	٥٩ر٢	٥٨ر٧	—
٤	السكان اليهود في سن العمل (كنسبة من (١))	٩١ر٠	٩١ر٢	٨٧ر٩	٨٤ر٢	—
٥	معدل نمو سطر (٤)	—	٣ر٧	٢ر٦	١ر٥	٢ر٦
٦	السكان العرب في سن العمل (كنسبة من (١))	٩ر٠	٨ر٨	١٢ر١	١٥ر٨	
٧	معدل نمو سطر (٦)	—	٣ر٥	٦ر٢	٤ر٦	٤ر٨
٨	قوة العمل المدنية (١٤ فاكثر) (بالالف)	٦٣١ر٢	٩١٢ر٤	١١٤٧ر٧	١٤٦٦ر٨	
٩	معدل نمو سطر (٨)	—	٣ر٧	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٨٥
١٠	نسبة السطر (٨) الى السطر (١)	٥٨ر٨	٥٩ر٠	٥٥ر٥	٥٨ر٦	
١١	نسبة قوة العمل المدنية الى اجمالي السكان	٣٦ر٠	٣٥ر٦	٣٣ر٢	٣٤ر٤	
١٢	نسبة الاناث الى السطر (٨)	٢٤ر٥	٢٧ر٧	٣٣ر٢	٣٨ر١	
١٣	معدل نمو اجمالي السكان	—	٣ر٨	٣ر٠	٢ر٠	٢ر٩

Source: C.B.S, 1986, PP. 21, 61, 284, 289.

الواضح ان اسباب هذا التغير في هيكل العمالة بين العرب واليهود ، تعود الى ارتفاع معدلات نمو السكان العرب (السطر ٥ من الجدول ٣ ـ ١) ، والى انخفاض معدلات الهجرة اليهودية وارتفاع معدلات النزوح ، وميل الهرم السكاني لصالح فئة السكان ٦٥ فاكثر .

ثالثا : السكان النشيطون اقتصاديا :

يمثل السكان النشيطون اقتصاديا ، قوة العمل المدنية الفعلية بالاضافة الى العاطلين . وبتعبير آخر فانهم يمثلون السكان في سن العمل مطروحا منهم ، ربات البيوت ، والطلبة ، والقوات المسلحة ، والقابعون في السجون والمصحات ، والمتقاعدون .

وعلى وفق هذا المفهوم للسكان النشيطين اقتصاديا ، فان الاسطر (٨ ـ ١٢) من الجدول (٣ ـ ٣) تلخص مؤشرات تطور السكان النشيطين اقتصاديا في سوق العمل الاسرائيلي . ومنها يلاحظ : ـ

١ ـ ان قوة العمل المدنية زادت بمتوسط معدل نمو مماثل لمتوسط معدل نمو السكان في سن العمل لغاية سنة ١٩٦٥ . (السطران ٢ و٩) . وكان متوسط معدل نموها بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ اقل من متوسط معدل نمو السكان في سن العمل بسبب ارتفاع مستوى التعليم وتوسعه . اما في المدة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، فان هذا المتوسط كان اعلى من المتوسط لمعدل نمو السكان في سن العمل بسبب ارتفاع نسبة الاناث من قوة العمل المدنية (سطر ١٢) . اما على مستوى المدة باكملها (١٩٥٥ ـ ١٩٨٥) فقد بلغ معدل نمو قوة العمل ٢,٨ ٪ وهو اقل بمقدار بسيط من معدل نمو اجمالي السكان والبالغ (٢,٩ ٪) للمدة بكاملها . الامر الذي ترتب عليه ، انخفاض الاهمية النسبية لقوة العمل من اجمالي السكان من ٣٦ ٪ سنة ١٩٥٥ الى ٣٤,٤ ٪ سنة ١٩٨٥ (السطر ١١) .

٢ ـ وكما ان معدلات نمو السكان في العقدين الاولين كانت مرتفعة بتأثير ارتفاع معدلات الهجرة ، كذلك تأثرت معدلات نمو اجمالي السكان النشيطين اقتصاديا بالهجرة ، فكانت معدلاتها في العقدين الاولين اعلى منها في السنوات اللاحقة .

٣ - وعلى الرغم من كون معدل نمو السكان النشيطين اقتصاديا (قوة العمل المدنية) للمدة بكاملها اعلى (٢,٨ ٪) من معدل نمو السكان في سن العمل (٢,٤ ٪) فان الاهمية النسبية لهذه الفئة من اجمالي السكان في سن العمل انخفضت من (٥٨,٨ ٪) سنة ١٩٥٥ الى (٥٨,٦ ٪) سنة ١٩٨٥ (سطر ١٠) . غير ان هذا التغير البسيط لا يعكس حجم التغيرات التي طرأت على هيكل قوة العمل المدنية . لأسباب أهمها : -

(١) انخفاض معدل التشغيل او الاستخدام بين فئات الاعمار التي هي في سن الدراسة (١٤ - ١٧ سنة) و(١٨ - ٢٤ سنة) . بسبب تطور التعليم واتساعه .

(٢) مقابل الانخفاض المشار اليه ، ارتفع معدل الاستخدام بين الاناث ، الامر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة الاناث من اجمالي قوة العمل المدنية من ٢٤,٥ ٪ سنة ١٩٥٥ الى ٣٨,١ ٪ سنة ١٩٨٥ (سطر ١٢) .

(٣) في الوقت الذي ارتفع فيه معدل التشغيل بين فئات السن (٣٥ - ٥٤) انخفض لدى فئات السن (٥٥ فاكثر) .

وفي ضوء ذلك يستخلص من المؤشرات اعلاه ، سمات رئيسة لعرض العمل في الاقتصاد الاسرائيلي ، وابرزها : -

١ - تشكل الهجرة مصدرا رئيسا من مصادر اجمالي الزيادة في السكان - وتبعا لذلك في سوق العمل - . ومع الاخذ بالاعتبار ان معدلات مساهمة الهجرة في اجمالي الزيادة السكانية (سطر ٦ جدول ٣ - ١) لا تتضمن تلك الزيادة الناشئة عن استقرار المهاجرين ، فان الهجرة في هذه الحالة ، تصبح محددة على درجة كبيرة من الاهمية لعرض العمل حتى بعد ان هبطت معدلاتها السنوية .

٢ - يعد النزوح بمثابة المقابل السلبي للهجرة . ومن ثم فان التطورات الموجبة والسالبة في الهجرة والنزوح تؤثر مباشرة في عرض العمل .

٣ - يستند عرض العمل في السوق الاسرائيلي الى هرم سكاني يميل وبشكل تدريجي لصالح ازدياد نسبة فئات السن (٦٤ سنة) فما فوق ، وانخفاض

معدل التشغيل بين فئات السن (٥٥ سنة فاكثر) ، مما يعني ارتفاع معدل الاعالة وارتفاع العبء على المشتغلين .

٤ - يتجه عرض العمل في الامد البعيد الى التقلص بسبب الهبوط الكبير الذي طرأ على معدلات نمو السكان في اسرائيل لا سيما منذ بداية عقد الثمانينات مقارنة بالعقود السابقة ، وهذا ما تؤكده ايضا الدراسات الاسرائيلية حول التوقعات المستقبلية لنمو السكان ، حيث يقدر بعضها معدل نمو السكان (بضمنه الهجرة) بين (١ ٪ - ١,١ ٪) حتى سنة ٢٠٠٠[٩] .

٥ - واخيرا ، يمكن القول ان المؤشرات الاتجاهية لعرض العمل في اسرائيل ، تتسم بطبيعة انكماشية على الامد البعيد ، باستثناء تلك المؤشرات الخاصة بعرض العمل بين السكان العرب ، ومع ذلك ، فان هذا الحكم وحده يعد حكما مجردا ما لم يربط بالمؤشرات الاتجاهية للطلب على العمل كما سنرى في المبحث القادم .

رابعا : تطور المحتوى العربي لهيكل الهرم السكاني :

كان من نتائج تباين معدلات نمو كل من السكان العرب واليهود ، حدوث ارتفاع في الاهمية النسبية للسكان العرب بمقدار محسوس ، لكنه تدريجي وثابت ، حيث ارتفع من ١١ ٪ سنة ١٩٥٠ الى ١٧,٤ ٪ سنة ١٩٨٥ . ويعزى هذا التباين ، الى انخفاض معدلات الخصوبة لدى المرأة اليهودية وتقلص الهجرة ، مقابل ارتفاع معدل الخصوبة لدى المرأة العربية[١٠] .

اثار هذا التطور قلقا بالغ العمق لدى الزعامات الاسرائيلية ، ويزداد هذا القلق اكثر باضافة سكان فلسطين المحتلة سنة ١٩٦٧ ، الى سكان فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ ، حيث يصبح مجموع نسبتهم ٤١ ٪ من اجمالي سكان اسرائيل سنة

---

(٩) موشه سيكرون ... مصدر سابق - ص ٣٨ .

(١٠) انخفضت معدلات الخصوبة لدى المرأة اليهودية من اربعة اولاد في مطلع الخمسينات الى ٢,٨ ولد في مطلع الثمانينات . الارتفاع يعزى الى ارتفاع معدل الخصوبة لدى المرأة اليهودية الاسيوية . موشه سيكرون - المصدر السابق - ص ٤٠ .

كما ان متوسط معدل الهجرة السنوي انخفض من ٧٢ الفا في مطلع الخمسينات الى ١٥ الفا في مطلع الثمانينات .

١٩٨٥[١١] . كان هذا التطور الديموغرافي كافيا لتفجير المخاوف على مستقبل « الدولة » والمشروع الصهيوني .

وتزخر الكتابات الصهيونية في السنوات الاخيرة وكذلك تصريحات المسؤولين في اسرائيل ، بتناول الابعاد المختلفة لما اصبحوا يسمونه « الخطر الديموغرافي العربي » . ويمكن الاشارة الى بعض هذه الاخطار كما ترددها وجهات النظر الصهيونية : ـ

١ ـ لا يمكن ضمان امن الاغلبية اليهودية الا بانكار حق الفلسطينيين في التمثيل بالكنيست ، ومن شأن ذلك ان يحطم الطبيعة الديمقراطية للدولة[١٢] .

٢ ـ اذا اعطي الفلسطينيون حقهم في التمثيل الملائم ، ستتعرض اسرائيل لخطر فقدانها صفتها المميزة وهي يهوديتها ، واذا حدث ذلك فان اسرائيل لن تمثل الوجود اليهودي وانما ستصبح في بادىء الامر دولة ذات قوميتين ، واخيرا دولة عربية تذوب في اطار « الشرق الاوسط »[١٣] .

٣ ـ « اننا سنصبح مطالبين ، في وقت مبكر اكثر مما كنا نعتقد ، للاختيار بين تحويل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية ، والتنازل عن كوننا دولة ديمقراطية ، واذا كنا لا نريد مواجهة هذا الاختيار الصعب ، فيجب البحث عن حل سياسي يتقلص فيه الخطر الديموغرافي »[١٤] .

٤ ـ يشكل رفض الاقلية العربية للصهيونية في المدى البعيد قنبلة زمنية قد تزعزع السياسة الاسرائيلية اذا لم نقل تفجرها وتخلق نوعا من التوتر لم يسبق له

---

(١١) موشه سيكرون ـ المصدر اعلاه .

(١٢) مجلة جوديزم ـ (صورة اسرائيل في الذكرى ٣٦) ـ الولايات المتحدة ـ صيف ١٩٨٤ ـ ترجمة مركز البحوث والمعلومات ـ ص ٤٤ ـ ٤٥ .

(١٣) زئيف شيف ـ (ضوء جديد على الخطر الديموغرافي) ـ ها آرتس ـ ٨ / ٦ / ١٩٨٧ ، تمثل ردود الفعل التي تضمنتها المقالة اعلاه ، نموذجا للقلق الصهيوني البالغ ازاء المطالب العربية بالحد الادنى من الحقوق المدنية وليس السياسية .. فقد اثار اعلان حنا سنيورا عن نيته الاشتراك بقائمة عربية في انتخابات بلدية القدس ، قدرا كبيرا من ردود افعال متشنجة لم تستطع اخفاء طابع الاحتلال الارهابي وعنصريته المتاصلة ضد العرب .

(١٤) حزقيل درودر ـ (نظرة من خلال تعقيدات السياسة الاسرائيلية ـ مصدر سابق ـ ص ٩ .

مثيل بين القيم الديمقراطية واسرائيل من ناحية ، والايديولوجية الصهيونية للاقلية اليهودية من جانب آخر ، وذلك في حالة تحالف الاقلية العربية مع حزب اسرائيلي معاد للصهاينة »[١٥] .

٥ - « في الوقت الذي حققت فيه اسرائيل مكاسب عسكرية كبيرة بسيطرتها على اراض عربية جديدة ، فانها خلقت لها ايضا مشكلة وجود اقلية كبيرة من العرب داخل حدودها . ويتفق اكثرية الاسرائيليين مع الاستنتاج المحزن لرئيس وزرائهم اشكول عندما قال « المهر رائع ولكن العروس قبيحة للغاية » وذلك لان وجود هذه الاقلية الكبيرة ينطوي على مخاطر عسكرية منها[١٦] : -

أ - اذا امكن تحويل المليون ونصف المليون من العرب الى عناصر مؤثرة للمقاومة فانهم سيسببون سحب قوات اسرائيلية كبيرة من الجبهة ويعرضون المجهود الحربي الى الخطر .

ب - اذا اصبحت المنظومات الادارية وخطوط مواصلات الجيش الاسرائيلي معرضة للتهديد بفعل عمليات زرع الالغام على الطرق وقطع خطوط الهاتف .

ج - اذا قامت الاقلية العربية باعمال العصيان اثناء عمليات استنفار الجيش الاسرائيلي خلال الازمات او الحرب .

د - يمكن ان تهبط معنويات الجنود الموجودين في الجبهة اذا علموا ان اسرهم تتعرض الى الاخطار في الداخل .

هـ - يمكن ان يتحول العرب المتعاونون مع اسرائيل الى عنصر عرقلة للاقتصاد والارادة المدنية في البلاد .

و - اذا قامت الاقلية العربية بالتظاهرات يمكن ان تؤدي الى تعطيل عدة

---

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) ستيفن . اي . روسن - (الجغرافية العسكرية والتوازن العسكري في الصراع العربي - الاسرائيلي) - معهد ليونارد ديفيس - الجامعة العبرية - القدس - ١٩٧٧ - ترجمة مركز البحوث والمعلومات - ص ١٢٩ - ١٣٠ .

- ايضا يشعيا هوبن - بورات - اسرائيل في سنة ٢٠٠٠ - يديعوت احرنوت - ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٧ .

الوية عسكرية عن واجباتها في الحدود وسحبها للقيام بواجبات الامن الداخلي .

ز - اثناء الحرب يمكن ان تقوم العناصر المسلحة والمنظمة بغارات هجومية على اهداف عسكرية ومدنية منتقاة .

ح - قيام العرب بثورة عامة وشاملة يمكن ان يقضي على ثقة اسرائيل بقدرتها في السيطرة على المناطق المحتلة حتى لو نجحت في سحقها ، لان الثورة المنظمة يمكن ان تصبح بشكل جيد ، سلاحا استراتيجيا بعيد الاثر في الصراع العربي الاسرائيلي طويل الامد[١٧] .

دفعت هذه المخاطر مختلف الاوساط الصهيونية لتصعيد حملاتها وجهودها من اجل زيادة الهجرة والتذكير بان هدف الحركة الصهيونية لم يكتمل باقامة اسرائيل واستكمال قوتها لكي تتمكن من اداء دورها بوصفها دولة لجميع « الشعب اليهودي » ، وراح البعض يدعو الى اعتماد استراتيجية جديدة للاستيطان ولبناء الدولة تقوم على[١٨] :

- التركيز على اقامة المصانع الحديثة بدلا من التركيز على الاستيطان الزراعي .
- تركيز الاستيطان في مناطق تضمن النجاعة الاقتصادية بدلا من بعثرة السكان والطاقات المالية على استيطان مناطق غير مناسبة .
- التركيز على المدن بدلا من البحث عن الاراضي والمياه .
- بناء الدولة في اتجاه جديد ، ليس على اساس الحلم الخيالي ، بل على اساس مهني ، يدعم المجالات الاقتصادية المدرة للربح التي ستمنح « الدولة » الحجم المعقول ويعطيها في المستقبل عددا اكبر من السكان يعيشون على اسس اقتصادية متينة .

---

(١٧) هذا النوع من المخاطر التي كانت تخشاها اسرائيل وتتوقعها ، هو الذي يجري الان في كل الارض المحتلة من خلال الانتفاضة الشاملة للشعب الفلسطيني ، والتي بدأت في ٩ / ١٢ / ١٩٨٧ .

(١٨) اليعازر شبيد - (اهداف الحركة الصهيونية اليوم) - من كتاب (اسرائيل علم ٢٠٠٠) مصدر سابق - ص ٢٦ .

ان هذه الاتجاهات في استكمال بناء المشروع الاستيطاني الصهيوني رافقتها اتجاهات اخرى ، بعضها يدعو الى مواجهة خطر تزايد العرب عن طريق استئصال وجودهم واقتلاعهم من وطنهم بالتهجير والطرد والابعاد ، فيما يرى اتجاه ثان مواجهة الخطر عن طريق الحل السياسي والتخلي عن المناطق التي يتمتع فيها العرب بالاكثرية[19] .. وبغض النظر عن تنوع وجهات النظر الاسرائيلية حول سبل مواجهة التزايد السكاني العربي ، فان الحلول التي اخذت طريقها للتطبيق هي تلك الخاصة ببناء الصناعات عالية المستوى تكنولوجيا والقائمة على العلم وسيلة لتقليص العجز التجاري واساسا لمواجهة مخاطر المستقبل وضمان التفوق العسكري والقوة الاقتصادية ازاء العرب .

---

(١٩) (ابعاد المشكلة الديموغرافية ..) ـ مصدر سابق ـ ص ٣٠ ـ ٣٥ .
وكذلك : مئير بعيل ـ دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل ـ
ورد في : الوف هوربين ـ هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ـ ترجمة غازي السعدي ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٣ ـ ص ٩٥ .

المبحث الثاني
الطلـــب علـــى العمـــل

لتقدير حجم الطلب على قوة العمل ، لا بد من احتساب حجم الطلب الفعال على قوة العمل المتاحة ، وحجم البطالة وتطورها ، ولاجل ذلك سيكون التركيز في هذا المبحث على البيانات الاجمالية الخاصة بالطلب على العمل . بمعنى انه لن يتم تناول التفاصيل الخاصة بهيكل الطلب على قوة العمل ، بما في ذلك المهارات التي تتميز بها قوة العمل المشتغلة وفئات السن وغيرها ، حيث ان معالجة تفصيلات كهذه ، تعد اوسع من خطة البحث .

وكما اشير في المبحث الخاص بعرض العمـل ، يجب هنا ايضـا ، الاشارة الى السمات الخاصة بتطور الطلب على العمل في الاقتصاد الاسرائيلي بقدر صلتها بعملية زرع الكيان الصهيوني في فلسطين . وللتذكير لا بأس من تكرار ان العقد الاول شهد تدفق هجرة كبيرة فرضت على السلطات الاسرائيلية مهمة توفير طلب منـاسب وكاف لاستيعاب تلك الاعداد من المهاجرين . وللوهلة الاولى تبدو عملية استيعاب اعداد كبيرة من المهـاجرين في اقتصـاد محدود الحجم ومـا يزال في مـراحل نشـأته الاولى فـوق المستطاع ، ومع ذلك ، فقد تم استيعابهم بعملية تنقسم الى ثلاث مراحل متتابعة[٢٠] : ـ

١ ـ الاولى : يكون المهاجر فيها عالة على الاقتصاد ، وتتولى السلطات الاسرائيلية تحمل أعبائه ، وفيها يمثل عرضا صافيا للعمل .

٢ ـ الثانية : تعطى للمهاجرين خلالها فرصة العمل في اشغال عامة ، الكثير منها ليس له ما يبرره اقتصاديا سوى توفير فرصـة العمل ، ويصبـح المهاجر يمثل نسبيا عرضا لقوة العمل وطلب عليها في الوقت نفسه .

---

(٢٠) د . يوسف الصائغ ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق ـ ص ١٥٩ .

٣ ـ الثالثة : وهي مرحلة الاستيعاب الفعلي للمهاجرين ودمجهم في هيكل الانتاج بصورة كاملة .

استمر هذا الضغط الى نهاية الخمسينات ، عندما بدأت اعداد المهاجرين تنخفض عن اعدادها مطلع الخمسينات ، وبعد ان تمكن الاقتصاد من استكمال بعض مقوماته الاساسية ..

هنا لا بد من التذكير ايضا ، ان السلطات الاسرائيلية ما كان باستطاعتها استيعاب اعداد المهاجرين الكبيرة دون تدفق المساعدات المالية الكبيرة الذي اتاح لها استثمار (١٣٦٢) مليون جنيه اسرائيلي (ليره) في حقل الاسكان فقط لغاية سنة ١٩٥٧ ، اضافة الى الاستثمار في الحقول الاخرى وقطاعات الزراعة والصناعة . لقد بلغ اجمالي تكوين رأس المال ٥٩ ٪ تقريبا من اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٥٠ ، وبلغ متوسط نسبته للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦ ، (٤٠ ٪) تقريبا[٢١] . ولم يقتصر الانفاق على تكوين رأس المال فحسب ، بل شمل ايضا ارتفاع مستويات الانفاق الاستهلاكي (العام والخاص) بحيث تراوحت نسبته بين ٩٠ و١٠٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في هذه المدة .. كل ذلك ادى الى خلق طلب واسع ليس على السلع والخدمات فحسب ، وانما على الايدي العاملة ، فامتص بسرعة فائض عرض العمل الذي نتج عن ضخامة الهجرة .

تبدو ظروف تطور الطلب هذه متقاطعة مع المنطق الاقتصادي ، بوصف ان « الهجرة التي يستطيع اي اقتصاد استيعابها ، تتوقف على فرص العمل المتاحة . ولكن بالنسبة لاسرائيل كانت المسألة تختلف ، لانه كلما زادت الهجرة ، ادت الى زيادة في خلق فرص العمل المتاحة ، اذا صاحبها هجرة مناسبة في رأس المال »[٢٢] بحيث تصبح موجات الهجرة وارتفاعها في مدة قصيرة ، عامل ضغط مؤقت سرعان ما يمتص ويتحول بعد اعتدال معدلاتها ، الى محفز للعرض والطلب على القوى العاملة وعلى السلع

---

(٢١) C. B. S. 1986, PP. 170 - 171.

وبلغ اجمالي التدفقات المالية الخارجية خلال المدة نفسها ٢١٣٦ مليون دولار . (انظر فصل التدفقات المالية) .

(٢٢) **د . عمرو محيي الدين ـ مصدر سابق ـ ص ٣٦ ..**

والخدمات في وقت واحد .

سيعالج هذا المبحث الطلب على العمل من خلال الفقرتين الاتيتين : -

اولا : تطور الطلب على قوة العمل .

ثانيا : البطالة والاجور والتضخم .

اولا : تطور الطلب على قوة العمل :

يأخذ مسار تطور الطلب على قوة العمل ، الاتجاه العام نفسه الذي يأخذه مسار تطور الناتج المحلي الاجمالي ، بل ان ملاحظة المؤشرات التي يتضمنها الجدول (٣ ـ ٤) تؤيد قوة الارتباط بين هذين المتغيرين والمتغيرات الاخرى كتكوين اجمالي رأس المال والبطالة ، كذلك فان هذه المؤشرات تعكس الاوضاع والظروف الخاصة التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي والتي تكررت الاشارة اليها قبلا .

وبالامكان ملاحظة الجدول (٣ ـ ٤) الذي يبين : -

١ - ان معدل نمو الطلب على قوة العمل بلغ (٢,٩ ٪) للمدة ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ (السطر ٢ . وهو يتطابق مع معدل نمو السكان (سطر ٣ جدول ٣ ـ ٣) ، لكنه اعلى من معدل نمو السكان في سن العمل (٢,٤ ٪) (سطر ٢ جدول ٣ ـ ٣) ، مما يفسر اسباب انخفاض معدل نمو البطالة (٢,٦ ٪) سنويا خلال المدة نفسها . وكذلك يفسر اسباب انخفاض نسبة البطالة من اجمالي قوة العمل لمعظم سنوات المدة المدروسة .

٢ - وضوح الارتباط بين معدل نمو الطلب على العمل ومعدل نمو اجمالي تكوين رأس المال والناتج المحلي الاجمالي فبين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ (وهي المدة التي بدأ خلالها تنفيذ برنامج التصنيع الواسع عن طريق المساعدات الالمانية والتوسع في الانتاج الزراعي ، وفي قطاع التشييد وبناء المساكن والمستوطنات) ، بلغ معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال ٨,٥ ٪ سنويا (سطر ٣ عمود ٢) . وبنسبة من اجمالي الناتج المحلي تراوحت بين ٣٥ ـ ٣٧ ٪ .. وللمدة نفسها بلغ معدل الناتج المحلي الاجمالي ٩,٣ ٪ (سطر ٤ عمود ٢) . وكما تبين من الفصل الثاني ، فان هذه السنوات تعد سنوات الازدهار الكبير في الاقتصاد الاسرائيلي ، باستثناء صعوبات استيعاب الهجرة في السنوات الاولى ، وفي

سنة ١٩٥٣ .. مع العلم ان اسرائيل في هذه المدة شاركت بالعدوان الثلاثي على مصر .. ومع ذلك فان نسبة البطالة كانت واطئة بعد استيعاب المهاجرين وبقيت كذلك الى سنة ١٩٦٥ حيث بدأت بالارتفاع في السنتين التاليتين نتيجة تباطؤ معدلات نمو الناتج وانخفاض معدلات اجمالي تكوين رأس المال .

٣ - كذلك يلاحظ ان الطلب على القوى العاملة استمر **مرتفعاً** في السنوات التالية ١٩٦٥ - ١٩٧٥ ، باستثناء سنتي ١٩٦٦ و١٩٦٧ وهما سنتا الركود ، بينما تقع ضمن هذه السنوات مرحلة الازدهار الذي اعقب حرب حزيران ١٩٦٧ .. ان مؤشرات العمود الثالث للسطر ٢ من الجدول والخاصة بنمو الطلب على القوى العاملة ومعدل نمو اجمالي تكوين رأس المال (سطر ٣) ومعدل نمو اجمالي الناتج القومي (سطر ٤) والبطالة (الاسطر ٥ - ٧) تعكس جميعها وضع الازدهار . لكن العمود (٤) يعكس حالة التباطؤ في اجمالي النشاطات الاقتصادية وبضمنها ارتفاع معدل نمو البطالة الى ١٠,٨ ٪ سنويا ، لتصل نسبة البطالة الى (٦,٧ ٪) من اجمالي قوة العمل المدنية سنة ١٩٧٥ .

٤ - على ان ما تجدر الاشارة اليه بصدد وجود الارتباط الواضح بين مؤشرات الجدول (٣ - ٤) هو ان انخفاض نسبة البطالة الى مستويات واطئة (٢,٩ ٪ و ٣,٨ ٪)[٢٣] ، خلال معظم سنوات المدة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، ناتج في جزء منه ، من انخفاض معدلات الهجرة بعد عام ١٩٧٣ مقارنة بمعدلاتها قبل هذا العام اولا ، ومن تباطؤ معدلات نمو الناتج القومي بسبب سياسة كبح الطلب المعتمدة منذ ١٩٧٤ ثانيا ، ومن ارتفاع نسبة المجندين وخاصة الاحتياط منهم بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ثالثا[٢٤] .

٥ - منذ عام ١٩٨٠ ، ارتفعت نسبة البطالة فبلغت ٦,٧ ٪ سنة ١٩٨٥ و٧,٩ ٪ في النصف الثاني من ١٩٨٦ . ويقدر ان ترتفع اكثر سنة ١٩٨٧ بتأثير برنامج

---

(٢٣) C. B. S. 1986, PP. 146 - 147.

ان معدل البطالة بهذا المستوى الواطىء ، لا يتعارض مع مفهوم الاستخدام الكامل ، ولا يمكن ان يعد دليلا على نقص الطلب .

(٢٤) تسفي كاسيه - من التضخم للانكماش والعودة الى النمو - عل همشار - ٥ / ٣ / ١٩٨٦ .

جدول (٣ ـ ٤)

تطور الطلب على العمل

	١٩٥٥ (١)	١٩٦٥ (٢)	١٩٧٥ (٣)	١٩٨٥ (٤)	١٩٥٥ـ ١٩٨٥ (٥)
١ الطلب على القوى العاملة (بالالف)	٥٨٥ر٧	٨٧٩ر٢	١١١٢ر٦	١٣٦٨ر٣	—
٢ معدل نمو الطلب على العمل	—	٤ر١	٢ر٤	٢ر١	٢ر٩
٣ معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال	—	٨ر٥	٧ر٣	ـ٢ر٧	٤ر٢
٤ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	—	٩ر٣	٧ر٦	٢ر٧	٦ر٥
٥ البطالة (بالالف)	٤٥ر٥	٣٣ر٢	٣٥ر١	٩٨ر٥	—
٦ نسب البطالة الى قوة العمل المدنية	٧ر٢	٣ر٦	٣ر١	٦ر٧	—
٧ معدل نمو البطالة		ـ٣ر١	٠ر٦	١٠ر٨	٢ر٦

Source: C.B.S.

للطلب على القوى العاملة والبطالة 1986, PP. 282-283

للناتج وتكوين راس المال 1986, PP. 170-171

× قيمة الناتج وراس المال محتسبة (بالمليون شيكل جديد) وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ .

الاصلاح الاقتصادي الشامل الذي بوشر بتنفيذه ، في تموز ١٩٨٥[٢٥] .

٦ - من العوامل التي ادت الى تخفيض معدلات البطالة ، الكوابح على زيادة الطلب على القوى العاملة ، الاقتصادية (المتمثلة بتباطؤ معدلات نمو الناتج القومي) والعسكرية (المتمثلة بسحب جزء من قوة العمل للخدمة في الاحتياط) خاصة بعد غزو لبنان ، وبسبب توسع الجيش (انظر فصل الانفاق العسكري) .. وكان يمكن تصور تجاوز البطالة النسبة التي بلغتها في عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧ ، وان تؤدي الى اثار اجتماعية وسياسية خطيرة ، لولا تباطؤ الهجرة وزيادة الاستخدام العسكري .

٧ - غير ان الاشارة الى هذا الكوابح ينبغي الا تحجب عن الذهن ، انه منذ عام ١٩٦٧ ، ازداد استخدام الاقتصاد الاسرائيلي لقوة العمل العربية من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، فارتفع الى (٢٠) الف عامل سنة ١٩٧٠ يمثلون (٢ ٪) من اجمالي المستخدمين في الاقتصاد ثم الى (٧٥) الفا سنة ١٩٨٠ (٧,٠ ٪) والى (١٠٠) الف سنة ١٩٨٦ (٧,٣ ٪)[٢٦] ومعنى ذلك ان الدور الكابح لنمو الطلب على الايدي العاملة الناتج مع تباطوء الهجرة ، عوض نسبيا بوساطة زيادة استخدام الايدي العاملة العربية . ومع ذلك ، ومع الاخذ بالاعتبار مختلف العوامل ذات الطبيعة الانكماشية على طلب العمل ، يبقى اجمالي الطلب وكاتجاه عام في الاقتصاد الاسرائيلي ، آخذاً في التباطؤ استنادا الى التباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي . ولا يغير من هذه الحقيقة ما سبقت الاشارة اليه من ان جزءا من هبوط معدل نمو الناتج المحلي سببه سياسة الحكومة لكبح الطلب . ذلك ان هذه السياسة في الوقت الذي سعت فيه لكبح الطلب الداخلي ، بذلت اقصى جهودها لزيادة الطلب الخارجي ، وهو في النتيجة يرفع اجمالي الطلب على قوة العمل . وقد رأينا ان الصادرات ارتفعت منذ ١٩٧٣ الى ١٩٨٥ بوتائر عالية (الفصل الثاني) لكنها لم تكن كافية

---

(٢٥) IMF Survey, September 14, 1987, P. 260.

(٢٦) عوديد ليفتان - انعكاسات حرب الايام الستة .. مصدر سابق - ص ٢٠٧ - انطوان منصور - اقتصاد الصمود - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٨٤ - ص ٥٦ .

لامتصاص عرض العمل المتاح بكامله .

ثانيا : البطالة والاجور والتضخم :

يمكن القول ان الاختلال بين العرض والطلب الداخليين (انظر الفصل الاول) والاختلال الخارجي (انظر فصل الفجوة الخارجية) يعد ابرز مظاهر الاختلال في الاقتصاد الاسرائيلي .. ولقد بقي هذا الاختلال قائما حتى في افضل سنوات الازدهار التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥) و (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) .

والمشكلة الحقيقية لهذا الاختلال يعبر عنها المستوى المرتفع لاجمالي الطلب ، وتجاوزه لاجمالي الناتج المحلي . وقد تعزز ضغط الطلب بعد ١٩٧٣ بفعل العجوزات الحكومية الكبيرة[٢٧] ، والتذبذبات في جانب العرض وتباطؤ معدلات نموه ، وما ادى اليه ذلك من تراكمات كبيرة في الاقتراض الداخلي (٤٠ مليار دولار) والخارجي (٣٠ مليار دولار تقريبا) .

ومن نتائج ذلك الاختلال وجود الضغوط التضخمية المصاحبة لمسار الاقتصاد الاسرائيلي في جميع مراحله حيث بلغ متوسط معدلها السنوي ٥,٧ ٪ للعقد ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ ، و ١٣,٨ ٪ للعقد ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ وقفزت الى ١٣٠ ٪ للعقد ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، اي ان معدلها في العقد الاخير بلغ عشرة اضعاف معدلها في العقد الذى سبقه[٢٨] .

ولمواجهة هذه المشكلة المزمنة ، عمدت السلطات الاسرائيلية الى سياسة ربط الاجور والاصول المالية بمؤشر اسعار المستهلك و / أو سعر الصرف . وبمثل هذا الربط يتم التكيف تلقائيا مع الارتفاع في الاسعار مهما كان مصدره ، بوساطة الزيادات

---

(٢٧) منذ السبعينات ارتفعت النفقات العسكرية بمعدلات عالية ، نتيجة سرعة استهلاك التجهيزات خلال حرب تشرين ، وبناء الحكومة خزينا لم يسبق له مثيل من المعدات العسكرية والنفط ، وشرائها طائرات F — 16 .

شلركانسكو ـ التضخم الاسرائيلي وآثاره السياسية ـ الجيروزالم كوارترلي ـ معهد الشرق الاوسط ـ القدس ـ عدد ٣٦ ـ ١٩٨٥ ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، ص ٢٢ .

(٢٨) C. B. S. 1985, P. 264

— IFS, Year Book, PP. 112 - 113

المستمرة في السيولة النقدية والوفرة المالية[29] . (انظر الجدول ٣ ـ ٥) .

وعلى اهمية هذه السياسة في المحافظة على القوة الشرائيـة ومستوى المعيشـة للاجراء خاصة ، فانها لم تمنع التضخم من التفاقم . ذلك ان مستوى الاسعار بقي يخضع لضغوط تصاعدية دائما بسبب عدم القدرة على ضبط التـزامن التام لمختلف المقادير الاسمية (للنقود ولمعدلات اسعار الفائدة والاجور) وميله لان يتبع اسلوبـا متشابها امام الهزات التصاعدية والتنازلية في الاسعار[30] .

لقد كان لهذه الضغوط تأثير في الاجور الحقيقية وفي مستوى المعيشة الحقيقي .. وكانت اوضاع المدة قبل ١٩٧٣ قد اتاحت للسلطات الاسرائيلية التعويض النسبي عن ارتفاع الاسعار بما يؤدي في المحصلة الى ارتفاع مستمر ودائم ، وبمعدلات مناسبة بمستـوى المعيشة ، ولكن تفـاقم المشكلات الاقتصـادية ، جعـل من الصعب عليها الاستمرار في السياسة نفسها . وذلك لاسباب عديدة في مقدمتها اثنان : ـ

اولهما : تسارع معدلات التضخم بعد ١٩٧٣ (الجدول ٣ ـ ٦) ، واقتران هذا التسارع بتباطؤ معدلات نمو النـاتج القـومي الاجمالي ، وبلوغ نمـوه الصفر بالنسبة للفرد في الثمانينات .

ثانيهما : يتصل بتسييس السياسة الاقتصادية ، ولجوء الاحزاب المتنافسة الى اعتماد سياسة انفاق توسعية خصوصا قبل الانتخابات لكسب اصوات الناخبين .

ينسب البعض[31] تسارع وتائر التضخم بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ الى المنافسة بين الحكومة التي يسيطر عليها الليكود ، والهستدروت الذي يحتفظ حزب العمل بنفوذ كبير

---

(٢٩) IMF, SM/ 85/ 129, May 10, 1985, PP. 13 - 14

(٣٠) وذلك ناتج من وجود مدة تتراوح بين ثلاثة اشهر وشهر واحد لتعويض الاجور عن ارتفاع الاسعار ..

(٣١) د . ابراهيم عويس ـ (اقتصاد اسرائيل والتزاماتها العسكرية) ـ مصدر سابق ـ ص ١ .
ـ دوف جنحوفسكي و (اخرون) (اقتصاد اسرائيل سنة ١٩٨٤ .. ثلاث سيناريوهات) ـ بديعوت احرنوت ـ ٢ / ١٢ / ١٩٨٣ . (وعن الازمة الاقتصادية ، سمير جبور ـ ص ٣٠) .
ـ يورام بن ـ بورات ـ (الانقلاب الذي لم يحدث .. الايديولوجية والسياسة الاقتصاديـة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١) مصدر سابق ـ ص ١٦ .

جدول (٣ ـ ٥)

تطور الرقم القياسي لاسعار المستهلك والاجور

(١٩٨٠ = ١٠٠)

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
اسعار المستهلك	١	١	٢	٣	٣	٩	١٠٠	٢٢٤٩٨
الاجـــور	٠٠	١	١	٢	٣	٨	١٠٠	٢٤٧٨٩

Source: IFS, Year Book, 1987, PP. 212-213

عليه . مستدلين على ذلك من ان متوسط معدل التضخم السنوي بلغ (١٥٠,٠ ٪) خلال دورتي حكومة الليكود ، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ ، مقارنة بـ (١٣,٨ ٪) خلال حكم حزب العمل بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ (سطر ٢ من جدول ٣ ـ ٦) .

لقد تقلصت بسرعة معدلات البطالة في الخمسينات بتأثير سياسة التوسع وارتفاع معدلات نمو اجمالي تكوين رأس المال .

ومع ان الهجرة كانت كبيرة ، فان السلطات الاسرائيلية استطاعت تقليص نسبة البطالة الى مستويات واطئة عدا سنوات قليلة كما في عام ١٩٥٥ (٧,٢ ٪) . وارتفعت نسبة البطالة في سنوات الركود الستينيـة ، لكنها انخفضت بسـرعة خـلال سنوات الازدهار الثانية ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ ، اما النصف الثاني من السبعينات فقد شهد ارتفاعا بسيطا في نسب البطالة ، لتصل الى مستويات مرتفعة في الثمانينات .

لقد بررت معدلات التضخم في بعض الاحيان ، بالحرص على تحقيق عمالة كاملة او على الاقل تقليص البطالة ، فيما طالب البعض بالعمل على وقف التضخم المخيف حتى ولو ادى ذلك الى بطالة مرتفعة[٣٢] . وفي اواخر ١٩٨٥ ، ادركت الحكومة عدم فعاليـة

(٣٢) IMF, SM/ 86/ 96, May 8, 1986, PP. 19 - 20.

اسلوب تقييس الاقتصاد للحد من تكاليف التضخم ، وادركت ان ربط الاجور والاصول المالية بمؤشر الاسعار لم يمنع من تحول الموارد الى انشطة غير انتاجية . فاعتمدت لهذه الاسباب برنامج الاصلاح الاقتصادي المشار اليه قبلا ، بهدف تخفيض التضخم ، وتحسين ميزان المدفوعات ، واتباع سياسة انكماشية مالية ونقدية ، مع اجراء تخفيض في قيمة الشيكل ، وتجميد الاسعار والتعطيل المؤقت في آلية ترتيبات التعويض عن ارتفاع تكاليف المعيشة[٣٣] .

هذا الاسلوب في معالجة الازمة يعبر عن جوهر ما اصطلح على تسميته منذ عام ١٩٥٨ « بمنحنى فيليبس » ، الذي يشير الى انه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ، وان مشكلة السياسة الاقتصادية في مثل هذه الحالة ، تنحصر في كيفية مقايضة معدل البطالة المقبول بمعدل الاستقرار النقدي المنشود ورغم ان هذه العلاقة المستندة الى الكينزية انهارت منذ السبعينات بتأثير ظاهرة الركود التضخمي[٣٤] ، وطغت عليها افكار النقديين وبعض التيارات الاخرى المعاصرة ، فان المعالجة التي تضمنها برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل في اسرائيل ، تنطوي على مزيج من المعالجات الكينزية ومعالجة الركود التضخمي ، من خلال نجاحها في تجميد المركز الاحتكاري الذي يتمتع به الهستدروت بشأن رفع الاجور ، وارباب العمل بشأن رفع الاسعار ، اضافة الى المعالجات النقدية التي تركزت على الحد من العجز وتقليص الانفاق والتأثير في عرض النقد .

---

(٣٣) Ibid, P. 15.

(٣٤) شارلس ليفنسون ـ (التضخم العالمي والشركات متعددة الجنسية) ـ ترجمة د . سهام الشريف ـ وزارة الثقافة والارشاد القومي ـ دمشق ـ ١٩٧٦ ـ ص ١٨ ـ ٢١ .

جدول (٣ ـ ٦)

تطور معدلات التضخم والبطالة

		١٩٥٥ ـ ١٩٦٥	١٩٦٥ ـ ١٩٧٥	١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ (١)	١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ (٢)	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (٣)	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ (٤)
١	الناتج القومي الاجمالي للفرد (صافي معدل النمو السنوى للفترة)	٥ر١	٤ر٣	٠ر٤	٥ر٢	٥ر٠	٢ر٤	صفر (٠ر٠١)
٢	اسعار المستهلك (متوسط المعدل السنوى للفترة)	٥ر٧	٣ر٨	١٣٠ر٠	٩ر٤*	٥ر٢	٤١ر٤	١٧٧ر٥
٣	متوسط نسبة البطالة	٤ر٧	٤ر٦	٤ر٥	٥ر٩**	٥ر٦	٣ر٧	٥ر٣

للسكان Source: C.B.S, 1986, P. 265,
1985, P. 32

للناتج , 1986, P. 171,
1975, P. 238

لاسعار المستهلك IFS, Year Book, 1986, PP. 112-113

للبطالة C.B.S. 1986, PP. 282-283

* للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨

** المعدل لسنتين هما ١٩٥٥ (٧,٢ ٪) و١٩٦٠ (٤,٦ ٪)



المبحث الثالث
الموازنة البشرية في سوق العمل

من المبحثين السابقين ، وقفنا على سمة اساسية لسوق العمل الاسرائيلي وهي : انه سوق مصطنع في جزء مهم من عناصره ، سواء في جانب العرض او جانب الطلب . في جانب العرض لاعتماده على الهجرة وتأثره باحجامها ومعدلاتها السنوية . وفي جانب الطلب ، لان الهجرة تمثل جزءا من الطلب ، ولقيام الدولة بالتدخل لرفع الطلب على الايدي العاملة ، للحيلولة دون حدوث بطالة مرتفعة .

وفي كلا جانبي عرض العمل والطلب عليه ، تؤدي العوامل السياسية العسكرية ، الى جانب العوامل الاقتصادية ، دورا اساسيا في التأثير في تطورهما وتفاعلهما ، استجابة لمتطلبات ترسيخ مقومات المشروع الاستيطاني وتأمين عوامل استقراره واستمراره في المستقبل . مما يعني ان التغيرات في سوق العمل لا تعكس تماما حقيقة التغيرات في الاقتصاد الاسرائيلي او التغيرات في طاقته الاستيعابية ، بقدر ما تعبر عن ضغط الاعتبارات السياسية والستراتيجية[٣٥] . يؤكد هذا ، اهتمام السلطات الاسرائيلية بالهجرة منذ قيام « الدولة » الى الوقت الحاضر ، واعتبارها من اهم قضايا « الامن القومي » وتقديمها في الاولوية على غيرها من المهام[٣٦] ، كما ان

---

(٣٥) IMF, SM/ 58/ 11, July 24, 1958, Part II, P. 6.
, SM/ 62/ 9, Feb. 8, 1962, Part II, P. 6.

(٣٦) ومثال ذلك هجرة الخمسينات التي كانت تفوق طاقة الاقتصاد الاستيعابية ، وكذلك المساومة بمختلف الوسائل على هجرة يهود الاتحاد السوفيتي مؤخرا رغم التضخم الفاحش وارتفاع الطلب وتباطؤ نمو الناتج القومي .
ـ انظر : شلومو نكديمون ـ ستون شخصا عرفوا السر حول فحوى المحادثات بين سفيري اسرائيل والاتحاد السوفيتي ـ بديعوت احرنوت ـ الملحق الاسبوعي ـ ٢٦ / ٧ / ١٩٨٥ .

السياسة الاقتصادية التوسعية التي اتبعت في معظم سنوات تاريخ الاقتصاد الاسرائيلي ، كان دافعها بالدرجة الاولى خلق الطلب لمنع ارتفاع نسبة البطالة ، وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية في الهجرة والنزوح . وفي هذا المبحث ستتم معالجة الموازنة البشرية في سوق العمل من خلال الفقرات الآتية : ـ

اولا : الموازنة البشرية في سوق العمل للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ .

ثانيا : الموازنة البشرية في سوق العمل سنة ٢٠٠٠ .

اولا : الموازنة البشرية في سوق العمل للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ :

اذا نحينا هذه الاعتبارات جانبا ، ونظرنا الى سوق العمل الاسرائيلي طبقا لعناصره الكمية في جانبي العرض والطلب ، (جدول ٣ ـ ٧) بالامكان تثبيت الملاحظات الآتية الخاصة بوضع التوازن فيه .

١ ـ ان سوق العمل الاسرائيلي يعد سوقا متوازنا بوجه عام . وان حالات الاختلال فيه ، تعد مؤقتة ، سرعان ما يتم التغلب عليها باجراءات السياسة المالية والنقدية ، وانه يقترب من مستوى الاستخدام التام في معظم السنوات . يستثنى من ذلك : ـ

أ ـ مرحلة الخمسينات وسنوات النشأة الاولى ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ ، بسبب ضخامة اعداد المهاجرين ، وحداثة « الدولة » وضيق نطاق السوق .. الا ان ضغط العرض هذا ، تم استيعابه تماما قبل نهاية الخمسينات .

ب ـ سنوات الركود الستينية (١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨) التي تراوحت خلالها نسبة البطالة بين (٦ ـ ١٠ ٪) من قوة العمل المدنية ، وتم امتصاصها بسرعة في الاعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ .

٢ ـ اذا كانت نسبة بطالة بين (٢ ـ ٣ ٪) لا تتعارض مع مفهوم الاستخدام الكامل استنادا الى ان نضج الاقتصاد وتحديث اساليبه الانتاجية يفرز بطالة احتكاكية وفنية كما ان نسبة ذوي الاختصاصات العلمية والفنية بين المهاجرين تكون احيانا اكبر من طاقة الاستيعاب المتاحة .. اذا اخذ بهذا المفهوم للاستخدام الكامل .. يمكن القول ان سوق العمل الاسرائيلي يعاني

جدول (٣ ـ ٧)

تطور الموازنة البشرية في سوق العمل للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

العقد الاول				العقد الثاني				العقد الثالث				العقد الرابع			
السنة	البطالة %	الهجرة (عدد)	الناتج القومي معدل نمو	السنة	البطالة %	الهجرة (عدد)	الناتج القومي معدل نمو	السنة	البطالة %	الهجرة (عدد)	الناتج القومي معدل نمو	السنة	البطالة %	الهجرة (عدد)	الناتج القومي معدل نمو
١٩٥٠		١٧٠٫٠	—	١٩٦٠	٤٫٦	٢٤٫٥	٦٫٦	١٩٧٠	٣٫٨	٣٦٫٧	٧٫١	١٩٨٠	٤٫٨	٢٠٫٤	٣٫٣
١٩٥١		١٧٥٫٠	٢٩٫٧	١٩٦١		٤٧٫٦	١٠٫٢	١٩٧١	٣٫٥	٤١٫٩	١١٫١	١٩٨١	٥٫١	١٢٫٦	٤٫٤
١٩٥٢		٢٤٫٤	٤٫٧	١٩٦٢		٦١٫٣	١٠٫٠	١٩٧٢	٢٫٨	٥٥٫٩	١٢٫٧	١٩٨٢	٥٫٠	١٣٫٧	−٠٫٦
١٩٥٣		١١٫٣	−١٫٩	١٩٦٣	٣٫٥	٦٤٫٤	١١٫٤	١٩٧٣	٢٫٦	٥٤٫٩	٤٫١	١٩٨٣	٤٫٥	١٦٫٩	٢٫١
١٩٥٤		١٨٫٤	١٩٫١	١٩٦٤		٥٤٫٧	٩٫٨	١٩٧٤	٣٫٠	٣١٫٩	٥٫٢	١٩٨٤	٥٫٩	١٩٫٩	٠٫٣
١٩٥٥	٧٫٢	٣٧٫٥	١٣٫٩	١٩٦٥	٣٫٦	٣٠٫٧	٩٫١	١٩٧٥	٣٫١	٢٠٫٠	٣٫٦	١٩٨٥	٦٫٧	١٠٫٦	٣٫٦
١٩٥٦		٥٦٫٢	٩٫٢	١٩٦٦	٧٫٤	١٥٫٧	٠٫٨	١٩٧٦	٣٫٦	١٩٫٧	٢٫٠	١٩٨٦	٧٫٠		
١٩٥٧		٧١٫٢	٨٫٦	١٩٦٧	١٠٫٤	١٤٫٣	٢٫٢	١٩٧٧	٣٫٩	٢١٫٤	٢٫٥				
١٩٥٨		٢٧٫١	٧٫١	١٩٦٨	٦٫١	٢٠٫٥	١٥٫٥	١٩٧٨	٣٫٦	٢٦٫٤	٣٫٨				
١٩٥٩		٢٣٫٩	١٢٫٧	١٩٦٩		٣٧٫٨	١٢٫٧	١٩٧٩	٢٫٩	٣٧٫٢	٤٫٢				
١٩٦٠	٤٫٦	٢٤٫٥	٦٫٦	١٩٧٠	٣٫٨	٣٦٫٧	٧٫١	١٩٨٠	٤٫٨	٢٠٫٤	٣٫٣				
متوسط معدل البطالة	٥٫٩				٥٫٦				٣٫٤				٥٫٣		

Source: C.B.S, 1986, PP. 282-283,

من نسب بطالة معتدلة ، لانه باستثناء سنوات الثمانينات والسنوات المشار اليها في الفقرة أ ، ب اعلاه ، تراوحت نسبة البطالة بين ٣ ـ ٤ ٪ .

٣ - ويلاحظ ايضا ان البطالة في سوق العمل ، كانت اعلى في عقدي الخمسينات والستينات منها في عقد السبعينات ، مع العلم ان معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي في هذين العقدين ، كانت اعلى مما هي عليه في السبعينات . ويعزى ذلك الى ارتفاع معدلات الهجرة السنوية والاجمالية خلال هذه المدة[٣٧] .

٤ - غير ان ارتفاع البطالة في الثمانينات اقترن بهبوط كبير في معدل نمو الناتج القومي مقارنة بالعقود السابقة ، وكذلك اقترن بهبوط كبير في معدلات الهجرة . ويفسر تباطوء نمو الناتج القومي في احد اسبابه ، بارتفاع التضخم ، وتأثيره في اعادة تخصيص الموارد لصالح انشطة غير انتاجية ، وانخفاض الاهمية النسبية لاجمالي تكوين رأس المال بسبب تفاقم العجز الداخلي والخارجي .

٥ - واخيرا ، ثمة وجهة نظر اسرائيلية في مستوى التوازن الذي شهده سوق العمل ، ترتكز الى النقاط الآتية : ـ

أ - ان احد الاسباب الاساسية لتوازن سوق العمل النسبي بعد الخمسينات ، يعزى الى تباطوء نمو عرض العمل بسبب ميزان الهجرة الواطىء ، والسلبي في بعض سنوات الثمانينات .

ب - تزايد حجم النزوح الذي بلغ مستويات مقلقة وخطيرة وكان من نتيجة تباطؤ الهجرة وتزايد النزوح ، تقليص مشكلات البطالة ورفع نسبة التشغيل الى ما يقرب من العمالة الكاملة ، غير ان اسباب هذه العمالة الكاملة تكمن في عوامل سلبية حسب وجهة النظر الاسرائيلية هذه .

ج - ساهم توسع الجيش في استيعاب جزء مهم من طالبي العمل . كما ان

---

(٣٧) ان عدد المهاجرين بين (١٥) ايار ١٩٤٨ وعام ١٩٦٠ بلغ (٩٨١,٢) الف مهاجر . وبين ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ بلغ ٣٧٩,٩ الفا ، وبين ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ بلغ ٣٢٩,٩ الفا ، وبين ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ بلغ ٧٣,٨ الفا .

اما معدلات نمو الناتج القومي للسنوات نفسها فكانت على التوالي ١٠,٨ ٪ ، ٨,٥ ٪ ، ٤,٥ ٪ ، ١,٣ ٪ .

— C. B. S. 1986, PP. 146 - 147, 170 - 171.

ازدياد عبء الخدمة منذ غزو لبنان (١٩٨١) الذي اقتضى زيادة مدة التجنيد ساهم هو الاخر برفع الطلب على عرض العمل وتقليص نسب البطالة عند الحدود التي بلغتها .

د - ان العمالة شبه الكاملة ، تنطوي اساسا على نسبة مهمة من البطالة المقنعة ، فضلا عن تحويل المستخدمين الى الخدمات العامة والدولة[٣٨] .

ان عدداً من الدراسات الاقتصادية والمسؤولين الاسرائيليين يوافقون على بعض هذه النقاط ، ويدركون ان الضرورة تقتضي معالجتها .. لكنهم يدركون في الوقت نفسه ان المجتمع الصهيوني لا يتحمل بطالة مرتفعة او تدهورا حقيقيا في مستوى المعيشة ، ولذلك غالبا ما تظهر في سنوات التضخم المرتفع ، المفاضلة بين تضخم مرتفع يتم تطويقه عن طريق التقييس مع بطالة منخفضة ، وبين تضخم واطىء مع بطالة مرتفعة .. وفي برنامج الاصلاح الاخير ، وازاء التدهور الكبير في ميزان المدفوعات ، والتراكم في الديون الخارجية ، كان اختيار سياسة انكماشية مقترنا بادراك واضح ، انه لا بد من قبول ارتفاع في نسبة البطالة وتجميد الاجور والاسعار . وبالفعل ارتفعت البطالة في الربع الثالث من عام ١٩٨٥ الى ٧,٨ ٪ مقارنة بـ ٦,٦ ٪ في الربع الثاني[٣٩] . وفي عام ١٩٨٦ بلغ معدل نسبة البطالة ٧ ٪ فيما بقيت الاجور الحقيقية للعمال دون مستواها في عام ١٩٨١[٤٠] . ان قبول هذا الخيار ، كان مدفوعا باعتقاد السلطات الاسرائيلية ، انه يمثل الخيار الاخير ، وان عليها القبول بالتضحية المؤقتة في سبيل تحقيق تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد يعالج مشكلاته المزمنة .. غير ان نتائج كل ذلك تتوقف على ما سيسفر عنه التطبيق .

---

(٣٨) استخلصت هذه النقاط من مقالة « سنة ١٩٨٢ » سنة الانهيار الاقتصادي - امنون روبنشتاين - ها آرتس - ٧ و٩ و١٠ و١٢ / ١ / ١٩٨٣ (مصدر سابق - ص ٢٠) .

(٣٩) الدار العربية للنشر والترجمة - نشرة دراسات - العدد صفر - ١٩٨٧ - (هل تنقذ حكومة الوحدة الوطنية الاقتصاد الاسرائيلي الملتهب) - ص ٢٥ .

(٤٠) IMF. 58/ 87/ 94, April 23, 1987, Israel - Staff Report for the 1987 Article IV Consultation, P. 4.

ثانيا : الموازنة البشرية في سوق العمل سنة ٢٠٠٠

اذا كان سوق العمل الاسرائيلي قد تمتع بتوازن نسبي في العقود السابقة ، وعانى من بطالة معتدلة عدا سنوات محدودة . فما هو مستقبل الموازنة البشرية في هذا السوق سنة ٢٠٠٠ ؟

— هل سيشهد سوق العمل فائضا في عرض العمل ، ومن ثم بطالة ؟ وما هي حدود البطالة المتوقعة ؟ وما هي آثارها في الاقتصاد الاسرائيلي والمجتمع الصهيوني ، وفي معدلات الهجرة والنزوح ؟

— او انه سيشهد زيادة في الطلب على العمل تفوق العرض المتاح منه ، مع ما قد يرافق ذلك من ارتفاع الاجور وتكاليف الانتاج واستمرار الضغوط التضخمية وغيرذلك ؟

— ام انه قد يحافظ على درجة من التوازن النسبي تجعل مشكلات الاختلال فيه من ذلك النوع الذي يمكن للسياسة الاقتصادية معالجته دون تكاليف **باهظة** ؟

يمكن تيسير الاجابة عن هذه التساؤلات بوساطة وضع تقديرات لما سيكون عليه عرض العمل والطلب طبقا للبيانات المستخدمة في المبحثين السابقين من هذا الفصل .

يجب ايضا ، ان نضيف الى ما تقدم ، ان العامل السكاني في اسرائيل له اهمية استثنائية ، ولسوق العمل سمات خاصة اشير الى بعضها . وحيث ان تطور السكان بضمنه قوة العمل يعد احد المحددات الرئيسة المتحكمة في مستقبل اسرائيل « كدولة » ، وانه من اهم القيود التي تحد من التوسع الكمي في الجيش الاسرائيلي ، ومن التوسع الاقتصادي الى حد ما .. لكل ذلك يعد هذا التقدير التوقعي مفيدا لا سيما اذا وضع في الحسبان ان السكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٥) هم المصدر الرئيس للمجندين في المؤسسة العسكرية .

أ ـ فرضيات التقدير :

اعتمد في تقدير التوقعات المستقبلية لوضع سوق العمل سنة ٢٠٠٠ على بيانات مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي الخاصة بالسكان وفئات السن . لقد وضع المكتب المذكور توقعات لتطور حجم السكان (حسب فئات العمر) لغاية سنة ٢٠٠٥ .. اما فيما يتعلق بالطلب على العمل ومعدلات النمو الناتج فقد وضع الباحث فرضياتها .

وقد يكون من المفيد الاشارة في البداية الى ان تقديرات مكتب الاحصاء المركزي

والدراسات السكانية الاخرى ، تتفق على ان معدلات الزيادة الطبيعية للسكان سوف تكون متباطئة في المستقبل . وقد قدرت بعض هذه الدراسات ، معدلات النمو الطبيعية بما يتراوح بين (١ ـ ١,١ ٪) سنويا[٤١] ، استنادا الى ظاهرتين : ـ

— اولاهما الانخفاض المستمر لمعدلات النمو السكانية في السنوات اللاحقة عن تلك التي تليها . وقد اشير الى تفاصيل ذلك (في السطرين ٣ و٤ من جدول ٣ ـ ١) مع ملاحظة ان نسبة الانخفاض بين اليهود اكبر منها بين العرب .

— وثانيتهما انخفاض معدلات الهجرة (السطر ٦ جدول ٣ ـ ١) ، استناداً الى تباطؤ معدلاتها اضافة الى ارتفاع معدلات النزوح ، مضافا اليها توقع تقلص الهجرة من آسيا وافريقيا ، وصعوبة توقع هجرة مرتفعة من الدول الغربية التي ينتظر ان تكون معظم الهجرة في المستقبل منها . والدراسة المشار اليها في الهامش واحد ، تتوقع ان يكون ميزان هجرة (٥) آلاف مهاجر بين ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ وصفرا في سنوات التسعينات .

لقد بنيت اسقاطات مكتب الاحصاء المركزي بشأن السكان على وفق هاتين الفرضيتين ، وحددت اعداد الهجرة حسب مستويين : ـ

— مستوى منخفض (فرضية آ) : يبلغ بموجبه ميزان الهجرة السنوي (٥) آلاف مهاجر .

— مستوى مرتفع (فرضية ب) : يبلغ بموجبه ميزان الهجرة السنوي (١٥) الف مهاجر .

ب ـ عرض العمل سنة ٢٠٠٠

في ضوء الفرضيات اعلاه فان الجدول (٣ ـ ٨) يلخص توقعات عرض العمل في سنة (٢٠٠٠) ومنه يلاحظ الآتي : ـ

---

(٤١) بافتراض انخفاض معدل الاخصاب من (٢,٨) ولد للمرأة اليهودية سنة ١٩٨٤ الى (٢,٤) سنة ١٩٩٠ وبقائه عند هذا المستوى سنة ٢٠٠٠ .
ـ موشه سيكرون وتسفي ايزنبام ـ مصدر سابق ـ ص ٣٦ ـ ٣٧ .

(٤٢) موشه سيكرون ـ مصدر سابق ـ ص ٤١ ـ ٤٢ .

(١) يتوقع زيادة عرض العمل حسب الفرضية (آ) بنسبة ٣٥ ٪ وبمعدل نمو ١,٩ ٪ سنويا ، وحسب الفرضية (ب) سيزداد بنسبة ٣٩ ٪ وبمعدل نمو ٢,١ ٪ سنويا .. وهو اعلى من نسبة زيادة السكان البالغة ٢٧ ٪ حسب الفرضية (آ) و٣١ ٪ حسب الفرضية (ب) . وذلك لتوقع ازدياد نسبة الاناث الملتحقات بسوق العمل[٤٢] . ويلاحظ ايضا ان زيادة عرض العمل بنسبة اعلى من زيادة اجمالي السكان ، سيؤدي الى ارتفاع الاهمية النسبية للسكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٤ سنة) من ٥٩,٢ ٪ سنة ١٩٨٤ الى ٦٢,٧ ٪ سنة ٢٠٠٠ حسب الفرضية (آ) (سطر ٢ جدول ٣ ـ ٨) والى ٦٢,٧ ٪ حسب الفرضية (ب) .

(٢) السطران ٣ و٤ من جدول (٣ ـ ٨) يوضحان ان الاهمية النسبية للسكان اليهود من اجمالي السكان ستنخفض من ٨٢,٧ ٪ سنة ١٩٨٤ الى ٧٧,١ ٪ سنة ٢٠٠٠ حسب الفرضية (آ) والى ٧٨,٤ ٪ حسب الفرضية (ب) . وهذا ناتج من انخفاض معدل نمو السكان اليهود بمقدار ١,١ ٪ حسب الفرضية (آ) و٢,١ ٪ حسب الفرضية (ب) (سطر ٣ جدول ٣ ـ ٨) مقابل معدل نمو للسكان العرب يبلغ (٣,٢ ٪) حسب الفرضيتين .

(٣) ونتيجة لانخفاض معدلات النمو في الفقرة (٢) اعلاه ، ستنخفض الاهمية النسبية للسكان اليهود في سن العمل من اجمالي السكان في سن العمل من ٨٤,٦ ٪ الى ٧٩,٦ ٪ سنة ٢٠٠٠ حسب الفرضية (آ) ، والى (٨٠,٢ ٪) حسب الفرضية (ب) ، لصالح ارتفاع الاهمية النسبية للسكان العرب في سن العمل من (١٧,٣ ٪) سنة ١٩٨٤ الى (٢٢,٣ ٪) سنة ٢٠٠٠ ، حسب الفرضية (آ) ، والى ٢١,٦ ٪ حسب الفرضية (ب) . (في السطرين ٤ و٥ من جدول ٣ ـ ٨) . ان هذا التباين ناتج هو الاخر من انخفاض معدلات نمو السكان اليهود في سن العمل بمعدل (١,٥ ٪) حسب الفرضية (آ) وبمعدل (١,٧ ٪) حسب الفرضية (ب) ، يقابل ذلك معدل نمو للسكان العرب في سن العمل يبلغ (٣,٧ ٪) حسب الفرضيتين .

مما تقدم يلاحظ ان معدلات نمو اجمالي عرض العمل المتوقعة حسب الفرضية

جدول (٣ـ٨)

عرض العمل سنة ٢٠٠٠ (الاهمية النسبية للهيكل)

			فرضيــــة (آ)			فرضيــــة (ب)		
		١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١	اجمالي السكان (بالالف)	٤١٥٩ر٠	٤٦٣٤ر٠	٤٩٦٣ر٠	٥٣١٠ر٠	٤٧٣٩ر٠	٥٠٩٧ر٠	٥٤٧٤ر٠
٢	اجمالي السكان في سن العمل	٢٤٦٢ر٠	٢٧٨٧ر٠	٣٠٦٧ر٠	٣٣٣١ر٠	٢٨٦٥ر٠	٣١٤٦ر٠	٣٤٣٢ر٠
	(كنسبة من (١))	٥٩ر٢*	٦٠ر٠	٦١ر٧	٦٢ر٧	٦٠ر٥	٦١ر٧	٦٢ر٧
٣	السكان اليهود كنسبة من (١)	٨٢ر٧	٨٠ر٧	٧٩ر١	٧٧ر٧	٨١ر١	٧٩ر٦	٧٨ر٤
٤	السكان اليهود في سن العمل كنسبة من (٣)	٨٤ر٦	٨٢ر١	٨١ر٣	٧٩ر٦	٨٣ر٤	٨١ر٨	٨٠ر٢
٥	السكان العرب كنسبة من (١)	١٧ر٣	١٩ر٣	٢٠ر٩	٢٢ر٣	١٨ر٩	٢٠ر٤	٢١ر٦
٦	السكان العرب في سن العمل كنسبة من (٢)	١٥ر٤	١٧ر٤	١٨ر٧	٢٠ر٤	١٦ر٦	١٩ر٢	١٩ر٨

Source: C.B.S, 1986, PP. 26, 63

* تبلغ هذه النسبة ٥٨,٦ اذا احتسب اجمالي السكان في نهاية السنة والبالغ ٤١٩٩,٧ الفا نسمة بدلا من الرقم ٤١٥٩,٠ الف نسمة الذ يمثل السكان في منتصف السنة .

جدول (٣ ـ ٨ آ)

عرض العمل سنة ٢٠٠٠ (معدلات النمو)

		فرضية (آ) ١٩٨٤ـ ٢٠٠٠	فرضية (ب) ١٩٨٤ـ ٢٠٠٠
		(١)	(٢)
١	اجمالي السكان	١ر٥	١ر٧
٢	اجمالي السكان في سن العمل	١ر٩	٢ر١
٣	السكان اليهـــــود	١ر١	١ر٤
٤	السكان اليهود في سن العمل	١ر٥	١ر٧
٥	السكان العـــــرب	٣ر٢	٣ر٢
٦	السكان العرب في سن العمل	٣ر٧	٣ر٧

Source: C.B.S, 1986, PP. 26, 63.

(ا) ، مقاربة لمتوسط معدلاتها الفعليـة خلال السنـوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ والبالغـة (١,٩ ٪) . وحسب الفرضية (ب) ستكون مقاربة لمتوسط معدلاتها خلال العشرين سنـة السابقـة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥) والبالغـة (٢,٤ ٪) ، (السطر ٢ من جـدول ٣ ـ ٣) . مما يعني ان توقعات تطور عرض العمل على وفق معدل نمو لاجمالي السكان تراوح بين (١,٥ ٪ ـ ١,٧ ٪) حسب الفرضيتين ، هي توقعات مقاربة لمسار التطور الواقعي لعرض العمل خلال العشرين سنة السابقة .

ج ـ تقدير الطلب على العمل سنة ٢٠٠٠

لتقدير حجم الطلب على قوة العمل سنة ٢٠٠٠ ، يجب تقدير معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي المرادف لها .

جدول (٣ - ٩)

الناتج القومي الاجمالي سنة ٢٠٠٠ حسب ثلاثة بدائل للنمو

(١٩٨٠ = ١٠٠)

السنة	البديل الاول	البديل الثاني	البديل الثالث
	بافتراض معدل النمو (٢٫٥٪)	بافتراض معدل النمو (١٫٥٪)	بافتراض معدل النمو (١٫٧٪)
١٩٨٤	١١٦٫٠	١١٦٫٠	١١٦٫٠
١٩٩٠	١٣٠٫٠	١٢٩٫٠	١٣٢٫٠
١٩٩٥	١٥٣٫٠	١٣٨٫٠	١٤٢٫٠
٢٠٠٠	١٧٣٫٠	١٤٨٫٠	١٥٣٫٠
معدل النمو لكل الفترة	٢٫٥	١٫٥	١٫٧

لقد اعتمد لاجراء هذا التقدير على ثلاثة بدائل : ـ

الاول : تقدير حجم الناتج القومي الاجمالي سنة ٢٠٠٠ بافتراض ان متوسط معدل نموه بين ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ سيكون مماثلا لمتوسط معدل نموه بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، والبالغ ٢,٥ ٪ (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) .

الثاني : تقدير حجم الناتج القومي الاجمالي سنة ٢٠٠٠ بافتراض ان متوسط معدل نموه للمدة نفسها ، سيكون مماثلا لمعدل نمو السكان الواطىء حسب الفرضية (آ) التي وضعها مكتب الاحصاء المركزي والخاصة بالهجرة الواطئة .. ويبلغ هذا المعدل (١,٥ ٪) سنويا .

الثالث : تقدير حجم الناتج القومي الاجمالي سنة ٢٠٠٠ ، بافتراض ان متوسط

معدل نموه للمدة نفسها ، سيكون مماثلا لمعدل نمو السكان العالي حسب الفرضية (ب) الخاصة بالهجرة العالية ، ويبلغ هذا المعدل (١,٧ ٪) سنويا .

وكانت النتائج كما يعرضها الجدول (٣ ـ ٩) :

وفي ضوء مستويات الناتج القومي المتوقعة سنة ٢٠٠٠ حسب البدائل الثلاثة لمعدلات نموه في الجدول اعلاه تم تقدير حجم الطلب على الايدي العاملة . وقد افترض استقرار العلاقة التقديرية بين العمل والناتج كما هي عليه للمدة السابقة لعام ١٩٨٥ ، وكذلك افترض ثبات مستوى دخل الفرد .

جدول (٣ ـ ١٠)

الطلب على العمل سنة ٢٠٠٠ حسب البدائل الثلاثة لنمو الناتج القومي (بالالف)

السنة	البديل الاول	البديل الثاني	البديل الثالث
	حجم الطلب بافتراض معدل نمو الناتج (٢ر٥)	حجم الطلب بافتراض معدل نمو الناتج ١ر٥	حجم الطلب بافتراض معدل نمو الناتج ١ر٧
١٩٨٤	١٣٥٩ر٠	١٣٥٩ر٠	١٣٥٩ر٠
١٩٩٠	١٤٦٨ر٠	١٤٢٣ر٠	١٤٤٦ر٠
١٩٩٥	١٥٩٩ر٠	١٤٩٠ر٠	١٥٢٠ر٠
٢٠٠٠	١٧٤٠ر٠	١٥٦٣ر٠	١٥٩٩ر٠
معدل نمو الطلب	١ر٦	٠ر٩	١ر٠

وكانت النتائج كما يعرضها الجدول (٣ ـ ١٠) ادناه :

من الجدول (٣ ـ ١٠) اعلاه ، سيرتفع الطلب على الايدي العاملة بمعدل ١,٦ ٪ سنويا ، في حالة نمو الناتج القومي الاجمالي بمعدل ٢,٥ ٪ سنويا حسب البديل الاول . وبذلك سيزداد اجمالي الطلب على قوة العمل بين ١٩٨٤ و٢٠٠٠ بنسبة ٢٨ ٪ .

اما حسب البديل الثاني ، فسينمو الطلب بمعدل (٠,٩) بافتراض ان الناتج القومي الاجمالي سينمو بمعدل (١,٥ ٪) سنويا ، وبنسبة زيادة للمدة المتوقعة بكاملها تبلغ (١٥ ٪) .

اما حسب البديل الثالث ، فسينمو الطلب على قوة العمل بمقدار (١ ٪) في حالة نمو الناتج القومي الاجمالي بمعدل نمو (١,٧ ٪) سنويا ، وبنسبة زيادة للمدة بكاملها تبلغ (١٧,٧ ٪) .

د ـ حالة الموازنة في سوق العمل سنة ٢٠٠٠

وبعد ان تم تقدير عرض العمل والطلب عليه سنة ٢٠٠٠ سنستعين بالجدولين (٣ ـ ٨) و (٣ ـ ١٠) لوصف حالة التوازن في سوق العمل سنة ٢٠٠٠ وحسب البدائل الثلاثة لنمو الناتج ، وطبقا للفرضيتين الخاصتين بمعدلات نمو السكان كما وضعهما مكتب الاحصاء المركزي .

لقد تم تقدير قوة العمل المدنية من السكان النشيطين اقتصاديا (اي العاملين فعلا زائدا العاطلين) على وفق المعدل نفسه لنسبة قوة العمل المدنية الى اجمالي السكان خلال المدة ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥ والبالغة (٥٨ ٪) . ومع الاخذ بالنظر اتساع التعليم وتوسيع الجيش ليسحب اعدادا اكبر من اجمالي السكان في سن العمل . فقد افترض ان التسرب بسبب هذين العاملين سيغطى بتزايد نسبة الاناث الملتحقات بسوق العمل . ولذلك فان النسبة المستخدمة لتقدير عرض قوة العمل المدنية هي (٥٨ ٪) تقريبا من اجمالي السكان في سن العمل . او (٥٠ ٪) من اجمالي السكان في سن ١٤ سنة فما فوق . وكلتا النسبتين متطابقتان تقريبا بالنسبة لاعدادها المطلقة ، ومستخلصتان من نسب المدة قبل ١٩٨٥ .

وخلاصة حالة التوازن في سوق العمل يتضمنها الجدول (٣ ـ ١١) على وفق البدائل الثلاثة لنمو الناتج القومي ، وعلى اساس فرضيتي مكتب الاحصاء المركزي

جدول (٣ ـ ١١)

حالة التوازن في سوق العمل سنة ٢٠٠٠

السنة	الناتج القومي الاجمالي (بليون شيكل قديم ١٩٨٠ = ١٠٠)	قوة العمل المدنية (بالالف)	الطلب على قوة العمل المدنية (بالالف)	البطالة بالالف	البطالة %	الملاحظات
البديل الاول						
١٩٨٤	١١٦	١٤٤٤ر٠	١٣٥٩ر٠	٨٥ر٠	٩ر٥	١ـ معدل نمو الناتج
١٩٩٠	١٣٥	١٦٠٠ر٠	١٤٦٩ر٠	١٣٢ر٠	٨ر٣	٢ر٥%
١٩٩٥	١٥٣	١٧٥٤ر٠	١٥٩٩ر٠	١٥٥ر٠	٨ر٨	٢ـ معدل نمو
٢٠٠٠	١٧٣	١٨٩٨ر٠	١٧٤٠ر٠	١٥٨ر٠	٨ر٣	السكان الواطي ١ر٥٠%
البديل الثاني						
١٩٨٤	١١٦	١٤٤٤ر٠	١٣٥٩ر٠	٨٥ر٠	٩ر٥	١ـ معدل نمو
١٩٩٠	١٢٩	١٦٠٠ر٠	١٤٢٣ر٠	١٧٧ر٠	١١ر١	الناتج ١ر٥%
١٩٩٥	١٣٨	١٧٥٤ر٠	١٤٩٠ر٠	٢٦٤ر٠	١٥ر١	٢ـ معدل نمو
٢٠٠٠	١٤٨	١٨٩٨ر٠	١٥٦٣ر٠	٣٣٥ر٠	١٧ر٧	السكان الواطي ١ر٥٠%
البديل الثالث						
١٩٨٤	١١٦	١٤٤٤ر٠	١٣٥٩ر٠	٨٥ر٠	٩ر٥	١ـ معدل نمو
١٩٩٠	١٣٢	١٦٣٨ر٠	١٤٤٦ر٠	١٩٢ر٠	١١ر٧	الناتج ١ر٧%
١٩٩٥	١٤٢	١٨٠٤ر٠	١٥٢٠ر٠	٢٨٤ر٠	١٥ر٧	٢ـ معدل نمو
٢٠٠٠	١٥٣	١٩٦٠ر٠	١٥٩٩ر٠	٣٦١ر٠	١٨ر٤	السكان العالي ١ر٧%

الخاصتين بمعدل النمو الواطىء للسكان (١,٥ ٪) ومعدل النمو العالي للسكان (١,٧ ٪) .

ومن الجدول اعلاه نقف على حالة سوق العمل ووضع التوازن فيها سنة ٢٠٠٠ . وعلى وفق الملاحظات الاتية : ـ

١ ـ البديل الاول :

بني هذا البديل على فرضيتين :

ـ ان معدل نمو الناتج القومي الاجمالي ٢,٥ ٪ .

ـ ان ميزان الهجرة يبلغ (٥) آلاف مهاجر سنويا وبذلك يكون معدل نمو السكان (١,٥ ٪) سنويا .

وحسب هذا البديل ستبلغ نسبة البطالة ٨,٣ ٪ سنة ٢٠٠٠ من اجمالي قوة العمل المدنية .

٢ ـ البديل الثاني :

بني هذا البديل على فرضيتي :

ـ ان معدل نمو الناتج القومي الاجمالي مساو لمعدل نمو السكان الواطىء (١,٥ ٪) .

ـ ان ميزان الهجرة يبلغ (٥) آلاف مهاجر سنويا .

وحسب هذا البديل ترتفع البطالة الى ١٧,٧ ٪ من اجمالي قوة العمل المدنية سنة ٢٠٠٠ .

٣ ـ البديل الثالث :

بني هذا البديل على فرضيتي :

ـ ان معدل نمو الناتج القومي الاجمالي مساو لمعدل نمو السكان المرتفع (١,٧ ٪) .

ـ ان ميزان الهجرة يبلغ (١٥) الف مهاجر سنويا .

وحسب هذا البديل ترتفع البطالة الى (١٨,٤ ٪) من اجمالي قوة العمل المدنية سنة ٢٠٠٠ .

ومن البدائل الثلاثة يبدو الاول افضلها من وجهة النظر الاسرائيلية ، لانه ينطوي

على اعلى معدل لنمو الناتج وعلى اقل مستوى للبطالة . اما البديلان الثاني والثالث ، فانهما يعدان بديلين سلبيين لارتفاع نسبة البطالة وانخفاض معدل نمو الناتج . مثل هذه الحالة لسوق العمل الاسرائيلي لا يمكن القبول بوجودها ، او السماح ببلوغ السوق الاسرائيلي الى هذا المستوى من نقص الطلب او فائض عرض العمل .. لاسباب تكررت الاشارة اليها تتصل بالهجرة والنزوح والتماسك الاجتماعي . وامام الحكومة الاسرائيلية حلول تتراوح ، بين تقليص الهجرة اكثر او وقفها ، او رفع معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي الى مستويات اعلى .

لقد تم اجراء تقدير لمعدل نمو الناتج القومي الذي يستطيع ان يستوعب عرض العمل المتاح سنة ٢٠٠٠ ويخلق فرص عمل كافية لتشغيل الفائض المتوقع في قوة العمل . وتبين (الجدول ٣ ـ ١٢) ان الناتج القومي الاجمالي ينبغي ان يبلغ ١٩٧ بليون شيكل قديم حسب معدل النمو الواطىء للسكان و٢٠٦ بليون شيكل قديم حسب النمو العالي للسكان سنة ٢٠٠٠ وبمعدل نمو سنوي يبلغ ٣,٤ ٪ و٣,٧ ٪ بكاملها وللفرضيتين على التوالي .

فهل يستطيع الاقتصاد الاسرائيلي تحقيق هذه المعادلات خلال المدة القادمة ؟

قد يمكن القول **ان تحقيق** هذا المعدل سنويا ليس امرا صعبا ولا يعد مرتفعا للغاية مقارنة بالمعدلات السابقة التي حققها الاقتصاد الاسرائيلي او مقارنة بمعدلات النمو في دول اخرى لا سيما تلك التي تصنف اسرائيل ضمنها من حيث مستوى الدخل ، ولكن التحفظ على امكانية الاقتصاد الاسرائيلي في بلوغ هذا المعدل متأت من اعتبارات عديدة منها :

١ ـ ان متوسط معدل الاقتصاد الاسرائيلي خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ، بلغ ١,٩ ٪ سنويا .. وفي بعض هذه السنوات كان سالبا (- ٠,٦ سنة ١٩٨٢) وواطئا جدا (٠,٣ ٪ سنة ١٩٨٤) . فاذا اخذت هذه السنوات قياسا ، يصعب توقع نجاح الاقتصاد الاسرائيلي في تحقيق المعدلات المطلوبة للنمو اللازم لبلوغ الاستخدام الكامل .

٢ ـ ان متوسط معدل النمو للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠ كان (٣,٦ ٪) . وهذه السنوات وان كانت حرب تشرين تقع ضمنها ، لكنها كانت سنوات ازدهار

جدول (٣ ـ ١٢)

الناتج القومي الاجمالي سنة ٢٠٠٠ عند مستوى الاستخدام الكامل

			فرضية (آ) (معدل النمو الواطـــيء للسكان) (٥ر١٪)			فرضية (ب) (معدل النمو المرتفـــع للسكان) ٧ر١٪		
		١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
١	الناتج القومي الاجمالي (١٩٨٠ = ١٠٠) (بليون شيكل قديم)	١١٦	١٥٣	١٧٥	١٩٧	١٥٨	١٨٢	١٠٦
٢	معدل النمو للفترة بكاملها ٩٨٤ ـ ٢٠٠٠		٤ر٣٪			٧ر٣٪		

وتشغيل كامل تقريبا لمختلف عوامل الانتاج . وان سنوات الازدهار ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ التي حققت متوسط معدل نمو (١١ ٪) كانت نتيجة لظروف حرب ١٩٦٧ الخاصة التي اضافت الى الاقتصاد الاسرائيلي فرصة **استثمار اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة واستثمار مواردها مع نفط سيناء وموارد** الجولان والايدي العاملة العربية الرخيصة ، والسوق الداخلي الذي تمثله هذه المناطق .. مما يعني ان الاقتصاد الاسرائيلي يستطيع ان يستأنف مرحلة ازدهار جديد على غرار تلك التي حدثت بعد حزيران ، اذا توفرت له فرصة الحصول على مناطق عربية جديدة وموارد عربية جديدة .

٣ ـ ان المدة منذ بداية الثمانينات الى الوقت الحاضر ، شهدت اعلى مستوى للتدفقات المالية الخارجية الى **اسرائيل (٥,١) بليون دولار متوسطا سنويا منها** (٣,٣) بليون دولار تحويلات من طرف واحد . (انظر فصل التدفقات المالية الخارجية) . ومع ذلك فان اجمالي تكوين رأس المال انخفض من ٢٤ ٪ من اجمالي الناتج القومي سنة ١٩٨٠ الى ٢٠ ٪ سنة ١٩٨٥ .

٤ ـ ان تدهور معدلات نمو الناتج القومي على النحو المشار اليها ، هو حصيلة للسياسة الاقتصادية التوسعية والنزعة العسكرية ، وما لم يطرأ تغيير جذري على هذه السياسة ، فمن الصعب توقع تحسن معدلات نمو الاقتصاد وادائه .

٥ ـ وقد يبدو ان ظروف الحرب هي السبب الرئيس لارتفاع الانفاق الاستهلاكي والسبب المباشر لتفاقم التضخم والعجز الداخلي والخارجي ، وهذا صحيح جزئيا ، ولكن الجزء الاخر يكمن في الطبيعة الشاذة للاقتصاد الاسرائيلي ، وارتكاز سياسته الاقتصادية على الانفاق الاستهلاكي .. اذ ان المرحلة التي تعيش بها اسرائيل منذ مطلع الثمانينات الى الوقت الحاضر تعد « المرحلة الذهبية » في تاريخ الامن الصهيوني لانشغال العراق والخليج العربي مباشرة بالعدوان الايراني ، وتشاغل سوريا بالحرب اللبنانية ، وانشغال المغرب العربي بالصراعات والخلافات بين دوله .. وقد لا يحمل المستقبل لاسرائيل افضل من هذه المرحلة حيث ضعف الوضع العربي وتردي قواه وتمزق صفوفه .

الفصل الرابع

فجوة الموارد المحلية والفجوة الخارجية



يعد تكوين رأس المـال او تخصيص جزء من الدخـل القومي للاستثمـار احد الشروط المهمة لتحقيق تنمية الاقتصاد وتوسيع طاقة جهازه الانتاجي . ومن الناحية النظرية تتوقف قدرة الاقتصاد على تكوين رأس المال ، على حجم مدخراته الوطنية ، فاذا عجزت هذه المدخرات ظهرت فجوة في الموارد المحلية ، وفي مثل هذه الحالة تعمد الدولة الى الاستعانة بالتمويل الخارجي ان هي تمسكت بمعدلات النمو المرتفعة .. وفي اطار العلاقة بين فجوة الموارد المحلية والتمويل الخارجي ، فإن فجوة الموارد المحلية تنعكس في الفجوة الخارجية على شكل عجز في حصيلة الصادرات من السلع والخدمـات عن تغطية قيمة الواردات . يشكل وجود هاتين الفجوتين ، لاسيما اذا كان وجودا مستمرا ودائما ، مظهرا من مظاهر الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي .. وفي هذا الفصل سيتم تناول موضوع الفجوتين من خلال المباحث الثلاثة الآتية :-

المبحث الاول : تطور فجوة الموارد المحلية .

المبحث الثاني : تطور الفجوة الخارجية .

المبحث الثالث : مصادر تمويل الفجوة الخارجية .



المبحث الاول
تطور فجوة الموارد المحلية

لقد سعت اسرائيل منذ قيامها الى تحقيق اهداف عديدة في وقت واحد . وهي اهداف تتنافس بطبيعتها على الموارد المتاحة ، وهذه الاهداف كما تكررت الاشارة اليها هي[1] :

- معدل نمو مرتفع للاقتصاد .
- الاستقلال الاقتصادي .
- مستوى معيشة مرتفع .
- استيعاب اعداد متزايدة من المهاجرين .
- رفع القدرة العسكرية باستمرار .

وبالنظر الى ان الموارد المالية الذاتية لاسرائيل لا تكفي لتمويل البرامج الخاصة لتحقيق جميع هذه الاهداف فقد استعانت بالتمويل الخارجي للتعويض عن نقص مواردها الذاتية . ويمكن القول ان قرار الاعتماد على التمويل الخارجي بدل الاعتماد على المدخرات المحلية كان قرارا اسرائيليا ولد مع ولادة « الدولة » ، ولم يكن مجرد عملية اختيار بين وسائل مختلفة للتمويل ، ولكنه كان قرارا استراتيجيا مهما يعكس الاعتمادية العالية على العوامل الخارجية لتنفيذ « المشروع الصهيوني » ويعد الصيغة المثلى لتحقيق الاهداف الاسرائيلية المشار اليها اعلاه في وقت واحد[2] .

ان الاعتماد على المدخرات المحلية ضمن ظروف نشأة اسرائيل كان ينطوي على استحالة عملية من جهة وعلى نتائج سلبية خطيرة قد تهدد نجاح « المشروع

---

(١) Don Patinkin, Op. Cit, PP. 127 - 128.

(٢) د . عمرو محيي الدين و « آخرون » ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق ـ ص ٤١ .

الصهيوني » بكامله من جهة اخرى . لقد كان من المؤكد ان يحصل التناقض :ـ

- بين هدف تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج القومي وتحقيق معدل مرتفع لمستوى المعيشة .
- بين ضغط الاستهلاك لتأمين المدخرات ، والهجرة وتباطئها .
- بين الحرص على تحقيق توافق اجتماعي وتسهيل عملية اندماج المهاجرين وبين تفجر تناقضات اجتماعية داخل اسرائيل .
- بين بناء القدرة العسكرية المتنامية والنمو الاقتصادي السريع .

من هنا يلاحظ ان نجاح اسرائيل في تحقيق معظم اهدافها المشار اليها في اعلاه ، انما يعزى بالدرجة الاولى الى نجاحها في تأمين موارد مالية تفوق مواردها الذاتية المتاحة .

وفي اطار ما تقدم سيعالج هذا المبحث « فجوة الموارد المحلية » من خلال الفقرات الاتية :

اولا : قياس فجوة الموارد المحلية .

ثانيا : تحليل هيكل فجوة الموارد المحلية .

اولا : قياس فجوة الموارد المحلية :

من الناحية النظرية ، عندما تعجزة الموارد الذاتية عن تمويل البرامج الاستثمارية المخططة ، تعمد الدولة اما الى الاستعانة بالتمويل الخارجي او الى تخفيض مستوى برامجها الاستثمارية الى ذلك الحد الذي يتعادل مع قدراتها الذاتية على التمويل . وقد اختارت اسرائيل الحل الاول ، وتمكنت من توفير مصادر كافية لتمويل برامجها الاستثمارية وجزء من حاجاتها الاستهلاكية عن طريق هذا الاسلوب ، وبذلك استطاع الاقتصاد الاسرائيلي على امتداد تاريخه ، تخصيص نسب مهمة من اجمالي الناتج القومي لتكوين رأس المال واخرى لتلبية حاجات الطلب الاستهلاكي (الخاص والعام) .

يوضح تطور حجم الفجوة بين الموارد الادخارية المحلية واجمالي تكوين رأس المال ، مدى اعتماد اسرائيل على التمويل الخارجي الى درجة لا تستطيع معها بدون

التحويل الخارجي ان تحافظ على المستويات التي بلغها تكوين رأس المال في الاقتصاد الاسرائيلي في مختلف مراحل تطور هذا الاخير .. ويساعد الجدول (٤ ـ ١) من خلال بعض مؤشراته على التعرف على تطور الفجوة المحلية والتغيرات التي طرأت على اهميتها النسبية .

يوضح السطران (١ ، ٢) من الجدول اعلاه ، ان الادخار المحلي كان واطئا طيلة المدة قيد البحث . حيث تراوحت نسبته من اجمالي الناتج المحلي بين ١١,٩ ٪ سنة ١٩٦٠ بوصفها اعلى نسبة ، و (ـ٠,١٦ ٪) بوصفها اوطأ نسبة في سنة ١٩٧٠ . اما في بقية السنوات فقد تراوحت نسبته بين هذه المستويات صعودا وهبوطا .

تعد هذه النسب للادخار ، متواضعة ، خصوصا عند مقارنتها بحاجة اسرائيل الى الاستثمارات . وسوف يلاحظ انها تصبح اكثر تواضعا لو طرح منها قيمة الاندثار ، فلو افترض ان الاندثار يمثل (٢ ٪) من اجمالي قيمة الناتج المحلي[٣] ، فمعنى ذلك ان نسب الادخار اعلاه تنخفض بالمقدار نفسه ، مما يوضح ضآلة جهود التمويل الذاتية لعملية التنمية في الاقتصاد الاسرائيلي .

لقد انعكس هذا التذبذب في معدلات الادخار على حجم فجوة الموارد المحلية ، اذ

---

(٣) تراوحت نسبة الاندثار (بالاسعار الجارية) حسب بيانات مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي كالآتي : ـ

اقل من ٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي للمدة لغاية سنة ١٩٦٠ .

٢,٦ ٪ من اجمالي الناتج المحلي للسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ .

٤,٤ ٪ من اجمالي الناتج المحلي للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ .

١٠,٧ ٪ من اجمالي الناتج المحلي للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ .

١٣,٤ ٪ من اجمالي الناتج المحلي للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ .

١٤,٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ .

*** وكان باتنكن قد استخدم نسبة ٧,٥ ٪ من الناتج القومي للاندثار للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ ـ (ص ٤٥) .**

— C. B. S. 1971, PP. 164 - 165

1977, PP. 164 - 165

1985, PP. 193

1986, P. 180

جدول (٤ ـ ١)

تطور فجوة الموارد المحلية للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

(١٩٨٠ = ١٠٠)

(مليون شيكل جديد)

		١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
١	اجمالي الادخار المحلي (بالمليون)	١٣١	٣٢٨١	ـ١٠٥	٦٧٤٩	٦٤٧٣
٢	اجمالي الادخار/ GDP	١ر٣	١١ر٩	ـ١٦ر٠	٦ر٣	٥ر٤
٣	اجمالي تكوين رأس المال (بالمليون)	٥٨١٦	٩٢٦٢	٢١٢٣	٢٤٧٩٧	٢٣٤٤٤
٤	اجمالي تكوين رأس المال / GDP	٥٨ر٥	٣٣ر٦	٣٣ر٢	٢٣ر٢	١٩ر٦
٥	فجوة الموارد المحلية/ GDP	٥٧ر٢	٢١ر٧	٣٣ر١	١٦ر٩	١٤ر٢
٦	فجوة الموارد المحلية/ اجمالي الموارد المستخدمة	٣٣ر٣	١٤ر٥	٢٠ر٧	٨ر٠	٦ر٤
٧	نسبة ١ : ٣	٢ر٢	٣٥ر٤	ـ٥ر٠	٢٧ر٢	٢٧ر٦

Source: C.B.S, 1986, PP. 170-171

بلغت ذروتها (٥٧,٢ ٪) و (٤٥,٥ ٪) في سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، ثم انخفضت الى (١٤,٢ ٪) سنة ١٩٨٥ من اجمالي الناتج المحلي (السطر ٥ من جدول ٤ ـ ١) .

وفي هذا الاطار يمكن التمييز بين عدة مراحل او فترات عاشها الاقتصاد الاسرائيلي ، من حيث تباين مستويات الفجوة ، ويمكن ايضا الى حد كبير الاعتقاد بأن لكل مرحلة من هذه المراحل سماتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، التي كان لها تأثير في معدلات الفجوة صعودا او هبوطا .. وهذه المراحل هي :-

١ ـ المرحلة الاولى : ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦ : اتسمت بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي (١٠,٨ ٪) وارتفاع معدل الفجوة حيث بلغ متوسط معدلها ٣٨ ٪ تقريبا من اجمالي الناتج المحلي . وفي هذه المرحلة ارتفع معدل الاستهلاك وكذلك اجمالي تكوين رأس المال لتغطية احتياجات موجات الهجرة الضخمة التي تدفقت الى فلسطين المحتلة بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ . وللقيام باستثمارات في مشاريع البنية التحتية وتنمية الزراعة والصناعة . وفي هذه المرحلة شاركت اسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر ، الذي رفع نسبة الاستهلاك الكلي الى ١٠٠,١ ٪ من اجمالي الناتج المحلي[٤] .

٢ ـ المرحلة الثانية : ١٩٥٧ ـ ١٩٦٥ : اتسمت بهبوط بسيط في معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (٩,٤ ٪) وهبوط محسوس في معدل الفجوة ، حيث بلغ متوسط معدلها ٢٤,٥ ٪ من اجمالي الناتج المحلي . على الرغم من ان هذه المرحلة شهدت اوسع برنامج للتنمية الزراعية والصناعية ، من خلال الاستفادة من اتفاقيتي الترضية والتعويضات الالمانية . غير ان الاستقرار النسبي وتحسن وضع الصادرات ومعدلات نمو الناتج المحلي المرتفعة كل ذلك ساهم بتقليص الفجوة .

٣ ـ المرحلة الثالثة : ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ : وهي مرحلة الركود التي هبط خلالها معدل نمو الناتج الى ٠,٩ ٪ و ٢,٣ ٪ على التوالي . وتقلصت الاستثمارات ومارست الحكومة خلالها سياسة كبح للطلب .. وخلال هاتين السنتين هبط متوسط

---

(٤) استخرجت نسب حجم الفجوة من طرح السطر ٢ من السطر ٤ ، او

الاستثمار - الادخار / الناتج المحلي الاجمالي × ١٠٠ X

نسبة الفجوة الى ٢٠ر٦٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، على الرغم من وقوع حرب حزيران خلالها .

٤ - المرحلة الرابعة : ١٩٦٨ - ١٩٧٢ : وهي مرحلة الازدهار الثانية التي استأنف خلالها معدل نمو الناتج المحلي ارتفاعه الى اكثر من (١٠ ٪) وازدهرت كل من الاستيرادات والصادرات وارتفعت الفجوة الى ٣٠ ٪ معدلا لهذه المرحلة .

٥ - المرحلة الخامسة ١٩٧٣ - ١٩٧٦ : في هذه المرحلة وقعت حرب تشرين وكانت اعباؤها ثقيلة على الاقتصاد الاسرائيلي بخلاف حرب ١٩٦٧ .. وارتفع الاستهلاك الحكومي بشكل كبير وتنامت الاستيرادات . وبالرغم من نمو الصادرات خلال هذه المرحلة ، لم تتمكن من تقليص الفجوة التي بلغ معدلها ٣٩٪ تقريبا .

٦ - المرحلة السادسة ١٩٧٧ - ١٩٨٤ : وتعد هذه المرحلة مرحلة الركود التضخمي في الاقتصاد الاسرائيلي التي شهدت اعلى معدلات التضخم الى جانب تباطؤ معدلات نمو الناتج وارتفاع نسب البطالة . وبلغ متوسط معدل الفجوة في هذه المرحلة ٢٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي تقريبا .

٧ - المرحلة السابعة ١٩٨٥ - : شهدت هذه المرحلة منذ تموز ١٩٨٥ ، تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي او التوازن الاقتصادي الذي تتلخص اهدافه في القضاء على التضخم الجامح وتنشيط معدلات النمو ومعالجة العجز الكبير في ميزان المدفوعات وتحسين معدل الصادرات[٥] . وقد اسفرت النتائج الاولى لهذا البرنامج عن خفض واضح في حجم الفجوة من ٢٠ ٪ تقريبا سنة ١٩٨٤ الى ١٤,٢ ٪ سنة ١٩٨٥ ، ويعد هذا التغير مؤشرا على تقلص حجم فجوة الموارد المحلية لصالح الاقتراب من التوازن الاقتصادي الداخلي . فقد انخفض اجمالي الطلب الداخلي في سنة ١٩٨٥ بنسبة (١,٨ ٪) عن مستواه لسنة ١٩٨٤ . وقد كان المصدر الرئيس لهذا الانخفاض هبوط اجمالي تكوين رأس المال بنسبة ١٣ ٪ الى جانب تخفيض بسيط للغاية في الاستهلاك الخاص

---

(٥) **IMF Survey, September, 1987, P. 262.**

(٠,٤ ٪)[٦] . بالاضافة الى تركيز النمو الاقتصادي على الفروع الصناعية التصديرية مثل الالكترونيات والصناعات المعدنية ، وارتفاع الانتاجية بحوالي ٢,٥٪[٧] .

من السابق لأوانه تقدير ما اذا كان هذا التحسن متأتيا من تغيرات هيكلية او بسبب سياسة كبح الطلب التي تضمنها برنامج الاصلاح الاقتصادي لسنة ١٩٨٥ . غير ان البيانات الاولية لعام ١٩٨٦ تشير الى ان فجوة الموارد المحلية استعادت مستواها لعام ١٩٨٤ ، ان كبح الطلب في النصف الثاني من عام ١٩٨٥ ، والذي ادى الى تقلص الفجوة الى ١٤,٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي ، عوّضه ارتفاع اجمالي الطلب الداخلي سنة ١٩٨٦ بنسبة ٧,٧ ٪ (وكان مصدر هذه الزيادة ارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة ١٤ ٪ عن مستوى ١٩٨٥ ، واجمالي تكوين رأس المال بنسبة ٨ ٪ مقابل انخفاض في الاستهلاك الحكومي بنسبة ٤,٨ ٪)[٨] . الامر الذي ادى الى ارتفاع نسبة حجم الفجوة المحلية الى ٢٠,٤ ٪ من اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٨٦ .

مما يساعد ايضا على التمييز بين النتائج الهيكلية والنتائج الوقتية والجزئية لبرامج الاصلاح الاقتصادي بما فيها تلك التي استخدمت قبل البرنامج الاخير لعام ١٩٨٥ ، هو ان نسبة حجم فجوة الموارد المحلية خلال السنوات السابقة لعام ١٩٨٥ لم تقل عن ١٩ ٪ من اجمالي الناتج المحلي . وفي سنة واحدة ، هي سنة ١٩٨٠ ، انخفضت الى ١٧ ٪ فقط ، لكنها ارتفعت الى ٢٥ ٪ تقريبا سنة ١٩٨٣ ..

ومن البيانات المتقدمة يستخلص امران :ـ

الاول : يتعلق بالمسار التاريخي لتطور الفجوة المحلية ، ومؤداه ان الاتجاه العام لهذا المسار يميل نحو تقلص الفجوة ولكن بوتائر بسيطة وواطئة وتتسم بالتذبذب بين سنة واخرى ، وعلى سبيل المثال فإن مستوى الفجوة في السبعينات كان قريبا من مستواها في الخمسينات[٩] ، وان مستواها في الثمانينات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) قريب من

---

(٦) C. B. S. 1986, P. 170.

(٧) IMF, SM/ 86/ 96, May 8, 1986, Israel Recent.., PP. 1 - 2.

(٨) IMF Survey, Op. Cit. P. 260.

(٩) باستثناء سنتي ١٩٥٠ (حيث بلغت ، ٥٧,٢ ٪ ، و١٩٥١ حيث بلغت ٤٥,٥ ٪ من اجمالي الناتج المحلي) .

مستواها في الستينات . وبالاستناد الى هذا المسار التاريخي البالغ (٣٧ سنة) ، يصبح من الصعب افتراض حصول تقلص كبير في حجم الفجوة المحلية ما لم يحصل تغير هيكلي في السياسات الاقتصادية وفي هيكل الطلب الداخلي .. وتبعا لذلك في الدلالات والعوامل الستراتيجية التي تعد سببا مباشرا للتركيب الراهن لهيكل الطلب .

الثاني : ان تقلص حجم الفجوة سنة ١٩٨٥ ، وعودته للارتفاع سنة ١٩٨٦ ، يشجع على الاعتقاد ان برنامج الاصلاح الاقتصادي لعام ١٩٨٥ ، لم يمس ثوابت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، ولا التركيب الهيكلي الراهن للطلب الداخلي . واذا كان من السابق لأوانه الجزم بدقة هذا الاعتقاد ، فإن توفر البيانات حول النتائج التطبيقية للبرنامج المذكور الخاصة بسنة ١٩٨٧ ، تساعد على اعطاء رأي اكثر دقة وحسما بهذا الشأن[١٠] .

ثانيا : تحليل هيكل الفجوة المحلية :

لقد اشير الى ان فجوة الموارد المحلية ، تبرز نتيجةً لعجز الادخارات المحلية عن مواكبة الاحتياجات المتزايدة للاستثمارات .. ومن الفقرة السابقة تم التعرف على تطور حجم هذه الفجوة .. وفي هذه الفقرة محاولة لتحليل هيكل الفجوة المحلية والتغيرات التي طرأت على مكوناته وكالاتي :-

١ - تطور اجمالي الادخارات المحلية :

يعد انخفاض مستوى الادخارات المحلية من السمات المميزة والثابتة في الاقتصاد الاسرائيلي ، وذلك ناتج من غياب الادخارات العامة بسبب العجز المزمن في الميزانية العامة . اما في السنوات التي تسجل فيها الميزانية فائضا ، فإن مستواه يكون في العادة

---

(١٠) **بلغ متوسط نسبة حجم الفجوة الى اجمالي الناتج المحلي حسب العقود كالآتي :**

١٩٥٢ - ١٩٥٩	٢٩,٤
١٩٦٠ - ١٩٦٥	٢١,٨
١٩٧٠ - ١٩٧٩	٢٨,١
١٩٨٠ - ١٩٨٦	٢٠,٠

واطئا وحجمه محدودا . وتتأثر الادخارات الخاصة ، بالاتجاه العام السائد بين المستوطنين والذي تعبر عنه النزعة نحو نمط للاستهلاك على غرار النمط السائد في الدول الصناعية ، كما ان السلطات نفسها تشجع هذا الاتجاه بوصفه احد مغريات الهجرة الى اسرائيل ووسيلة لتقليص النزوح منها .

ان السطرين (١ و ٢) من جدول (٤ ـ ١) ، يؤكدان هذه التفسيرات . فقد تراوحت نسبة الادخارات المحلية بين معدل سلبي (ـ ١٦ ٪) سنة ١٩٧٠ بوصفها اوطأ مستوى و (١١,٩ ٪) من اجمالي الناتج **المحلي سنة** ١٩٦٠ بوصفها اعلى مستوى . في حين بلغت هذه النسبة (١,٣ ٪) سنة ١٩٥٠ و (٦,٣ ٪) سنة ١٩٨٠ و (٥,٤ ٪) سنة ١٩٨٥[١١] و (٠,٣ ٪) سنة ١٩٨٦[١٢] . ومعنى ذلك ان التحسن في مستوى الادخارات المحلية طوال المدة قيد البحث كان بطيئا ، وانه ليس ثمة ما يبرر توقع زيادة الادخارات في المستقبل ، طالما ان السياسة الاقتصادية الخاصة بالاستهلاك الكلي لن تتغير تغيرا جوهريا ، وحيث ان هذه الاخيرة مبنية على عوامل ودلالات ستراتيجية تتصل اتصالا وثيقا بمقومات الامن « القومي » ، بمعناه الواسع ، فمن المستبعد ان يحصل تغير جوهري في السياسة الخاصة بالاستهلاك وتبعا لذلك يستبعد حصول تطور جوهري في مستوى الادخارات .

لقد اعد جدول بالحجم التراكمي للادخارات طبقا لبيانات الحسابات القومية للاقتصاد الاسرائيلي ، ومن هذا الجدول (٤ ـ ٢) يلاحظ ان نسبة اجمالي الادخارات المتراكمة خلال المدة (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥) بلغ (٠,٨ ٪) من اجمالي الناتج القومي وعند تقسيم المدة اعلاه على مرحلتين يكون معيار التمييز بينهما سنة ١٩٧٣ ، يلاحظ ان المدة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٢) شهدت نسبة ادخارات اجمالية متراكمة بلغت (٥,٧ ٪) من اجمالي الناتج القومي . بينما سجلت الادخارات خلال المدة الثانية (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥) نسبة سالبة (ـ ٢,٢ ٪) من اجمالي الدخل القومي ، وبالمقابل يلاحظ ان نسب الاستهلاك الكلي التراكمي خلال المراحل نفسها بلغت على التوالي (٩٩,٢ ٪) ،

---

(١١) C. B. S. 1986, P. 170.

(١٢) IMF Survey, Op. Cit. P. 260.

جدول (٤ ـ ٢)

تطور الحجم التراكمي للادخار الكلي والاستهلاك الكلي

(١٩٨٠ = ١٠٠)

(مليون شيكل جديد)

الفقرة / المدة	اجمالي الناتج القومي المتراكم		اجمالي الادخار المتراكم		اجمالي الاستهلاك الكلي المتراكم	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٨٥ـ٩٥٠	٢٠٧٣٧٨٦	١٠٠	١٧١٩٣	٠ر٨	٢٠٥٦٥٩٣	٩٩ر٢
١٩٧٢ـ٩٥٠	٧٩٠٦٠٠	١٠٠	٤٥٠٣٩	٥ر٧	٧٤٥٥٦١	٩٤ر٣
١٩٨٥ـ٩٧٣	١٢٨٣١٨٦	١٠٠	ـ٢٧٨٤٤	ـ٢ر٢	١٣١١٠٣٠	١٠٢ر٢

Source: C.B.S, 1986, P. 170

(٩٤,٣ ٪) ، (١٠٢,٢ ٪) (الجدول ٤ ـ ٢) .

ان هذه النسب ، تبين ان الفجوة المحلية ، بقدر ما هي انعكاس لحجم القصور في الموارد الادخارية مقارنة بحجم الاستثمارات المنفذة (او المخططة) ، فانها في الوقت نفسه ، تبين ، ان هيكل الاقتصاد الاسرائيلي يجعل الاستهلاك مسؤولا بشكل غير مباشر عن ظهور الفجوة المحلية ، بسبب استيعابه معظم الناتج القومي (او الدخل القومي) ، مما لا يبقى معه شيء ذو قيمة للادخار . وبالنظر الى ان الفصل الخاص بالاستهلاك سيتناول هذا الموضوع بالتفصيل ، يكتفى هنا بهذا القدر من التنبيه الى مسؤولية الاستهلاك او دوره في ظهور الفجوة المحلية ، ولكن قد يكون من المفيد الاشارة الى مدى تطور درجة اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على موارده الذاتية لتمويل التنمية فيه ، ومن الممكن اعتماد معيار « نسبة الادخارات الى اجمالي تكوين رأس المال » بوصفه معياراً مناسباً لقياس درجة الاعتماد هذه . ومن خلال بيانات السطر (٧) في الجدول (٤ ـ ١) يلاحظ ان نسبة الادخارات الى اجمالي تكوين رأس المال كانت واطئة

جدا بلغت (٢,٢ ٪) . ارتفعت في سنة ١٩٥٥ فبلغت ٢٣ ٪ وارتفعت الى ٢٧,٦ ٪ سنة ١٩٨٥ ، فاذا اعتمد على النسبة لسنتي ١٩٥٥ و ١٩٨٥ ، بالامكان القول ان معدل التحسن في الاعتماد على الموارد الذاتية لتمويل التنمية كان بطيئا خلال ثلاثين سنة .

من جانب آخر ان هذا التحسن في الاتجاه العام لنمو القدرات الذاتية الادخارية ، اقترن بتذبذب حاد بين سنة واخرى ، بحيث يصعب استخلاص اتجاه عام نحو التحسن في ضوء حدة التذبذب هذه .. وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الادخارات الى ٣٥ ٪ من اجمالي تكوين رأس المال سنة ١٩٦٠ ، لكنها انخفضت الى ما يقرب من الصفر (٠,٤ ٪) سنة ١٩٧٠ ، وبلغت ٣ ٪ سنة ١٩٨٣ ثم ارتفعت الى ٢٧,٦ ٪ سنة ١٩٨٥ ..ثم هبطت الى ٦ر١ سنة ١٩٨٦ ، ويعزى ارتفاع نسبة الادخارات الى انخفاض الاستهلاك وتكوين رأس المال ، لاحدهما او كليهما .

٢ ـ تطور اجمالي تكوين رأس المال المحلي :

كما ان الادخارات الواطئة سمة من سمات الاقتصاد الاسرائيلي ، على العكس من ذلك ، تعد الاستثمارات المرتفعة سمة اخرى من سمات هذا الاقتصاد .. وللوهلة الاولى يبدو هذا الوضع حالة تنطوي على شيء من التناقض ، انطلاقا من ان المصدر الرئيس لتمويل الاستثمارات هو الادخارات المحلية ، غير ان هذه الحالة تنجلي عندما نعلم ان المصدر الرئيس لتمويل الاستثمارات يعتمد على التدفقات المالية الخارجية . مع ذلك ، لا تكفي هذه الملاحظة لتوضيح دور الاستثمارات في تكوين الفجوة المحلية . ولغرض التعرف على هذا الدور يتطلب الامر ، معرفة تطور موقع الاستثمارات ونسبتها الى اجمالي الناتج المحلي .

وبالعودة الى بيانات الجدول (٤ ـ ١) ، يقدم السطران (٣ و ٤) صورة اجمالية لتطور اجمالي تكوين رأسمال . ومنها يلاحظ :ـ

آ ـ ان نسبة اجمالي تكوين رأس المال الى الناتج المحلي الاجمالي كانت مرتفعة للغاية في سنة ١٩٥٠ حيث بلغت ٥٨,٥ ٪ ويعزى ارتفاع النسبة في هذه السنة ، الى الاحتياجات الكبيرة والواسعة التي تطلبتها سنوات النشأة الاولى ، بما في ذلك

الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لقطاع التشييد بهدف توطين موجات الهجرة التي تدفقت بعد اعلان قيام « الدولة » .

ب - على امتداد السنوات اللاحقة تراوحت نسبة اجمالي تكوين رأس المال بين الخمس والثلث من اجمالي الناتج المحلي .

تعكس هذه النسب المرتفعة ، البرنامج التنموي الواسع والمكثف الذي اعتمدته السلطات الاسرائيلية (وقد سبق تناول جوانب من استراتيجية التنمية في الفصل الثاني وما تطلبته من استثمارات واسعة ، مما لا يستوجب تكرار الاشارة الى تفاصيلها في هذا المكان من البحث) .

السؤال الجدير بالاثارة هنا هو هل تعد النسبة الاسرائيلية لتكوين اجمالي رأس المال عالية حقا على وفق المعايير السائدة في دول العالم ؟

يساعد الجدول (٤ - ٣) على توضيح الاجابة عن هذا السؤال .. فالنسبة الاسرائيلية للاستثمار المحلي في اسرائيل سنة ١٩٦٥ بلغت ٢٩ ٪ من اجمالي الناتج المحلي ، وهي أعلى من معدل النسبة في الدول الصناعية البالغة ٢٣ ٪ ، ومن النسبة في الدول متوسطة الدخل المرتفع والبالغة ٢٤ ٪ ، كما انها اعلى من دول اخرى يتضمنها الجدول المذكور ، وتحتل من حيث تسلسل مرتبتها للدول المتضمنة في الجدول المرتبة الثانية . اما في سنة ١٩٨٥ ، فإن النسبة الاسرائيلية تتراجع الى المرتبة الخامسة وتصبح اقل من معدل النسبة لدى كل من الدول الصناعية ومتوسطة الدخل المرتفع .

في ضوء هذه البيانات ، لا تعد النسبة الاسرائيلية مرتفعة بمستوى استثنائي . فطبقا لبيانات البنك الدولي في الجدول المذكور اعلاه ، توجد دول نسبة الاستثمار الاجمالي لديها مقاربة للنسبة الاسرائيلية وفي بعضها تفوق النسبة الاسرائيلية . هذا بالنسبة لسنة ١٩٦٥ اما بالنسبة لسنة ١٩٨٥ فالنسبة الاسرائيلية تفقد مرتبتها المتقدمة لتصبح عند مستوى واطىء .. مع ذلك تظل النسبة الاسرائيلية حالة متميزة واستثنائية لسببين :

اولهما : ان مصدر التميز والاستثناء متأتٍ من كون الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الاسرائيلي يستوعب معظم الناتج المحلي ، بحيث لا يبقى فيه ما يكفي لتخصيص نسبة عالية لاجمالي تكوين رأسمال .

جدول (٤ - ٣)(*)

نسبة الاستثمار الى اجمالي الناتج المحلي وفجوة الموارد المحلية

(في دول مختارة)

	الاستثمار كنسبة / GDP		فجوة الموارد المحلية كنسبة / GDP	
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥
الدول الصناعية	٢٣	٢١	صفر	صفر
الدول متوسطة الدخل المرتفع	٢٢	٢٤	صفر	٤+
اسرائيل	٢٩	١٦	١٤-	٧-
البرازيل	٢٥	١٦	٢+	٦+
هنغاريا	٢٦	٢٥	١-	٢-
ماليزيا	٢٠	٢٨	٤+	٥+
يوغسلافيا	٣٠	٣٩	صفر	٢+
المكسيك	٢٢	٢١	١-	٥+
فنزويلا	٢٤	١٥	١٠+	٩+

Source: World Bank, 1987, P. 209

(*) البيانات في هذا الجدول معتمدة على تقرير البنك الدولي لسنة ١٩٨٧ ، وهي عن اجمالي الاستثمار المحلي بما في ذلك النسبة الاسرائيلية لتسهيل المقارنة .

وثانيهما : ان النسبة الاسرائيلية بخلاف الكثير من الدول تقترن بفجوة موارد محلية كبيرة ومرتفعة .

وبالعودة الى بيانات الجدول (٤ - ٣) يلاحظ ان الدول التي حققت نسباً لاجمالي تكوين رأسمال مقاربة للنسبة الاسرائيلية ، لم تكن لديها فجوة موارد محلية مرتفعة كالتي لدى اسرائيل ، وان وجدت فنسبتها واطئة بالقياس الى نسبة فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الاسرائيلي ، بل ان بعض الدول كان لديها فجوة موارد محلية موجبة .

ومعنى هذا ، انه اذا كانت برامج الاستثمار تعد سببا اساسيا في ظهور الفجوة المحلية . فإن ارتفاع الاستهلاك يعد عاملا متداخلا مع عامل الاستثمار في التأثير في تكوين فجوة موارد محلية كبيرة ، بدليل ان الدول المشار اليها في الجدول المذكور تمكنت من تنفيذ برامج استثمار واسعة ، ولكن كان لديها مستوى مرتفع من الادخارات ، حال دون ظهور فجوة موارد محلية ، او على الاقل جعل فجوة الموارد المحلية عند مستويات واطئة مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي .

٣ - الارتباط بين نمو الفجوة المحلية ونمو الاستهلاك وتكوين رأس المال الاجمالي :

استكمالا للفقرة اعلاه ، ولتسهيل ملاحظة الارتباط بين نمو كل من الاستهلاك وتكوين اجمالي رأس المال وبين نمو الفجوة ، او بين نمو احدهما ونمو الفجوة ، يمكن تقديم المؤشرات الآتية المستخلصة من الجدول (٤ - ٤) وكالآتي :-

آ - السطر الاول : ويبين ان الفجوة بلغت اعلى مستوياتها (٥٧,٢ ٪) ، عندما كان الاستهلاك يكاد يستوعب كل الناتج المحلي (٩٨ ٪) ، وعندما كان اجمالي تكوين رأس المال هو الآخر مرتفعا (٥٨ ٪) من اجمالي الناتج المحلي . هنا يبرز التأثير المشترك للمستوى المرتفع لكل من الاستهلاك واجمالي تكوين رأس المال في ارتفاع نسبة حجم الفجوة المحلية .

ب - السطر الثاني : يبين ان الفجوة انخفضت (٢١,٦ ٪) من اجمالي الناتج المحلي ، عندما انخفض كل من الاستهلاك (٨٨,١ ٪) واجمالي تكوين رأس المال (٣٣,٦ ٪) . هنا يبرز تأثير انخفاض مستوى المتغيرين المذكورين في تقليص حجم الفجوة المحلية .

جـ - السطر الثالث : يبين ارتفاع حجم الفجوة المحلية (٣٣ ٪) من اجمالي الناتج المحلي ، عندما ارتفع الاستهلاك (١٠٠,٢ ٪) مع بقاء نسبة اجمالي تكوين رأس المال مستقرة نسبيا (٣٣ ٪) . هنا يبرز تأثير الاستهلاك عاملاً حاسماً في اتساع حجم الفجوة .

د - السطر الرابع : يبين ان انخفاض حجم الفجوة (١٧ ٪) تقريبا عند انخفاض كلا المتغيرين (وهذه الحالة مماثلة للحالة في السطر الثاني) .

هـ - السطر الخامس : يبين انخفاض حجم الفجوة المحلية (١٤,٢ ٪) من اجمالي الناتج المحلي عندما انخفضت نسبة اجمالي تكوين رأسمال الى (١٩,٦ ٪) على الرغم من الارتفاع البسيط في الاستهلاك . هنا نسبة الانخفاض في رأس المال اكبر من الارتفاع في الاستهلاك فانخفضت الفجوة .

و - السطر السادس : يبين ارتفاع حجم الفجوة (٢٠,٤ ٪) من اجمالي الناتج المحلي ، عندما ارتفعت نسبة الاستهلاك (٩٩,٧ ٪) وتكوين اجمالي رأس

جدول (٤ ـ ٤)

اثر تطور الاستهلاك واجمالي تكوين راسمال في تطور الفجوة المحلية

(نسبة مئوية)

	الفتـــرة	معدل نمو اجمالـــي الناتج المحلي	الاستهلاك / GDP %	اجمالي تكوين رأسمال /GDP %	حجم الفجوة / GDP
١	١٩٥٠	—	٩٨٫٧	٥٨٫٥	٥٧٫٢
٢	١٩٦٠	١٠٫٧	٨٨٫١	٣٢٫٦	٢١٫٦
٣	١٩٧٠	٨٫ ٨	١٠٠٫٢	٣٣٫٢	٣٣٫١
٤	١٩٨٠	٥٫٣	٩٣٫٧	٢٣٫٢	١٦٫٩
٥	١٩٨٥	٢٫٣	٩٤٫٦	١٩٫٦	١٤٫٢
٦	١٩٨٦	٢٫٢	٩٩٫٧	٢١٫٠	٢٠٫٤

للاسطر (١ ـ ٥) Source: C.B.S, 1986, P. 170

للسطر ٦ — IMF Survey, September 14, 1987 P. 260

المال (٢١,٠ ٪) .. وهذه الحالة مماثلة للحالة في السطر ١ .

والخلاصة النظرية التي تقدمها بيانات الجدول اعلاه ، ان فـائض الاستيراد الذي يستخدم لتغطية فجوة الموارد المحلية يمكن ان يستخـدم لاغراض الاستثمـار والاستهلاك وليس للاستثمار وحده ، وذلك لعدة اسباب ابرزها :

ـــ ان هيكل الانتاج قد لا يتطابق مع هيكل الطلب الداخلي .

ـــ ان العرض المحلي قد لا يكفي لاشباع الطلب الداخلي على الرغم من نموه المرتفع والمستمر ، بسبب نمو الطلب بمعدلات مرتفعة ايضا .

ـــ ان معدل نمو الناتج المحلي قد تباطأ على الرغم من ارتفاع معدل تكوين اجمالي رأس المال بسبب عدم ثبات المعامل الحدي لرأس المال ، تغير اساليب الانتاج ، وتغير انتاجية رأس المال .



المبحث الثاني
تطور الفجوة الخارجية

تعكس فجوة الموارد المحلية حقيقة جوهرية ، وهي ان معدل زيادة الاستيعاب المحلي ومستواه اعلى من معدل زيادة اجمالي الناتج المحلي ومستواه .. وانعكاس لهذا التباين وجدت في الاقتصاد الاسرائيلي فجوة التجارة الخارجية ، وهي المظهر المباشر للاختلال الخارجي فيه ، وقد تزامنت مع فجوة الموارد المحلية وتأثرت بمعدلات تغيرها بالصعود او الهبوط ، وكانت تجسيدا للنمو غير المتوازن بين كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات[١٣] .

تطلبت الفجوة الخارجية مصادر دائمة للتمويل الخارجي وبأحجام تتناسب وتطور حجم فائض الاستيراد ، وبدون ذلك كان من المستحيل تصور ان يتمكن الاقتصاد الاسرائيلي من تحقيق الانجازات التي حققها على صعيد الاهداف الستراتيجية للحركة الصهيونية و « دولة اسرائيل »[١٤] .

في هذا المبحث ، ستعالج فجوة التجارة الخارجية من خلال الفقرات الآتية :ـ

اولا : قياس فجوة التجارة الخارجية .

ثانيا : العلاقة بين حجم الفجوة الخارجية ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي .

ثالثا : اهمية الفجوة الخارجية للاقتصاد الاسرائيلي .

---

(١٣) Howard Pack, Op. Cit, p. 172

(١٤) د . فؤاد حمدي بسيسو ـ الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام ـ مصدر سابق ـ ص ٤٠ ، ٤٢ .

اولا : قياس فجوة التجارة الخارجية :

على الرغم من ان الفجوة الخارجية هي انعكاس للفجوة المحلية ، فإن ثمة اختلافات بين الفجوتين من حيث طبيعة العوامل المؤثرة في كل منهما .. ذلك ان العلاقة بين الفجوتين ، من الناحية النظرية ، قد بنيت على فرضية وجود تداخل احلالي كامل بين الموارد المحلية والموارد الاجنبية ، بحيث ما ان يتدبر الاقتصاد القومي قدرا من المدخرات المحلية حتى تتحول الى استثمار ، وانه اذا عجز عن تدبير الموارد الاجنبية اللازمة ، فإن زيادة المدخرات المحلية لن تكون كافية وحدها لتمويل التوسع في الاستثمار ، وذلك لأن المدخرات المحلية ، لا تتمتع دائما بدرجة احلال كافية لتعويض نقص الموارد الاجنبية ، اذ يقتضي ذلك ان تتحول الى طاقة انتاجية لها قابلية على انتاج سلع يمكن تصديرها ، بعكس الموارد الاجنبية التي تمتلك درجة احلال عالية للتعويض عن نقص المدخرات المحلية[١٥] .

وفي اطار ذلك ، يمكن القول ، ان الاقتصاد الاسرائيلي ، تمكن من توفير الموارد الاجنبية اللازمة لتمويل برامجه الاستثمارية وجزء من احتياجاته الاستهلاكية . ومن تتبع تطور حجم الفجوة الخارجية ، نجد ان هذه الفجوة كانت دائما موازية للفجوة الداخلية ، لا من منطلق ان الفجوتين يجب ان تتساويا في اية مدة سابقة[١٦] ، ولكن على اساس ان قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الاستيراد ، وعلى ايجاد مصادر كافية للتمويل ، كانت عالية طيلة المدة ، ولم يواجه صعوبات كبيرة في هذا المجال تجبره على الغاء بعض اهدافه ، او تخفيض مستوى معدلات النمو المخططة .. وربما كانت هذه الخاصية ، من اهم ما يميز طبيعة العلاقة بين الفجوتين في الاقتصاد الاسرائيلي . اذ ان من المعروف ، ان الدول النامية لا تستطيع ان توفر الموارد الاجنبية طبقا لطموحاتها ولما تخططه من برامج تنموية ، كما ان طاقتها على **الاقتراض** محدودة بسبب الاثر التراكمي الذي تحدثه اعباء خدمة المديونية في استمرار العجز بميزان المدفوعات وتفاقمه . فبعد وصول الديون الخارجية الى مستوى معين حرج ، تصبح اعباء خدمتها احد العوامل المهمة في اختلال ميزان المدفوعات وسببا اساسيا في تفاقم ازمة النقد الاجنبي ودخول

---

(١٥) د . رمزي زكي ـ ازمة الديون الخارجية ـ مصدر سابق ـ ص ٥١ .

(١٦) المصدر نفسه .

الاقتصاد دوامة الحلقة المفرغة للديون . فالاقتراض في مثل هذه الحالة ، يزيد من عجز الميزان ، وعجز ميزان المدفوعات يتطلب بدوره مزيدا من الاقتراض وهكذا[١٧] .

وكما سترد الاشارة ادناه ، فإن تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي لم تكن بسبب تقلص فرص التمويل الخارجية ، بقدر ما كانت نتيجة لمحدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الاسرائيلي ، ولضغط المشكلات المزمنة التي تفاقمت في السنوات السابقة .

وللوقوف على التطور الكمي لفجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الاسرائيلي ، فإن الجدول (٤ ـ ٥) يقدم خلاصة كافية لذلك . ومن هذا الجدول نلاحظ الآتي :ـ

١ ـ ان الاتجاه العام لفجوة التجارة الخارجية ، موازٍ للاتجاه العام للفجوة المحلية .. وهذا امر بديهي ، استنادا الى ان الفجوة الخارجية بوجه عام هي انعكاس للفجوة الداخلية ، لقد انخفضت نسبة الفجوة الى اجمالي الناتج المحلي من ٦٠ ٪ سنة ١٩٥٠ الى ١٤,٢ ٪ سنة ١٩٨٥ ، (سطر ٣ من الجدول) ، وتنخفض هذه النسبة بدرجة اكبر عند مقارنتها باجمالي الموارد المستخدمة (السطر ٤ من الجدول) . وهذا الاختلاف بين معدل النسبتين ، يعكس الحجم الكبير لفائض الاستيراد في الاقتصاد الاسرائيلي .

٢ ـ وفي الوقت الذي انخفضت فيه نسب الفجوة الخارجية بدرجة كبيرة الى اقل من الربع خلال المدة المدروسة ، فإن معدل الفجوة للفرد الواحد ، لم ينخفض الا بمقدار محدود (١٥ ٪) . للمدة بكاملها (من ٤٧١٥ شيكلا جديداً سنة ١٩٥٠ الى ٣٩٧٥ شيكلاً جديداً سنة ١٩٨٥) . وذلك ناتج من الزيادات الكبيرة في السكان في العقد الاول والنصف الاول من العقد الثاني ، ومن اقتران تباطؤ نمو الفجوة بعد سنة ١٩٧٠ بتباطؤ اقل في معدل نمو السكان (٢,٤ ٪ معدل نمو السكان مقارنة بانخفاض للفجوة بمقدار ١,٦ ٪) ، الامر الذي ادى الى ان ينخفض معدل الفجوة الخارجية للفرد بمقدار بسيط بعد سنة

---

(١٧) د . عمرو محيي الدين ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق ـ ص ٤٤ .
ـ انطوان منصور ـ اقتصاد الصمود ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ ١٩٨٤ ـ ص ١١٤ ـ ١١٥ .

جدول (٤ ـ ٥)

تطور فجوة التجارة الخارجية للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

(١٩٨٠ = ١٠٠)

(مليون شيكل جديدة)

		١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٥٠ـ ١٩٨٥
١	صادرات السلع والخدمات/ GDP	٧ر٩	٢٣ر٦	٣٢ر٢	٤٥ر١	٥١ر٤	
	معدل نمو الصادرات	—	٢٣ر٥	١٢ر٢	٨ر٩	٤ر٩	١٣ر٢
٢	واردات السلع والخدمات/ GDP	٦٨ر٠	٤٦ر٧	٦٦ر٠	٦٢ر١	٦٥ر٦	
	معدل نمو الواردات	—	٦ر٧	١٢ر٦	٤ر٧	٣ر٤	٧ر٢
٣	فجوة التجارة الخارجية / GDP	٦٠	٢٣ر١	٣٣ر٨	١٦ر٩	١٤ر٢	
٤	فجوة التجارة الخارجية/اجمالي الموارد المستخدمة	٣٥ر٥	١٥ر٥	٢٠ر٤	١٠ر٤	٨ر٦	
٥	معدل فجوة التجارة الخارجية للفرد الواحد (شيكل)	٤٧١٥	٣٠١١	٧٢٧٠	٤٦٥٤	٣٩٧٥	
٦	الصادرات/ الواردات	١١ر٦	٥٠ر٥	٤٨ر٨	٧٢ر٦	٧٨ر٤	
٧	درجة انفتاح الاقتصاد على القطاع الخارجي (GDP / ٢+١)	٧٦	٧٠	٩٨	١٠٧	١١٧	

Source: C.B.S, 1986, PP. 170-171, 265

١٩٧٠[١٨] .

٣ - ان احد الاسباب الرئيسة لتقليص الفجوة الخارجية ، هو الزيادة الكبيرة التي حققتها صادرات السلع والخدمات ، فقد سجلت هذه الاخيرة معدل نمو بلغ ١٣,٢ ٪ للمدة بكاملها مقارنة بمعدل ٧,٢ ٪ للواردات ، ومع ان جزءا من معدل النمو المرتفع للصادرات يفسر احصائيا بسبب ضآلة حجم الصادرات في سنة الاساس ، مقارنة بحجم الواردات في تلك السنة ، الا ان هذا التحفظ لا يقلل من الدور الكبير لنمو الصادرات في تقليص الفجوة . (والسطر (١) من الجدول اعلاه يبين ان نسبة الصادرات الى اجمالي الناتج المحلي قد ارتفعت من ٧,٩ ٪ الى ٥١,٤ ٪ للمدة بكاملها) .

٤ - وبالارتباط مع الفقرة اعلاه ، فإن نسبة الواردات الى اجمالي الناتج المحلي ، هبطت بمعدل بسيط خلال المدة بكاملها ، من ٦٨ ٪ الى ٦٥,٦ ٪ (سطر ٢) .. وهذا المعدل البسيط للانخفاض في نسبة الواردات الى اجمالي الناتج المحلي ، يعزى الى ارتفاع درجة اعتماد الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الاسرائيلي على الواردات ، والى ارتفاع المحتوى الاستيرادي للصادرات . بتعبير آخر ، يعبر هذا المؤشر عن درجة انفتاح الاقتصاد الاسرائيلي على الاقتصاد العالمي او القطاع الخارجي ، وبالامكان قياس درجة هذا المؤشر من خلال معدل (الصادرات زائدا الواردات) الى اجمالي الناتج المحلي . وحسب هذا المؤشر ، ارتفعت درجة انفتاح الاقتصاد الاسرائيلي على القطاع الخارجي من ٧٦ ٪ من اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٥٠ الى ١١٧ ٪ سنة ١٩٨٥ (السطر ٧ من الجدول اعلاه) ، اي ان درجة الانفتاح ارتفعت بنسبة ٥٤ ٪

---

(١٨) اما سبب ارتفاع معدل الفجوة الخارجية للفرد سنة ١٩٧٠ ، فهو ارتفاع الاستيرادات التي حفزتها حركة التوسع في الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب حزيران ودفعتها للنمو بمعدل اعلى من الصادرات .

خلال المدة بكاملها[١٩] .

والحقيقة ان تطور فجوة التجارة الخارجية واتجاه نسبتها الى الانخفاض ، بقدر ما اظهر تحسنا في نمو القدرات الذاتية للاقتصاد الاسرائيلي (سطر ٦ من الجدول اعلاه) ، فإنه اظهر في الوقت نفسه درجة اعتماد اكبر على القطاع الخارجي لا سيما ارتفاع نسبة مساهمة القطاع التصديري في تكوين اجمالي الناتج المحلي الى النصف تقريبا في سنة ١٩٨٥ (السطر ١ من الجدول اعلاه) .

ثانيا : العلاقة بين حجم الفجوة الخارجية ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي :

تكمن العلاقة بين حجم الفجوة الخارجية ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي ، في اعتماد هذا الاخير على الاستيرادات بنسبة عالية ، بحيث ان اية زيادة مهمة في الناتج المحلي الاجمالي وخاصة في قطاعاته السلعية ، تستوجب زيادة بدرجة او باخرى في الاستيرادات من السلع الوسيطة بوصفها مدخلات انتاج ، واحيانا من السلع الرأسمالية (المعدات والآلات) . وعلى اساس درجة اعتماد نمو الناتج المحلي على المستلزمات من الخارج ، تتأثر فجوة التجارة الخارجية ، ولهذا يلاحظ على المستوى القطاعي تباين بين قطاع وآخر من حيث الاعتماد على المدخلات المستوردة ، حيث تنخفض في القطاع الزراعي وترتفع في القطاع الصناعي .

لتأكيد هذا الارتباط بين حجم الفجوة الخارجية ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي ، اعدّ الجدول (٤ ـ ٥) ليوضح نمط التناظر بين الاثنين ، ومنه يتضح ان هناك علاقة طردية بين معدل نمو اجمالي الناتج المحلي وحجم الفجوة . فالمرحلة الاولى ، حقق خلالها الناتج المحلي متوسط معدل نمو مرتفع بالقياس الى المراحل اللاحقة ، فكانت الفجوة الخارجية هي الاخرى مرتفعة في المرحلة نفسها (السطر ١ من الجدول) . وفي المرحلة

---

(١٩) وتقاس درجة انفتاح الاقتصاد على القطاع الخارجي ايضا بوساطة صيغة اخرى :
الاستيرادات + الصادرات / ٢ ÷ اجمالي الناتج القومي اي X + M / 2 / GDP
وحسب هذا المؤشر ترتفع درجة انفتاح الاقتصاد الاسرائيلي من ٣٨ ٪ من اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٥٠ الى ٥٨,٥ ٪ سنة ١٩٨٥ .. رغم اختلاف مستوى النسبة ، الا ان المؤشر الاتجاهي لها مماثل للمؤشر الاتجاهي الذي اظهرته الصيغة المستخدمة في المتن اعلاه .

جدول (٤ ـ ٦)
تطور الفجوة الخارجية ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي
(١٩٨٠ = ١٠٠) (متوسط المرحلة)

	الفتـــــــرة	معدل نمو اجمالي الناتج المحلـــي	متوسط نسبة الفجوة الخارجية/
١	٩٥٠ـ١٩٦٠	٧ر١٠	٣٤
٢	٩٦٠ـ١٩٧٠	٧ر٨	٢٦
٣	٩٧٠ـ١٩٨٠	٣ر٥	٨ر٢٨
٤	٩٨٠ـ١٩٨٥	٣ر٢	٠ر٢٠

Source: C.B.S, 1986, PP. 170-171

الثانية (سطر ٢) انخفض معدل نمو الناتج المحلي الى ٨,٧ ٪ بعد ان كان ١٠,٧ ٪ في المرحلة الاولى فانخفضت معه نسبة حجم الفجوة الخارجية من ٣٤ ٪ الى ٢٦ ٪ من اجمالي الناتج المحلي .

وتشذ المرحلة الثالثة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) عن هـذه العلاقـة ، فعلى الرغم من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الى ٥,٣ ٪ مقـارنة بـ ٨,٧ ٪ للمـرحلة السابقـة ، ارتفعت نسبة الفجوة من ٢٦ ٪ الى ٢٨,٨ ٪ . بينما تسجل المرحلة الرابعة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) العلاقة الطردية نفسها بينهما ، حيث انخفض معدل النمو وانخفضت معه نسبة الفجوة .

ان تفسير اختلاف نمط العلاقة بين معدل نمو الناتج وحجم الفجوة من علاقـة طردية في المراحل الاولى والثانية والرابعة الى علاقة عكسية في المرحلة الثالثة ، انما يعزى الى مجموعة العوامل والسمات التي ميزت المرحلة الثالثة عن سواها من المراحل .

فالمرحلة الاولى ـ والثـانية الى منتصفهـا ـ كانت مـرحلة تأسيسيـة في تاريـخ

الاقتصاد الاسرائيلي ، فقد وضعت برامج استثمارية واسعة في ميادين الاسكان والتشييد والزراعة والصناعة ومرافق الخدمات العامة والبنية التحتية . كما شهدت هذه المرحلة استقبال اوسع موجات الهجرة التي قدرت اعباء توطينها ودمجها بالمجتمع الصهيوني بـ (٩ ٪) من اجمالي الناتج القومي (باسعار ١٩٥٥ الثابتة) او ما يساوي ٢٨ ٪ من فائض الاستيراد خلال العقد الاول والبالغ ٣٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي . ان هذه البرامج الواسعة للتنمية والاسكان تطلبت زيادة في الواردات لاغراض التنمية والاحتياجات الاستهلاكية في وقت واحد[٢٠] .

وكان القطاع الحكومي بضمنه شركات القطاع العام يعد المصدر الاول لفائض الاستيراد ، حيث تراوحت حصته بين ٤٢ ٪ الى ٧٩ ٪ من اجمالي فائض الاستيراد لغاية سنة ١٩٦٦ ، مقارنة بنسبة تتراوح بين ٢٦ ٪ ـ ٤٨ ٪ لقطاع الاعمال والقطاع الاسري و ٩ ٪ ـ ١٧ ٪ للمؤسسات غير الربحية[٢١] .

كل ذلك كان يمثل طاقة استيعاب تفوق قدرة الجهاز الانتاجي للاقتصاد الاسرائيلي ، وفي الوقت نفسه ، كان يشير الى سعة مجالات الاستثمار المتاحة امام رأس المال . بحيث ان محددات النمو في تلك المرحلة رجحت لصالح قدرة الاقتصاد على استيعاب التدفق من رؤوس الاموال والايدي العاملة المهاجرة .. وازاء هذه الفرص الواسعة للاستثمار ، ومع توفر التمويل والايدي العاملة ، حقق الناتج المحلي اعلى معدلات نموه في العقد الاول والنصف الاول من العقد الثاني .

وباستثناء سنتي الركود ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، واصل الناتج المحلي الاجمالي نموه خلال العقد الثاني ، مستفيدا من فرص التوسع والمكاسب الاقتصادية والاقليمية التي حققتها اسرائيل خلال حرب حزيران ١٩٦٧ ، ولذلك كان لركود الناتج خلال السنتين المذكورتين ، تأثير في المعدل العام للنمو خلال العقد الثاني ، فانخفض بالمقارنة مع العقد الاول ، فانخفضت معه نسبة الفجوة الخارجية .

اما في العقد الرابع ، فقد تباطأ نمو الناتج بتأثير سياسة كبح الطلب لصالح تنمية الصناعات التصديرية ، اضافة الى ان فرص ومجالات الاستثمار لم تعد كما كانت عليها

---

(٢٠) Howard Pack, Op. Cit, PP.75 — 76, 212.

(٢١) Ibid, PP. 207 - 210.

في العقد الاول والنصف الاول من العقد الثاني ، وغلبت عليها استثمارات كثيفة رأس المال ، وبعض الاستثمارات وجهت الى صناعات عسكرية ، وهذه في الغالب لا تحكمها اعتبارات الربحية الاقتصادية ، كل ذلك ادى الى تباطؤ نمو الناتج ، وتباطأت معه الاستيرادات وتقلصت نسبة الفجوة الخارجية .

اما العلاقة العكسية في العقد الثالث بين معدل النمو والفجوة الخارجية ، فتعود الى سببين :

الاول : يتمثل في ان الاقتصاد الاسرائيلي بلغ اعلى درجات توسعه في سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ومعظم سنة ١٩٧٣ . وعندما قامت حرب تشرين كانت قد بدأت مشكلات التضخم المالي المتصاعد ، فزادتها الحرب حدة وتسارعا ، وتنامى الطلب المحلي بشدة بتأثير الانفاق العسكري والانفاق الاستهلاكي[٢٢] ، وقد نتج عن ذلك ازدياد كبير في الواردات ، اذ ارتفعت من بليون دولار سنة ١٩٧٣ الى ٧ بلايين دولار سنة ١٩٧٤ ووصلت الى (١١,٧) بليون دولار سنة ١٩٧٩ .. وفي الوقت نفسه ارتفعت الاستيرادات العسكرية المعلنة الى ١,٢ بليون دولار سنة ١٩٧٤[٢٣] واستمرت بالزيادة في السنوات اللاحقة ، كل ذلك اوجد ضغوطا تضخمية ادت الى تلكؤ الانتاج وتباطؤ معدلات نموه ، وقد فاقم من حدة التباطؤ التأثير السلبي لسحب احتياطي اليد العاملة بكامله من مختلف ميادين الانشطة الاقتصادية .

اما السبب الثاني : فيعزى الى الاهتمام الواسع للسياسة الاقتصادية بتنمية

---

(٢٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ـ مصدر سابق ـ ص ٣٨ .

(٢٣) يشير كتاب « المساعدات الامريكية لاسرائيل » الى ان المساعدات العسكرية الامريكية فقط لاسرائيل ارتفعت من ٧٠٠ مليون دولار سنة ١٩٧٣ الى ٢,٥ بليون سنة ١٩٧٤ (باسعار الدولار لسنة ١٩٨٣) ، واذا اخذت نسبة فمعنى ذلك ان المساعدات العسكرية لاسرائيل ، ومعظمها يتكون من اسلحة ، قد تضاعفت اكثر من ثلاث مرات في هذه السنة فقط . انظر :

— Mohamed El - Khawas/ Samir Abed - Rabbo, Op. Cit, P. 35

الصناعات التصديرية والصناعات العسكرية[٢٤] ، جنبا الى جنب مع احداث تباطؤ في النشاط الاقتصادي بصورة عامة ، وتعبر التفاوتات في معدلات الاسعار القطاعية عن هذا الاتجاه ، فقد كان معدل ارتفاع الاسعار في القطاعات المختلفة متباينا بما يخدم الخطة العامة لتنمية الانتاج الصناعي ، والقطاع التصديري منه بشكل خاص ، وبما يجعل اسعار منتجات القطاع الصناعي اقل نسبيا من الاسعار الزراعية واسعار القطاعات الاخرى المطلوب تبطئة نموها[٢٥] .

وبالفعل فقد حققت الصادرات الصناعية تطورا واضحا بعد ١٩٧٣ ، فارتفعت نسبتها من ٨٥ ٪ من اجمالي الصادرات سنة ١٩٧٣ الى ٨٨ ٪ سنة ١٩٨٠ .. غير ان قيمتها تضاعفت خلال هذه المدة اربع مرات تقريبا ، (٣,٩ مرة)[٢٦] .

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن ملاحظة ان معدل النمو المرتفع للناتج المحلي يساهم بشكل مباشر برفع نسبة الفجوة الخارجية ، وفي الوقت نفسه ، فإن زيادة الطلب وبلوغ الاقتصاد درجة عالية من التوسع (يعبر عنها بالاستخدام الكامل او ما يقرب منه): يؤديان ايضا الى ارتفاع نسبة الفجوة الخارجية على الرغم من تباطؤ نمو الناتج المحلي ، وذلك لأن الضغوط التضخمية تدفع باتجاه زيادة الواردات وتعميق الاختلال في ميزان المدفوعات ، وفي الاقتصاد الاسرائيلي فإن هذه الحالة تجسدها مرحلة ما بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، التي رفعت المكون العسكري للطلب الداخلي ورفعت ايضا حجم الاستيرادات العسكرية ، وفي الوقت نفسه دفعت الضغوط التضخمية المتنامية الحكومة الى اعتماد سياسة كبح للنشاط الاقتصادي بشكل عام ، عدا القطاع الصناعي .

---

(٢٤) هناك مصانع مدنية عديدة تخصصت بالانتاج لحساب المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ومن اشهرها مؤسسة تاديران .
انظر : دافيد كوخاف ـ نفقات الامن واثرها في الاقتصاد الاسرائيلي ـ معراخوت ـ العدد ٢٢٨٧ ـ حزيران ـ ١٩٨٣ ـ ص ٤٧ ـ ٥٥) نقلا عن (الازمة الاقتصادية ـ ص ٥٦) .

(٢٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٧٥ ـ مصدر سابق ـ ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٢٦) ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من ١٢٤٢ مليون دولار الى ٤٨٨٠ مليون دولار بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ . انظر :

— C. B. s. 1977, P. 197, 1985, P. 234

ثالثا : اهمية الفجوة الخارجية للاقتصاد الاسرائيلي :

تتجلى اهمية الفجوة الخارجية للاقتصاد الاسرائيلي بالنقاط الآتية :

١ ـ اتاحت للاقتصاد الاسرائيلي تخصيص نسب مرتفعة من اجمالي الناتج المحلي للانفاق الاستهلاكي (الخاص والعام) ، بضمن ذلك النفقات الاستهلاكية الخاصة باستيعاب المهاجرين وتسهيل دمجهم في المجتمع الصهيوني بوصفهم احدى الركائز الثلاث الاساسية لنجاح المشروع الاستيطاني (الارض ، الهجرة ، رأس المال) . وبدون هذه الفجوة لم يكن ممكنا ان ترتفع نسبة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الاسرائيلي الى ١٠٠ ٪ او ما يقرب منها طيلة المدة قيد البحث ، ولكان الفشل نصيب المشروع الاستيطاني لا محالة .

٢ ـ اتاحت فجوة التجارة الخارجية للحكومة الاسرائيلية ، فرصة تنفيذ استراتيجية احلال الواردات في القطاعات السلعية في العقدين الاولين ، واحداث تنمية شاملة في قطاع التشييد والاسكان ، وفي بناء مشاريع البنية التحتية ، وفيما بعد ، تنفيذ استراتيجية بناء الصناعات التصديرية والصناعات العسكرية المتطورة .. وكل ذلك بفضل توفر الاستثمارات اللازمة التي تكفلت الفجوة الخارجية بتمويلها .

٣ ـ اتاحت فرصة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي ، وذلك من خلال ردم الفجوة بين العرض والطلب المحليين ، وتعويض الشحة في الادخارات المحلية مقارنة بحجم الاستثمارات المخططة .. فساهم ذلك بامتصاص الضغوط التضخمية الهائلة التي كان من المتوقع حصولها خصوصا في العقد الاول ، لو لم تتوفر هذه الفجوة ومصادر تمويلها ، فقد تبين من الفصل الاول ان الفجوة بين العرض والطلب المحليين كانت كبيرة في العقد الاول على نحو خاص ، واستمرت بدرجات اقل الى الوقت الحاضر .. وان فائض الاستيراد (الفجوة الخارجية) تكفل بتغطية هذه الفجوة بين العرض والطلب ، ومع ذلك فإن الاقتصاد الاسرائيلي لم يسلم من ضغوط تضخمية بلغت اوج مستوياتها في الثمانينات .. وهذا يعني ان فجوة التجارة الخارجية اشبعت الفجوة المحلية الظاهرة فقط ، اما الجزء المكبوت من الفجوة المحلية فقد تم امتصاصه عن

طريق ارتفاع الاسعار .

وبإعادة صياغة الفجوتين الادخارية والخارجية ، بوساطة جدول الموارد الكلية واستخداماتها (٤ ـ ٧) ، يتبين بوضوح القصور في العرض المحلي مقارنة بالطلب الداخلي ، والمتأتي من عدم كفاية الادخارات المحلية المتحققة لتمويل الاستثمارات المخططة .. وفي الوقت نفسه يتضح حجم فجوة التجارة الخارجية ونسبتها الى اجمالي الموارد المتاحة للاستخدام ، وبقراءة السطر (٥) الجدول اعلاه (الجهة اليمنى) ، نتبين تطور حجم الفجوة بين العرض المحلي والطلب الداخلي ، وهي تمثل ٣٦,٤ ٪ من اجمالي الموارد المستخدمة او الطلب الداخلي في سنة ١٩٥٠ ، انخفضت الى ١٢,٤ ٪ سنة ١٩٨٥ .. يقابلها في السطر نفسه من الجهة اليسرى نسب مماثلة لنسبة فائض الاستيراد من اجمالي الموارد المتاحة للاستخدام .. اي ان الفجوة الخارجية عوضت الفجوة المحلية بالكامل كما يظهرها السطر (٦) في كلتا الجهتين من الجدول نفسه .

جدول (٤ ـ ٧)

الاستخدام الكلي للموارد واجمالي الموارد المتاحة

(١٩٨٠ = ١٠٠)

(مليون شيكل جديد)

	الموارد المستخدمة						الموارد المتاحة				
		١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٨٥			١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٨٥
١	الاستهلاك الخاص	٦٨٢٨	١٧٤٨٧	٥٠٦٣٧	٧٥١٠٨	١	اجمالي الناتج المحلي	٩٩٣٩	٢٧٥٦٠	٩١٦٢١	١١٩٦٤٣
٢	الاستهلاك الحكومي	٢٩٨٠	٦٧٩٢	٤٣٩٦٣	٣٨٠٦٢	٢	—	—	—	—	—
٣	اجمالي تكوين رأس المال	٥٨١٦	٩٢٦٢	٣٠٨٥٩	٢٣٤٤٤	٣	فائض الاستيراد	٥١٦٩	٦٣٧٥	٣٤١٠٤	١٦٩٧١
٤	الاستخدام الكلي (الداخلي) للموارد	١٥٦٢٤	٣٣٥٤١	١٢٥٤٥٩	١٣٦٦١٤	٤	مجموع الموارد المتاحة	١٥١٠٨ (ـ ٢٨)	٣٣٩٣٥ (ـ ٣٩٤)	١٢٥٤٥٩	١٣٦٦١٤
٥	GDP / الموارد المستخدمة	٦٣,٦	٨٢,١	٧٣,٠	٨٧,٦	٥	فائض الاستيراد / الموارد المتاحة	٣٦,٤	١٧,٩	٢٧,٠	١٢,٤
٦	الفجوة المحلية	٥٧,٢	٢١,٦	٣٧,٠	١٤,٢	٦	الفجوة الخارجية	٦٠,٠	٢٣,١	٣٧,٢	١٤,٢

Source: C.B.S, 1986, PP. 170-171



المبحث الثالث
مصادر تمويل فجوة التجارة الخارجية

بعد التعرف على تطور حجم فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية ، ودور الاخيرة في توفير التمويل اللازم لمعظم الاستثمار المحلي (ان لم يكن جميعه) والاستهلاك الى حد ما (بضمنه الانفاق العسكري) ، بالامكان القول ان الانجازات التي حققها الاقتصاد الاسرائيلي ، وخاصة تلك التي يلخصها معدل النمو المرتفع للناتج المحلي الاجمالي ، لا تعكس القدرات الحقيقية الذاتية له ، بقدرما تعكس حجم الامكانات الخارجية التي وضعت تحت تصرفه ، ومكنته من تمويل فجوة خارجية على مدار سنوات تاريخه ، كانت وما تزال تعد من الشروط الضرورية لنجاح مشروعات التنمية الطموحة التي تحققت في مختلف الميادين ، ولبناء القدرة العسكرية المتفوقة .

ونحن نعلم من تجربة البلدان النامية ، ان قدرة الدولة في توفير مصادر لتمويل الفجوة الخارجية في اقتصادها مقيدة بعوامل من طبيعة اقتصادية وسياسية ، بعضها يتصل بظروف الدولة نفسها وقدراتها ، وبعضها الاخر ، له صلة بوضع الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، والوضع السياسي العام ، لكننا سنجد ان الاقتصاد الاسرائيلي يتمتع بفرص لتأمين التمويل الخارجي الذي يحتاجه لا تتوفر لأي من البلدان النامية ، بل لا تتوفر لأية دولة في العالم على الاطلاق ، لا سيما من حيث هيكل مصادر التمويل الخارجي ، وحجم الاعباء الخارجية المترتبة عليه ..

من الناحية النظرية ، ان الحاجة الى التمويل الخارجي تبقى قائمة طالما كان معدل الادخار المحلي يقل عن معدل الاستثمار المطلوب . ومن البديهي ان يتمخض عن الاستعانة برأس المال الاجنبي حدوث مديونية خارجية ، يترتب عليها التزامات معينة ،

يجب على الاقتصاد المدين الوفاء بها تجاه الهيئات والمؤسسات الدائنة[٢٧] .

وبطبيعة الحال ، فإن التغير في حجم المديونية والالتزامات الناشئة عنها ، بالزيادة او النقص ، يعتمد في المحل الاول على مدى الجهد الذي يبذله الاقتصاد المدين في تقوية قدراته الذاتية على النمو ، وهذه الاخيرة تعتمد على مدى النجاح في عملية التنمية ، وعلى مدى ما تسهم به السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يطبقها الاقتصاد المدين ، لكي يتجه معدل الادخار المحلي نحو التزايد ، بما يقلل دائما من فجوة الموارد المحلية ، واخيرا من الحاجة للتمويل الخارجي[٢٨] .

ويعد الاقتصاد الاسرائيلي حالة خاصة في اطار العلاقة النظرية المشار اليها ، ففي الوقت الذي حققت فيه عملية التنمية نجاحات كبيرة مقارنة بالنتائج التنموية المتحققة في البلدان النامية[٢٩] ، وفي الوقت الذي تقلصت فيه الفجوة الخارجية ، فإن حاجته الى التمويل الخارجي لم تنخفض بالقيم المطلقة ، بل ازدادت بمرور السنوات وتراكمت معها الديون الخارجية وخدمة الدين السنوية الى المستوى الذي اصبحت فيه هذه الاخيرة تستوعب نحو ٤٢ ٪ من حصيلة صادرات السلع والخدمات ، على الرغم من التطور الكبير الذى سجلته الصادرات الاسرائيلية منذ سنة ١٩٧٣ الى الوقت الحاضر (الجدول ٤ ـ ٥) . وهذا ما سيتم بحثه من خلال الفقرات الثلاث الآتية :ـ

اولا : التركيب الهيكلي لمصادر تمويل الفجوة الخارجية .

ثانيا : اثر الفجوة الخارجية في دورة المديونية في الاقتصاد الاسرائيلي .

ثالثا : قياس قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على خدمة ديونه السنوية .

اولا : التركيب الهيكلي لمصادر تمويل الفجوة الخارجية :

يلخص الجدول (٤ ـ ٨) طبيعة التركيب الهيكلي لمصادر تمويل الفجوة الخارجية في الاقتصاد الاسرائيلي ، من حيث توزيعها بين المنح والمساعدات والقروض ،

---

(٢٧) د . رمزي زكي ـ (ازمة الديون الخارجية) ـ مصدر سابق ـ ص ٢٢١ .

(٢٨) المصدر نفسه ـ ص ٢٢٢ .

(٢٩) وذلك بالاستناد الى معايير : معدل نمو اجمالي الناتج المحلي ، معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي (او القومي) ، تطور نسبة الصادرات الى الواردات والى الناتج المحلي .

وكذلك تأثير حصيلة اجمالي التمويل على تغيّر رصيد الاحتياطي من العملات الصعبة ، وعلى النحو الآتي :

١ - ان الحجم المطلق لفائض الاستيراد لم يتقلص خلال الـ (٣٥) سنة المدروسة ، وانما تضاعف اكثر من (١٥) مرة (السطر ١ من الجدول) وكانت اعلى وتائر الزيادة بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، ولكن اكبرها بالقيمة المطلقة بين ١٩٧٠ ! ١٩٨٠ .. الاولى بتأثير التوسع الذي اسفرت عنه حرب ١٩٦٧ ، والثانية بسبب سباق التسلح الذي نتج عن الاثار العسكرية لحرب تشرين .

٢ - من حيث مصادر تمويل الفجوة ، تبرز فقرة التحويلات من طرف واحد ، في مقدمة مصادر التمويل على امتداد الحقبة بكاملها ، باستثناء سنة ١٩٥٠ ، وتشمل هذه الفقرة المنح والمساعدات بدون مقابل التي تقدم لاسرائيل من مصادر حكومية في مقدمتها الولايات المتحدة والمانيا الغربية[٣٠] ، والمساعدات التي تقدمها الحركة الصهيونية ويهود العالم ومؤسسات رأسمالية في اوربا والولايات المتحدة[٣١] .

ان اجمالي مساهمة هذه الفقرة في تمويل الفجوة الخارجية تراوح بين ٣١ ٪ سنة ١٩٥٠ و ١١١ ٪ سنة ١٩٨٥ ، مما يعني ان هذه الفقرة وحدها تمول في بعض السنوات كامل الفجوة الخارجية ، ويفيض منها لاستخدامات اخرى ، ومع ذلك فإن هيكل هذه الفقرة شهد تطورا يستحق الوقوف امامه ويتمثل فيما يأتي :-

آ - كانت التحويلات الخاصة والمكونة اساسا من تحويلات الحركة الصهيونية ويهود العالم تمثل الجزء الاكبر من هذه الفقرة الى سنة ١٩٧٠ ، اذ تراوحت نسبتها بين ٣٢ ٪ تقريبا و ٩٠ ٪ من اجمالي

---

(٣٠) احتلت المساعدات الالمانية المركزية الاول بين المساعدات الحكومية منذ ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الى ١٩٦٥ ، ثم احتلت الولايات المتحدة المركز الاول بدءا من السبعينات (انظر فصل التدفقات المالية الخارجية) .

(٣١) د . جودة عبدالخالق - من يساعد اسرائيل - مصدر سابق - الصفحات ٣٧ وما بعدها ، ٦٥ وما بعدها ، ٦٩ وما بعدها ، ٧٤ وما بعدها .

جدول (٤ ـ ٨)

مصادر تمويل فجوة التجارة الخارجية للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

(نسب مئوية)

		١٩٥٠	١٩٦٠	*١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
١	فائض الاستيراد (مليون دولار)	٢٨١ر٨	٣٣٩	٩٣٤	٣٧٨٠	٤٤٣٥
٢	اجمالي مصادر التمويل فائض الاستيراد	١٠٠	١٢٣ر٤	١٥١ر٧	١١٢	١١٢
	آ ـ التحويلات من طرف واحد	٣١ر٨	٨٨ر٣	٩٥ر٦	٧٨ر٠	١١١
	(١) الخاصة	(٣١ر٨)	(٦٢ر٠)	(٩٠ر٣)	(٣٠ر٠)	(١٦)
	(٢) الحكومية	(ـ)	(٢٦ر٣)	(٥ر٣)	(٤٨ر٠)	(٩٥)
	ب ـ صافي الاقتراض الخارجي	٦٨ر٢ **	٣٥ر١	٥٦ر١	٣٤ر٠	١
	جـ ـ التغير في الاحتياطي من العملات الصعبة	صفر	٢٣ر٤	+ ٥١ر١	ـ ١٢ر٠	+ ١٢

لسنة ١٩٥٠ Source: Don Patinkin Op. Cit, PP. 52-53

لسنة ١٩٦٠ IMF. SM/62/9, Feb 8, P. 26

لسنة ١٩٧٢ — IMF. SM/75/243, Ocr 6, 1975, P. 59

لسنة ١٩٨٠ — IMF. SM/85/129, May 10, 1985, P. 82

لسنة ١٩٨٥ — IMF. SM/86/96, May 8, 1986, P. 85

* البيانات لسنة ١٩٧٢ وبالـ SDR'S في المصدر حولت الى الدولار حسب سعر صرف السنة ١٩٧٢ والبالغ ٠,٩٢١٠٥ دولار لكل SDR'S بالاعتماد على : IFS. 1987, P. 697

** بضمنها (٨٥) مليون دولار فقرة الخطأ والصواب .

التحويلات من طرف واحد .. ثم بدأت تنخفض تدريجيا بعد سنة ١٩٧٠[٣٢] ، وابتداء من ١٩٧٦ اصبحت نسبتها تتراوح حول النصف ، وبلغت ١٦ ٪ فقد سنة ١٩٨٥ من اجمالي التحويلات من طرف واحد .

ومع ان القيمة المطلقة للتحويلات الخاصة لم تنخفض ، الا ان انخفاض اهميتها النسبية ناتج من ارتفاع فائض الاستيراد بمعدلات اعلى من ارتفاع معدلات التحويلات الخاصة من طرف واحد ، وهذا في الواقع يعبر عن تعاظم حاجة اسرائيل الى التدفقات المالية الخارجية لتأمين احتياجاتها المتزايدة الى التسلح بالدرجة الاولى بعد حرب تشرين .. وكان آرثر هيرتسبرغ احد قادة الصهيونية ، قد عبر عن الدلالة العميقة لانخفاض الاهمية النسبية للتحويلات الخاصة بقوله :-

((لقد كان في استطاعة يهود العالم ، حتى حرب يوم الغفران ، مساعدة اسرائيل بالاموال . وبعد سنة ١٩٧٣ ، لم تعد تكفي عشرات او حتى مئات الملايين من الدولارات من تبرعات اليهود . مطلوب معونة بمليارات الدولارات من الولايات المتحدة بوصفها دولة .. لم يعد في قدرة يهود امريكا ان يضمنوا من اجل اسرائيل عشر سنوات اخرى كتلك التي بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ ، وبناء على ذلك لن يكون هناك مفر من

---

(٣٢) انخفضت نسبة التحويلات الخاصة من طرف واحد من ٩٠ ٪ سنة ١٩٧٠ الى
١٩٧٥ / ٦٤,٢
١٩٧٦ / ٤٩,٩
١٩٧٧ / ٥٥,٧
١٩٧٨ / ٥٥,٣
١٩٧٩ / ٥٠,١

— C. B. S. 1984, P. 198, 1977, P. 174

اتخاذ بعض القرارات غير المريحة ..))[٣٣] .

ب - في مقابل انخفاض الاهمية النسبية للتحويلات الخاصة ، ارتفعت مساهمة التحويلات الحكومية في هذه الفقرة لتصل الى ٩٥ ٪ من اجمالي التحويلات من طرف واحد في سنة ١٩٨٥ .. ومعظم هذه التحويلات تتكون من المساعدات الامريكية والمساعدات الالمانية الغربية وهذه الاخيرة ما تزال تدفع بغطاء « تعويضات فردية » للمتضررين من النازية .. وهو افتراء يفتقد الى اساس في بدايته ، فكيف به بعد مرور كل هذه السنوات !

ان الدلالة الجوهرية لتطور مساهمة التحويلات الحكومية من طرف واحد تكمن في انها تعبر عن تزايد الالتزام الامريكي والالماني الغربي بدعم اسرائيل الى اقصى الحدود المتاحة والالتزام بضمان امنها[٣٤] .

---

(٣٣) عل همشمار - ١٩ / ٥ / ١٩٧٨ (نقلا عن سمير جبور - مخططات اسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد) - مصدر سابق - ص ٣١ - والقرارات غير المريحة ، يقصد بها ضغط الاستهلاك .

(٣٤) وتعد مذكرة التفاهم للتحالف الستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الموقعة في ٣٠ نوفمبر / تشرين ١ / ١٩٨١ تجسيدا رسميا معلنا للالتزام الامريكي بالامن الاسرائيلي ، وقد تضمنت هذه المذكرة التزام الولايات المتحدة بمساعدة اسرائيل على بناء صناعتها العسكرية والاهتمام الجدي بمطالب اسرائيل بشأن : -

١ . تفويض قسم الدفاع الامريكي بشراء تجهيزات عسكرية من اسرائيل بمبلغ يزيد على ٢٠٠ مليون دولار سنويا .

٢ . السماح لاسرائيل باستخدام مبالغ المساعدة العسكرية الامريكية لشراء منتجات الصناعة العسكرية الاسرائيلية اكثر مما تشتريه بها من المؤسسات الامريكية .

٣ . السماح للدول التي تتلقى المساعدة العسكرية الامريكية ، بان تستخدم جزءا من تلك المساعدة لشراء تجهيزات وخدمات اسرائيلية .

— Mohamed El - Khawas, Op. Cit. P. 42

جـ ـ ارتفعت نسبة فقرة التحويلات الحكومية سنة ١٩٨٥ ، بما يشبه القفزة مقارنة بالسنوات التي قبلها ، فبلغت ٩٥ ٪ من اجمالي التحويلات من طرف واحد ، بينما كانت نسبتها ٦٦ ٪ سنة ١٩٨٤ .. ويعود سبب ذلك الى تحويل القروض الامريكية في هذه السنة الى منحة بالكامل(٣٥) .

والواقع ان هذا القرار الامريكي ، جاء من حيث توقيته منسجما مع برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بوشر بتنفيذه في تموز ١٩٨٥ ، والذي تعهدت خلاله الولايات المتحدة بتقديم مساعدة « طوارىء » بمبلغ (١,٥) مليار دولار على قسطين ، احدهما في سنة ١٩٨٥ ، والثاني في ١٩٨٦ ، لتخفيف اعباء عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات(٣٦) .

٣ ـ اما القروض فقد ساهمت بتغطية نسبة تتراوح بين نصف وثلثي اجمالي فائض الاستيراد ، وكانت نسبتها مرتفعة سنة ١٩٥٠ ، ثم هبطت في سنة ١٩٦٠ ، وكان ذلك جزئيا بسبب المساعدات الالمانية التي بدأت بالتوقف منذ ١٩٥٤ ، وانخفضت الى الثلث سنة ١٩٨٠ ثم الى (١ ٪) فقط سنة ١٩٨٥ ، للاسباب المشار اليها في الفقرة اعلاه والهامش رقم (٣٥) في الصفحة السابقة .

---

(٣٥) ابتداء من ١ / تشرين الاول ١٩٨٤ (بداية السنة المالية ١٩٨٥ في الولايات المتحدة الامريكية) اصبحت المساعدات الامريكية تقدم كليا على شكل منح ، وقبل هذا التاريخ كانت المساعدات الامريكية تاخذ شكلين :
الاول : صيغة تحويلات رسمية (اي منح) ، والشكل الثاني ، ياخذ صيغة قروض راسمالية طويلة الاجل ، تغطي كل من الاستيرادات العسكرية والمساعدات الاقتصادية العامة .
انظر :

— IMF, SM/ 86/ 96, May, 1986, P. 82

(٣٦) دفع القسط الاول من مساعدة الطوارىء في ايلول ١٩٨٥ ، والثاني في ١٩٨٦ .
انظر ايضا

— IMF, SM/ 86/ 96, May 8, 1986, P. 82

ـ عل همشمار ـ ٥ / ٣ / ١٩٨٦ (نقلا عن الملف) ـ ص ١٦١ .

٤ - رغم ضخامة نسبة التحويلات من طرف واحد مقارنة بحجم فائض الاستيراد ، فإن ذلك لم يمنع من تراكم الديون الخارجية على الاقتصاد الاسرائيلي ، وارتفاع قيمة خدمتها السنوية ، وقد سبقت الاشارة الى ان اجمالي الديون الخارجية بلغ ٢٩,٤ بليون دولار سنة ١٩٨٥ ، تشكل نسبة ١٣٩ ٪ من اجمالي الناتج القومي و ٤٢ ٪ من حصيلة الصادرات (سلع وخدمات) ، مع ذلك فقد تمكنت اسرائيل عن طريق التدفقات المالية الخارجية التي تجاوزت في سنوات عديدة اجمالي فائض الاستيراد ، من بناء احتياطي مناسب من العملات الصعبة ، يغطي في السنوات الاخيرة ثلاثة اشهر من الاستيرادات . والجدول (٤ - ٨ السطر جـ) يوضح ان السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٨٥ كانت سنوات تجاوزت خلالها التدفقات المالية الخارجية اجمالي فائض الاستيراد ، فساعدت على تعزيز الاحتياطي من العملات الصعبة بالنسب التي يؤشرها السطر جـ المذكور [٣٧] .

ثانيا : اثر الفجوة الخارجية في دورة المديونية في الاقتصاد الاسرائيلي :

من الناحية النظرية ، كان يفترض ان يستخدم الاقتصاد الاسرائيلي فرص التمويل الواسعة التي توفرت له ، بضمنها التحويلات من طرف واحد والاستثمارات في تمويل عملية التنمية الى ان يصل الى مرحلة النمو الذاتي ، ويتخلص فيها من حاجته للتمويل الخارجي ومن ديونه الخارجية .. وعادة فإن هذه المسيرة في التعامل مع الديون الخارجية وكيفية تحويلها الى وسيلة مساعدة على التخلص من الديون تمر بثلاث مراحل ، يطلق عليها « دورة المديونية الخارجية » وهذه المراحل هي [٣٨] :

١ - مرحلة تزايد الديون : تستخدم الديون خلالها لسد الفجوة القائمة في الموارد المحلية ، وتمكين الاقتصاد من تحقيق معدل النمو المستهدف ، وفي هذه المرحلة تكون اعباء خدمة الديون ضئيلة بسبب حداثة مدة الاستدانة ووجود

---

(٣٧) سنشير الى الاهمية النسبية للاستثمارات من جملة مصادر التمويل في الفصل الخاص بالتدفقات المالية الخارجية .. وهنا لم يشر اليها لضآلة اهميتها النسبية .

(٣٨) د . رمزي زكي - ازمة الديون الخارجية - مصدر سابق - ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

مدد السماح .

٢ - مرحلة تناقص معدل نمو الديون الخارجية : وتبدأ هذه المرحلة حالما يصل الاقتصاد الى تلك الحالة التي يكون فيها مستوى المدخرات المحلية قادرا على تغطية متطلبات الاستثمار المحلي . ورغم ارتفاع المدخرات المحلية في هذه المدة الا انها لا تكون كافية لتغطية احتياجات الاستثمار المحلي زائدا اعباء الديون الخارجية (الاقساط والفوائد) ، ولذلك تظل الحاجة قائمة الى التمويل الخارجي ، غير ان حجم التدفق الصافي لرأس المال الاجنبي يصبح صفرا ، لأن الاقتصاد يحتاج فقط الى ذلك القدر من التمويل الخارجي الذي يمكنه فقدط من الوفاء بدفع التزامات خدمة الديون الخارجية .

٣ - مرحلة تناقص حجم الديون الخارجية وتلاشيها : وتبدأ هذه المرحلة عندما تصبح المدخرات المحلية التي يحققها الاقتصاد القومي اكبر من مستوى الاستثمارات المخططة ، مما يمكن الدولة من استخدام هذا الفائض لتسديد اعباء خدمة الدين وتصفية المديونية نهائيا .

فاذا حاولنا تطبيق هذه الدورة على المديونية الاسرائيلية ، نجد ان الاقتصاد الاسرائيلي ، على الرغم من مرور اكثر من (٤٠) سنة على نشأته ، ما يزال في المرحلة الاولى .. واللافت للانتباه ان هذه المدة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي لم تكن كما هي الحال في بعض البلدان ، سلبية من حيث نمو الناتج والصادرات ، وانما كانت ، كما تكررت الاشارة ، مدة ايجابية في معظمها ، ومع ذلك بقيت الديون تتزايد ، اضف الى ذلك ان المدة بعد عام ١٩٧٠ ، شهدت نموا في القيمة المطلقة والاهمية النسبية لفقرة المنح والمساعدات (تحويلات من طرف واحد) ، غير ان الديون تنامت بمعدلات مرتفعة في هذه المدة بالذات .. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من تطور حجم الديون خلال الاوقات المختلفة ، فبين ١٩٦٠ و ١٩٧٢ نمت الديون بمعدل ١٦ ٪ تقريبا من ٩٤٦ مليون دولار الى ٥٥٧٦ مليون دولار .. لكنها نمت بمعدل سنوي يبلغ ٢٠ ٪ تقريبا بين ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، ولا شك في ان لحرب تشرين وزيادة الحاجة الى الاستيراد العسكري دورا مباشرا في ذلك ، ونمت بمعدل ١٨ ٪ بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ، وبمعدل ٦,٤ ٪ بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥ .. انما القيمة المطلقة كانت في المدة الاخيرة اكبر بكثير من القيمة

المطلقة للديون في الستينات[٣٩] .

ان التفسير الوحيد لهذه الحالة ، يتلخص في ان استيراد رأسمال (اجمالي التدفقات المالية الخارجية) رغم انه كان كبيرا ، وفي سنوات عديدة اكبر من فائض الاستيراد (فجوة التجارة الخارجية) ، الا ان حجمه التراكمي لم يكن كافيا على امتداد المدة المدروسة بكاملها لتغطية المجموع التراكمي لفجوة التجارة الخارجية ، الامر الذي ادى الى تزايد الدين الخارجي بمرور الزمن . اما المؤشرات الداخلية المعبرة عن هذا التفسير فتنحصر في ان الادخارات المحلية بقيت سالبة في بعض السنوات ، ومحدودة في السنوات الاخرى ، فاستمرت الفجوة المحلية قائمة ، ومن ثم لم تكن الزيادات التي تحققت في مجال الصادرات كافية لتغطية الفجوة الخارجية ، وغير قادرة على ادخال الاقتصاد الاسرائيلي في مرحلة « تناقص معدل نمو الديون الخارجية » ، ولا يغير من هذه الحقيقة كون معدل نمو الديون الخارجية في المدة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ قد هبط الى ٦,٤ ٪ مقارنة بـ ١٨ ٪ للمدة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ لأن هذا الهبوط ليس بفعل نمو القوى الذاتية للاقتصاد الاسرائيلي وانما بسبب تحويل القروض الامريكية الى منح ، واعتبار جزء من الدين الامريكي المتراكم على اسرائيل في سنوات سابقة ، بحكم المنحة[٤٠] .. ولذلك بالامكان القول ان الاقتصاد الاسرائيلي بقي عند معطيات المرحلة الاولى من مراحل «دورة المديونية الخارجية » بموجب مقياس عوامل النمو الذاتية .

ثالثا : قياس قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على خدمة ديونه الخارجية :

من الواضح ان مثل هذا الوضع اذا بقي على حاله ، وكل المؤشرات ترجح ذلك ،

---

(٣٩) خلال ٢٣ سنة بين ١٩٤٩ ـ ١٩٧٢ بلغت الديون المتراكمة ٥,٦ بليون دولار . ولكنها ازدادت بمقدار (٢٤,٦) بليون دولار خلال ١٢ سنة بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ .

— C. B. S. 1986, P. 202

(٤٠) U. S. Assistance to the State Israel Prepared by the Staff of the U. S. General Accounting Office, 1983.

ورد نص التقرير اعلاه ملحقا في كتاب المساعدات الامريكية لاسرائيل المشار اليه في الهامش السابق ، والاقتباس من القسم السادس من التقرير ، الفقرة (٢) ، والموجود في ص ١٨٠ من الكتاب المذكور .

فإن السنوات القادمة ستؤدي الى مزيد من الديون الخارجية ، والى ارتفاع خدمة الدين السنوية ربما الى (٥٠ ٪) من حصيلة صادرات السلع والخدمات ، مع ما يترتب على ذلك من اشتداد الحاجة الى زيادة الاستيرادات لتغذية عملية الانتاج والصناعات التصديرية ، وبذلك تستمر الحلقة المفرغة للاقتراض الخارجي ، وتستمر معها الانعكاسات السلبية للدين والعجز في ميزان المدفوعات على الاوضاع الاقتصادية الداخلية .

يمكن تقدير مدى قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على خدمة ديونه السنوية في السنوات القادمة بالاستناد الى معرفة هذه القدرة في سنوات سابقة . وقبل ذلك ، يجب التذكير بأن **الوضع الاسرائيلي يبقى حالة خاصة ، لا تصلح المعايير الاقتصادية دائماً لقياس قدرته النهائية على الدفع والسداد . وذلك لانه متى بلغ تدهور الحال الى مستوى خطير ، واوشك الوضع ان ينفجر عن مشكلات تمس امن اسرائيل الاقتصادي او العسكري تتدخل الولايات المتحدة والقوى الدولية المساندة الصهيونية لانقاذ الوضع عن طريق اجراءات استثنائية ، وتمكين الاقتصاد الاسرائيلي من الوقوف على قدميه مجددا ، واستئناف مسار تطوره وتقدمه ، وهذا بطبيعة الحال يتأتى من الوظيفة الاقليمية التي تؤديها اسرائيل في خدمة الستراتيجية الامريكية في الوطن العربي .**

مع ذلك ، وبعد الاخذ بالحسبان ان السنوات السابقة حفلت بعوامل دعم القدرة الاسرائيلية على تحمل اعباء الدين ، يمكن اعتماد الصيغة الآتية لقياس تطور قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على خدمة ديونه السنوية خلال السنوات الست الاخيرة التي تعد افضل السنوات من حيث مستوى التدفق المالي لفقرة المنح والمساعدات ، وفي ضوئها يمكن تقدير الامكانات المستقبلية للاقتصاد الاسرائيلي على خدمة ديونه الخارجية ، وما اذا كان سينجح في تخفيضها ام انها ستتزايد باستمرار .. والصيغة هي :

الصادرات + اجمالي الموارد المتاحة = الواردات + خدمة الديون السنوية .

ان التعادل بين طرفي المعادلة اعلاه ، يعني ان الاقتصاد اوقف التزايد في الدين الكلي ودخل مرحلة تناقص الديون . اما اذا كان الطرف الايمن اكبر من الطرف الايسر ، فمعنى ذلك ان قدرة الاقتصاد على خدمة ديونه تسمح له بتصفية الديون والدخول في مرحلة تلاشيها التدريجي ، والعكس صحيح اذا كان الطرف الايسر اكبر ، فإن الاقتصاد يبقى في مرحلة تزايد الديون .

جدول (٤ ـ ٩)

تطور قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على خدمة ديونه الخارجية (مليون دولار)

السنة	الموارد			الالتزامات			
	صادرات السلع والخدمات	الموارد المالية الخارجية	اجمالي الموارد	واردات السلع والخدمات	خدمة الدين السنوية	اجمالي الموارد	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)+(٥)	(٧) = ٣:٦
١٩٨٠	٩٧٩٥	٤٤٩٨	١٤٢٩٣	١٣٥٢٣	٢٧٥٤	١٦٢٧٧	٨٧,٨
١٩٨١	١٠٣٩٠	٥٣٨٠	١٥٧٧٠	١٤٦٥١	٣٣٨٤	١٨٠٣٥	٨٧,٤
١٩٨٢	١٠١٠٨	٥٧٧٥	١٥٨٨٣	١٤٧٤٨	٣٧٠٨	١٨٤٥٦	٨٦,١
١٩٨٣	٩٩٧٢	٥٤٣٥	١٥٤٠٧	١٤٩٤٤	٣٤٢٤	١٨٣٩٨	٨٣,٧
١٩٨٤	١٠٤٨٦	٤٧٩٠	١٥٢٧٦	١٥٢٥٣	٣٩٠٣	١٩١٥٦	٧٩,٧
١٩٨٥	١٠٦٨٨	٥٦٦٠	١٦٣٤٨	١٤٦٦٠	٤١٠٥	١٨٧٦٥	٨٧,١

للصادرات والواردات — Source: C.B.S, 1986, P. 196

للموارد المالية وخدمة الدين السنوية لسنة ١٩٨٠ — IMF. SM/85/129, May 10, 1985, P. 82

للموارد المالية وخدمة الدين السنوية للسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ — IMF. SM/86/96, May 8, 1986, P. 82

بتطبيق هذه المعادلة على سنوات الثمانينات ، بوصفها افضل السنوات من حيث تدفق المنح والمساعدات ، فضلا عن انها شهدت تطورا كبيرا في الصادرات ، نحصل على النتائج الاتية المتضمنة في الجدول (٤ ـ ٩) :

١ ـ ان مؤشر قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على خدمة ديونه يوضحه العمود رقم (٧) من الجدول . ومنه يلاحظ ان اجمالي الموارد المتاحة (حصيلة الصادرات زائدا الموارد المالية الخارجية) كانت اقل من اجمالي الالتزامات المستحقة (الواردات زائدا خدمة الدين السنوية من الفوائد والاقساط) . حيث بلغت نسبتها ٨٧,٨ ٪ سنة ١٩٨٠ انخفضت الى ٨٧,١ ٪ سنة ١٩٨٥ .

٢ ـ وبين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ تدهورت قدرة الاقتصاد على خدمة ديونه ، فهبطت نسبة اجمالي الموارد الى اجمالي الالتزامات الى ٧٩,٧ ٪ ثم تحسنت سنة ١٩٨٥ بفعل منحة الطوارىء الامريكية البالغة (١,٥) مليار دولار .

٣ ـ ونتيجة لتدهور قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على خدمة ديونه السنوية خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ، ازدادت الديون الخارجية خلال هذه المدة بمقدار ٨,٢ بليون دولار .. غير ان التحسن في سنة ١٩٨٥ صاحبه انخفاض في اجمالي الدين بمقدار (٢٠٠) مليون دولار .

٤ ـ ان الاتجاه العام لمؤشر قدرة الاقتصاد على خدمة ديونه الخارجية خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ، كان مستقرا تقريبا رغم التذبذب البسيط الذي شهده ، لذلك من الصعب بناء احكام حول هذه القدرة في المستقبل في ضوء التحسن النسبي الذي حدث سنة ١٩٨٥ ، لان المؤشرات الاخرى ذات الصلة بالموضوع ، لا تشجع على ذلك .. الا اذا ادخل في التحليل العوامل السياسية الخارجية ، كزيادة المساعدات الامريكية بشكل استثنائي ، والغاء جزء من الديون المتراكمة واعتبارها منحا ، يؤيد هذه التحفظات ان الواردات نمت بمعدل ١,٦ ٪ سنويا وهو اقل من معدل نمو الصادرات (١,٧ ٪) ، وكذلك اقل بكثير من معدل نمو الموارد المالية الخارجية (٤,٧ ٪) ، ولكن في مقابل هذه المؤشرات الايجابية ، ازدادت خدمة الدين بمعدل يفوق هذه المعدلات كافة حيث بلغ (٨,٣ ٪) فامتص بذلك نتائج التحسن النسبي في الصادرات

وفي الموارد المالية الخارجية .

وعلى اية حال ، يبقى تحسن الوضع في المستقبل بدرجة كبيرة امـرا محدودا للغاية ، لان كل تطور في الصادرات يجر معه تطورا ، وان يكن بنسب اقل ، في الواردات ، بسبب المحتوى الاستيرادي المرتفع للصادرات ، فاذا عجزت المنح والمساعدات عن تغطية العجز بالكامل ستضـطر الحكومـة الى اقتراض المزيد .. وهكذا .

وعليه ، اذا لم تتخذ السياسات الكفيلة بوقف تنامي الدين او خفضه بشكل تدريجي ومستقر ، فقد يصل الاقتصاد الاسرائيلي خلال مدة ليست طويلة الى حالة تصبح فيها جميع تدفقات رأس المال من طرف واحد ، غير كافية لتسديد خدمة الدين الخارجي السنويـة ، وستصبح القـروض الجديـدة ، والقصيرة منها بشكل خاص ، مهمة للوفاء بالالتزامات الناشئة عن القروض ، الامر الذي سيؤدي الى تأزم مشكلة الديون بدل تيسيرها .

الباب الثاني

مصادر الاختلالات الهيكلية



تمهـــيد :

تبين من فصول الباب الاول ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من اختلالات هيكلية لازمت نشأته ومسار تطوره طيلة مـدة البحث ، وان هذه الاختـلالات ، وان شهدت تحسنا في بعض السنوات او المراحل الجزئية ، فقد بقيت من السمات الثابتة لهيكل الاقتصاد الاسرائيلي ، ولعل اهم ما يستخلص من هذه السمة : ـ

١ ـ ان الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الاسرائيـلي ، يختلف عن نمط الاختـلال الهيكلي في الاقتصاديات النامية ، بوصف هذا الاخير ناتجا من ضعف الطاقات الانتاجية بالدرجة الاولى ، في حين وجدنا ان الاقتصاد الاسرائيلي سجل معدلا للنمو خلال مدة البحث يعد من المعدلات المرتفعة ، وساهم في تعديل المساهمة القـطاعية لتكـون مماثلة ، الى حـد كبير ، لنمـط المسـاهمـة القـطاعيـة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة .

٢ ـ ان الاختلال الهيكلي ليس مؤقتا او من نمط الاختلالات التي تسببها تقلبات النشاط الاقتصادي والدورة الاقتصادية ، فهو جزء من البنيـة او التركيب الهيكلي للاقتصاد الاسرائيلي .

ان هاتين السمتين ، متأتيتان في واقع الحال من طبيعة الاسباب المسؤولة عن تكوين الاختلالات ، وهو ما سيكون موضوعا لفصول هذا البـاب من البحث . فهذه الاسباب هي الاخرى لازمت نشأة الاقتصاد الاسرائيلي ورافقت مسيرة تطوره ، وتكمن جذورها في ثوابت السياسة العامة لاسرائيل ، ومن هنا سيتناول هذا البـاب مصـادر الاختلالات من خلال ثلاثة فصول هي : ـ

ـــ الفصل الخامس : الاستهلاك .

ـــ الفصل السادس : عسكرة الدولة والمجتمع .

ـــ الفصل السابع : التدفقات المالية الخارجية .

وعـلى الرغم من ان هناك مصـادر اخرى للاختـلالات ، الا ان البحث اكتفى بالمصادر الثلاثة اعلاه ، لكونها المسؤولة بشكل مباشر عن تكوين الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي .



الفصل الخامس

الانفاق الاستهلاكي

تمهـــيد :

اوضحت بيـانات الفصلين الاول والرابـع ، ان مستوى الاستهـلاك الكـلي في الاقتصاد الاسرائيـلي يستوعب معـظم الناتـج المحلي الاجمـالي ، ويتجاوزه في بعض السنوات .. ولا شك ان مثل هذا الموقع للاستهلاك الكلي في هيكل الطلب يبرر الى حد كبير ومقنع في الوقت نفسه ، وصف المجتمع الاسرائيلي بأنه مجتمع استهلاكي ، يستهلك اكثر مما ينتج ، ويتمتع بمستوى من الرفاهية ، لا تسمح به موارده الذاتية منذ نشأته وعلى امتداد تاريخه ..

وقد لا يكون الاستهلاك المرتفع بهذا المستوى ظاهرة قائمة بذاتها ، لو انه اقتصر عـلى مدة محـددة ، او ظرف خاص ، كـظرف الحرب مثـلا .. وهي مسألة عـرفتهـا اقتصـاديات كثيـرة في ظروف مماثلة واستثنـائية .. غـير انها بـالنسبـة للاقتصـاد الاسرائيلي ، تعد من ثوابت هيكل الطلب فيه ، ولم يطرأ تغيير مهم على اتجاهها خلال ما يقرب من الاربعين عاما .. ولا يغير من هذه الحقيقة تذبذب مستوى الاستهلاك الكلي بين سنة واخرى بالزيادة او النقصـان ، لأن المستوى المرتفع الاستثنائي يبقى هو السائد ، سمة اساسية ومستمرة لهيكل الطلب الداخلي .

ان التفســير الموضـوعيَ لهذه الظاهـرة يعزوهـا الى الطبيعة الاستيـطانيـة ـ الاستزراعية للكيان الصهيوني ، فهذا الكيان عبارة عن مركز استيطان لاستيعاب هجرة من انماط بشرية تنطوي على مختلف التكوينات القومية والثقافية والتاريخيـة ، وغير متجانسة في تكوينها الديني[1] ، ومطالبة بان تعيش في ظل توتر امني دائم ، مقابل ان يقدم للمهاجرين ، رشوة ، مستوى معيشة جيدا ، واحساسا كافيا بقدرة اسرائيل على ردع التهديدات العربية وتدمير مراكزها .

---

(١) بدا العديد من الكتابات الصهيونية المعاصرة ، يعترف بضعف التزام غالبية المستوطنين في سلوكهم اليومي بالقيم الصهيونية ، واتساع الفجوة بين التمسك العام بالفكرة الصهيونيـة والاهتمام الشخصي للمستوطنين بالحصول على حياة كريمة ، ومثالا على ذلك يشار الى هبوط شعبية الكيوبتس واحجام الكثيرين عن العيش فيه ، بعد ان كان يعد اكثر الصيغ كمالا في تجسيده للقيم الصهيونية .
ـ حزقيل درور ـ نظرة من خلال تعقيدات السياسة الاسرائيلية بعد بيغن ـ مصـدر سابق ـ ص ٩ ـ ١٠ .

وغالبا ما يعبر عن مضمون هذه الحالة الشاذة في الادب السياسي الاسرائيلي بأن « من الصعب جدا دخول معركة انتخابية تحت شعار ان المستقبل قد يكون اسوأ ، على الرغم من ان كل شيء يبدو الان على ما يرام »[٢] مرادفا لادراك الحكومات الاسرائيلية والقوى المختلفة ، ان المستوطنين لا يتحملون اية ضغوط تمس حياتهم المعاشية ، او تهز قناعاتهم بكفاءة الجاهزية العسكرية لدولتهم وقدرتها على الاحتفاظ بسلة امن تجمع بين الرفاهية الاقتصادية والامن العسكري في وقت واحد .

والترجمة العملية لمعطيات الواقع الاسرائيلي هذه ، تمثلت في التزام السياسة الاقتصادية وسعيها لتحقيق هدف اساسي وثابت ، بجعل « اسرائيل الجزيرة الناجحة وسط بحر من الانحطاط والكآبة »[٣] ، تتباهى معه بقدرتها على تلافي وقوع بطالة مرتفعة ومستمرة ، وضمان مستويات معيشية تضاهي اعلى المستويات في الدول غير الصناعية ، في وقت تعاني فيه دول متقدمة جدا وغنية كالولايات المتحدة في بعض السنوات من وجود مستويات بطالة مؤذية فيها ، ومن وجود فئات اجتماعية غير قليلة تحت مستوى خط الفقر . وبقدر ما تفسر هذه الظاهرة بعض اسباب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي ، تؤكد في الوقت ذاته وجود المفارقات الغريبة فيه ، والتي لا يتاح لغيره العيش في ظلها مدة طويلة دون ان يصاب بالانهيار او تضطر السلطات المسؤولة فيه الى اجراء تغيير جذري في سياستها الاقتصادية ، وربما لو كان للولايات المتحدة امريكا خاصة بها ، كما هو الحال لدى اسرائيل ، لما كانت افواج العاطلين فيها تنتظر ان توزع الدولة عليهم وجبات الطعام الساخنة[٤] .

لذلك ، فان من يتتبع تصريحات المسؤولين الاسرائيليين ، على اختلاف

---

(٢) ايتان شيشنسكي ـ الازمة الاقتصادية في اسرائيل ومخاطرها على الديمقراطية ـ مجلة كيفونيم ـ ١٩٨٤ . وقد نظمت المجلة المذكورة ندوة بالعنوان المشار اليه اعلاه شارك فيها اضافة الى شيشينسكي ، كل من حاييم بركائي ، يحزقيل درور ـ ترجمة م ب م ـ ص ٣٠ .

(٣) د . تسفي لاينر ـ الغايات السياسية والاهداف العسكرية لحروب اسرائيل ـ دافار ١٧ ، ٢٢ / ٤ / ١٩٨٣ ـ عن (تطور العقيدة العسكرية) ـ ص ٤٣ ـ ٤٤ .

(٤) امنون روبنشتاين ـ سنة ١٩٨٢ سنة الانهيار الاقتصادي ـ هآرتس ـ ٧ و٩ و١٠ و١٢ / ١ / ١٩٨٣ (نقلا عن الازمة ـ ص ٧ وما بعدها .

انتماءاتهم الحزبية وموقعهم من السلطة ، يجد تناقضا صارخا بين الاعتراف الصريح بالحاجة الملحة الى ضغط الاستهلاك ، بما فيه العسكري ، والسياسات الفعلية التي تعتمدها السلطة ، والقائمة على تأمين مستويات انفاق استهلاكي (مدني وعسكري) مرتفع ، فعلى الحكومة ان تدعم الصناعة والزراعة ، وان تدعم الصادرات والواردات ، وسلع الاستهلاك الاساسية ، وان تواصل مشاريع الاستيطان ، وان تحافظ على القوة الشرائية للدخول والاصول المالية باسلوب التقييس .. وعليها ان ترفع رواتب المعلمين ، وتزيد دعمها للمدارس الدينية ، وان تنفذ مشروع « لافي » للمساعدة على الاحتفاظ بالعلماء والفنيين المهرة(٥) .. وهكذا يتصدر الاستهلاك المفرط قائمة العوامل المسؤولة عن وجود الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي .

وإذا كانت الفصول السابقة قد اشارت بطريقة عرضية الى حجم الاستهلاك ، ودوره في رفع الطلب الكلي ، فان هذا الفصل يحاول ان يفسر ذلك الجزء من مسؤولية الاستهلاك في حدوث الاختلالات الهيكلية ، بقدر من التفصيل ومن خلال المباحث التالية : ـ

المبحث الاول : العوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي الحكومي .

المبحث الثاني : الاستهلاك الحكومي .

المبحث الثالث : الاستهلاك الخاص .

---

(٥) شاركانسكو ـ التضخم الاسرائيلي .. سياسات للمفهوم الاقتصادي ـ مجلة جيروزاليم كوارترلي ـ معهد الشرق الاوسط ـ القدس ـ العدد ٣٦ ـ صيف ١٩٨٥ ـ ترجمة م ب م ص ٣١ ـ ٣٢ .



المبحث الاول
العوامل الرئيسية المؤثرة على حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي

ثلاثة عوامل رئيسة تؤثر على حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي ومستوياته ، واتساع ميادين نشاطه وهي :

اولا : ضخامة دور الحكومة في التدخل بالنشاط الاقتصادي ، سواء بطريقة مباشرة ، او بواسطة السياستين المالية والنقدية .

ثانيا : طبيعة الهيكل السياسي ، وخاصة الانتخابات البرلمانية واثرها على السياسات الحكومية ازاء الانفاق الاستهلاكي .

ثالثا : متطلبات الامن القومي ، وفي مقدمته الامن العسكري .

وعند تقييم حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي ونسبه ، لا سيما في حالة مقارنته بمستويات الاستهلاك في بلدان اخرى ، ينبغي وضع العوامل آنفة الذكر في الاعتبار ، بسبب ان محتوى هذه العوامل ودوافعها واهدافها ، تختلف في اسرائيل الى حد كبير عما هي عليه في بلدان كثيرة من العالم .

اولا : ضخامة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي :

يقتضي الامر منذ البداية التأكيد على عدم دقة تلك الاراء التي تفسر دور الحكومة في النشاط الاقتصادي بعوامل ايديولوجية[٦] ، تتصل مثلا بالنزعات الاشتراكية لحزب العمل (للمدة قبل ١٩٧٧) ، او بالاتجاهات الليبرالية لدى تجمع الليكود (للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤) ، فهذه العوامل ليس لها تأثير مهم على النمط المذهبي (اذا جاز التعبير) للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، اذ ان هذه الاخيرة محكومة بالاعتبارات

---

(٦) يورام بن ـ بورات ـ الانقلاب الذي لم يحدث .. الايديولوجيا والسياسة الاقتصادية ـ رفاعون لكلكلاه ـ مصدر سابق ـ (نقلا عن الازمة ـ ص ١٤ ـ ١٥) .

الستراتيجية الخاصة بظروف نشأة الكيان الصهيوني ، ومتطلبات المحافظة على تماسك المجتمع ، وضمان انصهار افراده في بودقة المظلة الايديولوجية للصهيونية ، وتأمين تفوقه العسكري الدائم على الدول العربية ، ولذلك فالدولة هنا هي الاداة الاساسية المواكل اليها تنفيذ اهداف العقيدة الصهيونية ، وبالتالي يكون دورها بالضرورة واسعا ومهيمنا .

وبشكل عام ، فان طبيعة المشروع الصهيوني الاستيطانية نفسها ، تطلبت وجود دور واسع للدولة في الاقتصاد وفي الميادين الاجتماعية والسياسية (انظر الجدول ٥ ـ ١) . فالهيمنة على الارض الفلسطينية ، وتقرير انماط استثمارها ، اقتضت ان تختص الدولة وحدها بملكية الارض ، وان تتولى الاشراف على استغلالها ، كما ان شحة المياه ، والصراع حولها مع الدول العربية المجاورة ، استلزم هو الاخر ، اشرافا مركزيا على استخدامات المياه ومشروعات الري والخزن والتصريف ، وكان معنى ذلك من الناحية الاقتصادية ، ان تتدخل الدولة مباشرة في الاستثمار الزراعي .. وبالفعل بلغت مساهمة الحكومة ٧٥ ٪ من اجمالي الاستثمارات في الزراعة سنة ١٩٥٦ ارتفعت الى ٨٦ ٪ سنة ١٩٦٠[٧] .. ومنذ اقدام اسرائيل على تحويل مياه نهر الاردن سنة ١٩٦٤ ، وبلوغ الاستغلال الزراعي للارض والمياه حدوده القصوى ، تراجع دور الحكومة المباشر في هذا الميدان .

ويمكن ملاحظة ان مساهمة الحكومة في تمويل الاستثمارات خلال العقد الاول تراوحت بين ٦٠ ٪ و٥٣ ٪ من اجمالي الاستثمارات[٨] .. وكان ذلك تجسيدا لحاجة المشروع الصهيوني الى الدور المركزي الفعال للدولة في ادارة الاقتصاد .

من جانب آخر ، اقتضت طبيعة المشروع الاستيطاني تدخلا واسعا للدولة في قطاعات البناء والتشييد والنقل والمواصلات ، بشكل مباشر وغير مباشر .. ان هذا التدخل لم يكن مدفوعا بالعوامل الاقتصادية وحدها ، كالمساهمة في تحمل اعباء التمويل

---

(٧) لسنة ١٩٥٦

IMF, SM/ 58/ 11, Feb 1958, Israel - 1957 Consultations, Part II, P. 10.

— IMF, SM/ 62/ 9, Feb 8, 1962, Israel - 1962 XIV Consultations, Part II, P. 5.

(٨) **Ibid.**

ومساعدة القطاع الخاص على تنفيذ مشروعاته في هذه القطاعات فحسب ، وانما ، اضافة الى ذلك ، كان مدفوعا بالعوامل الستراتيجية والعسكرية .

فمن الناحية الستراتيجية ، كانت الهجرة واحدا من اركان المشروع الاستيطاني ، ومن ثم فان اهم عناصر استمرار تدفقها ، هو تأمين مستلزمات استيعاب المهاجرين من ناحية الاسكان والتوطين .

ومن الناحية العسكرية ، كانت عملية الاستيطان تتطلب نشر المهاجرين في المناطق التي تمثل العقد الحيوية ، والتي تكمل عناصر الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية .

وللاعتبارات نفسها ، نرى ان مساهمة الحكومة المباشرة في تمويل الاستثمارات في قطاع البناء تراوحت بين ٣٥ ـ ٤٥ ٪ من اجمالي الاستثمارات في هذا القطاع ، وبين ٦٨ ـ ٨٥ ٪ في قطاع النقل والمواصلات[٩] .

وكان من جملة مستلزمات نجاح المشروع الاستيطاني ، بناء رأس المال الاجتماعي على نطاق واسع ، واقامة صناعة عصرية متطورة ، لكي يشكلا الاساس الاقتصادي المتين لعملية الاستيطان ، وكما اشير في الفصل الثاني ، بدأ اهتمام الحكومة الواسع بتنمية الزراعة اولا ثم الصناعة على وفق استراتيجية احلال الواردات بعد توقيع اتفاقيتي المساعدات الالمانية (التعويضات والترضية) في سنة ١٩٥٢ . لقد تطلبت هذه الستراتيجية تدخل الدولة بشكل واسع لدعم الانتاج المحلي وتقوية قدراته التنافسية في السوق العالمية ، ودعم الاستيرادات من السلع الانتاجية والوسيطة والاولية ، بحيث بلغت قيمة الدعم للانتاج الزراعي نحو ٢٦ ٪ من الدخل المتولد في القطاع الزراعي خلال العقد الاول .. بينما تراوح اجمالي الدعم للانتاج المحلي وللصادرات والواردات بين ٤ ـ ١٠ ٪ من اجمالي الناتج القومي (انظر عمود « ١ » من الجدول ٥ ـ ١) .

وتعكس النسبة المئوية للمستخدمين في قطاع الخدمات العامة حجم النشاط الحكومي الواسع ، فقد تراوحت بين ٢٢ ـ ٣٠ ٪ من اجمالي العاملين (عمود ٣ من الجدول اعلاه) . تتوزع على نشاطات اقتصادية مباشرة ، وانشطة اجتماعية وخدمات ثقافية وصحية ، وفي الادارة العامة وفي مجالات امنية .

---

(٩) Ibid.

اما التقديمات للقطاع العائلي (العمود ٢ من الجدول) فقد بلغت ١٤ ٪ من اجمالي الناتج القومي سنة ١٩٨٠ انخفضت الى ١١ ٪ سنة ١٩٨٥ . وتسلط هذه الفقرة الضوء على جانب مهم من نشاط الحكومة يتصل بشكل مباشر برفاهية المستوطنين ، ويؤثر على مستويات دخولهم المتاحة للانفاق . وغالبا تراعي الدولة في هذا الحقل من نشاطها ، اعتبارات سياسية واجتماعية اكثر من مراعاتها لامكانية استخدام هذا النشاط للتأثير في مستوى الطلب الخاص بالزيادة او النقصان ، وان كانت قد استخدمته خلال تطبيقها لبرنامج الاصلاح الاقتصادي لعام ١٩٨٥ ، ولكن على نطاق ضيق .

وعلى خلاف المحتوى التوسعي لفقرة التقديمات ، فان فقرة الضرائب ، ذات طبيعة انكماشية ، لانها تؤدي في المحصلة الى تخفيض الدخل المتاح للانفاق نسبة الى الناتج القومي ، ولذلك فان سياسة الحكومة الخاصة بالضرائب ، تراعي دائما متطلبات تحفيز الانتاج ، بحيث نستطيع ان نلاحظ ان الضرائب على المنتجات الصناعية تشكل اقل من مثيلاتها في الفروع الاخرى لقطاع الاعمال ، فضلا عن ان مستوى النشاط الاقتصادي وطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد ، يقرران مستوى الضرائب وحجمها .. ومن العمود (٤) للجدول اعلاه يلاحظ ان حصيلة الضرائب بلغت ٣٤ ٪ من اجمالي الناتج القومي في مطلع السبعينات .. وكانت اقل من ذلك بكثير خلال العقدين الاولين ، بسبب ان طبيعة التوسع والازدهار في الاقتصاد الاسرائيلي آنذاك لم تكن مصحوبة بضغوط تضخمية عالية .. ولكنها (اي حصيلة الضرائب) ارتفعت منذ النصف الثاني للسبعينات لتصل الى ٤٨ ٪ سنة ١٩٨٥ بعد ان اشتدت الضغوط التضخمية ، وتحولت الى قيد يحد من نمو الناتج القومي .

ثانيا : طبيعة الهيكل السياسي وخاصة الانتخابات واثرها على السياسات الحكومية ازاء الانفاق الاستهلاكي : –

ان تأثير الانتخابات البرلمانية على سياسات الحكومة ازاء الانفاق الاستهلاكي ، ليست حالة مقتصرة على اسرائيل وحدها .. فهي ظاهرة يمكن تلمس آثارها في مختلف دول العالم التي تمارس الحياة البرلمانية ، غير ان المسألة في اسرائيل تكتسب خصوصيتها ، من ان موارد المجتمع الذاتي لا تسمح على الاطلاق بتخصيص النسبة المرتفعة من الاستهلاك القائمة في الاقتصاد الاسرائيلي .

جدول (٥ ـ ١)
مؤشرات لدور الحكومة في النشاط الاقتصادي

السنة	دعم الانتاج المحلي والبلديات والوزارات كنسبة من G N P (١)	تقديمات القطاع العائلي والمؤسسات غير الربحية كنسبة من G N P (٢)	النسبة المئوية للمستخدمين في الخدمات العامة من اجمالي العاملين (٣)	الضرائب كنسبة من GNP (٤)		
				الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	اجمالي الضرائب
١٩٦٠	٤ر٥	٤ر٦	٢٢ر٠	٩ر٥	١٧ر٣	٢٦ر٨
١٩٧٠	٤ر١	٨ر٤	٢٤ر٠	١٦ر٨	١٧ر١	٣٣ر٩
١٩٨٠	١٠ر٢	١٤ر٢	٢٩ر٦	٢٥ر٢	٢٠ر٢	٤٥ر٤
١٩٨٥	٥ر١	١٠ر٩	٢٩ر٨	٢٤ر٩	٢٣ر٥	٤٨ر٤

لسنة ١٩٦٠ — Source: C.B.S, 1970, PP. 136-153

لسنة ١٩٧٠ — , 1977, PP. 152-164

لسنتي ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ — , 1986, PP. 171-179

للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ (العمود ٤) , 1986, P. 299

, IMF, SM/62/9, Feb 8, 1962, Israel..,

لسنة ١٩٦٠ (العمود ٤) Part II, P. 7.

لقد ادت هذه النسبة الى جانب عوامل اخرى ، الى وصول الاقتصاد الاسرائيلي لمرحلة السنوات العجاف وانتهاء مرحلة السنوات السمان ، ومعاناته من ازمة اقتصادية اصبحت تتطلب باجماع الاراء السياسية (الحاكمة والتي في المعارضة) حلولا عاجلة وجذرية في وقت واحد .. وكان برنامج الاصلاح الاقتصادي (تموز ١٩٨٥) هو المحاولة الاولى الجادة في هذا المجال ، رغم ان النتائج النهائية لم تعرف بعد لحد الان (١٩٨٦) .

والمهم في هذا الصدد ، ان السلطات الاسرائيلية تدرك ادراكا تاما ان سياسة الانفاق الاستهلاكي المرتفع ، والحكومي منه بوجه خاص ، بقدر ما لها من مزايا وفوائد تعود على المجتمع الاسرائيلي ، فان لها نتائج سلبية قد تكون من نوع خطير ، ومع ذلك فان ايا من الاحزاب الحاكمة ، او ايا من وزراء المالية ، لم يجرؤ على تنفيذ سياسة من شأنها ان تقلص بشكل جدي حجم الاستهلاك الحكومي ، ومرد ذلك الى ان الحكومة التي ستعمد الى تطبيق سياسة تحد من الانفاق الاستهلاكي وتقلل من الاعتماد على الخارج ستدفع الثمن السياسي لذلك مرتين[10] : ـ

(١) مرة بسبب ان السكان الذين سيعانون من الانخفاض في مستوى معيشتهم او من البطالة سيعاقبون الحكومة في صناديق الاقتراع .

(٢) ومرة ثانية بسبب ان مثل هذه السياسة تقلص فرص الهجرة وترفع من معدلات النزوح .. ويتعرض بذلك البناء الايديولوجي للصهيونية للاهتزاز .

المسألة في وضع اسرائيل الخاص ـ المتأتي من كونها دولة مزروعة تعتمد على مجتمع من المهاجرين ـ ان الاستمرار في المستويات المرتفعة للاستهلاك الحكومي انتهت الى ازمة يجب حلها ، ولكن هذا الحل لا بد ان يتضمن تبطئة النشاط الاقتصادي ، وتقليص دعم الحكومة لاسعار المنتجات الغذائية والضرورية ، اي تخفيض ميزانية الحكومة والقطاع العام ، وهو شكل من اشكال التقشف يزامنه نوع من الركود والبطالة ، وعلى حد تعبير حاييم بركائي « ببساطة لا يمكن الاستمرار في نظام دعم بالحجم الذي يتحدثون عنه ، فمثلا الدعم لمنتجات الالبان والحليب يساوي تقريبا كل

---

(١٠) يورام بن ـ يورات ـ مصدر سابق ـ الازمة ص ١٦ .

ميزانية التعليم العالي .. وهذا مأزق ، لان محاولة الخروج منه ، برفع الاسعار امر تحس به اعداد كبيرة من الناس وفي الواقع يحس به كل المجتمع .. وقد يترتب على ذلك معارضة جماهيرية وخروج الى الشارع .. والخطر عندنا اكبر لان لدينا تقاليد برلمانية منذ حرب ١٩٧٣ ، قائمة على نشاط يتوخى الاستهلاك السياسي لتحقيق اهداف سياسية لمراكز قوة داخل الكنيست[١١] .

ويذهب يحزقيل درور الى مدى بعيد في تحليله لطبيعة الازمة الاقتصادية وانعكاساتها السياسية . فبعد ان يؤكد على عجز الحكومات الاسرائيلية والقوى السياسية المختلفة عن معالجة المشكلات الناجمة من ارتفاع الانفاق الاستهلاكي وتفاقم مشكلات التضخم والعجز والاعتماد على الخارج ، يدعو الى تولي شخصية كاررزمية ، ربما على شكل « ربع ديغول » ـ على حد تعبيره ـ السلطة ، ولكنه يحذر من امكانية ان يأتي ربع ديغول مجنون ، على ان اهم ما في حديثه وصفه لابعاد المخاطر الناجمة عن المشاكل الاقتصادية بانها « لا تمس حالة دولة اسرائيل فقط ، بل مصير الصهيونية كلها »[١٢] .

وليس هناك من بين الدارسين للوضع الاقتصادي في اسرائيل من يهمل تأثير الانتخابات على السياسة الاقتصادية للحكومات .. فخلال الدورتين الانتخابيتين لتجمع الليكود ، حاول وزراء المالية الاربعة ، تخفيض الميزانية للسيطرة على مشكلات التضخم والعجز ، ولكن الوزراء من الاحزاب الاخرى المشاركة في الحكومة ، كانوا يضغطون لمنع اجراء التخفيض في الميزانية ، او على الاقل لمنع تخفيض ميزانية الوزارات التي يتولون مسؤوليتها ، في محاولة منهم للمحافظة على كسب ولاء جمهورهم الانتخابي ، واحراج الليكود . وقد بلغ بالاحزاب الدينية ان ساومت حكومة الليكود على منحها (اي منح الحكومة) الدعم والتأييد ، مقابل موافقتها على تمويل جديد لبناء المساكن والمؤسسات الدينية[١٣] .

---

(١١) حاييم بركائي ـ الازمة الاقتصادية في اسرائيل ومخاطرها على الديمقراطية ـ ندوة مجلة كيفونيم ـ مصدر سابق .

(١٢) يحزقيل درور ـ المصدر نفسه .

(١٣) شاركانسكو ـ التضخم الاسرائيلي .. سياسات للمفهوم الاقتصادي ـ مصدر سابق ـ ص ٢٣ ـ ٢٤ .

والواقع ان استفحال الازمة الاقتصادية في عام ١٩٨٤ ، وفشل الكتلتين الرئيستين (العمل والليكود) بالحصول على اغلبية برلمانية ، دفعهما الى القبول بتشكيل حكومة الائتلاف التي يتعاقبان على رئاستها دوريا .. وكانت هذه الصيغة ، هي الوحيدة من الناحية السياسية التي سمحت بولادة برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل ، ووضعه موضع التطبيق بموجب احكام قانون الطوارىء ، للسيطرة على ضغوط الهستدروت واتحاد الصناعيين ، وتطويق الاضرابات العمالية .

واخيرا « فان سياسة الانفاق التوسعية التي اعتمدتها الحكومة ، قد وفرت مجتمعا جذابا ولكن المتشائمين يتساءلون عما اذا قد تحولت الارض الموعودة الى جنة للحمقى »[١٤] .

ثالثا : متطلبات الامن القومي :

وتشكل هذه المتطلبات اهم عوامل توسع الانفاق الاستهلاكي الحكومي .. وعادة ، فان المعيار المركزي الذي تتقرر بموجبه النفقات العسكرية هو ذلك الحجم الذي يضمن « امن اسرائيل » ويمكنها من المحافظة على « توازن عسكري مبني ، اضافة الى المقدار الكمي ، على تفوق نوعي وتكنولوجي واضح »[١٥] . على انه ينبغي ملاحظة ان مفهوم « امن اسرائيل » من وجهة النظر الاسرائيلية مفهوم واسع ، يدخل في صميمه عدد من الاهداف الرئيسة ومنها[١٦] : ـ

- حماية كيان « الدولة » وحدود « الامر الواقع » .
- فرض الاعتراف باسرائيل على العرب واجبارهم على تطبيق العلاقات معها على وفق الشروط الاسرائيلية .
- تصفية القضية الفلسطينية ، بالقضاء على منظمة التحرير عسكريا وسياسيا .

---

(١٤) المصدر نفسه ـ ص ٣٥ .

(١٥) ارئيل شارون ـ الخطاب الذي لم يلق ـ معاريف ١٨ / ١٢ / ١٩٨١ .

(١٦) عوديد يينون ـ استراتيجية لاسرائيل في الثمانينات ـ كيفونيم عدد (١٤) ، شباط / فبراير ١٩٨٢ ، نقلا عن (العقيدة العسكرية) ـ ص ٨٦ .

ـ انظر ايضا : العقيد أ . ايلون ـ امن اسرائيل القومي خلال ٣٥ عاما من عمرها ـ سكيراه حودشيت ـ شباط / آذار ـ ١٩٨٣ ـ رقم٢ ـ ٣ ـ ص ١٨ ـ ٣٥ ـ نقلا عن (تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية) ص ١ وما بعدها .

ـــ الابادة والطرد للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

كل هذه الاهداف تتطلب تكاليف **باهظة** سنشير اليها تفصيليا في فصل الانفاق العسكري .

المبحث الثاني
الاستهلاك الحكومي

اولا : تطور الاستهلاك الحكومي :

بعد ان تم التعرف على العوامل المؤثرة على حجم الاستهلاك الحكومي ، تحاول هذه الفقرة رصد معدلات نمو الاستهلاك الحكومي وتطور اهميته النسبية في اجمالي الناتج المحلي .

من تتبع البيانات الخاصة بتطور الاستهلاك الحكومي ، يمكن ملاحظة ان مسار هذا التطور يتميز بسمتين رئيسيتين ملازمتين له : -

الاولى : ارتفاع الاهمية النسبية للاستهلاك الحكومي من اجمالي الناتج القومي عند مستوى يتراوح بين الربع والثلث . وتعد هذه النسبة مرتفعة جدا بالمقارنة مع مثيلاتها في دول اخرى[17] .

---

(١٧) انظر الجدول ادناه :

الاستهلاك الحكومي كنسبة من GDP

	١٩٦٥	١٩٨٥
الدول الصناعية	١٥	١٧
الدول متوسطة الدخل المرتفع	١١	١٢
كوريا	٩	١٠
البرازيل	١١	٩
يوغسلافيا	١٨	١٣
اسرائيل	٢٠	٣١

Sousce: World Bank, World Development Report, 1987, P. 211.

ثانيا : ارتفاع هذه النسبة في سنوات الحرب ، وظروف التوتر السياسي بين اسرائيل والدول العربية المجاورة (انظر الجدول ٥ ـ ٢) .

واستنادا الى الفقرة (اولا) من المبحث الاول ، وبالاعتماد على بيانات الجدول (٥ ـ ٢) ، يلاحظ ارتفاع الاهمية النسبية للاستهلاك الحكومي الى ٣٠ ٪ في سنة ١٩٥٠ ، وهي من بين سنوات العبء الكبير الواقع على الحكومة فيما يتعلق بتوطين المهاجرين وتأمين الخدمات الاجتماعية المختلفة **لهم**. بل ان بعض سنوات العقد الاول شهدت تحمل الحكومة عبء تأمين مدخولات للمهاجرين الذين لم تتوفر لهم بعض فرص العمل . وفي عام ١٩٦٠ انخفضت هذه النسبة الى ٢٤,٦ ٪ ، على الرغم من ان معدل نمو الاستهلاك الحكومي بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ كان مرتفعا (٨,٦ ٪) سنويا .. الا ان معدل نمو الناتج المحلي خلال هذا العقد كان اعلى ، حيث بلغ (١٠,٧ ٪) .. ولذلك فعلى الرغم من انخفاض الاهمية النسبية للاستهلاك الحكومي ، الا ان قيمته المطلقة تضاعفت بمقدار ٢,٣ مرة .

في عام ١٩٧٠ ، سجل نمو الاستهلاك الحكومي معدلا مرتفعا بلغ ١٤ ٪ و اعلى من معدل نمو الناتج المحلي ، فارتفعت بذلك اهميته النسبية الى ٤٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي ، وكانت هذه القفزة الكبيرة التي بلغت الضعف تقريبا في الاهمية النسبية متأتية من ارتفاع الاستهلاك العسكري بعد حرب ١٩٦٧ وتكاليف حرب الاستنزاف ، وفي الوقت نفسه نتيجة لتزايد الاستهلاك الحكومي المدني وارتفاع نسبة التقديمات للقطاع العائلي ، ومعدلات دعم الانتاج المحلي والصادرات ، والواقع ان هذه المدة سجلت زيادة صافية في معدل الاستهلاك الحكومي للفرد الواحد ، بلغت نسبتها (٢٨١ ٪) خلال عشر سنوات ، وهو اعلى معدل نمو في نصيب الفرد خلال المدة المدروسة بكاملها .. بطبيعة الحال ان جانبا من ارتفاع معدل نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي يرجع الى تباطوء معدلات نمو السكان من ٥,٣ ٪ خلال العقد الاول الى ٣,٥ ٪ خلال العقد الثاني .

اما العقد الثالث .. فقد شهد استمرار ارتفاع مستوى الاستهلاك الحكومي . وكان الجزء الاكبر من عوامل استمرار هذا المستوى المرتفع يعود الى الاستهلاك العسكري ، ذلك ان حرب تشرين حملت الاقتصاد الاسرائيلي اعباء لم يألفها في الحروب

جدول (٥ ـ ٢)

تطور الاستهلاك الحكومي

(١٩٨٠ = ١٠٠)

(مليون شيكل جديد)

		١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٥٠ ـ ١٩٨٥
١	الاستهلاك الحكومي (مليون شيكل جديد)	٢٩٨٠	٦٧٩٢	٢٦٧٩٢	٣٧٠٩٨	٣٨٠٦٢	—
٢	معدل نمو الاستهلاك الحكومي	—	٨٫٦	١٤٫٧	٣٫٣	٠٫٥	٧٫٥
٣	الاهمية النسبية من GDP.	٣٠	٢٤٫٦	٤١٫٩	٣٢٫٩	٣١٫٨	—
٤	معدل نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي (مليون شيكل جديد)	٢٣٥٤	٣٢٠٨	٩٠٠٩	٩٣٩٦	٨٩١٦	—
٥	معدل نمو نصيب الفرد	—	٣٫١	١٠٫٩	٠٫٤	-٠٫١	٣٫٩

لبيانات الناتج المحلي والاستهلاك — Source: C.B.S, 1986, 170—171

للسكان لسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٨٤ — , 1985, P. 32

للسكان لسنة ١٩٨٥ — , 1986, P. 265.

السابقة من حيث ضخامة كلفتها ، كما انها فجرت سباق تسلح بقي مستمرا الى الوقت الحاضر ، ومع ان تزايد الضغوط التضخمية في هذه المدة حد بشكل نسبي من وتائر نمو الاستهلاك الحكومي (٣,٣ ٪) مقارنة بـ ١٤,٧ ٪ في العقد الثاني ، الا انه في بعض سنوات هذه المدة سجل معدلات مرتفعة ١٠ ٪ (سنة ١٩٧٥)[١٨] ، وسجل الاستهلاك المدني وحده معدل نمو ٢,٨ ٪ سنة ١٩٧٦ ، وبشكل عام شهد هذا العقد تزايدا في المستخدمين بالقطاع العام وخاصة في الخدمات الصحية والثقافية ، وارتفاع نسبي في الاجور خلال بعض السنوات .. ولكن ينبغي عدم اهمال اثر تدني معدلات الهجرة بعد سنة ١٩٧٤ ، واثرها على خفض وتائر الاستهلاك الحكومي المدني .. ومع ذلك فان هذا العقد شهد معدل بطالة تراوح حول ٣ ـ ٥ ٪[١٩] .

واللافت للنظر حقا ان العقد الرابع (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) ، لم يسجل انخفاضا مهما في الاهمية النسبية للاستهلاك الحكومي ، حيث بلغت ٣٢ ٪ تقريبا (سطر ٣ من الجدول) ، علما ان نمو الناتج المحلي تدهور خلال هذه السنوات الى اوطأ مستوياته (٢,٣ ٪ فقط) .. وقد لوحظ من الاشارات المتكررة ان هذه المدة شهدت عدة محاولات سواء من قبل حكومة الليكود او من قبل حكومة الائتلاف بين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ، لخفض الميزانية والاستهلاك (الحكومي والخاص) للحد من التضخم والعجز في ميزان المدفوعات وتنشيط نمو الناتج .. وبشكل عام ، فان هذه السنوات شهدت انخفاضا بسيطا في الاجور الحقيقية للعاملين في الخدمات العامة فقد انخفض مؤشر الاجور الحقيقية من ٩٥ نقطة سنة ١٩٨٠ الى ٩٤ نقطة سنة ١٩٨٥ (١٩٨٢ = ١٠٠)[٢٠] ، كما قامت الحكومة سنة ١٩٨٥ بتقليص عدد المستخدمين في المؤسسات العامة بنسبة ٣ ٪ من اجمالي القوة العاملة في القطاع العام ، والبالغة ٣٠ ٪ من اجمالي القوة العاملة[٢١] ، غير ان اجمالي الاستهلاك الحكومي سنة ١٩٨٥ ، وبعد المباشرة بتطبيق

---

(١٨) IMF, SM/ 77/ 114, May 19, Israel - Recent.., PP. 3, 18.

(١٩) C. B. S. 1986, PP. 282 - 283.

(٢٠) IMF, SM/ 86/ 96, May 8, Israel - Recent.., p. 23.

(٢١) اتخذت الحكومة عدة اجراءات لتسهيل تحول العمال من القطاع العام الى القطاع الخاص ، مثل تحملها تكاليف اعادة التدريب ، وتقديمها المعونة المالية عندما يقتضي تغيير العمل ، الانتقال الجغرافي من منطقة الى اخرى .

— IBid, P. 20.

برنامج الاصلاح الاقتصادي ، ارتفع بمقدار ٢,٥ ٪ بعد ان كان قد ارتفع بحوالي ٧ ٪ سنة ١٩٨٤ .. والجزء الاكبر من الزيادة يعود الى ارتفاع الاستهلاك العسكري .

ان هذه المؤشرات التي تبين ان معدل الانخفاض في الاستهلاك الحكومي كان بطيئا مقارنة بحجم الازمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الاسرائيلي ، والتي تتطلب اقتطاعا كبيرا في حجم الاستهلاك الحكومي ، تؤكد صحة تأثير العوامل الرئيسة المؤثرة على حجم الاستهلاك الحكومي ، والتي اشير اليها في مستهل الفقرة (اولا) من المبحث الاول ، وهذا يعني ضمن معطيات الاقتصاد الاسرائيلي ، ان الحكومة الاسرائيلية بالمقارنة مع دول كثيرة ، لا تملك هامشا واسعا في مجال الانفاق الاستهلاكي تستطيع ان تستخدمه للتأثير على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وذلك لان الجزء الاكبر من الاستهلاك الحكومي يتكون من الاستهلاك العسكري وتوطين المهاجرين وتعويضات المشتغلين .. وعلى وجه التقريب فان الجزء المدني من الاستهلاك الحكومي ، وهو المرشح للخفض اكثر من الجزئين الاخرين (الاستهلاك العسكري المحلي ، الاستيراد العسكري) ، يتصل بشكل مباشر اما باجور المشتغلين او بالمشتريات الجارية للحكومة ، وبينما يصعب المساس باجور المشتغلين ، فان هامش الخفض سينصب على المشتريات الجارية ، وهو هامش محدود على اية حال . ويمكن افتراض ان فرصة الحكومة خلال السنوات القادمة ضيقة جدا لتقليص استهلاكها . والجدول (٥ ـ ٢) يوضح ان الاهمية النسبية للاستهلاك الحكومي منذ عام ١٩٦٧ لم تنخفض عن ٣٠ ٪ من اجمالي الناتج ، فيما شهدت تذبذبا حول هذه النسبة الى سنة ١٩٨٥ .. وفي بعض السنوات بلغت ٤٨ ٪ (سنة ١٩٧٥) .

ثالثا : هيكل الاستهلاك الحكومي :

يتوزع الاستهلاك الحكومي على ثلاثة مكونات اساسية ، هي الاستهلاك المدني ، الاستهلاك العسكري المحلي ، الاستيراد العسكري . وبشكل تقريبي ، تكاد هذه المكونات تتساوى في اهميتها النسبية التي تتراوح حول الثلث من اجمالي الاستهلاك الحكومي ، لكنها تعطي للجزء العسكري بشقيه المحلي والخارجي الهيمنة بنحو الثلثين مقابل الثلث للجزء المدني .

يهمنا هنا تأكيد مفارقة واضحة في هيكل الاستهلاك الحكومي ، تتمثل في ان

جدول (٥ ـ ٣)
اثر الحرب على تطور الاستهلاك الحكومي
(الاستهلاك نسبة من اجمالي الناتج المحلي)
(١٩٨٠ = ١٠٠)

(نسب مئوية)

حرب ١٩٥٦		حرب ١٩٦٧		حرب الاستنزاف ١٩٧٠/٦٩		حرب ١٩٧٣		غزو لبنان		
٩٥٥	٩٥٦	٩٦٦	٩٦٧	٩٦٩	٩٧٠	٩٧٢	٩٧٣	٩٨٠	٩٨١	٩٨٢
٢٧	٣٦	٢٧	٣٧	٣٦	٤١	٣٣	٤٦	٣٥	٣٦	٣٣

Source: C.B.S, 1986, PP. 170-171

الاهمية النسبية للاستهلاك الحكومي الى اجمالي الناتج المحلي ترتفع خلال سنوات الحرب او ظروف التوتر ، وهذا صحيح وتؤكده بيانات الجدول (٥ ـ ٣) ، ولكن من جانب آخر لاحظنا ان هذه النسبة لم تنخفض عن ثلاثين بالمائة منذ سنة ١٩٦٧ .. وحيث ان السنوات الممتدة بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ تعد من وجهة النظر العسكرية سنوات بعد خلالها شبح الحرب ، وذلك لتوقيع اتفاقيتي سيناء سنة ١٩٧٥ مع السادات ، واتفاقية فصل القوات في الجولان مع حافظ اسد ، وفيما بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد ، وحرص حافظ اسد على تجديد وقف اطلاق النار تلقائيا (كل ستة اشهر منذ ١٩٧٥ الى الوقت الحاضر) رغم اقدام اسرائيل في سنة ١٩٨١ على ضم الجولان الى « الدولة » ، هذا اضافة الى ضعف الموقف العربي واستشراء الصراعات بين الانظمة ، واستمرار العدوان الايراني على العراق ، كل هذه العوامل جعلت احتمال وقوع حرب ضد اسرائيل من قبل طرف عربي مستبعد جدا ان لم يكن في حكم المستحيل ، فلماذا اذن لم ينخفض الاستهلاك الحكومي ، خاصة بعد ان تفاقمت الازمة الاقتصادية في سنوات الثمانينات ؟

ان الاجابة على ذلك تعيدنا مرة اخرى الى الطبيعة الخاصة لاسرائيل بوصفها مشروعا استيطانيا له وظيفة اقليمية في خدمة الاستراتيجية الغربية في الوطن العربي ، فهذه الطبيعة الخاصة تحتم على اسرائيل ان تتخذ قراراتها بشأن الاستهلاك العسكري على وفق ما تقتضيه اعتبارات وظيفتها الاقليمية وعقيدتها العسكرية وخططها المستقبلية ازاء الوطن العربي .

يساعد تحليل هيكل الاستهلاك الحكومي من حيث توزيعه بين الاستهلاك العسكري والاستهلاك المدني على تفسير المسار المرتفع الذي اتخذه الاستهلاك الحكومي ، وفي الوقت نفسه يساعد في الكشف عن دور الاستهلاك العسكري في الضغط على الموارد الذاتية ، وتحديد مساهمة هذا الضغط في حدوث فجوة الموارد المحلية وفي المساهمة في تعميق الاختلالات الاخرى في الاقتصاد ، غير اننا في هذا الجزء من التحليل ، لن نتناول تفاصيل الاستهلاك العسكري ، وسيتم الاكتفاء بالبيانات الاجمالية والمؤشرات الاتجاهية ، وترك التفاصيل للفصل الخاص بالانفاق العسكري .

من الجدول (٥ ـ ٤) ، يلاحظ : ـ

١ ـ ان الاستهلاك العسكري يستأثر بثلثي الاستهلاك الحكومي خلال المدة المشار اليها في الجدول (سطر ٣ من الجدول) .

٢ ـ اما الاستهلاك المدني فقد تراوحت نسبته حول الثلث . ويتوزع بين ثلثين لتعويضات المشتغلين وثلث للمشتريات الجارية . وقد سجلت تعويضات المشتغلين زيادة في اهميتها النسبية بمقدار (٧,١ ٪) بين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ . في حين انخفضت الاهمية النسبية للمشتريات الجارية بمقدار ٤,٨ ٪ للمدة نفسها .

٣ ـ من اليسير ملاحظة ان المدة التي يتضمنها الجدول ، والتي اتسمت بتحسن الوضع الامني لاسرائيل نتيجة لتدهور الوضع العربي ، وسقوط السادات ، (بوصفه اول مبادر) ، في فخ تجزئة القضية القومية والقبول بالحل المنفرد ، قد شهدت انخفاضاً في الاهمية النسبية للاستهلاك العسكري لصالح تزايد هذه الاهمية للاستهلاك المدني .

لاختتام هذه الفقرة ، ومن خلال المعطيات التي تم عرضها ، وبالاستناد الى طبيعة العوامل المؤثرة على مستوى الاستهلاك الحكومي ، يمكن القول ان فائض الاستهلاك الكلي يتكون اساسا من استهلاك الحكومي ، بدلالة ان النسبة الاسرائيلية لهذا المتغير تعد من اعلى النسب في العالم[٢٢] ، وان الهامش المتاح للحكومة لخفض الاستهلاك الحكومي محدود جدا بسبب ان الجزء العسكري منه محكوم بالعوامل الستراتيجية والوضع الامني لاسرائيل ، اما الجزء المدني ، فان ثلثيه (تعويضات المشتغلين) لا تتيح هامشا للخفض الا من خلال تسريح نسبة من العاملين في القطاع العام ، وهذه الخطوة بطبيعتها محدودة ، ويبقى الهامش الاخر هو خفض المشتريات الحكومية .

وعليه يعد الاستهلاك الحكومي مسؤولا بدرجة كبيرة عن حدوث فجوة الموارد المحلية وانعكاسها في الفجوة الخارجية من خلال ضغطه على الموارد القومية بدرجات تفوق المعدلات العالمية . ويمكن البرهنة على صحة هذا التحليل اذا افترضنا ان النسبة الاسرائيلية للاستهلاك الحكومي مساوية مثلا لمتوسط نسبة الاستهلاك الحكومي في الدول الصناعية ، والبالغة ١٧ ٪ من اجمالي الناتج المحلي ، ولنفترض انها عند مستوى ٢٠ ٪ من اجمالي الناتج المحلي ، معنى هذا ان الفرق بين نسبة الاستهلاك الحكومي المفترضة والنسبة الفعلية للاستهلاك الحكومي في اسرائيل ، والبالغة ٣١,٨ ٪ خلال سنوات الثمانينات ، هو ١١,٨ ٪ من اجمالي الناتج المحلي .. فاذا علمنا ان متوسط نسبة حجم فجوة الموارد المحلية خلال سنوات الثمانينات يبلغ ٢٠ ٪ من اجمالي الناتج المحلي ، فان هذا يعني ان خفض نسبة الاستهلاك الحكومي في اسرائيل الى ٢٠ ٪ بدلا من ٣١,٨ ٪ ، سيؤدي الى تقليص حجم الفجوة بمقدار ٨٣,١ ٪ من نسبة حجمها البالغة ١٤,٢ ٪ سنة ١٩٨٥ ، اي ان الفجوة في ظل هذا الافتراض تنخفض الى ٢,٤ ٪ من اجمالي الناتج المحلي بدلا من ١٤,٢ ٪ ، وهي نسبة معتدلة بالمقارنة مع الدول الاخرى .

---

(٢٢) من بين ١١٩ دولة في العالم ، لا توجد سوى دولة نفطية واحدة تزيد فيها نسبة الاستهلاك الحكومي على النسبة الاسرائيلية ، وهي المملكة العربية السعودية ، فقد بلغت هذه النسبة ٣٧ ٪ سنة ١٩٨٥ .

— World Bank, World Bank Development Report, 1987, P. 211.

جدول (٥ ـ ٤)

تطور هيكل الاستهلاك الحكومي (نسب مئوية)

		١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥
١	الاستهلاك الحكومي الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	الاستهلاك المدني :	٢٧,٦	٣١,٩	٣٣,٩	٣٥,١	٣٥	٣٣,٦
	آ ـ تعويضات المشتغلين	(٦٧,٥)	(٦٦,٣)	(٧٣,٠)	(٧٢,٦)	(٧٢,٤)	(٧٢,٣)
	ب ـ المشتريات الجارية	(٣٢,٥)	(٣٣,٧)	(٢٧,٠)	(٢٧,٤)	(٢٧,٦)	(٢٧,٧)
٣	الاستهلاك العسكرى	٧٢,٤	٦٨,١	٦٦,١	٦٤,٩	٦٥	٦٦,٤

للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ Source: C.B.S, 1985, P. 187

للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ , 1986, P. 176.

× القيم المطلقة للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ .

× القيم المطلقة للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ .

ثالثا : الميزانية العامة وسياسة التوسع الاقتصادي للحكومة :

يمثل الاستهلاك العام جزءا من الانفاق الحكومي ، فالى جانبه توجد النفقات الاستثمارية التي تصرفها الدولة على مشاريع التنمية المختلفة . واذا كان الاستهلاك العام كما تعرفه الحسابات القومية ، وكما بينته معطيات الفقرات السابقة ، يشكل عنصرا مهما من عناصر زيادة الطلب في الاقتصاد ، وسببا من اسباب الفجوة الادخارية ، فان حساب النفقات الحكومية كما تعرضها الميزانية العامة ، يقدم صورة اوضح واشمل عن الاثار الناتجة من دور الحكومة في رفع الطلب الكلي وتوسيع الفجوة بينه وبين العرض الكلي .

فالميزانية من جهة المصروفات ، تتضمن بنودا خاصة بالمدفوعات التحويلية ، وهي مدفوعات تقدمها الحكومة دون ان يقابل ذلك حصولها على سلع او خدمات ، ومن ثم فان طبيعتها اساسا توسعية ، وما لم يكن النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، مضافا اليه فائض الواردات ، مواكبا للنمو في المدفوعات التحويلية واجمالي بنود المصروفات الحكومية الاخرى ، فان ذلك يدفع باتجاه توسيع الفجوة بين العرض والطلب ، والفجوة الادخارية ، اضافة الى دوره في تنمية الفجوة المكبوتة بين العرض والطلب ، والتي يعبر عنها معدل التضخم .

اما في جانب الايرادات ، فان الاثار المختلفة للميزانية من هذه الزاوية تتوقف على طبيعة مصادر التمويل ، وحجم التمويل الداخلي ونسبة التمويل الخارجي .. وباختصار فان مستوى الايرادات مقارنة بمستوى المصروفات ، يقرر الاثر النهائي لهذا الجانب من الميزانية .

وللوقوف على طبيعة الميزانية العامة في اسرائيل ودورها في تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ، سنوجز فيما يأتي تحليلا مكثفا لهيكل الميزانية العامة ، من جهة المصروفات ، وحجم العجز فيها ، وعلى النحو الآتي : (انظر الجدول ٥ ـ ٦) .

١ ـ كانت نسبة اجمالي المصروفات الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ ٢٨ ٪ في سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ . تعد هذه النسبة معتدلة مقارنة بنسب السنوات اللاحقة ، وبنسب مصروفات الميزانية في دول اخرى ، واحد اسباب تفسير اعتدال نسبة الميزانية عند هذه الحدود ، انخفاض الاعباء العسكرية بعد ان هدأت جبهة

جدول (٥ ـ ٦)

تطور هيكل مصروفات الميزانية ١٩٥٠ ـ ١٩٨٧

(نسب مئوية)

(اسعار جارية)

		١٩٤٩/١٩٥٠	١٩٥٩/١٩٦٠	١٩٦٩/١٩٧٠	١٩٧٩/١٩٨٠	١٩٨٤/١٩٨٥	١٩٨٥/١٩٨٦	١٩٨٦/١٩٨٧
١	اجمالي مصروفات الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	ـ كنسبة من GDP	*٢٨	٣٦	٥٦	٧٩	٧٢	٦٦	٦٤
٢	الميزانية الاعتيادية							
	كنسبة / (١)	٦٢	٦٣	٦٦	٨٧	٧٤	٧٢	٧٥
٣	الميزانية العسكرية							
	كنسبة من / (٢)	٤١	٢٨	٤٢	٤٤	٢٥	٢٤	٢٥
٣	تسديد الفوائد							
	كنسبة / (٢)	٣	٨	١٠	١١	٢١	١٩	١٩
٤	ميزانية التنمية							
	كنسبة / (١)	٣٧	٣٧	٢١	١٣	٢٦	٢٨	٢٥
٥	تسديد اقساط الدين							
	كنسبة / (٤)	—	١٦	٣٨	**٤٥	٨١	٧٧	٧٧

لسنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ Source: C.B.S, 1957/58, PP. 322-323.

— IMF, SM/62/9, Feb 8, 1962, Israel — 1961

لسنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ Article XIV Consultations, Part II, P. 21

لسنة ١٩٦٩ / ١٩٧٠ — C.B.S. 1970, PP. 205-209

لسنة ١٩٧٩ / ١٩٨٠ — IMF, SM/81/97, May 1, 1981, Israel —.., P. 21.

للسنوات ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ / ١٩٨٧ — C.B.S. 1986, PP. 525-526.

* النسبة لسنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣

** النسبة لسنة ١٩٧٧ / ١٩٧٨

القتال منذ عام ١٩٤٩ ، اضافة الى محدودية مستوى تطور التقنيات العسكرية المستخدمة في الصراع آنذاك ، ولسيادة جو الهدوء النسبي السياسي والعسكري الى سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ . كذلك فان الحكومة الاسرائيلية اعتمدت سياسة تقشف في هذه السنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ لشحة مواردها المالية خلالها[٢٣] . ولكن نسبة الميزانية الى اجمالي الناتج القومي قفزت الى ٣٢ ٪ سنة ١٩٥٦ / ١٩٥٧ ، بسبب مشاركة اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر ، ولبدء سباق تسلح بين مصر واسرائيل منذ اقدام مصر على كسر احتكار السلاح وشرائه من جيكوسلوفاكيا سنة ١٩٥٥ ، واستمرت نسبة الميزانية بالارتفاع طيلة عقد الخمسينات نتيجة لتزايد النفقات العسكرية ، ولتزايد دور الدولة في تقديم الخدمات لموجات الهجرة الكبيرة التي تدفقت خلال هذا العقد ، ولمساهمتها الكبيرة في تمويل الاستثمارات للقطاعات المختلفة (كما سبقت الاشارة الى ذلك) التي بلغت نسبتها ٤٣ ٪ تقريبا سنة ١٩٦٦ / ١٩٦٧ .

وعلى اثر حرب حزيران ، قفزت النسبة الى ٥٤ ٪ ، ومنذ حرب حزيران الى الوقت الحاضر ، تراوحت نسبتها من اجمالي الناتج المحلي بين ٥٠ ٪ ـ ٧٠ ٪ ، باستثناء السنوات التي بلغت خلالها ٩١,٥ ٪ ، وهي سنة حرب تشرين ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، و٨٣ ٪ سنة ١٩٧٥ ٪ ١٩٧٦ .

٢ ـ الملاحظة الثانية تخص الاهمية النسبية للمصروفات الجارية من اجمالي المصروفات . وهنا نلاحظ اتجاها عاما لارتفاع هذه النسبة من ٦٢ ٪ سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ الى ٧٥ ٪ سنة ١٩٨٦ / ١٩٨٧ ، وبلغت في بعض السنوات اكثر من ٨٠ ٪ (السنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠) .

٣ ـ على ان اهم ما يلفت الانتباه في الميزانية الجارية ، ان الجزء المخصص منها لدفع الفوائد عن ديون الحكومة تزايد من معدلات واطئة الى ما يقرب من ٢٠ ٪ من اجمالي الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٨٦ / ١٩٨٧ ، علما ان تبويب الميزانية الاسرائيلية قد درج على وضع الفوائد في الميزانية الجارية واقساط

---

(٢٣) Don Patinkin, Op. Cit, P. 45.

الدين في ميزانية التنمية ، وبطبيعة الحال تعكس هذه النسبة التراكم الكبير في ديون الحكومة الداخلية والخارجية ، والطبيعة الهيكلية للعجز في الميزانية .

٤ - اما ميزانية التنمية فقد هبطت نسبتها من اجمالي المصروفات من ٣٧ ٪ سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ الى ٢٥ ٪ سنة ١٩٨٦ . وفي سنوات عديدة هبطت الى اقل من هذا المعدل الاخير ، فبلغت على سبيل المثال ١١ ٪ سنة ١٩٧٨ / ١٩٧٩ و١٦ ٪ سنة ١٩٧٣ / ١٩٧٤ .. وهذا الاتجاه في الاهمية النسبية لميزانية التنمية ينسجم مع تقلص دور الدولة في الاستثمار المباشر ، ولذلك تميزت النسبة بالارتفاع في عقد الخمسينات حيث كان دور الدولة واسعا ثم تقلص تدريجيا[٢٤] .

ومما تجدر الاشارة اليه بصدد ميزانية التنمية ، ان الجزء المخصص لتسديد اقساط الدين المستحقة على الحكومة تزايد الى مستوى كاد يستوعب معظم تخصيصات ميزانية التنمية ، اذ ارتفعت نسبة هذه الفقرة من ميزانية التنمية الى ٧٧ ٪ سنة ١٩٨٦ / ١٩٨٧ ، بعد ان كانت النسبة في حدود ١٥ ٪ سنة ١٩٥٦ / ١٩٥٧ .. وفي بعض السنوات ارتفعت نسبة تسديد الدين الى ٨١ ٪ (١٩٨٤ / ١٩٨٥) .

٥ - ان ارتفاع فقرتي تسديد الفوائد واقساط الدين عند المستويات المرتفعة المشار اليها يعكس جملة من الحقائق منها : -

آ - عجز الحكومة عن ضغط مصروفاتها الاجمالية (الجارية والاستثمارية) ، على الرغم من انها كانت تتجه نحو ضغط النفقات الاستثمارية عندما تشح لديها مصادر تمويل المصروفات ، او بسبب سياساتها في كبح الطلب وتقليص التوسع الاقتصادي العام .

ب - ان الميزانية العامة للدولة ، لم تنجح في تحقيق فائض مهم في معظم السنوات ، وفي السنوات الاخرى كانت الميزانية تعاني من عجز كبير . فمن بين السنوات التسع والثلاثين (١٩٤٨ / ١٩٤٩ -

---

(٢٤) Don Patinkin, Op. Cit, pp. 54, 81.

١٩٨٦ / ١٩٨٧) كانت تسع عشرة سنة منها قد سجلت عجزا في ميزانية الحكومة بعد المنح ، ويوضح ذلك مدى تخلف الايرادات عن المصروفات وحجم القصور في الموارد الذاتية مقارنة بالمصروفات . وقد بلغت نسبة تخلف الايرادات عن المصروفات لميزانيات ١٩٨١ / ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ / ١٩٨٥ (٢٣,٦ ٪) معدلا[٢٥] (انظر الجدول ٥ ـ ٧) . ولذلك كانت نسبة العجز باستثناء المنح كبيرة ومرتفعة .

٦ - ان تدهور الاداء المالي وارتفاع العجز ، لا سيما في سنوات الثمانينات ، قد نجم بشكل رئيس من بقاء المصروفات عند مستويات مرتفعة مقابل انخفاض في الواردات ، ويعزى جانب من هذا التدهور في الايرادات الى التأثير المعاكس لمعدل التضخم المرتفع على عوائد ضريبة الدخل ، والمدفوعات الضريبية من قبل الشركات ، والانخفاض الملحوظ في العوائد غير الضريبية بسبب الانخفاض الحاد في تحويلات شركات القطاع العام[٢٦] . اما في جانب المصروفات ، فاضافة الى ارتفاع الانفاق العسكري ، هناك ارتفاع في حجم الدعم الذي تقدمه الحكومة للانتاج المحلي على شكل دعم مباشر ودعم قروض تراوحت نسبته بين ٥ ٪ الى ١٠ ٪ من اجمالي الناتج القومي[٢٧] ، وكذلك بسبب ارتفاع دعم اسعار المنتجات الغذائية بمعدلات عالية جدا[٢٨] .

٧ - ونتيجة لتدهور الاداء المالي ، واستمرار العجز الكبير في الميزانية فقد ادى ذلك

---

(٢٥) IMF, SM/ 86/ 96, May, 1986, P. 26.

(٢٦) Ibid, P. 27.

(٢٧) Ibid, P. 22.

(٢٨) بلغت نسبة دعم الاسعار الاتي : ـ

	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٢/١٩٨١	١٩٨٣/١٩٨٢	١٩٨٤/١٩٨٣	١٩٨٥/١٩٨٤
منتجات الالبان	—	٥٠	٧٠	٧٠	٧٢
الدواجـــن	٢٧	٦٥	٧٨	٧٩	٧٧
الخبـــز	٥٣	١٣٤	١٥٧	١٧٧	١٩٥

— IMF, SM, 86/ 96, May, 1986, P. 51.

جدول (٥ ـ ٧)

تطور اداء الميزانية العامة (نسبة مئوية)

(اسعار جارية)

		٩٦٤/٦٣	٩٧٠/٦٩	٩٨١/٨٠	٩٨٥/٨٤	٩٨٦/٨٥	٩٨٧/٨٦
١	مجموع العوائد كنسبة من مجموع المصاريف وصافي الاقتراض .	٨٤ر٤	٦٠ر١	٦٨ر٤	٦٠ر٠	٦٨ر٤	٧١ر٩
٢	عجز الميزانية كنسبة من مجموع المصروفات	١٥ر٦	٣٩ر٩	٣١ر٦	٤٠ر٠	٣١ر٦	٢٨ر١
٣	مصادر تمويل العجز :						
	ـ المنح	٣٠ر٨	٢٠ر٤	٤٣ر٦	٥٠ر٨	٨١ر٥	٨٤ر١
	ـ الاقتراض الخارجي (صافي)	٦١ر٥	٢٢ر٣	٢٣ر٩	٠ر٤	٧ر١	٨ر٥
	ـ اصدارات الاسهم المحلية (صافي)	٤٢ر٢	١٨ر٨	٤٠ر٥	١٦ر٢	٨ر٠	٢١ر٩
	ـ صافي الاقتراض من بنك اسرائيل	—	٣٨ر٥	—٨ر٠	٣٢ر٦	١٧ر٦	٢ر٥
٤	العجز او الفائض العام	+ ٣٤ر٥	—	+١٦ر٠	—	١٣ر٨	+ ١٧ر٠

Source:

السنوات ٨٤ / ٩٨٥ ـ ٨٦ / ٩٨٧ — IMF, SM/86/96, May 8, 1986, P. 43.

لسنة ٩٨٠ / ٩٨١ — IMF, SM/85/129, May 10, 1985, P. 42.

لسنة ٩٦٩ / ٩٧٠ — IMF, SM/72/61, July 10, 1972, PP. 99, 103.

لسنة ٦٣ / ٩٦٤ — IMF, SM/66/52, April 29, 1966, P. 43.

الى قيام الحكومة بعمليات اقتراض واسعة محليا وخارجيا ، فارتفعت بذلك مديونية الحكومة المركزية الى مستويات عالية بلغ مجموعها ٣٨,٨ مليار شيكل جديد سنة ١٩٨٤ / ١٩٨٥ . (١٣,٦) مليار شيكل جديد ديون خارجية و٢٥,٢ مليار شيكل جديد ديون محلية ، وقدرت نسبة الديون الحكومية (باستثناء الديون لبنك اسرائيل) بحوالي ٢١٨ ٪ من اجمالي الناتج القومي[٢٩] .

ومما يجدر ذكره بصدد تراكم الديون الحكومية ، ان هذه الديون تخضع لعملية تقييس تربطها بمؤشرات التضخم . وفي عام ١٩٨٥ كان ٧٠ ٪ من ديون الحكومة المحلية مقيسة على وفق اسعار المستهلك ، و٦ ٪ مقيسة على وفق اختيار المدخر ، و١٣ ٪ مقيسة على وفق سلة من العملات الاجنبية[٣٠] .. وقد ساهم ذلك نسبيا بتضخيم ديون الحكومة ،.ولكن من جانب آخر ، يلاحظ ان حاجة الحكومة الى الاقتراض ، دفعتها الى رفع اسعار الفائدة وتقصير مدة استحقاقات الديون الجديدة ، الامر الذي ادى بدوره الى ارتفاع نسبة خدمة المديونية الحكومية فبلغت مدفوعات الفوائد ١٤ ٪ من اجمالي الناتج القومي سنة ١٩٨٥ / ١٩٨٦ ، يعود نصفها تقريبا الى حساب المدفوعات المحلية ، وادت هذه بدورها ايضا الى ارتفاع المصروفات ، ومن ثم ارتفاع العجز ، الامر الذي يدفع الى زيادة معدلات الاقتراض الحكومي وزيادة مدفوعات الفوائد في المستقبل ، (انظر الجدول ٥ ـ ٨) .

ومن خلال ما تقدم عرضه لبعض معطيات هيكل الميزانية وتوسع المصروفات فيها .. واستمرارالعجز في ادائها المالي ، فان سياسة الميزانية التوسعية كانت من الاسباب الاساسية للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي ، وخاصة تأثيرها على الاختلال بين العرض والطلب .. ذلك ان حجم التمويل بالعجز عن طريق البنك المركزي ، وضخامة حجم المنح ، في هيكل عوائد الميزانية ، قد ادى الى اشتداد الضغوط التضخمية .. ويبدو ان طبيعة هيكل مصروفات الميزانية ، كما اشير الى بعضها ، يجعل

---

(٢٩) Ibid, P. 40.

(٣٠) Ibid, P. 40.

جدول (٥ ـ ٨)

مؤشرات خدمة المديونية الحكومية (نسب مئوية)

(اسعار جارية)

		٩٨٢/٨١	٩٨٣/٨٢	٩٨٤/٨٣	٩٨٥/٨٤	٩٨٦/٨٥	٩٨٧/٨٦
١	مدفوعات خدمية المديونية الحكومية / مصاريف الميزانية	٢٦ر٤	٣١ر٩	٤٢ر٦	٥٣ر٧	٥٢ر٢	٤١ر١
	ـ خدمة المديونية المحلية	(٦٣ر٣)	٦٩ر٠	٧٩ر١	٨٠ر٦	٧٨ر٧	٦٩ر٣
	ـ خدمة المديونية الخارجية	(٣٦ر٧)	٣١ر٠	٢٠ر٩	١٩ر٤	٢١ر٣	٣٠ر٧
٢	خدمة المديونية / الموارد	١١ر٩	١٥ر٤	٢٤ر٥	٣٥ر٤	٣١ر٧	١٨ر٨
٤	خدمة المديونية الخارجية / صادرات السلع والخدمات	١٥ر٩	١٩ر٥	١٩ر٩	٢٤ر٤	٢٤ر٢	٢٠ر٠
٥	النسبة المئوية لمدفوعات الفوائد / العجز في الميزانية	٣٦ر٧	٥٩	٥٣ر٤	٥٣ر٥	٦٤ر٩	٧٩ر١

Source: IMF, SM/86/96, May 8, 1986, Israel — Recent Economic Development, PP. 54-53.

من الصعب على الحكومة اجراء استقطاعات واسعة منها[٣١] . وخلال السنوات ١٩٨٥ / ١٩٨٦ ، و١٩٨٦ / ١٩٨٧ ، اجريت استقطاعات بسيطة في بعض بنود المصروفات ، وخاصة بند الدعومات والاعانات بنسب تراوحت بين ٣ ـ ٥ ٪ من اجمالي المصروفات ، وقد اقتطع هذا التخفيض من حصة الخدمات الاجتماعية العامة ، ومن خدمات الصحة واعانات التقاعد وميزانية دعم الاسعار للمنتجات الغذائية .. اضافة الى ان الجزء الاكبر من ميزانية التنمية خصص لتسديد اقساط الدين ..

ان برنامج الاصلاح الاقتصادي .. الذي اعدت في ضوئه ميزانيتاً ١٩٨٥ / ١٩٨٦ و١٩٨٦ / ١٩٨٧ سعى لخفض المصروفات وزيادة الايرادات عن طريق زيادة حصيلة الضرائب . وقد صدرت تشريعات ضريبية جديدة لهذا الغرض .. وكانت النتائج المتحققة في هذا الحقل زيادة الواردات بنسبة ٣,٢ ٪ من اجمالي الناتج القومي وتخفيض المصروفات بنسبة ٤,٣ ٪ في سنة ١٩٨٦ / ١٩٨٧ ، مما ادى الى خفض العجز بمقدار ٧,٥ ٪ من اجمالي الناتج القومي .. فضلا عن ان تحويل القروض الامريكية الى منح قد حسن اداء الميزانية ، وخفض نسبة مساهمة القروض في تغطية العجز الى ما يقرب من الصفر ، وبشكل عام ، فان احتمالات المستقبل بالنسبة لوضع الميزانية ، تتوقف على مدى قدرة الحكومة على مواصلة ضغط المصروفات ورفع الواردات .. وكما اشير في مقدمة هذا الفصل ، فان قدرة الحكومة محدودة .. ومن ثم يتوقع ان يستمر اثر الميزانية في تفاقم الاختلالات الهيكلية .

---

(٣١) اذ ان الفقرات الخاصة بخدمة المديونية الحكومية وتعويضات المشتغلين والنفقات العسكرية ، والتي تشكل معظم الميزانية لا تتحمل الا هامشيا محدودا لضغط المصروفات .

المبحث الثالث

الاســـتهلاك الخـــاص

يتقدم الاستهلاك الخاص على غيره من مكونات الطلب من حيث اهميته النسبية الى اجمالي الناتج المحلي . وغالبا يستأثر بنسبة تتراوح بين النصف واكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي . وفي اسرائيل ، فان نسبته تراوحت بين ٥٥ ٪ و٧٠ ٪ ، علما انه في معظم السنوات كان يمثل اكثر من ٦٠ ٪ .

هذه الاهمية النسبية للاستهلاك الخاص على وجه العموم ، تجعله من اهم العوامل المؤثرة على الطلب الداخلي ، ومن ثم على علاقة التوازن بين العرض والطلب ، وتوازن الموارد الادخارية ، بحيث ان التغير النسبي البسيط في معدلات تطوره يعكس حجما اكبر مما يعكسه ذات التغير بالنسبة لمكونات الطلب الاخرى .

وفي هذا المبحث سنحاول فحص مدى مساهمة الاستهلاك الخاص في حدوث الاختلالات الهيكلية المشار اليها في الفصل الاول ، وما اذا كان متاحا للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية مرونة كبيرة في التأثير على مستوياته من اجل تقليص حجم الاختلالات وتضييق حجم الفجوة الادخارية .

اولا : تطور الاستهلاك الخاص :

يشكل هدف تغذية الاستهلاك الخاص احد الثوابت الرئيسة في السياسة الاسرائيلية ، لارتباطه الوثيق بهدف جذب الهجرة والمحافظة على استقرار المهاجرين ، وتقليص دوافع النزوح .. الى اضيق الحدود . ولعل اوضح الادلة على حرص السياسة الاسرائيلية على هذا الهدف هو استخدامها اسلوب تقييس الدخول والاصول المالية بمؤشر الاسعار .. ومع ان التقييس الاسرائيلي غير كامل ، ولكنه مع ذلك يعد شاملا

(٣٢) شاركانسكو ـ التضخم الاسرائيلي .. سياسات للمفهوم الاقتصادي ـ مصدر سابق ـ ص ١٧ .

بالمعايير الدولية[٣٢] . فهو يطبق صعودا لغاية ٨٠ ٪ من اجور العمال شهريا ، ونتيجة لذلك بقي الاستهلاك الخاص قوة فاعلة في رفع الطلب وتحريك التضخم ودفعه للتزايد .. وفي الوقت نفسه ، فان التقييس قلل القلق العام من التضخم ، واتاح للهستدروت تدخلا مؤثرا للمحافظة على القوة الشرائية للاجور ، وعلى مستويات الدعم التي تقدمها الحكومة للعديد من الخدمات والصناديق[٣٣] .

واذا كان مستوى الاستهلاك الحكومي يتأثر بالدرجة الاولى بالامن العسكري ، فانه يمكن القول ان مستوى الاستهلاك الخاص يتأثر من وجهة نظر الحكومة الاسرائيلية ، بالامن الاجتماعي ، الذي يفرض ضرورة تأمين الزيادات المستمرة في نصيب الفرد من الدخل وتحسين مستوى معيشته ، وحسب تعبير نداف هيلفي ، ان اسرائيل استطاعت ان « تتمتع بالكعكة والابقاء عليها كاملة ، واستثمار جزء كبير من مواردها من دون معاناة القضم في ناتجها القومي »[٣٤] ، فضلا عن ان هذه السياسة ازاء الاستهلاك الخاص ، سهلت على اسرائيل تجنب بروز مشكلات اجتماعية او صراعات اجتماعية حادة فيما يتصل بتوزيع الدخل ، اذ اصبح بامكانها تأمين زيادات مستمرة لكل الفئات الاجتماعية رغم بقاء الفوارق بينها .

وقد تناول « باك » هذه المسألة بقدر من التفصيل ، فأكد ان الصراع حول اقتسام الدخل القومي في اسرائيل بين القطاعات او عناصر الانتاج او حجم دخول الجماعات عديم الاهمية نسبيا . ويمكن تفسير غياب مثل هذا الصراع بدلالة خلفيات القادة في كل من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية الرئيسة ، وبخاصة الهستدروت ، ذلك ان معظم القادة الاسرائيليين كانوا قد هاجروا الى فلسطين من دول اوربا الشرقية ، وكانوا يحملون معهم افكارا اشتراكية ديمقراطية[٣٥] .

والحقيقة ان « باك » جانب الحقيقة في الشق الاخير من هذه الفقرة ، لان

---

(٣٣) معاريف ـ ١٢ / ٢ / ١٩٨٢ .

(٣٤) نداف هيلفي ـ « اقتصاد اسرائيل . ٣٠ سنة من النمو والاتكال » ـ سكيراه حودشيت ، العدد ٣ ـ ٤ / ١٩٧٨ (نقلا عن سمير جبور ـ مخططات اسرائيل الاقتصادية ـ مصدر سابق ـ ص ٥ .

(٣٥) Howard Pack, Op. Cit, p. 277.

الاشتراكية المزعومة لهؤلاء القادة لم تؤمن في اية مرحلة مراحل وجود اسرائيل اغلبية اشتراكية ، اما « اشتراكية » حزب العمل والهستدروت ، فقد كانت ضـرورة عملية تطلبها وجـود هيئة مـركزيـة هي الدولة تتولى مهمـة انجاز المشـروع الاستيطاني - الصهيوني .

ومع ذلك فان « باك » يعود مرة اخرى ليعترف (في معرض رده على اولئك الذين رأوا انه كان بالامكان الاستغناء عن المساعدات الخارجية عن طريق فرض ضرائب عالية تسهم بايجاد فائض ايرادات للحكومة من شأنه تمويل الاستثمارات)[٣٦] بالدور المهم للمساعدات الخارجية في تقليل الحاجة الى الادخار المحلي ، وفي السماح بنمو الاستهلاك الذي كان ضروريا لتحقيق الادماج الناجح للمهاجرين ، وفي تـأمين حـوافز للفئـات الادارية والفنية[٣٧] ، وباختصار ، فان المساعدات الخارجيـة هي التي اتاحت للدولة والهستدروت مهمة استكمال عملية بنـاء المشروع الصهيـوني ، وعوضت عن نقص المدخرات المحلية ، وضمنت المستويات المرتفعة لمعيشة المستوطنين .

في ضـوء هذه المكـانة للاستهـلاك في السياسـة الاسرائيليـة (الاقتصـاديـة والسياسية) يمكن تفهم مسار تطور الاستهلاك الخاص ودوره في توسيع الفجوة بين العرض والطلب .

ومن بيانات الجدول (٥ ـ ٩) .. يمكن ملاحظة الآتي : -

١ ـ تضاعف الاستهلاك الخاص ١١ مرة خلال المدة المدروسة ، اي انه بالمعدل كان يتضاعف مرة كل ثلاث سنوات ، وبالمقارنة مع الزيادة في اجمالي الناتج المحلي ، نجد ان هذا الاخير تضاعف ١٢ مرة للمدة نفسها .. ومن الواضح ان تفوق زيادة الناتج اتاح هذه الزيادة الكبيرة في الاستهلاك الخاص ، ومع ان الارتباط الوثيق بين المتغيرين تؤكـده النظريـة الاقتصاديـة والواقع ، فمن الصعب اغفال دور التدفقات المالية في زيادة الاستهلاك الخاص .. غير ان ذلك لا يمنع ان تكون حصة الاستهلاك الحكومي من الزيادة في الناتج اكبر من حصة الاستهلاك الخاص ، حيث تضاعف الاستهلاك الحكومي ١٢,٨ مرة ،

---

(٣٦) Ibid, P. 230.

(٣٧) Ibid, p. 231.

جدول (٥ ـ ٩)

تطور الاستهلاك الخاص (١٩٨٠ = ١٠٠) (مليون شيكل اسرائيلي جديد)

		١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	٩٨٥/٥٠
١	الاستهلاك الخاص (مليون شيكل جديد)	٦٨٢٨	١٧٤٨٧	٣٧١٨٧	٦٣١٨٤	٧٥١٠٨	—
٢	معدل نمو الاستهلاك الخاص (٪)	—	٩ر٨	٧ر٨	٥ر٤	٣ر٥	٧ر١
٣	الاستهلاك الخاص /	٦٨ر٧	٦٣ر٥	٥٨ر٢	٥٩ر٠	٦٢ر٨	—
٤	معدل الاستهلاك الخاص للفرد (شيكل جديد)	٥٣٩٣	٨٢٦٠	١٢٥٠٤	١٦٢٩٤	١٧٥٩٣	—
٥	معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص (٪)	—	٤ر٣	٤ر٢	٢ر٦	١ر٦	٣ر٥

Source: C.B.S, 1986, P. 170.

1986, P. 265.

1985, P. 32.

وقد انعكس هذا التباين في نسب الزيادة على الاهمية النسبية لكل من الاستهلاكين الخاص والحكومي ، فانخفضت للاول وارتفعت للثاني .

٢ - وبالنسبة لمعدلات نمو الاستهلاك الخاص ، يلاحظ من السطر (٢) من الجدول ، ان اعلى معدل نمو كان خلال العقد الاول ، ثم تباطأ معدل النمو بتوالي العقود ، فبلغ اوطأ مستوياته في النصف الاول من الثمانينات ، واذا اعتمد معدل نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص (سطر ٤) سنجد المسار نفسه ، حيث يميل نحو الانخفاض بتعاقب العقود الزمنية ، لكنه تضاعف خلال المدة اكثر بقليل من ثلاث مرات ، ويعكس هذا التباطوء حقيقة الضغوط التي سببتها الهجرة المرتفعة ، لا سيما في العقدين الاولين ، والتي ادت الى امتصاص اكثر من نصف الزيادة في معدل نمو الاستهلاك الخاص ، فبينما كان معدل نمو الاستهلاك الخاص في النصف الاول من الخمسينات يبلغ (١١ ٪) ، كان معدل نمو السكان في تلك المدة يبلغ (٦,٧ ٪) .

اما الملاحظة الاخرى التي يمكن معاينتها من الجدول ، فهي ان معدل نمو الاستهلاك الخاص كان يمكن ان يكون سالبا في العقود اللاحقة ، لو ان الهجرة استمرت بمعدلاتها نفسها التي كانت عليها خلال العقدين الاولين ، وسبب ذلك ان الناتج المحلي الاجمالي نما خلال العقدين الاولين بمعدلات مرتفعة اعلى كثيرا من معدلات نمو السكان (بضمنه الهجرة) ، فاتاح نموا حقيقيا محسوسا في الاستهلاك ، بينما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العقد الثالث ، وعلى نحو اوضح ، في النصف الاول من العقد الرابع ، الى مستوى مقارب لمعدل نمو السكان ، الامر الذي سمح فقط بزيادات محدودة في معدل نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص .

والحقيقة ان تباطؤ معدل نمو الاستهلاك الخاص ، وهبوط معدل نمو نصيب الفرد منه ، لم يكن فقط بسبب تباطؤ نمو الناتج ، ولكنه كان ايضا في جزء منه نتيجة لسياسة كبح الطلب التي اشير اليها في الفصول السابقة ، بوصفها جزءا من سياسة الحكومة لمعالجة تزايد التضخم والعجز في الميزانية وميزان المدفوعات .

مع ذلك ، وعلى الرغم من ان سياسة كبح الطلب كانت سببا في تباطؤ معدلات نمو الاستهلاك الخاص ، لكن ثمة حقيقة اخرى يجب تأكيدها ، هي انه منذ حرب تشرين

انخفضت الاستثمارات والهجرة ، وكانت من بين عوامل تدني معدلات نمو الناتج المحلي ، بحيث اصبحت مرحلة ما بعد حرب تشرين ، مختلفة كلية من حيث معطيات النمو عن تلك التي قبلها ، وهو موضع ادراك واضح من قبل الاسرائيليين[٣٨] . لقد انخفض معدل نمو الاستهلاك الخاص الى ٤ ٪ للمرحلة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ مقارنة بـ ٨ ٪ تقريبا للمرحلة التي قبلها ، غير ان ما يجدر الاهتمام به ان سياسة الحكومة بما فيها تلك الخاصة بكبح الطلب لم تؤد الى توقف النمو او هبوطه في الاستهلاك الخاص .. في وقت اصبح موضع قناعة مشتركة لدى الاسرائيليين[٣٩] ان خفض معدلات التضخم العالية جدا يتطلب في المقدمة خفض الاستهلاك الخاص والعام ، وهذا دفع البعض الى التأكيد على ان « الازمة العميقة التي يعيشها الاقتصاد الاسرائيلي حاليا ليست انكماشا في دورة الاعمال ، ولكنها ازمة هيكلية تعود الى الجهود التي تحاول الحفاظ على مستوى عال من المعيشة مصطنع ، في تزامن مع انفاق عسكري مفرط[٤٠] . وبالفعل ، فان تتبع معدلات النمو السنوية للاستهلاك الخاص يؤكد الحقيقة اعلاه ، فبعد ١٩٧٣ ، سجل الاستهلاك الخاص في سنوات عديدة معدلات نمو مرتفعة بلغت ١١,٥ ٪ سنة ١٩٨١ مثلا ، ٦,٦ ٪ سنة ١٩٨٢ ، ٧,٨ ٪ سنة ١٩٨٣ ، لكنها انخفضت الى (٦,٨ ٪) سنة ١٩٨٤ والى (٤ ٪) سنة ١٩٨٥ .

وبمقارنة معدلات نمو الاستهلاك الخاص في اسرائيل مع مثيلاتها في الدول التي تقع ضمن مرتبة اسرائيل من حيث متوسط الدخل ، نجد ان معدلات النمو الاسرائيلية كانت من بين المعدلات المرتفعة للمدة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ ، حيث بلغت ٦,١ ٪ ، لكنها اصبحت ضمن المستويات المتوسطة لمعدلات نمو الاستهلاك الخاص خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[٤١] . (انظر الجدول ٥ ـ ١٠) .

٣ ـ اما من حيث الاهمية النسبية للاستهلاك الخاص من اجمالي الناتج المحلي ،

---

(٣٨) عوديد ليفتان ـ انعكاسات حرب الايام الستة ـ مصدر سابق .

(٣٩) IMF Survey, September 14, 1987, P. 261.

(٤٠) جوئيل بنين ـ « اسرائيل : الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية » مصدر سابق ـ ص ١٠٢ .

(٤١) World Band, World Development Report, 1987, P. 209.

جدول (٥ ـ ١٠)

تطور معدلات النمو والاهمية النسبية للاستهلاك الخاص في دول مختارة

		معدلات النمو		الاهمية النسبية/	
		١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥
١	الدول الصناعية	٤ر٠	٢ر٢	٦١	٦٢
٢	الدول متوسطة الدخل المرتفع	٦ر٨	١ر٢	٦٥	٦٢
	ـ البرازيل	٩ر١	٢ر٢	٦٢	٦٩
	ـ الارجنتين	٢ر٧	ـ٢ر١	٦٩	٧٤
	ـ كوريا	٧ر٩	٥ر٥	٨٤	٥٩
	ـ فنزويلا	٨ر٥	ـ	٥٤	٦٢
	ـ يوغسلافيا	٧ر٧	ـ٨ر٠	٥٢	٤٦
	ـ اسرائيل	٦ر١	٣ر٥	٦٤	٦١

Source: World Bank, 1987, P. 209.

فيلاحظ انها تراوحت بين ٦٣ و٧٠ ٪ طيلة العقدين الاول والثـاني .. بينما انخفضت الى ما يتراوح بين ٥٥ ـ ٦٠ ٪ طيلة سنوات العقد الثالث .. الذي شهد تفاقم الضغوط التضخمية وارتفاع الاهمية النسبية للاستهلاك الحكومي الى اعلى مستوى بلغته ، فيما كانت نسبة اجمالي تكوين رأسمال مرتفعة في بعض سنوات هذا العقد ومنخفضة نسبيـا في سنوات اخـرى .. ومن تتبع التطور السنوي لبيانات الاستهلاك ، لوحظ ان سنوات الحرب لم تؤد الى هبوط في الاهمية النسبية للاستهلاك الخاص ، ربما باستثناء سنة ١٩٧٠ التي شهد جزء منها حرب الاستنزاف ، ولكن نسبة اجمالي تكوين رأس المال هي التي تنخفض لصالح الاستهلاك الحكومي والخاص .

وبالمقارنة مع الاهمية النسبية للاستهلاك الخاص في الدول الاخرى ، تبدو النسبة الاسرائيلية معتدلة ، بخلاف نسبة الاستهلاك الحكومي التي كانت تعد نسبة منفردة تقريبا في ارتفاعها ، ولكن امعان النظر في النسبة الاسرائيلية للاستهلاك الخاص ، يقود الى ملاحظة ان الدول الاخرى التي حققت نسبا مقاربة او اعلى من النسبة الاسرائيلية ليست لديها فجوة موارد كتلك التي لدى اسرائيل ، ومعظم تلك الدول سجل ميزان مواردها رصيدا موجبا .. وفي هذه الزاويـة تكمن الحالة الخـاصة للنسبـة الاسـرائيليـة ، اذ لولا التـدفق في المساعدات الخارجية ، لما تمكن الاقتصاد الاسـرائيلي من تخصيص هـذه النسبة للاستهلاك ، ولكان اضطر الى خفض نسبة الاستهلاك الحكومي او الاستثمارات الى مستويات تتعارض وطبيعة المشروع الصهيوني وسياساته الثابتة في هذه الميادين[٤٢] .

ثانيا : التوزيع النسبي لهيكل الاستهلاك الخاص :

يعكس تطور التوزيع النسبي لهيكل الاستهلاك الخاص عـلى السلع والخدمـات ، طبيعة التطورات التي طرأت على نمط المعيشة في اسرائيـل . وبالامكـان التأكيـد في المؤشرات التالية ، ان تلك التطورات تنسجم مع معدلات النمو المرتفعة التي حققهـا

---

(٤٢) تشير هذه الحقيقة الى ان الحكومة عندما تواجه الاختيارين بين خفض الاستهلاك او خفض اجمالي تكوين رأس المال تختار الثاني لحساسية المس بالاول وصلته بالهجرة .

الاستهلاك الخاص . لا سيما خلال المدة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ .. ان نظرة متفحصة الى بيانات الجدول (٥ ـ ١١) تقدم جملة المعطيات التالية : ـ

١ ـ الاغذية والمشروبات : في سنة ١٩٥٠ احتلت نسبة الاستهلاك المخصص للاغذية والمشروبات ٤٢ ٪ من اجمالي الاستهلاك الخاص ، وكانت هذه النسبة تعكس المستوى الحقيقي لمتوسط دخل الفرد الذي كان ما يزال عند مستويات واطئة في تلك المدة ، الامر الذي جعل الاغذية والمشروبات تستأثر بهذه النسبة الكبيرة من الاستهلاك الخاص ، ولكن مع استمرار نمو الناتج المحلي والاستهلاك الخاص ، انخفضت تدريجيا الى ٢٩ ٪ سنة ١٩٨٥ ، بنسبة انخفاض عن سنة ١٩٥٠ تصل الى ثلاثين بالمائة ، وهذا امر ينسجم مع منطق النظرية الاقتصادية (قانون انجل) التي تقرر ان الارتفاع في مستوى الدخل ، يصاحبه تقلص في الاهمية النسبية او الميل الحدي للانفاق على الاغذية والحاجات الضرورية ، حيث تتوجه نسبة متزايدة من الدخل الى السلع والخدمات الاخرى ، وخاصة سلع وخدمات الرفاهية العامة ، وذلك ناتج من ضعف مرونة الطلب على الغذاء بشكل عام . ورغم المؤشر الايجابي لتطور الانفاق على هذه الفقرة ، فإن نسبة المخصص لها من الاستهلاك بلغت اوطأ مستوياتها سنة ١٩٧٥ (٢٦٪) ، لكنها عادت للارتفاع بعد ١٩٧٥ .. ان معدلات التضخم العالية ، وارتفاع معدلات اسعار المواد الغذائية بعد ١٩٧٣ ، ولغاية ١٩٨٥ ، كانت احد الاسباب الاساسية لارتفاع المخصص للمواد الغذائية من جملة الاستهلاك الخاص . وقد ارتبط ارتفاع الاسعار بتقليصات متقطعة ومتدرجة للدعم الذي تقدمه الحكومة لفئة الاغذية والمشروبات ومن شأن ذلك ان يؤثر على حجم الدخل الخاص القابل للتصرف ..

كذلك تجدر الاشارة الى ان هذا المعدل من المخصص لاستهلاك الاغذية لا يعكس طبيعة تفاوت النسبة بين مستويات الدخول المختلفة ، ذلك ان الاعشار السفلى للدخول هي عند خط الفقر ، ونسبة منها (٢٥٪) دون خط

جدول (٥ ـ ١١)

التوزيع النسبي لهيكل الاستهلاك الخاص على السلع والخدمات (٪)

	الأغذية والمشروبات	المسكن	الوقود والكهرباء	الأثاث والسلع المنزلية	النقل والمواصلات	الرعاية الشخصية والصحة	الأخرى	الاستهلاك الخاص الكلي (مليون جنيه)
١٩٥٢	٤٢ر٤	١٠ر٢	١ر٩	٦ر٢	٥ر٣	٦ر٣	٢٧ر٧	٨٧٠٠٢
١٩٥٥	٣٨ر٩	١٠ر٩	٢ر٠	٥ر٧	٤ر٧	٦ر٧	٣١ر١	١١١٩١
١٩٦٠	٣٤ر٩	١٦ر٧	١ر٨	٦ر٥	٦ر٧	٦ر٨	٢٦ر٦	١٦٥٨٥
١٩٦٥	٣٠ر٨	١٣ر٠	١ر٩	٨ر٧	٧ر٧	٦ر٣	٣١ر٦	٢٧٢٩٩
١٩٧٠	٢٩ر١	١٥ر٢	١ر٨	٨ر٨	٨ر٧	٧ر٤	٢٩ر٠	٣٧٨١٧
١٩٧٥	٢٦ر٤	١٧ر٤	١ر٧	٨ر٩	٨ر٩	٧ر٩	٢٨ر٢	٥١٠٩٨
١٩٨٠	٢٨ر٤	١٧ر٣	٣ر٠	٨ر٥	١٠ر٠	٩ر٠	٢٣ر٨	٦٣١٨٤
١٩٨٣	٢٦ر٦	١٥ر٢	٢ر٧	٩ر٦	١٢ر٩	٨ر٢	٢٤ر٨	٨٠٩٢٤
١٩٨٥	٢٩ر٦	١٧ر٤	٢ر٨	٨ر١	٨ر٦	١٠ر٢	٢٣ر٣	٧٥١٠٨
الرقم القياسي للتغير								
٥٢ ـ ١٩٨٥	ـ ٣٠ر٢	+٧٠ر٦	+٤٧ر٤	+٣٠ر٦	+٦٢ر٣	+٦٢ر٠	ـ ١٥ر٩	
٥٢ ـ ١٩٧٥	ـ ٣٧ر٧	+٧٠ر٦	ـ ١٠ر٥	+٤٣ر٥	+٦٨ر٠	+٢٥ر٤	+١ر٨	
٧٥ ـ ١٩٨٥	+١٢ر١	صفر	+٦٤ر٧	ـ ٩ر٨	ـ ٣ر٤	+٢٩ر١	ـ ١٧ر٤	
١٩٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
١٩٧٥	٦٢ر٣	١٧٠ر٥	٨٩ر٥	١٤٣ر٥	١٦٧ر٩	١٢٥ر٤	١٠١ر٨	
١٩٨٥	٦٩ر٨	١٧٠ر٥	١٤٧ر٤	١٣٠ر٦	١٦٢ر٣	١٦٢ر٠	٨٤ر١	

المصدر : [illegible]

ص ١٧٤ / ١٩٨٦ بأسعار ١٩٨٠ الثابتة للسنوات ١٩٨٠ / ١٩٨٥

ص ١٨٣ / ١٩٨٥ بأسعار ١٩٧٥ الثابتة للسنوات ١٩٧٩ / ١٩٨٠

ص ١٥٥ / ١٩٧٧ بأسعار ١٩٧٠ الثابتة للسنوات ١٩٦٨ / ١٩٧٠

ص ١٤٢ ـ ١٤٣ / ١٩٧٠ للسنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٩ بأسعار ١٩٦٤

الثابتة والسنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ بأسعار ٩٥٥ الثابتة

[illegible] عام ١٩٨٠ كما ورد في الكتاب الإحصائي لعام ١٩٨٦

الفقر بالنسبة للعائلات التي لديها (١ ـ ٣) اولاد[٤٣] ، يضاف الى ذلك الفوارق التي كانت قائمة طيلة الخمسينات والستينات بشكل كبير بين دخول المهاجرين من اصل اسيوي ـ افريقي والمهاجرين من اصل اوربي ـ امريكي ، فقد بلغ دخل المهاجر الاسيوي ـ الافريقي ٦٧٪ من دخل مثيله المهاجر الاوربي بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤[٤٤] ، كما كانت هناك فوارق في الاجور بين مجموعتي المستوطنين ، ويعزى هذا التفاوت الى انخفاض مستوى الثقافة والتعليم والمهارات بين المهاجرين من اصل اسيوي ـ افريقي[٤٥] وقد استمر هذا التفاوت في الدخول الى الوقت الحاضر ، بل ان المهاجرين الاوربيين والامريكيين يجدون مراكز استقبال للهجرة مختلفة تماما من حيث توفر مستوى الراحة ، ووجودها في مراكز المدن الكبيرة ، بخلاف المهاجرين الاسيويين والافارقة[٤٦] .. والمهم في هذا الصدد انه على الرغم من ان المؤشر العام لنسبة الاستهلاك الخاص الموجه للاغذية والمشروبات يبرهن على تحسن مستوى المعيشة فعلا ، الا انه ينطوي في الوقت نفسه ، على وجود شرائح ما تزال عند مستويات واطئة للدخل مقارنة بالمستويات الاخرى السائدة في المجتمع الاسرائيلي .

٢ ـ ويوضح العمود (٢) من الجدول (٥ ـ ١١) الارتفاع الكبير في نسبة الا[illegible] من الاستهلاك الخاص للسكن ، حيث ارتفعت الاهمية النسبية لهذه الفقرة من ٢ر١٠٪ سنة ١٩٥٢ الى ٤ر١٧٪ سنة ١٩٨٥ . وطيلة المدة قبل ١٩٨٠ ، كان هذا المؤشر يسجل ارتفاعا تدريجيا باستثناء انخفاض بسيط في سنة ١٩٨٣ ثم عاد الى مستواه المستقر نسبيا للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ . ان هذا المؤشر ينطوي ايضا على دلالة مهمة في التحسن الذي طرأ على مستوى المعيشة ، فقد

---

(٤٣) غدعون الون ـ تقرير سنوي للضمان **الاجتماعي** ـ هآرتس ـ ١٧ / ٦ / ١٩٨٦ ـ (عن [illegible] ص ١٠٢) .

(٤٤) **Don Patinkin**, Op. Cit, PP. 66 - 67.

(٤٥) **Howard** Pack, Op. Cit, PP. 27 - 28.

(٤٦) اليشاع افرات ـ توزيع السكان ـ من كتاب اسرائيل حتى عام [illegible] ص ١١ ـ ١٢ .

ترافق تطور الانفاق على السكن مع ازدياد نسبة التحضر وارتفاع الطلب على السكن في المدن وتحسن الخدمة المنزلية . ولا شك ان الدور الذي قامت به الحكومة ومؤسسات الاسكان ودوائر الهجرة في توفير الاسكان على نطاق واسع ، ساهم مساهمة فعالة في تحسين مستوى الاسكان .

وتقدم البيانات الاسرائيلية الخاصة بمعدل عدد الافراد للغرفة الواحدة تأكيدا على تحسين الاسكان العائلي طيلة المدة المدروسة[٤٧] . فقد انخفض معدل عدد الافراد للغرفة الواحدة الخاص بفئة ٣ افراد للغرفة الواحدة من ١٠,٢ ٪ الى ١ ٪ وانخفضت نسبة فئة (٢,٥ ـ ٢,٩) فرد للغرفة من ٥,٢ ٪ الى ١,٣ ٪ فيما ارتفعت نسبة فئة (اقل من ١) فرد للغرفة من ١٤,٨ ٪ الى ٣٧,٣ ٪ وفئة (١ ـ ١,٤) فرد للغرفة من ١٢,٩ ٪ الى ٢٠,٦ ٪ وذلك خلال المدة بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ .

٣ ـ اما بالنسبة للوقود والكهرباء ، فقد ارتفعت نسبة المخصص لها ارتفاعا بسيطا طيلة المدة المدروسة ، وشهدت ارتفاعا واضحا في سنة ١٩٨٠ ، بسبب رفع الضرائب على البنزين والوقود اثر ارتفاع اسعار النفط في ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ .. لكن ارتفاع اسعار النفط في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، لم يترك اثرا واضحا على المخصص من الاستهلاك لهذه الفقرة .. والواقع ان هذه الفقرة بطبيعتها بطيئة التغير ، وتتأثر بشكل مباشر بالسياسة المالية قصيرة الاجل للحكومة وموقفها من دعم هذه الفقرة من الاستهلاك .. ولذلك فإن الارتفاع النسبي في موقعها من الاستهلاك الخاص بعد سنة ١٩٨٠ كان نتيجة مباشرة لارتفاع الاسعار الناجم عن تخفيض الحكومة للدعم المقدم للكهرباء والمنتجات النفطية ، والذي الغته تماما في شباط ١٩٨٥ ، جزءا من سياستها الانكماشية[٤٨] .

٤ ـ وسجل الاستهلاك المخصص للاثاث والسلع والمنزلية تطورا واضحا ايضا . وهو مؤشر يدلل على تحسن مستوى المعيشة ايضا ، حيث ان هذه الفقرة

---

(٤٧) C. B. S. 1986, P. 268

(٤٨) IMF, SM/ 85/ 118, April 26, 1985, Israel - Staft Report p. 10.

تتضمن السلع المعمرة . وكان الارتفاع في اهميتها النسبية في المدة ١٩٥٢ - ١٩٧٥ ، اكبر من نسبة ارتفاعها في المدة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ . عاكسا بذلك تأثيرات تباطؤ معدلات نمو الناتج ، وتفاقم مشكلات التضخم في المدة الثانية وما استوجبته من زيادات في الضرائب والرسوم على استيرادات هذه الفئة من السلع والاثاث المنزلي ، وبوجه عام فإن سنوات الثمانينات سجلت زيادة في الضرائب والرسوم على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية بنسبة (٨ ٪) للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥[٤٩] ، باستثناء سنة ١٩٨٣ ، وهي السنة التي سبقت انتخابات ١٩٨٤ ، فقد سجل استهلاك الجمهور للسلع المعمرة والاثاث ارتفاعا كبيرا دفع عددا من الاقتصاديين الاسرائيليين الى القول بأن اسرائيل « انغمست كلها في عصر المجتمع الاستهلاكي »[٥٠] . وكان للتضخم دور محفز لزيادة استهلاك القطاع العائلي لهذه الفئة من فئات هيكل الاستهلاك الخاص ، اذ ان توقع مزيدا من الارتفاع في معدلات التضخم يدفع الافراد الى الاقبال على شراء السلع المعمرة بوتائر اكبر .

٥ - واتخذ مسار تطور الاهمية النسبية للاستهلاك الخاص لسلع وخدمات النقل والمواصلات اتجاها متزايد طيلة المدة بين ١٩٥٠ - ١٩٨٣ ، وسجل ارتفاعا واضحا في سنة ١٩٨٣ بالمقارنة مع سابقاتها ، لكنه انخفض في سنة ١٩٨٥ الى اقل من مستوى اهميته النسبية سنة ١٩٧٥ . ان سنوات الثمانينات شهدت ارتفاعا في نمو عدد السيارات الخاصة بلغ ٨,٤ ٪ سنويا بين ١٩٥٠ - ١٩٨٥ ، وخلال سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، ارتفع عدد السيارات الخاصة بمقدار ١٦٢ الف سيارة ، بمعدل ٢١ الف سيارة سنويا[٥١] .

٦ - كانت حصة خدمات الرعاية الشخصية والصحة ، قد سجلت نموا في الاهمية النسبية لها ، يلي بالتسلسل الزيادة في الاهمية النسبية للسكن ، وبموازاة

---

(٤٩) Ibid .. PP. 32 - 33.

(٥٠) حاييم بركاني - (يوم الغفران للاقتصاد الاسرائيلي) - عسكيم (ملحق معاريف للاقتصاد والمال - ١٨ / ١١ / ١٩٨٣ - نقلا عن (الازمة الاقتصادية) ص ٣ .

(٥١) C. B. S. 1986, P. 469.

الاهمية النسبية للنقل والمواصلات ، فارتفعت من ٦,٣ ٪ الى ١٠,٢ ٪ ، خلال المدة المدروسة .

٧ ـ اما هيكل الاستهلاك الخاص ، من حيث توزيعه بين السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات ، فقد سجل هو الاخر تطورا يدلل على التحسن المستمر في مستوى المعيشة كما يظهره الجدول (٥ ـ١٢) .. حيث يلاحظ ارتفاع الاهمية النسبية للسلع المعمرة من ١٢,١ ٪ سنة ١٩٥٢ الى ٢٠,٥ ٪ سنة ١٩٧٠ ، وكانت هذه الزيادة تتماشى مع الارتفاع المستمر في متوسط دخل الفرد .. والقفزة التي سجلتها في سنة ١٩٧٠ تعكس مرحلة الازدهار التي شهدها الاقتصاد الاسرائيلي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ ، لكنها تباطأت بعد ذلك لتصل الى ١٠ ٪ تقريبا سنة ١٩٨٥ .. هذا بينما سجلت الاهمية النسبية للسلع غير المعمرة هبوطا مستمرا في اهميتها النسبية من ٦٤,٦ ٪ الى ٤٣ ٪ . وعلى عكس هاتين الفقرتين تضاعفت الاهمية النسبية للخدمات المختلفة ، فارتفعت من ١٩ ٪ الى ٤٧ ٪ ، وهي تتضمن الاسكان والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية والمؤسسات الدينية .

باختصار .. ان تطور هيكل الاستهلاك الخاص ، يدلل على انه كان متماشيا مع الارتفاع المستمر في معدلات نمو الناتج ، وتبعا لذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج .. وعلى الرغم من الانخفاض في معدلات نمو الناتج خلال المدة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ ، فإن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص بالقيم الحقيقية ، سجل معدلا للنمو (١,٧ ٪) ، وهو اعلى من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (٧٦ ٪) ، ويعكس هذا المسار الموقف الثابت للسياسات الاسرائيلية ازاء الاستهلاك الخاص ، والحرص على ضمان ارتفاعه بشكل مستمر .. اضافة الى حرصها على حصول شرائح الدخل الدنيا على نصيب من الزيادات التي تتحقق في الاستهلاك الخاص .. ذلك انه في اطار النظام الاقتصادي الاسرائيلي ، من الصعب افتراض ان ارتفاع مستوى المعيشة الذي تقدمه المؤشرات الخاصة بذلك قد اصاب فئات السكان جميعهم والتقارير

جدول (٥ ـ ١٢)

هيكل الاستهلاك الخاص حسب مجموعات السلع الرئيسة (نسب مئوية)

		١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
١	السلع المعمرة	١٢ر١	١٤ر٤	٢٠ر٥	٩ر٥	٩ر٩
٢	السلع غير المعمرة	٦٤ر٦	٥٨ر٠	٥٦ر٢	٤٢ر٠	٤٣ر٠
٣	الخدمـــات	١٩ر٠	٢٥ر٦	٢٢ر٧	٤٨ر٥	٤٧ر١
٤	اخـــرى	٤ر٣	—	٠ر٦	—	

Source: C.B.S,

لسنة ١٩٥٢ — 1970, P. 142.

للسنتين ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ — , 1972, P. 157

للسنتين ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ — , 1986, P. 174

ملاحظة : النسب احتسبت على ضوء قيم المجاميع السلعية بالاسعار الثابتة للاعوام ١٩٥٥ و١٩٦٤ و١٩٨٠ ، وقد تم توحيدها بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ .

الاسرائيلية الخاصة بنمو حجم العوائل عند خط الفقر وتحته تؤيد هذه الفرضية[٥٢] .
غير ان السلطات تحاول جهدها ان تعالج هذه الثغرة عن طريق الموارد المخصصة لضمان الدخل والخدمات الاجتماعية ، ويذكر ان التقديمات (وهي المخصصات بانواعها ، بضمنها مخصصات الاطفال والشيخوخة والمقعدين) والتي تمنح لذوي الدخول المنخفضة ، قد تضاعفت ثلاث مرات خلال العقد (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) و ٢,٢ مرة للفرد الواحد .. ولذلك يرى البعض ان الزيادة في مستوى المعيشة ، قد ضمنت لشرائح السكان الضعيفة اقتصاديا التمتع بمقدار من الارتفاع في مستوى المعيشة لا يقل عن **المعدل العام** في الاقتصاد كله . يؤيد ذلك الانتشار الواسع للمنتجات المعمرة (اجهزة تلفزيون وآلات غسيل وافران غاز) على نطاق واسع بين ذوي الدخل المنخفض[٥٣] .

من جانب آخر يبقى ان يشار هل ادى التضخم الاسرائيلي المنفرد في معدلاته العالية الى تدهور في اوضاع الفئات ذات الدخل المحدود ؟ ... ان الخاصية المميزة لواقع

---

(٥٢) تشير البيانات الاسرائيلية الى ان هناك ٢٦٧ الف نسمة سنة ١٩٨٤ ضمن عوائل الاجراء يعيشون تحت ما يسمى بـ « خط الفقر » ، وكان عددهم ٢١٧ الف نسمة سنة ١٩٨٣ ، وبعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي وتقليص التقديمات للقطاع العائلي سنة ١٩٨٥ ، تفاقم العدد ، والمشكلة الخطيرة في هذا الواقع ، كما تصورها المصادر الاسرائيلية ، ان هناك من بين هذه الاعداد (١٢٠ الف طفل) . وتشير التقارير الى ان هناك عائلة فقيرة واحدة من بين كل عشر عوائل سنة ١٩٨٥ ، بينما كانت النسبة واحد من كل ٨ سنة ١٩٨٣ ، والبعض يقدر عدد الذين هم تحت خط الفقر بنحو نصف مليون نسمة .

وخط الفقر مصطلح يستخدم في اسرائيل للدلالة على مجموع العوائل التي تحصل على متوسط دخل بحدود ٢٠ ٪ ضمن متوسط الاجر السائد في الاقتصاد . ويتقرر خط الفقر طبقا لحجم العائلة ودخلها وتصنف العوائل تحت مستوى الفقر ، كالاتي : -

- **للشخص المنفرد اذا كان دخله الشهري اقل من ١٩٥ الف شيكل (١٣٠ دولارا) .**
- **للعائلة بدون اولاد ، اذا كان دخلها الشهري اقل من ٣١٢ الف شيكل (٢٠٠ دولار) .**
- **للعائلة التي لها ولد واحد ، ودخلها الشهري اقل من ٤٠٥ الاف شيكل (٢٧٣ دولارا) .**
- **للعائلة التي لها اربعة اولاد ودخلها اقل من ٤٩٩ الف شيكل (٣٣٦ دولارا) .**

يسرائيل تومار ـ ربع مليون شخص في اسرائيل يعيشون تحت خط الفقر ـ بديعوت احرنوت - ١١ / ٩ / ١٩٨٥ (ترجمة م ب م) .

(٥٣) المصدر السابق نفسه .

التضخم في اسرائيل ، والمتمثلة بربط المدخولات والاصول المالية بمؤشر الاسعار من شأنها ان تقلص الى ادنى الحدود الاثار السلبية للتضخم على مستوى معيشة الفئات محدودة الدخل .. ذلك ان توزيع السكان كمستهلكين وارباب عمل وعمال يجدون انفسهم بازاء ضمانات مؤسسية لكل منهم ، تحمي حقوقهم المالية من التدهور ، اضافة الى الاعتماد على احدى المؤسسات او التنظيمات الحكومية التي تتولى التعويض عن الاضرار التي تلحق دخول الافراد ، ومع ذلك فإن الطبيعة المعقدة للتضخم وتداخل مواقع السكان من حيث كونهم مستهلكين وارباب عمل وعمال ومستخدمين في الدولة ، لا تضمن تساوي الجميع في الضرر والمنافع من التضخم .. وهذه الحقيقة هي التي اجبرت الحكومة على تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي لسنة ١٩٨٥ ، للسيطرة على المعدلات المرتفعة للتضخم والتي دفعت وزير المالية الى التصريح « بأننا ما نزال في وضع سيء . لكننا نغيّر الاتجاه »[٥٤] ، فيما اصبح من الشائع لدى الاوساط السياسية التأكيد على ان التضخم هو قبل كل شيء ضريبة على الضعفاء وهم بحاجة اكثر من غيرهم لكي يكونوا مهتمين بهزيمته[٥٥] . وكان هناك قلق وخشية حقيقية من ان يتعرض برنامج الحكومة للاصلاح الاقتصادي الى الفشل ، لانه اذا حدث ذلك ، فليس هناك بديل يستطيع ان يضع حدا للتدهور الاقتصادي ، لا سيما ان رئيس الحكومة ووزير المالية ، اكدا انهما استخدما كل الموارد المتاحة ، وكل الاساليب المناسبة لضمان نجاح البرنامج ، وبخلافه فقد تشهد اسرائيل مرحلة من الحكم الفاشي تتزعمها المنظمات الدينية المتطرفة[٥٦] .

ثالثا : الادخار لخاص والدخل القابل للتصرف :

بالعودة الى مدخل هذا المبحث والمبحث الاول من الفصل الحالي ، وقفنا على ثبات موقف السياسة الاسرائيلية من الحرص على تأمين ارتفاع حقيقي في معدل نصيب الفرد

---

(٥٤) **الفايننشال تايمز ـ لندن ـ ٢٥ / ٨ / ١٩٨٥ (ترجمة مركز البحوث والمعلومات) .**

(٥٥) **جاد يعقوبي ـ حقائق بسيطة حول التضخم والديمقراطية في اسرائيل ـ بديعوت احرنوت ـ الملحق الاسبوعي ـ ٢٦ / ٧ / ١٩٨٥ (ترجمة م ب م) .**

(٥٦) **بديعوت احرنوت ـ (من بعدنا الطوفان) ٤ / ٨ / ١٩٨٥ (ترجمة م ب م) .**

من الناتج . وفي معدل نصيبه من الاستهلاك الخاص ، فضلا عن ضيق هامش المساحة التي تتحرك عليها السياسة الحكومية لاغراض ضغط الاستهلاك الحكومي .

هذه المقدمة ضرورية للتعرف على حجم الادخار الخاص من اجمالي الدخل القابل للتعرف ونسب الضرائب المفروضة على اجمالي الدخل الخاص (قبل فرض الضريبة) .. ومن خلال تعقيب نسب الادخار من اجمالي الدخل القابل للتصرف او الجاهز للاستخدام (انظر الجدول ٥ ـ ١٣) يمكن ملاحظة النقاط التالية :

١ - ان نسب الادخار الخاص من اجمالي الدخل القابل للتصرف كانت واطئة الى النصف الثاني من الستينات .. وذلك لان مستوى الدخل كان ما يزال عند مستويات لا تترك متسعا لمزيد من الادخار ، ثم ارتفعت النسبة بعد التوسع الذي اعقب حرب حزيران والازدهار الواسع الذي شهده الاقتصاد الاسرائيلي واعتدال معدلات التضخم التي اتاحت معدلات نمو حقيقية ومرتفعة في الاستهلاك الخاص وفي نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص . وقد ساهم ذلك برفع نسب الادخار الخاص لتصل الى ٢٩ ٪ سنة ١٩٧٥ والى ٣٢ ٪ سنة ١٩٨٢ .. لكنها في السنوات الاخرى وفي سنوات الثمانينات لم ترتفع عن هذه النسبة ، رغم ان معدل نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص ارتفع بمعدل ١,٦ ٪ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ (انظر السطر ٥ من جدول ٥ ـ ٩) .. وكان هذا الانخفاض ناتجا نسبيا من انخفاض الدعم الحكومي المقدم لاسعار بعض المنتجات الاساسية ، هذا اولا ، ومن شأن ذلك ان يؤدي الى تخفيض في الدخل القابل للتصرف .. وعادة يلجأ الافراد في مثل هذه الحالة الى مدخراتهم للمحافظة على مستوى انفاقهم الاستهلاكي ، وهذا ثانيا ، ومن ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه السنوات التي دفعت الافراد الى زيادة انفاقهم على السلع المعمرة نتيجة لعدم وضوح الرؤية امامهم بشأن السياسة الاقتصادية للحكومة (قبل تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي) ، كما ان فكرة تآكل الثروة المالية التي صاحبت ازمة الاسهم سنة ١٩٨٣ ، كانت حافزا ايضا لزيادة الانفاق .

٢ ـ وبالمقابل استوعب الاستهلاك الخاص من اجمالي الدخل القابل للتصرف معظم هذا الدخل خلال العقد الاول والنصف الاول من العقد الثاني . ثم بدأ ينخفض تدريجيا مع ارتفاع معدل دخل الفرد كما يظهر ذلك (السطر ٣ من جدول ٥ ـ ١٢) .

٣ ـ وبموازاة مع مسار الادخار الخاص والاستهلاك الخاص ، كانت الضرائب المباشرة على الدخل تتناسب مع ارتفاع متوسط دخل الفرد ، فقد كانت دون ٢٠٪ من اجمالي الدخل الخاص الكلي (قبل الضريبة) الى سنة ١٩٧٥ .. وارتفعت بعد ذلك ٢٤٪ تقريبا سنة ١٩٨٠ ولكنها انخفضت الى ١٨٪ سنة ١٩٨٤ وبلغت ٢٢٪ سنة ١٩٨٥ (السطر ٤ من الجدول اعلاه) .. ان نسب الضريبة على الدخل كانت تتناسب مع مستوى الدخول الحقيقية ومع معدلات التضخم ومستوى الدعم الذي تقدمه الحكومة للسلع والافراد ..

٤ ـ اضافة الى ذلك ان السياسة الضريبية بوجه عام كانت تتماشى مع حجم التطور الحقيقي في مستوى المعيشة ومعدلات الدخل الحقيقية . وملاحظة نسب عوائد الميزانية العامة من الضرائب الى اجمالي الناتج القومي (السطر ٥ من الجدول) تبين هبوط نسب عوائد الميزانية من [illegible] (المباشرة وغير المباشرة) كلما تباطأت معدلات النمو الاقتصادي وارتفعت معدلات التضخم ، في حين كانت نسبتها واطئة جدا خلال العقد الاول والى منتصف العقد الثاني .

٥ ـ ان ما تجدر الاشارة اليه ان نسب [illegible] التي تضمنها الجدول اعلاه .. يعود جزء منها الى التحويلات من [illegible] الى الافراد .. وهذه الفقرة تؤثر بدرجة مهمة على [illegible] استبعدت المصادر الخارجية للدخل [illegible] بشكل كبير عما يظهره الجدول المذكور ، بل [illegible] السنوات . وعلى سبيل المثال فان نسبة التحو[illegible] الكلي (قبل فرض الضريبة المباشرة) بلغ [illegible] ٪ من اجمالي الدخل الخاص ، [illegible]

ولبعض السنوات تساويها تماما[٥٧] .

وهكذا بالامكان تفهم دور الاستهلاك الخاص في الضغط على الموارد الذاتية وعلى الموارد المتاحة ، على الرغم من استقرار اهميته النسبية من اجمالي الناتج المحلي عند المستويات الاعتيادية والسائدة في كثير من دول العالم .. ان معدلات نمو الضريبة على الدخل الخاص ، ومعدلات مساهمة عوائد الضرائب في الميزانية ، جميعها تعكس حرص السياسة الاقتصادية على تأمين مستوى معيشة حقيقي مرتفع للفرد .

اكثر من ذلك ان بعض الدراسات تشير الى ان التقليصات التي تجريها الحكمة على بعض بنود النفقات الاستهلاكية خاصة تلك التي تتصل بالدعم والتقديمات او خفض الاستهلاك الحكومي هي في جوهرها تقليصات اسمية . اذ ان معظم مواد الميزانية خلال محاولات الحكومة لتخفيض العجز في الميزانية وخصوصا للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ ، كانت تستبقي مبالغ ثابتة وحصصا ثابتة للميزانية بعد تصحيح المبالغ الاسمية المتصاعدة المتأتية من تأثير التضخم ، وان تلك التقليصات كانت لاثارة الضجيج وهي عديمة الاهمية ، باستثناء تلك الاجراءات التي كان هدفها خدمة الديون ودعم الصادرات[٥٨] .

اما بالنسبة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي ، فان السياسة الضريبية فيه توخت زيادة ايردات الميزانية من الضرائب . ولكنها تركزت على قطاع الاعمال الذي ارتفعت حصته من ضريبة الدخل من اقل من ٥٠ ٪ سنة ١٩٨٤ / ١٩٨٥ الى ٦٠ ٪ تقريبا خلال عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ وارتفعت كذلك على الاملاك بنسبة ١٤٠ ٪ ، ولكن ضريبة الدخل على الافراد انخفضت بمقدار ٧ ٪ تقريبا نتيجة للانخفاض المؤقت في الاجور والرواتب والتعديلات التي اجريت على التدرج الحقيقي للضرائب[٥٩] .

ولاختتام هذا المبحث نقول ان الاستهلاك الخاص الذي حافظ على اهمية نسبية شبه ثابتة تتراوح حول الثلثين من اجمالي الناتج المحلي ، انما كان ينافس الاستخدامات الاخرى للناتج المحلي . وانه لولا التدفقات المالية الخارجية ، لاضطرت السياسة

---

(٥٧) IMF, SM/ 86/ 96, May 8, 1986, Israel - Recent.., P. 9 .

(٥٨) شاركانسكو ـ مصدر سابق ـ ص ٢٧ .

(٥٩) IMF, SM/ 86/ 96, May 8, 1986, Israel - Recent.., P. 10.

جدول (٥ ـ ١٣)

الادخار والاستهلاك للقطاع الخاص والضرائب على الدخل

(نسب مئوية)

		١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
١	الدخل الخاص القابل للتصرف (من اجمالي المصادر)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	الادخار الخاص	٦ر٠	٢٩ر٢	٢٧ر٢	٣٢ر٠	٢٦ر٤	٢٢ر٠	٣٠ر٥	٢١ر٥	
٣	الاستهلاك الخاص	٩٤ر٠	٧٠ر٨	٧٢ر٨	٦٨ر٠	٧٤ر٠	٧٨ر٠	٦٩ر٥	٧٨ر٥	
٤	الضرائب المباشرة على الدخل الخاص الكلي	١٦ر٠	١٨ر٣	٢٣ر٧	٢١ر٣	٢١ر٩	٢٢ر٠	١٨ر٣	٢٢ر٠	
٥	عوائد الضرائب في الميزانية (كنسبة من GNP)	٢٦ر٧	٣٥ر٢	٤١ر١	٣٦ر٧	٤٠ر٥	٣٩ر١	٣٥ر٨	٣٨ر٢	٣٨ر٦

Source: IMF, SM/66/52, April 29, 1966-1965 Article XIV Consutlations PP. 5-6.

IMF, SM/77/114, May 19, 1977, Israel — Recent Economic Development, P. 11.

IMF, SM/81/97, May 1, 1981, Israel — Recent Economic Development, P. 17.

IMF, SM/86/96, May 8, 1986, Israel — Recent Economic Development, P. 9.

IMF Survey, September 14, 1987, P. 260.

الاقتصادية اما الى القناعة بما يتوفر لهـا من موارد ذاتيـة ، وحيث ان هذه المـوارد محدودة ، فان ذلك سيجعل النسب المخصصة لاجمالي تكوين رأس المـال محدودة ، وسيترتب على ذلك انخفاض معدل نمو الناتج القومي ، وفي مثل هذه الحالة يستحيل على الحكومة الاسرائيلية استيعاب الاعداد الكبيرة من المهاجـرين ، او ان تحاول (اي الحكومة) بدلا من ذلك استقصاء الفائض الاقتصادي المتاح في المجتمع ، لتدبير الموارد اللازمة لتحقيق معدل النمو ، وفي مثل هذه الحالة لا بـد ان تنفجر مشكلة الصـراع الاجتماعي حول توزيع الدخل القومي على مستوى حاد ، وما تسببه من تفكك في لحمة المجتمع الصهيوني وتعريض المشروع الصهيوني برمته للانهيار .

الفصل السادس

عسكرة الدولة والمجتمع



تمهيـــد :

يـرتبط تـطور الانفاق العسكـري في اسرائيـل بـطبيعـة « الدولة » والثـوابت الستراتيجية المتحكمة بسياستها الداخلية وبسيـاستها ازاء المحيـط العربي ، وهي علاقات دالية اذا جاز التعبير . متغيرها المستقبل طبيعة الدولة بوصفها كيانا استيطانيا له وظيفة اقليمية تخدم اهداف الاستراتيجية الغربية بوجه عام في الوطن العربي ، وفي الوقت نفسه تسعى الى ضمان الامن الذاتي لوجودها ومستوطنيها .

تطلبت هذه الطبيعة الخاصة للدولة ، اضطراد الانفـاق العسكري بـاستمرار وبشكل دائم جنبا الى جنب مع السياسات الدؤوبة لعسكرة الدولة والاقتصاد والمجتمع بما في ذلك عسكرة المدرسة والثقافة والايديولوجيا ، ورفع مكانة المؤسسة العسكرية الى مصاف المؤسسة الاولى في الدولة وفي المجتمع[1] .

تصبح سياسة الانفاق العسكري هذه مفهومة عند التعرف على اسس العقيدة العسكرية الاسرائيلية . ومع ان تحليل مثل هذا المـوضوع يخـرج عن دائرة البحث واختصاصه ، الا ان من المفيد الاشارة الى هذه الاسس وبتركيز شديد ، لكي يمكن تفهم الدوافع الستراتيجية والثابتة التي تقف وراء التزايد المستمر في الانفاق العسكري حتى وان تجاوز القدرات الذاتية للاقتصاد الاسرائيلي .

ان ابرز اسس العقيدة العسكرية لاسرائيل هي :ـ

١ ـ بناء قوة عسكرية توفر الحماية للدولة ضد اي هجوم عربي عليها . وهذا هو جوهر نظرية الردع التي تعني الاحتفاظ بقوة عسكـرية تحـول دون مبادرة الخصم الى شن الحرب بسبب قدرة هذه القوة على تدمير القوات المهـاجمة

---

(١) حول الوظيفة الاقليمية لاسرائيل جاء في صحيفة ها آرتس في مقال بعنوان « عرابو التضخم » ما يلي :

« ان شولتز على استعداد للنظر برفع قيمة المساعدات الامريكية لاسرائيل بمقدار مليار دولار ، وسيقترح ترتيبا لتسهيل دفع الديون المترتبة على اسرائيل ، بشرط ان تواصل اسرائيل اداء دور حاملة الطائرات البرية لصالح الولايات المتحدة ، والاشتراك بشكل فعال في المعركة ضد الاتحاد السوفيتي ، وضد الدول المتمردة على الاملاءات الامريكية ، وضد ما يسمى بالارهاب الدولي ، ومن اجل تنفيذ هذه المهام بنجاح لا بد من زيادة الانفاق العسكري وليس تقليصه » .

ـ تمار غوجينسكي ـ ها آرتس ـ ١٣ / ١١ / ١٩٨٤ .

والحاق خسائر فادحة بالبلد المهاجم .

٢ - الحرب الوقائية والضربة الاولى . ويتلخص هذا الاساس بتأمين قدرة شاملة للجيش الاسرائيلي تمكنه من الحصول على نصر ساحق باقصى سرعة ممكنة لأن اسرائيل لا تستطيع بسبب حجم سكانها ومواردها تحمل حرب استنزاف طويلة الامد . وينطوي هذا الاساس على مضمون نظرية الحرب الخاطفة ، اي خوض حروب قصيرة وضمان النصر فيها والتخلي عن الموقف الدفاعي في التكتيك او الستراتيجية .

٣ - نقل الحرب الى ارض الخصم في حالة قيامه بمباغتة عسكرية ، على ان يتم ذلك باسرع وقت لتقليل الخسائر الاسرائيلية الى ادنى مستوياتها وللحيلولة دون تصدع المجتمع الصهيوني .

٤ - ضمان التفوق النوعي للمؤسسة العسكرية في مواجهة كم القدرات العسكرية العربية ، انطلاقا من ادراك القيادة الاسرائيلية ان من المستحيل عليها ردم الفجوة الكمية بين اسرائيل والعرب ، وللتعويض عن ذلك يتم التركيز باستمرار على :-

آ - ضمان التفوق النوعي .

ب - استغلال الطاقة البشرية الاسرائيلية الى اقصى حد ممكن .

٥ - تحسبا لظروف سياسية دولية تمنع اسرائيل من القيام بالحرب الوقائية وتوجيه الضربة الاولى ، وتحسبا لامكانية نجاح الجيوش العربية في القيام بمباغتة عسكرية ، تقضي العقيدة العسكرية الاسرائيلية باعتماد صيغة مزدوجة تستند الى بناء القدرة العسكرية المتفوقة وفي الوقت نفسه بناء قاعدة دفاعية يرتكز عليها الجيش في مواجهة اي مفاجأة محتملة ، ويقع في اطار هذا الاساس مفهوم الحدود الآمنة القابلة للدفاع الذي تبنته اسرائيل بعد حرب حزيران في معرض تبريرها للاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة في الحرب المذكورة .

٦ - رفع قدرة الانذار المبكر لتجنب تكرار المباغتة التي حصلت في حرب تشرين ١٩٧٣ ، وتسعى القيادة الاسرائيلية الى تأمينه بوساطة :

آ ـ تطوير قدرة اجهزة الاستخبارات على جمع المعلومات الصحيحة .

ب ـ امتلاك اجهزة استطلاع وتجسس متطورة لرصد التحركات العربية .

٧ ـ امتلاك ميزان رعب ذري للمستقبل ، وفحوى هذا الاساس يقوم على حقيقتين :ـ

آ ـ استحالة ردم الفجوة الكمية بين العرب واسرائيل .

ب ـ ان الفجوة النوعية بينهما آخذة بالتقلص مع مرور الزمن .

ومن ثم لا يبقى امام اسرائيل سوى الاحتفاظ بالخيار النووي وبذل المستحيل للحيلولة دون امتلاكه من قبل العرب . وحسب تعبير اريل شارون ((ان العنصر الثالث لسياسة اسرائيل الدفاعية في الثمانينات هو عزمها على منع دول المواجهة من الحصول على الاسلحة الذرية ، اسرائيل لا تستطيع ان تتحمل هذا الثمن ، بالنسبة لها المسألة ليست مسألة توازن الرعب ولكن مسألة بقاء ، وعليه يجب الحيلولة دون مثل هذا التهديد قبل ولادته))(٢) .

لقد اصطلح على تسمية هذا الاساس من اسس العقيدة العسكرية في اسرائيل مؤخرا « بالميثاق الوقائي » الذي ينص على انه ((تحت اي ظرف كان لن نسمح للعدو ان يطور اسلحة للتدمير الجماعي بغية استخدامها ضد امتنا . سوف نحمي مواطني اسرائيل بكل ما لدينا من قوة))(٣) .

٨ ـ نقل معالجة حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي من ميدان القتال الى طاولة المفاوضات وحسب الشروط الاسرائيلية . وتعد قوة الجيش هي الضمانة الاساسية للقدرة على حمل الدول العربية على الاقتناع بانها ستجد نفسها في نهاية كل حرب في وضع سياسي ـ عسكري اصعب من الوضع الذي كان قبل الحرب ، ومن اجل تحقيق هذه الغاية ينبغي للجيش الاسرائيلي ان يحتفظ

---

(٢) ارئيل شارون ـ مشكلات اسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات ـ معاريف ١٨ / ١٢ / ١٩٨١ ، نقلا عن (العقيدة العسكرية الاسرائيلية) ـ ص ٨٥ .

(٣) شاي فيلدمان ـ تدمير وقصف اوزيراك ـ الامن الدولي ـ جامعة هارفرد ، كامبردج ـ الجزء السابع ـ عدد ٢ ـ خريف ١٩٨٢ ـ ترجمة م ب م ـ ص ١٣ .

بالقدرة على الردع ، وحين لا يكفي الردع فالحسم .

٩ - تحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في انتاج الاسلحة والمعدات لتوفير مرونة عالية في مواجهة المواقف المفاجئة وغير المتوقعة ، ولتجنب احراج الولايات المتحدة في ظروف انفجار مثل هذه المواقف (كما حصل في حرب تشرين ١٩٧٣)[٤] .

هذه اهم اسس العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، يضاف اليها ما يتصل بمفهوم اسرائيل للامن القومي ، وقد اشير الى بعض عناصره في (الفصل الخامس) ، وتعد هذه الاسس بمثابة العوامل المؤثرة في تقرير مستوى الانفاق العسكري ، كما ان القيادة الاسرائيلية تحرص على تأمين الموارد المالية اللازمة للمحافظة على هذه الاسس عند اعلى مستويات الجاهزية العسكرية ، ولا تتردد عندما توضع امام ضرورة اجراء اقتطاعات في انفاقها العام ، ان تختار اجراء هذه الاقتطاعات من تخصيصات الحقول الاخرى دون ان تمس الانفاق العسكري وان مسّته فسيكون ذلك مسّا خفيفا وبشكل مؤقت .

على ان ما يجب التأكيد عليه ان وضع هذه الاسس موضع التنفيذ ، لا يتطلب تأمين انفاق عسكري واسع فحسب ، بل كذلك يتطلب بناء الدولة والمجتمع بناءً

---

(٤) اعتمد في عرض اسس العقيدة العسكرية على المصادر الآتية :

- اسحاق رابين - مشكلات امن اسرائيل في الثمانينات - معراخوت - العدد ٢٧٠ - ٩٧١ - تشرين الاول ١٩٧٩ .
- اللواء يسرائيل طل - ملاحظات على هامش ندوة امن اسرائيل في الثمانينات - معراخوت - العدد ٢٧٠ - ٢٧١ - تشرين الاول ١٩٧٩ - ص ٤٨ .
- ارئييل شارون - مشكلات اسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات - معاريف ١٨ / ١٢ / ١٩٨١ - نقلا عن (العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال ٣٥ عاما - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - قبرص - ١٩٨٣ - ص ٨٢ - ٨٣ .
- د . تسفي لانير - عنصر النوعية في سباق القوة الاسرائيلي - العربي في الثمانينات - معراخوت - عدد ٢٨٦ / شباط - ١٩٨٣ - (نقلا عن العقيدة العسكرية ص ١٣٤ ومابعدها) .
- العميد دوف تماري - الهجوم من خلال انعدام الخيار - دافار - ١٦ / ٩ / ١٩٨٣ (نقلا عن العقيدة العسكرية - ص ٥٣) .
- يهودا فالخ - اتجاهات في تطور نظرية الامن الاسرائيلية - سكيراه حودشيت - ٥ / ٥ / ١٩٨٧ .

عسكريا ، وعلى سبيل المثال فإن ضمان قيام اسرائيل بحرب وقائية خاطفة والحيلولة دون استنزاف قدراتها في حرب طويلة ، تقتضي اعدادا عسكريا للمستوطنين يؤهلهم لأن يكونوا بمثابة قوات احتياطية لها جاهزية عالية لدخول حرب مفاجئة . من هنا تصبح عسكرة الدولة والمجتمع مرادفة لوجود ثلاثة متغيرات رئيسة تنمو في وقت واحد وبشكل متواز ، وتمارس جميعها ضغوطا على المتغيرات الاقتصادية الاخرى فتسهم في تكوين ظواهر الاختلال فيها .. والمتغيرات الثلاثة هي :

اولا : الانفاق العسكري المرتفع .

ثانيا : الصناعة العسكرية المتنامية .

ثالثا : الكادر العسكري والمجمع العسكري - الصناعي .

وستكون هذه المتغيرات موضوعات المباحث الثلاثة الآتية لهذا الفصل .



المبحث الاول
الانفـــاق العســكري

الحقيقة التي لا خلاف حولها هي ان السياسة والاقتصاد يسلكان طريقين مختلفين لتحليل مستوى الانفاق العسكري وآثاره . ويمكن الجزم بدون تردد ان منطق السياسة هو الذي ساد في الحالة الاسرائيلية منذ قيامها لغاية سنوات الثمانينات ، في حين ان صوت الاقتصاد بدأ يعلو فقط منذ بضع سنوات دون ان ينجح في انتزاع سلطة القرار من الناحية العملية من ايدي السياسيين والعسكريين .

العسكريون يقولون ان اسرائيل لا تستطيع السماح لنفسها بأن تمنى بهزيمة عسكرية ، لأن معنى هذه الهزيمة هو نهاية سيادة « دولة اسرائيل » ، وللحيلولة دون هذا الامكان يجب بناء الجيش الاسرائيلي وتسليحه بمستودع من الطاقة البشرية والوسائل القتالية بصورة تسمح بتوفير رد ملائم على التهديدات العسكرية من جانب ائتلاف مكون من دول المواجهة .

اما الاقتصاديون فيقولون ان ازمة الثمانينات افرزت وضعا لم يعد في اطاره امكانية للحفاظ على سياسة الانفاق العسكري السابقة القائمة على الفصل بين الاقتصاد والامن ، الامر الذي يستدعي اعادة النظر في هذه السياسة لتكون قادرة على تنمية القدرات الاقتصادية الذاتية ، بوصفها الاساس الذي لا غنى عنه لاستئناف زيادة الانفاق العسكري(٥) .

---

(٥) تمار غوجينسكي ـ عرابو التضخم ـ ها آرتس ـ١٣ / ١١ / ١٩٨٤ .
- رؤوبين فدهتسور ـ نظرية الامن القومي في اختيار الزمن ـ ها آرتس ـ ١٨ و ٢٠ / ٥ و ١ و ٣ و ١٠ / ٦ / ١٩٨٦ .
- مصطفى الحسيني ـ الجيش الاسرائيلي بين التقليص الكمي والتدني النوعي ـ الملف ـ ايار ـ ١٩٨٦ .
- منيتاهو بيليد ـ التقليص بهدف الفاعلية ـ ها آرتس ـ ٢ / ٩ / ١٩٨٤ .

ولغرض التعرف على التطورات التي شهدها الانفاق العسكري بوصفه احد معايير العسكرة في اسرائيل ستتم معالجته من خلال الفقرات الآتية :ـ

اولا : تطور الاستهلاك العسكري .

ثانيا : هيكل الاستهلاك العسكري .

ثالثا : موقع الانفاق العسكري في الميزانية العامة .

اولا : تطور الاستهلاك العسكري :

تعد نسبة الانفاق العسكري في اسرائيل من اعلى النسب في العالم ، حيث تراوحت بين الخمس واكثر من ثلث اجمالي الناتج القومي طيلة المدة بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ (سطر ١ من جدول ٦ ـ ١) . وتبقى هذه النسبة مرتفعة ايضا اذا قورنت باجمالي الموارد المتاحة لدى اسرائيل على الرغم من ضخامة فائضها الاستيرادي (سطر ٢ من الجدول) ، ومن الجدول اعلاه يلاحظ ان الانفاق العسكري شهد عدة قفزات من حيث اهميته النسبية ، وتعرض للتذبذب في بعض السنوات ، وكان ذلك نتيجة مباشرة لتطور الصراع العربي ـ الصهيوني[٦] ، وتطور مستوى الاسلحة المستخدمة فيه ، وسباق التسلح المستمر بين العرب واسرائيل . ويمكن تبيان المراحل الآتية لتطور الاهمية النسبية للانفاق العسكري من اجمالي الناتج القومي :

آ ـ المرحلة الاولى ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ : تتسم بانخفاض نسبة الاستهلاك العسكري مقارنة بالمراحل اللاحقة حيث بلغت (٧,١ ٪) ، ويعزى ذلك الى سيادة الهدوء والاستقرار السياسي بعد هدنة ١٩٤٩ . فضلا عن ان المواجهة العسكرية بين العرب واسرائيل آنذاك ، كانت محدودة من حيث حجم القوات ونوع التقنيات العسكرية المستخدمة ، واعتماد الدول العربية في تسليحها على دول الغرب التي رعت قيام « دولة اسرائيل » ، مما اتاح لاسرائيل قدرا من الاطمئنان النسبي ، وساعد على ابقاء مستوى الاستهلاك العسكري عند النسبة المشار اليها .

---

(٦) ايمارك هاتفيلد ـ السياسة الامريكية في الشرق الاوسط .. برنامج للفشل ـ مجلة شؤون امريكية ـ عربية ـ عدد (٧) ـ شتاء ٨٣ / ٩٨٤ ترجمة م ب م ـ ص ٤ ـ ٥ ـ (الكاتب عضو الكونكرس منذ ١٩٦٦) .

جدول (٦ ـ ١)

تطور الاستهلاك العسكري الحكومي (نسب مئوية)

		١٩٥٠ـ١٩٥٥	١٩٥٧ـ١٩٦٦	١٩٦٨ـ١٩٧٢	١٩٧٣ـ١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
١	كنسبة من اجمالي الناتج القومي	٧ر١	٩ر٣	٢١ر٦	٣٢ر١	٣٨ر٠	٣٢ر٠	٢٥ر١	٢٦ر٧	٢٢ر٠	٢٣ر٩	٢٥ر١	٢٢ر٢	١٩ر٨	٢١ر٨	٢٢ر٣
٢	كنسبة من اجمالي الموارد	٨ر٥	٧ر٧	١٧ر٦	٢٣ر٤	٢٧ر٥	٢٤ر٦	٢٠ر٤	٢١ر٠	١٧ر٦	٢٠ر٣	٢٠ر٨	١٧ر٨	١٥ر٥	١٨ر٠	١٩ر٤

Source: C.B.S, 1984, PP. 176-177 للسنة ١٩٧٥

, 1985, PP. 186-187 للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩

, 1986, PP. 176, 170-171 للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

ملاحظة : بيانات المدة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ ، وقد تم توحيدها مع السنوات اللاحقة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ . واستخدمت بيانات الناتج القومي الاجمالي من : ,C.B.S. 1986 PP. 170-171 للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٧٦ عن النشرة الاحصائية الشهرية الصادرة عن C.B.S. ـ نيسان / ١٩٨٢ ، بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ (نقلا عن الازمة الاقتصادية) .

ب - المرحلة الثانية ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦ : ارتفع خلالها الاستهلاك العسكري الى (٩,٣ ٪) من اجمالي الناتج القومي بتأثير مجموعة من العوامل ابرزها :

ـ مشاركة اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ .

ـ قيام الرئيس جمال عبدالناصر بشراء السلاح من جيكوسلوفاكيا وكسر الاحتكار الذي فرضه الغرب على الدول العربية .

ـ تنامي تيار الحركة القومية العربية وقيام دولة الوحدة (١٩٥٨ - ١٩٦١) .

ـ قيام سنظمة التحرير الفلسطينية ، وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني واستئناف العمل الفدائي على نحو واضح مطلع ١٩٦٥ .

جـ - المرحلة الثالثة : ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ : تضاعف الاستهلاك العسكري خلال هذه المرحلة باكثر من الضعف فبلغ متوسط نسبته ٢١,٦ ٪ من اجمالي الناتج القومي ، ورغم نجاح اسرائيل في حرب ١٩٦٧ واحتلالها اراضي عربية واسعة ، فإن عوامل اخرى حفزت على زيادة الاستهلاك العسكري منها :ـ

ـ ان الانتصار العسكري لم ينجح في انتزاع اعتراف الدول العربية باسرائيل ، وعلى العكس مما كانت تنتظره اسرائيل تمخض مؤتمر قمة الخرطوم عن لاءاته الثلاث المعروفة (لا صلح ، لا اعتراف ، لا تفاوض) .

ـ اعادة تنظيم الجيش المصري وتسليحه والشروع بحرب استنزاف خلال سنتي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ .

ـ تزايد العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية وتمتعها بتأييد شعبي على مستوى الوطن العربية .

د - المرحلة الرابعة : ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ : وهي المرحلة التي شهدت حرب تشرين ١٩٧٣ ، وبلغ متوسط نسبة الاستهلاك العسكري خلالها (٣٢٪) من اجمالي الناتج القومي . كانت اهم العوامل الدافعة لرفع نسبة الاستهلاك العسكرية هي :ـ

ـ انتزاع المبادرة من اسرائيل وفرض حرب عليها لم تكن تتوقعها او خططت

لها ، كانت حرب مباغتة نجحت في تنفيذ مخادعة على مستوى سوقي عدته اسرائيل اخطر ما في حرب تشرين .

- نجاح الجيوش العربية في تحقيق انتصارات عسكرية مهمة لا تقل عن نجاحات الجيش الاسرائيلي بل تتفوق عليها في بعض الحالات .
- تطور مستوى التسلح العربي وتقلص الفجوة نسبيا بينه وبين مستوى التسلح الاسرائيلي .
- رغم توقيع اتفاقيتي فك اشتباك القوات مع السادات وحافظ اسد سنة ١٩٧٥ ، الا ان اسرائيل بقيت تتصرف بتأثير دروس حرب تشرين .
- اتسمت حرب تشرين بكثافة استهلاك المعدات والاسلحة المختلفة ، اضافة الى ارتفاع اسعار الاسلحة عالميا .

هـ - المرحلة الخامسة ١٩٧٧ - ١٩٨١ : انخفضت الاهمية النسبية للاستهلاك العسكري في هذه المرحلة لأول مرة بعد ان كان اتجاهها العام في المراحل السابقة يميل نحو التزايد ، ولعل نجاح اسرائيل في تتويج جهود التسوية بزيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد يعد الدافع الاول لخفض نسبة الاستهلاك العسكري .

و - المرحلة السادسة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ : واصل الاستهلاك العسكري انخفاضه النسبي خلال سنوات هذه المرحلة فبلغ متوسطه (٥ر٢١٪) . ويعزى هذا الانخفاض الى استمرار تجميد دور مصر في الصراع العربي - الصهيوني ، والى اندلاع الحرب العراقية - الايرانية التي ابعدت القدرات العسكرية العراقية من معادلة توازن القوى بين العرب واسرائيل في الامد المنظور ، اضافة الى تدهور التضامن العربي ، وكانت هذه الاوضاع مشجعة لقيام اسرائيل بغزو لبنان سنة ١٩٨٢ والانفراد بالمقاومة الفلسطينية[٧] .

---

(٧) رغم ان اسرائيل لم تواجه في لبنان جيشا نظاميا بل عددا محدودا من رجال المقاومة الفلسطينية ، فقد قدرت تكاليف غزو لبنان المباشرة بين ٣ - ٤,٥ بليون دولار .

- اساف رازين - اثر حرب لبنان في الاقتصاد الاسرائيلي - رافاعون لكلكلاه - العدد ١١٤ - ايلول - ٢٣٣ - ٢٣٧ (نقلا عن الازمة) .

من هذا العرض الموجز ، يبدو واضحا الارتباط بين مستوى الاستهلاك العسكري والاوضاع السياسية والعسكرية التي تتحكم في الصراع العربي ـ الصهيوني ، وكيف ان اسرائيل تقرر مستوى انفاقها العسكري على وفق قاعدة ضمان التفوق على القدرات العسكرية العربية ، اما الانخفاض الذي شهدته سنوات الثمانينات فكان نتيجة استبعاد اسرائيل وقوع حرب في الامد المنظور طالما ان مصر مكبلة بقيود كامب ديفيد والعراق بالعدوان الايراني ، وسوريا لا تجرؤ على المغامرة بخوض حرب وحدها ، ان لم نقل ان حافظ اسد لا ينوي اطلاقا تحرير الجولان وهو الذي قدمها هدية لاسرائيل في حرب ١٩٦٧ .

ثانيا : هيكل الاستهلاك العسكري :

يتوزع الاستهلاك العسكري بين نوعين من الاستهلاك من حيث نمط الموارد والتمويل المستخدم في كل منهما (كما في **العمودين ٢و٣** من جدول ٦ ـ ٢)[٨] :ـ

ـ الاول : الاستهلاك المستورد (او الاستيراد العسكري) .

ـ الثاني : الاستهلاك العسكري المحلي .

يمثل الاول عبئا حقيقيا على الاقتصاد لكونه يقتطع من الموارد الحقيقية سواء اكانت تلك الموارد من انتاج الاقتصاد ذاته (اي من حصيلة الصادرات) ام مقتطعة من فائض الاستيراد ، ويختلف عبء النوع الثاني ، من حيث انه يتيح للحكومة اوسع مرونة لتمويله من الانتاج المحلي او عن طريق التمويل بالعجز ، ومع ذلك فإن عبء هذا النوع من الانفاق يتمثل بالاتي :ـ

آ ـ ان جزءا لا يستهان به من السلع المنتجة محليا والمستخدمة للاغراض العسكرية تنطوي على محتوى استيرادي يبلغ (٣١٪) .

ب ـ يمثل الاستهلاك العسكري في بعض مكوناته طلبا صافيا على الناتج القومي و / أو الموارد المتاحة خاصة فقرة الاجور ، واذا كان لا بد من هذه الفقرة

---

(٨) لا تتوفر في كتب الاحصاء السنوية الاسرائيلية سلسلة بيانات كاملة حول التوزيع الهيكلي للاستهلاك العسكري ، ولذلك سيكتفي بتحليل هذا الهيكل خلال المدة التي توفرت للباحث عنها البيانات المطلوبة .

جدول (٦ ـ ٢)

هيكل الاستهلاك العسكري (مليون شيكل جديد ـ باسعار ١٩٨٠)

	السنة	[illegible]	الاستيراد العسكرى	[illegible]	الاجـور	[illegible]	الانشاءات	مبيعـات (ناقصا)
١	٩٦٦ـ٩٦٢	٤٧٤٨٫٠	١٧٨٠٫٧	٢٩٦٧٫٨	١٤٩٦٫٨	١٤٧١*	ـ	ـ
٢	٩٧٢ـ٩٦٧	١٥٠١٩٫٨	٥٩٢٢٫٧	٩٠٩٧٫١	٢٧٧٤٫٣	٦٣٢٢٫٨*	ـ	ـ
٣	٩٨٠ـ٩٧٣	٢٧٢٦٥٫٤	١٢١٨١	١٥٠٨٤٫٤	٤٩٩٣٫٧	١٠٠٩٠٫٧*	ـ	ـ
٤	١٩٧٦	٢٨٧٣٦٫٤	١٣٨٥٨٫٥	١٥١٤٨٫٩	٤٩٨٠٫٨	٨٦٤٥٫٤	١٥٢٢٫٦	١٧١
٥	١٩٧٧	٢٣٠٩٧٫٥	٩٠٧١٫٣	١٤٤٦٥	٥١٠٩٫٨	٨٢٥٨٫٣	١٠٩٦٫٨	٤٣٨٫٧
٦	١٩٧٨	٢٥٣٦٨٫٦	١٢٢٩٧٫٢	١٤٥٤٢٫٤	٥٣٤٢٫١	٨١٥٥٫١	١٠٤٥٫٢	١٤٧١
٧	١٩٧٩	٢١٨٩٧	٨٤٥٢	١٤٨٠٠	٥٦١٣	٧٧٩٤	١٣٩٤	١٣٥٥
٨	١٩٨٠	٢٤٥٢١	١٠٢٨٠	١٤٩٤١	٥٥١٤	٧٣٢٣	٢١٠٤	٧٠٠
٩	١٩٨١	٢٦٩٥٧	١٢٤٦٩	١٥٣٠٧	٥٤٢٥	٧٥٨٩	٢٢٩٣	٨١٩
١٠	١٩٨٢	٢٣٧٠٠	٨٤٤٨	١٦١٢٢	٦٠٨٨	٨١٩٤	١٨٤٠	٨٧٠
١١	١٩٨٣	٢١٥٥٧	٥٧٩٨	١٦٢١٥	٦١١٩	٨٥٨٢	١٥١٤	٤٥٦
١٢	١٩٨٤	٢٣٨١٠	٧٩٧١	١٦٠٥٩	٦٢٠٢	٨٧٤٤	١١١٣	٢٢٠
١٣	١٩٨٥	٢٥٢٥٥	٩٨٩٥	١٥٥١٦	٥٩٨٠	٨٥٢١	١٠١٥	١٥٦

* تتضمن المشتريات من السلع والخدمات والانشاء

Source: C.B.S, 1984, PP. 176-177)
للاسطر ٤ ـ ١٣
, 1985, PP. 186-187)
, 1986, PP. 176-171)

* النشرة الاحصائية الشهرية لمصرف اسرائيل لشهر كانون الثاني ١٩٨٣ / للاسطر ١ ـ ٣ .

بوصفها احدى مكونات الاستهلاك العسكري في اي اقتصاد ، فـإن عبئها الاضافي بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي يأتي من جوانب عدة منها[٩] :ـ

(١) الاجور الخاصة بذلك العدد الاضافي من منتسبي القطاع العسكري الذي يفوق النسبة السائدة في دول العالم مقارنة بعدد السكان .

(٢) التقليص في جانب العرض او الناتج القومي المتأتي من سحب جزء من القوة العاملة من الاستخدام المدني الى الحقل العسكري .

(٣) العديد من فقرات الاستهلاك العسكري (من السلع) والمنتجة محليا غير مناسبة للاستخدام المزدوج (العسكري ـ المدني) مما يعني انها تساهم في زيادة الطلب دون ان تؤدي الى زيادة في جانب العرض .

بالعودة الى بيانات الجدولين (٦ ـ ٢) و (٦ ـ ٣) يلاحظ الآتي :ـ

١ ـ حقق الاستهـلاك العسكري معـدل نمو بلغ (٣ر٧٪) تقـريبا خـلال المدة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٥ ، وهو مماثل لمعدل نمو اجمالي الناتج المحلي .

٢ ـ ادت حرب تشرين الى مضاعفة القيمة المطلقة للاستهلاك العسكري ، حيث بلغ متوسط قيمة الاستهلاك العسكـري للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ ضعف هـذا المتوسط للسنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ تقريبا . وابتداء من سنـة ١٩٧٧ بدأت قيمته تنخفض وبلغت اوطأ مستوياتها سنة ١٩٨٣ ، لكنها عادت للارتفاع سنة ١٩٨٥ (العمود ١) من جدول (٦ ـ ٢) .

٣ ـ تراوحت نسبة الاستيراد العسكري من اجمـالي الاستهلاك العسكـري بين الثلث والنصف ، (العمود ٢ من جدول ٦ ـ ٣) ، في حين تراوحت نسبـة الاستهلاك العسكري المحلي بين النصف والثلثين (عمود ٣) .

٤ ـ الملاحظة المهمة في هذا الصدد هي ان نسبة الاستيراد العسكري لم تنخفض في سنة ١٩٨٥ عن مستوى النسبة خلال السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ . مع العلم ان الصناعة العسكرية ، كما سيرد ذكر ذلك في المبحث الثاني ، تطورت من الناحيتين النوعية والكمية ، وتفسر هذه الحالة :

---

(٩) روبرت اي . هاركفي ـ دروس الحرب الاخيرة .. منظور مقارن ـ المجلة الفصلية للعالم الثالث ـ المجلد السادس ـ العدد الرابع ـ لندن ـ تشرين الاول ١٩٨٤ ـ ترجمة م ب م ـ ص ٢٥ .

جدول (٦ - ٣)

هيكل الاستهلاك العسكري (نسب مئوية)

السنة	اجمالي الاستهلاك العسكري	الاستيراد العسكري	اجمالي الاستهلاك العسكري المحلي	الاجور	مشتريات السلع والخدمات	الانشاءات	مبيعات (ناقصا)	مشتريات السلع والخدمات والانشاءات: من اجمالي الاستهلاك العسكري	مشتريات السلع والخدمات والانشاءات: من الاستيراد العسكري
	(١)	(٢) = ٢ : ١	(٣) = ٣ : ١	(٤) = ٤ : ٣	(٥) = ٥ : ٣	(٦) = ٦ : ٣	(٧) = ٧ : ١	(٨) = ٥+٦ : ١	(٩) = ٥+٦ : ٢
٦٢ـ٩٦٦	١٠٠	٣٧ر٥	١٢ر٥	٥٠ر٤	٤٩ر٦ *	ـ	ـ	٣١	٨٢ر٦
٦٧ـ٩٧٢	١٠٠	٣٩ر٤	٦٠ر٦	٣٠ر٥	٦٩ر٥ *	ـ		٤٢ر١	١٠٦ر٨
٧٣ـ٩٨٠	١٠٠	٤٤ر٧	٥٥ر٣	٣٣ر١	٦٦ر٩ *	ـ		٣٧ر٠	٨٢ر٨
١٩٧٦	١٠٠	٤٨ر٢	٥٢ر٧	٣٢ر٩	٥٧ر١	١٠ر٠	-٠ر١	٣٥ر٣	٧٣ر٤
١٩٧٧	١٠٠	٣٩ر٣	٦٢ر٦	٣٥ر٣	٥٧ر١	٧ر٦	-١ر٩	٤٠ر٥	١٠٣ر١
١٩٧٨	١٠٠	٤٨ر٥	٥٧ر٣	٣٦ر٧	٥٦ر١	٧ر٢	-٥ر٨	٣٦ر٣	٧٤ر٨
١٩٧٩	١٠٠	٣٨ر٦	٦٧ر٦	٣٧ر٩	٥٢ر٧	٩ر٤	-٦ر٢	٤٢	١٠٨ر٧
١٩٨٠	١٠٠	٤٢ر٠	٦٠ر٩	٣٦ر٩	٤٩ر٠	١٤ر١	-٢ر٩	٣٨ر٤	٩١ر٧
١٩٨١	١٠٠	٤٦ر٣	٥٦ر٨	٣٥ر٤	٤٩ر٦	١٥ر٠	-٣ر١	٣٦ر٧	٧٩ر٣
١٩٨٢	١٠٠	٣٥ر٦	٦٨ر٠	٣٧ر٨	٥٠ر٨	١١ر٤	-٣ر٦	٤٢ر٣	١١٨ر٨
١٩٨٣	١٠٠	٢٦ر٩	٧٥ر٢	٣٧ر٧	٥٢ر٩	٩ر٤	-٢ر١	٤٦ر٨	١٧٤ر١
١٩٨٤	١٠٠	٣٣ر٥	٦٧ر٤	٣٨ر٦	٥٤ر٤	٧ر٠	-٠ر٩	٤١ر٤	١٢٣ر٧
١٩٨٥	١٠٠	٣٩ر٢	٦١ر٤	٣٨ر٥	٥٥ر٠	٦ر٥	-٠ر٦	٣٧ر٨	٩٦ر٤

* تتضمن المشتريات من السلع والخدمات والانشاءات

Source: C.B.S, 1984, PP. 176-177
, 1985, PP. 186- 187
, 1986, PP. 176-177.

- النشرية الشهرية الاحصائية لمصرف اسرائيل - كانون الثاني ١٩٨٣ للاسطر ١ - ٣ .

آ ـ استمرار اعتماد اسرائيل في تأمين انظمة السلاح المتطورة على الاستيراد ، لأن الحلقات المتطورة في الصناعة العسكرية الاسرائيلية لا تغطي حقول كل المنظومات والاسلحة المتطورة التي تحتاجها اسرائيل ، بمعنى آخر ان درجة الاكتفاء الذاتي التي حققتها في هذا الحقل من الصناعة ما يزال محدودا .

ب ـ ان نسبة مهمة من منتجات الصناعة العسكرية يوجه للتصدير ، مما يتطلب زيادة المدخلات المستوردة مع كل زيادة في الصادرات العسكرية[10] .

٥ ـ اما بالنسبة لهيكل الاستهلاك العسكري المحلي فإنه يتوزع كالاتي :ـ

آ ـ تمثل فقرة « المشتريات من السلع والخدمات » نسبة تتراوح بين ٥٠ ـ ٥٧ ٪ من اجمالي الاستهلاك العسكري المحلي . وقد ساعد تطور الصناعة العسكرية على بلوغ هذه النسبة المرتفعة ، حيث تتولى الصناعة العسكرية والمدنية تلبية احتياجات المؤسسة العسكرية للعديد من التجهيزات والمعدات والاسلحة ، وخاصة تلك التي ينتجها فرعا المعادن والالكترونيات[11] .

ب ـ تراوحت نسبة الاجور بين (٣٠ ٪ ـ ٥٠ ٪) من اجمالي الاستهلاك العسكري . فقد بلغت ٥٠ ٪ للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ ثم انخفضت الى ٣٠ ٪ للسنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ ، ويبدو هذا الانخفاض غير مقنع لوقوع حرب حزيران وحرب الاستنزاف في هذه المدة ، اما تأثير حرب لبنان في نسبة الاجور فتبدو واضحة حيث ارتفعت نسبتها من

---

(١٠) المستشار الاقتصادي لوزارة الدفاع ـ نقلا عن (الازمة ـ ص ٥٩) .
ـ د . ابراهيم عويس ـ اقتصاد اسرائيل .. مصدر سابق ـ ص ١٧ ـ ١٩ .
— Augusto Varas, Economic Impact of Military Spending, Disarmament, United Nations, Vol. IX, No. 3, 1986, P. 79.

(١١) أهرون غيفغ ـ سلامة الجليل وسلامة التضخم ـ دافار ـ ١١ / ٦ / ١٩٨٢ .
ـ انطوان زحلان ـ العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ ١٦ ـ بيروت ١٩٨٨ ـ ص ٨ ـ ٩ .

٣٥ ٪ سنة ١٩٨١ الى ٣٨,٥ ٪ تقريبا سنة ١٩٨٢ وبقيت عند هذا المستوى الى سنة ١٩٨٥ .

جـ - الفقرة الثالثة من مكونات الاستهلاك المحلي هي الانشاءات وتراوحت نسبتها بين ٦,٥ ٪ - ١٤ ٪ . وارتفعت خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨١ بسبب اعمال البناء والانشاءات التي تطلبتها عملية سحب القوات من سيناء واعادة نشرها في النقب[١٢] .

٦ - الملاحظة الاخيرة بصدد الاستهلاك العسكري ، تتعلق بمضمون العمودين ٨ و ٩ من الجدول (٦ - ٣) ، حيث يوضح هذان العمودان ان نسبة المشتريات المحلية من السلع والخدمات بلغت ٣٩ ٪ في المتوسط للمدة بكاملها من اجمالي الاستهلاك العسكري و ١٠١ ٪ من اجمالي الاستيراد العسكري . وهذا يعني انه على الرغم من ارتفاع نسبة هذا الاخير فان الصناعة العسكرية والمدنية تساهم بنسب مهمة في تأمين الاحتياجات العسكرية وتقلل من الضغط على الموارد الاجنبية .

دور الاستهلاك العسكري في تكوين الفجوتين :

بعد هذا العرض ما هو دور الاستهلاك العسكري في تكوين فجوة الموارد المحلية والفجوة الخارجية ؟

اذا استعدنا من الفصل الخامس نسبة الاستهلاك العسكري الى اجمالي الاستهلاك الحكومي والتي تتراوح حول الثلثين ، فمعنى ذلك ان هذا الجزء مسؤولا بدرجة كبيرة عن دور الاستهلاك الحكومي في تكوين الفجوتين ، هذا جانب ، ومن جانب آخر ولغرض توضيح هذه الفكرة بصورة افضل سنعمد الى المقارنة بين نسبة الاستهلاك العسكري في اسرائيل والاستهلاك العسكري في دول مختارة (النسبة من اجمالي الناتج المحلي) .

بلغت اعلى نسبة للانفاق العسكري[١٣] في الدول الاعضاء في حلفي وارشو والناتو

---

(١٢) Mohamed El - Khawas, Op. Cit., PP. 40 - 44.

(١٣) The Military Balance 1985 - 1986, Op. Cit., P. 170.

جدول (٦ - ٤)

تطور نسب الانفاق العسكري الى اجمالي الميزانية العامة (جانب المصروفات)

(نسب مئوية)

(اسعار جارية)

السنة المالية	الانفاق العسكري		ميزانية التنمية
	كنسبة من اجمالي المصروفات	كنسبة من اجمالي الاعتيادية	كنسبة من اجمالي المصروفات
١٩٥٠/٩٤٩	٢٥٫٣	٤٠٫٧	—
٩٦١/٩٦٠	١٧٫٤	٢٧٫٤	٣٥٫٦
٩٧١/٩٧٠	٣٣٫٥	٤٩٫٧	٢٠٫٩
٩٨١/٩٨٠	٣٧٫٢	٤٢٫٧	١٣٫٠
٩٨٧/٩٨٦	١٨٫٩	٢٥٫٢	٢٤٫٩

Source: C.B.S, 1957/58, PP. 322-323

IMF. SM/62/9, Feb 8, 1962, P. 21

C.B.S. 1970, PP. 205-209

IMF. SM/85/129, May 10, 1985, P. 45

C.B.S. 1986, PP. 525-526

٧ ٪ سنة ١٩٨٣ . اما في اسرائيل فبلغت النسبة ٣٠ ٪ على وفق المعايير نفسها والمصدر نفسه ، واذا استخدمنا نسبة الاستهلاك العسكري في اسرائيل لسنوات الثمانينات والبالغ متوسطها ٢٢ ٪ من اجمالي الناتج القومي وقارناّها مع النسبة في دول وارشو والناتو (٧ ٪) ، سنلاحظ ان الفرق يبلغ ١٥ ٪ من اجمالي الناتج القومي في اسرائيل ، ويمكن احتساب هذا الفرق بمثابة فائض الاستهلاك العسكري حسب معايير المقارنة ، وحيث ان حجم الفجوة المحلية والفجوة الخارجية مقارب لنسبة فائض الاستهلاك العسكري ، عليه يمكن القول ان الاستهلاك العسكري مسؤول بشكل حاسم عن تكوين الفجوتين .

ثالثا : موقع الانفاق العسكري في الميزانية العامة :

يكاد يكون تطور مسار نسبة الانفاق العسكري من اجمالي مصروفات الميزانية العامة او من اجمالي مصروفات الميزانية الاعتيادية ، مماثلا لتطور نسبة الاستهلاك العسكري من اجمالي الناتج القومي ، باستثناء سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ ، التي كانت « الدولة » خلالها حديثة النشأة وما تزال تعيش اجواء حرب ١٩٤٨ / ١٩٤٩ حيث بلغت نسبة الانفاق العسكري في تلك السنة ٤١ ٪ تقريبا من اجمالي الميزانية الاعتيادية وحوالي ٢٥ ٪ من اجمالي مصروفات الميزانية العامة . في سنة ١٩٧٠ / ١٩٧١ ارتفعت الى ٥٠ ٪ تقريبا من اجمالي مصروفات الميزانية الاعتيادية وحوالي ٣٣ ٪ من اجمالي مصروفات الميزانية العامة ، وكان لحرب الاستنزاف اثر مباشر في رفع نسبة الانفاق العسكري طيلة السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠[١٤] ، واستمر الانفاق العسكري بالارتفاع في سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ فبلغت نسبته من اجمالي مصروفات الميزانية الاعتيادية ٦٠ ٪ و ٥٠ ٪ على التوالي ، وبقي محتفظا بنسبة مرتفعة الى سنة ١٩٧٨ / ١٩٧٩ حيث بدأت نسبته تنخفض بشكل تدريجي الى ان بلغت ١٩ ٪ تقريبا من اجمالي مصروفات الميزانية العامة و ٢٥,٢ ٪ من اجمالي مصروفات الميزانية الاعتيادية في سنتي ١٩٨٦ / ١٩٨٧ .

---

(١٤) محمد حسنين هيكل ـ خريف الغضب ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت ـ ط ١٢ ـ ١٩٨٥ ـ ص ٩٠ ـ ٩١ .

كان وراء هذا الانخفاض في نسبة الانفاق العسكري في سنوات الثمانيات كما سبقت الاشارة الى ذلك ، تدهور الوضع العربي والحرب العراقية ـ الايرانية ، من جانب ، وتفاقم الازمة الاقتصادية في اسرائيل من جانب آخر .

يهمنا في هذا العرض التعرف على مساهمة الانفاق العسكري في تكوين عجز الميزانية العامة ، ومن ثم مساهمته في تكوين الاختلالات الهيكلية . وبمساعدة بيانات الجدول (٦ ـ ٥) يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة الانفاق العسكري في اسرائيل الى ضعف متوسط نسبة الانفاق العسكري لدول حلف الناتو . وبطبيعة الحال فإن النسبة الاسرائيلية لعقدي الستينات والسبعينات اعلى من هذا بكثير . فاذا افترضنا ان نسبة الانفاق العسكري في اسرائيل مماثلة لمتوسط نسبة الانفاق العسكري في دول حلف الناتو والبالغة ١٣ ٪ ، فإن العجز في الميزانية العامة لاسرائيل سينخفض الى النسب المبينة في العمود (٦) من جدول (٦ ـ ٥) بدلا من النسب الفعلية الموجودة في العمود (٢) من الجدول المذكور . اي ان الانفاق العسكري بمستوياته الحالية مسؤول عن تكوين العجز في الميزانية بنسبة تتراوح بين ١٣ ٪ ـ ٧٦ ٪ من اجمالي العجز لسنوات الثمانينات .

تتفق هذه النتائج مع الاتجاهات العامة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي لسنة ١٩٨٥ ، والذي وضع ضمن اهدافه خفض العجز في الميزانية العامة الى النصف وتقليص نسبة الانفاق العسكري في الميزانية العامة بوصفه شرطا اساسيا للحد من التضخم .

من جانب آخر فإن الجزء من الانفاق العسكري بالعملات الصعبة (الاستيراد العسكري) يساهم هو الآخر بنسبة كبيرة في عجز حساب السلع والخدمات بميزان المدفوعات ، فقد بلغت نسبة الاستيراد العسكري الى العجز في حساب السلع والخدمات كالاتي[١٥] :

١٩٧٦/٤٩٫١ ، ١٩٧٨/٤٨٫٧ ، ١٩٨٠/٤٣٫٧ ، ١٩٨٢/٣٠٫٧ ، ١٩٨٤/٣٠٫٠ ، ١٩٨٥/٤٥٫١

تبقى مسألة اخيرة في هذا الصدد ، وهي ان العجز سواء في الميزانية العامة ام في

---

(١٥) C. B. S. 1985, P. 198, 1986, P. 208.

جدول (٦ - ٥)

اثر الانفاق العسكري على تكوين العجز في الميزانية العامة

(نسب مئوية)

(اسعار جارية)

السنة	نسبة العجز/	العجز/ اجمالي مصروفات الميزانية	العجز/ اجمالي ايرادات الميزانية	الانفاق العسكري / اجمالي مصروفات الميزانية	الانفاق العسكري/ المصروفات (الناتج)*	العجز/ المصروفات بعد خفض الانفاق العسكري
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٩٨٠/١٩٨١	٥ر٢٠	٦ر٣١	٣ر٤٦	١ر٣٧		٥ر٧
٩٨١/١٩٨٢	٩ر٢٥	٧ر٣٦	١ر٥٠	٤ر٢٦		٣ر٢٣
٩٨٢/١٩٨٣	٩ر١٩	٠ر٢٨	٩ر٣٨	٧ر٢٤		٣ر١٦
٩٨٣/١٩٨٤	٨ر٢٢	٣ر٣١	٦ر٤٥	٢ر٢٢	—٠ر١٣	١ر٢٢
٩٨٤/١٩٨٥	٢ر٣٤	٣ر٤٣	٥ر٧٦	٦ر١٨		٧ر٣٧
٩٨٥/١٩٨٦	٩ر٢١	٦ر٣١	٧ر٤٥	١ر١٧		٥ر٢٧

Source: :

للاعمدة:

(١ - ٣) — IMF, SM/85/118, April 26, 1985, Israel — Staff, P. 250

C.B.S. 1986, PP. 525-526

للعمود (٤) — IMF, SM/85/129, May 10, 1985, Israel Recent, P. 45

للعمود (٥) — The Military Balance 1985-1986, P. 170

* العمود (٥) يمثل متوسط نسبة الانفاق العسكري من الانفاق الحكومي لمجموعة دول حلف الناتو لسنة ١٩٨٣ .

** العمود (٤) يمثل نسبة الانفاق العسكري الى اجمالي المصروفات بضمنها ميزانية التنمية .

ميزان المدفوعات لا يعكس حجم الضغوط الفعلية على الاقتصاد ، لأن جزءا مهما من العجز يمول عن طريق المنح والمساعدات من طرف واحد ، غير ان الضغوط التي يمارسها الانفاق العسكري باتجاه زيادة الطلب الداخلي ، ورفع معدلات التضخم هي الكلفة الحقيقية التي ينوء باعبائها الاقتصاد الاسرائيلي .

المبحث الثاني
الصـــناعة العســـكرية

تعد درجة التصنيع العسكري احد معايير عسكرة الدولة والمجتمع في اسرائيل ، وتقاس درجة العسكرة في هذا الميدان من خلال النسب التي يشكلها القطاع الصناعي العسكري في الكميات الكلية لمتغيرات مثل العمالة ، والانتاج الصناعي ، والصادرات الصناعية ، والبحوث العلمية والتطوير وغيرها .

يتأثر التصنيع العسكري بوجه عام بالعوامل الاقتصادية والستراتيجية . الاولى تتعامل مع التصنيع العسكري على انه ميدان للاستثمار في حقول متطورة تكنولوجيا يسهم في بناء قاعدة تكنولوجية متطورة للاقتصاد القومي ويعزز صادراته ، والثانيـة تتعامل معه على انه وسيلة لتعزيز الاستقلال السياسي وزيادة حرية التصرف في الازمات السياسية والعسكرية ، وتقليل الاعتماد على المجهز[١٦] .

في اسرائيل ، ترتبط عملية التصنيع العسكري ، بالاهتمامات الستـراتيجية في المقام الاول .. فهي كما اشير عند عرض اسس العقيدة العسكرية لاسرائيل ، تعـد احدى الاسس المهمة لهذه العقيدة . اكثر من ذلك ان شارون يراها واحدة من ثلاث دعامات للاستراتيجية الاسرائيلية في الثمانينات بوصفها الوسيلة التي تمكن اسرائيل من التغلب على التفوق العددي للجيوش العربية[١٧] ، وتعزز استقلالية القرار الاسرائيلي

---

(١٦) Augusto Varas, Economic Impact of Military Spending Op. Cit. P. 81.

(١٧) ارئيل شارون ـ مشكلات اسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات ـ مصدر سابق .

اما الدعامات الثلاث فهي :

١ ـ بناء صناعة عسكرية تؤمن توازنا عسكريا لصالح اسرائيل

٢ ـ المحافظة على الوضع الاقليمي الراهن من الناحية العسكرية

٣ ـ منع دول المواجهة العربية من الوصول الى السلاح النووي .

العسكري . فكما كان الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي احد اهداف السياسة الاقتصادية في القطاع المدني ، كذلك تتوخى القيادات الاسرائيلية ان يسهم التصنيع العسكري المتطور في بلوغ مستوى ملائم من الاكتفاء الذاتي واستقلالية القرار العسكري .

اولا : تطور الصناعة العسكرية :

ليس في نية هذه الفقرة ان تتعقب تطور الصناعة العسكرية في اسرائيل منذ بداياتها الاولى قبل « قيام الدولة » ، وتطورها اللاحق في الستينات والسبعينات ، والقفزة الكبيرة التي حققتها اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات ، وانما هدفها ان تؤشر بعض العوامل الرئيسة التي اسهمت في تطورها ، وابرز السمات التي تميزها في الوقت الراهن .

تعد حرب حزيران منعطفا في تاريخ تطور الصناعة العسكرية الاسرائيلية ، وقد حصل هذا التطور نتيجة تضافر مجموعة من العوامل في وقت واحد منها :

١ - زيادة مشتريات المؤسسة العسكرية الناجمة عن الظروف التي نشأت بعد حرب ١٩٦٧ ، سواء بدافع الاستجابة لضرورات التعاظم بعيد المدى للقوة العسكرية او لضرورات النشاط الجاري ، لا سيما في مدة حرب الاستنزاف[١٨] .

٢ - الحظر الفرنسي على شحن الاسلحة الى منطقة الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٦٧[١٩] .

٣ - وجود طاقة انتاجية كامنة في الصناعة سواء نتيجةً لنقص الطلب خلال مرحلة الركود سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ او على اساس البنية التحتية التي انشئت تدريجيا في مختلف فروع الصناعة[٢٠] .

---

(١٨) دافيد كوخاف ـ نفقات الامن واثرها في الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق .

(١٩) ستيفن برودنت ـ الكترونيات الدفاع .. اسرائيل تخطط لزيادة كبيرة في الصادرات ـ مجلة جينز ديفنس الاسبوعية ـ مجلد ١ ـ عدد ١٦ ـ ٧ / ٧ / ١٩٨٤ ـ ترجمة م ب م .

(٢٠) رؤوبين فدهتسور ـ الاقتصاد والامن القومي ـ مصدر سابق .

واعطت حرب تشرين ١٩٧٣ ، دفعا قويا لتنمية الصناعات العسكرية ومواجهة سباق التسلح الحاد الذي نتج عن الحرب . ومنذ اتفاقيتي كامب ديفيد تحولت اسرائيل الى قوة عسكرية كبيرة والى مجتمع يتزايد اعتماده على القطاع العسكري في حياته اليومية .

لقد ادت النتائج السياسية والاقتصادية والستراتيجية لحربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ المشار الى بعضها في اعلاه ، الى تبني هدفين رئيسين تسعى استراتيجية التصنيع العسكري الى تحقيقهما :

١ - رفع قدرة التسلح لدى الجيش الاسرائيلي عن طريق التصنيع المحلي وتصنيع المنتجات الاجنبية عن طريق الامتيازات وتطوير بعض المنتجات المستوردة .
٢ - زيادة نسبة المخصص للتصدير من الانتاج العسكري بوصفه اداة للنفوذ السياسي من جهة ووسيلة لزيادة حصيلة العملات الصعبة وتقليص العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات .

وكما تبين في الفصل الثاني (هيكل الانتاج) ان الصناعة حققت نتائج ايجابية تمثلت في تطور اهميتها النسبية في صافي الناتج المحلي ، وان الصادرات الصناعية تزايدت هي الاخرى بمعدلات مرتفعة ، كذلك تزايدت الصادرات الصناعية العسكرية ، بتأثير سياسة دعم الصناعات العسكرية .

في مقابل هذا التطور للصناعة العسكرية فرضت الازمة الاقتصادية المتفاقمة في سنوات الثمانينات على صانعي السياسة الاسرائيلية تحديات لم تتوفر لديهم وسائل مريحة لمواجهتها ، وكان اكبر هذه التحديات ان المنهج الذي اعتمد في ادارة الدولة والمجتمع والمؤسسة العسكرية ، والقائم على اولوية الاعتبارات الستراتيجية - العسكرية لم يعد ملائما لاوضاع اسرائيل الاقتصادية في سنوات الثمانينات .

ان الفصل بين السياسة والاقتصاد ، كان سمة بارزة لاسلوب ادارة الدولة قبل سنة ١٩٨٠ ، ولكن مشكلات العجز في ميزان المدفوعات وتراكم الديون وتفاقم التضخم وعجز الميزانية ، على الرغم من ارتفاع حجم المساعدات والمنح المقدمة من الولايات المتحدة والحركة الصهيونية والمانيا الغربية ، حتمت على الحكومة اعادة النظر في هذا الاسلوب واعطاء اهتمام للمعايير الاقتصادية في سياساتها ، فبرز اتجاه داخل اوساط

الحكومة يرى ان تقليل الانفاق العسكري يعد شرطا لحل المشاكل الاقتصادية في حين يرفض العسكريون تخفيض الانفاق العسكري ، بحجة ان ذلك يعرض « الدولة » لمخاطر كبيرة[٢١] .

لمواجهة هذه المعادلة المعقدة للعلاقة بين متطلبات الامن القومي وبناء القدرة العسكرية من جهة ، وبين محدودية الموارد الاقتصادية وتفاقم المشكلات الاقتصادية ، اعطيت اولوية لتنمية الصناعات العسكرية التي من شأنها ان تعزز الامن القومي ، وتساهم في زيادة حصيلة العملات الاجنبية عن طريق الصادرات العسكرية[٢٢] .

وبشكل عام يمكن ملاحظة سمتين بارزتين في الصناعة العسكرية الاسرائيلية هما[٢٣] :

١ ـ تركيزها على تصنيع « انظمة السلاح الموجهة » وهي احد مظاهر التقنية المعاصرة في الطاقات التسليحية للدول الصناعية . وتتميز هذه المنظومات بكفاءتها العالية في ميدان القتال مع رخص تكاليفها مقارنة بأنماط اخرى من منظومات السلاح الفعالة ذات الكلفة العالية ، فضلا عن مساهمتها في تقليص عدد الملاكات البشرية اللازمة لتشغيلها .

٢ ـ تصنيع انظمة التسلح المشتركة بين القيادة والرقابة والاتصال والاستخبارات ، وتقع ضمن ((انظمة الحرب الالكترونية والتي تمثل جانبا لمتطلبات ومستلزمات جيش عصري ابتداء من مستوى الجندي في الميدان والى مستوى القيادة العليا)) .

ان اولوية الاهتمام بالصناعة العسكرية ، وتركيز نشاطها على الصناعات المستقبلية والفروع القائدة جعل الصناعة العسكرية الاسرائيلية ((واحدة من اسرع الصناعات نموا واكثرها تطورا من الناحية التقنية في العالم الثالث))[٢٤] .

---

(٢١) منتياهو بيليد ـ التقليص بهدف الفاعلية ـ ها آرتس ـ ٢ / ٩ / ١٩٨٤ .
ـ تمار غوجينسكي ـ عرابو التضخم ـ مصدر سابق .

(٢٢) مارك هيلر و « آخرون » ـ التوازن العسكري في الشرق الاوسط ـ مركز الدراسات الستراتيجية ـ جامعة تل ابيب ـ ١٩٨٤ ـ ترجمة دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦ .

(٢٣) الصناعات العسكرية الاسرائيلية ـ ديفنز ـ عدد ١٦ ـ ٧ / ٧ / ١٩٨٤ (م ب م) .

(٢٤) مايكل دون ـ تطور يتجاوز السنين ـ مجلة الدفاع والشؤون الخارجية ـ عدد كانون الثاني ـ ١٩٨٤ ـ ترجمة (م ب م) .

ثانيا : تقدير الانتــاج العســكري :

يبدو تقدير الانتاج العسكري او مساهمة الصناعة العسكرية في الانتاج الصناعي والصادرات الصناعية امرا في غاية الصعوبة ، بسبب عدم توفر بيانات رسمية منتظمة ، والبيانات المتاحة منها ناقصة واحيانا مضللة (انظر التحفظات على البيانات الخاصة بالقطاع العسكري في خاتمة هذا الفصل) ، وما يتناثر في الصحافة الاسرائيلية وما تتضمنه المصادر الاجنبية يتسم بالتفاوت الشديد في التقديرات .

وفيما يأتي عرض للتقديرات التي توفرت من بعض المصادر :

آ - من بين التقديـرات ما ورد في بحث الدكتـور ابراهيم عـويس[٢٥] ، حيث قدر ((الجانب العسكري من الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٥٢ ٪)) ، واستخدم طريقة في التقدير تبدو غير مقنعة او على الاقل غـير مفهومـة . حيث عمد الى ((تنزيل قيمة النشاطات الاقتصادية غـير العسكريـة من الناتـج القومي ، كالانتاج الزراعي والانتاج الصناعي)) ليصل الى النتيجة المـذكورة ، امـا الصادرات العسكرية فقد اعتمد في تقديرها على جدول مأخوذ من تقرير عن التنمية الدولية لعام ١٩٨٣ ، فبين ان الصادرات العسكرية تقع ضمن الفقرة الرابعة (مكائن وآلات ومعدات نقل) والفقرة الخامسة (سلع اخرى) وتبلغ نسبتها ٣٧٪ من اجمالي الصادرات السلعية عام ١٩٨٠ .

ب - وقدر د . فؤاد مرسي ان (١١) الفا يعملون في الصناعة العسكرية يمثلون ٥ ٪ من القوة العاملة في الصناعة ، عدا الصناعـات المدنيـة التي تتصف بالمرونة ويمكن ان تتحول عند الضرورة الى تلبية الاحتياجات العسكرية وعدا الصناعات المدنية التي تخدم الاغراض العسكرية ، وقدر انتاج الصنـاعة العسكرية بنسبة ٢٣ ٪ من اجمالي الانتاج الصناعي سنة ١٩٧٦[٢٦] .

جـ - في دراسة لجوئيل بينين وصف القـطاع العسكري بـأنه القـطاع القائـد في الاقتصاد الاسرائيلي في الثمانينات[٢٧] ، فحوالي ٢٥ ٪ من قوة العمل توظف اما

---

(٢٥) د . ابراهيم عويس ـ اقتصاد اسرائيل والتزاماتها العسكرية ـ مصدر سابق ـ ص ٤ ـ ٥ .

(٢٦) د . فؤاد مرسي ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق ـ ص ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٢٧) جوئيل بينين ـ اسرائيل .. الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية ـ مصدر سابق ـ ص ١٠٦ .

مباشرة واما بطريقة غير مباشرة في اعمال عسكرية ، بينما يرتبط نصف العمال الصناعيين بالانتاج المتعلق بالاعمال العسكرية . ويعد مشروع « صناعة الطائرات الاسرائيلية » ـ وهو مملوك للدولة ويوظف فيه حوالي ٢٠ الف عامل ـ ومشروع « الصناعات الحربية الاسرائيلية » ـ ويوظف فيه حوالي ١٥ الف عامل ويكون هؤلاء حوالي ٣٠ ٪ من عدد عمال الصناعات الالكترونية والمعدنية ، اضخم مشروعين للصناعات العسكرية .

د ـ اما كتاب حسين ابو النمل فلم يتطرق الى حجم الانتاج الصناعي العسكري ، واورد بيانات حول تطور الصادرات العسكرية ، وذكر ان المعدات العسكرية يقوم بانتاجها حوالي ٨٠٠ مصنع تنتج اكثر من ٦٠٠ نوع من الاسلحة[٢٨] .

هـ ـ وفي الدراسة التي اعدها باحثان اسرائيليان عن « المركب العسكري الصناعي في اسرائيل » ذكرا ان الصناعات العسكرية تستوعب ٢٥ ٪ من العمال الصناعيين في اسرائيل ، وان نصيبها من مجمل الصادرات الصناعية يبلغ ٢٧٪[٢٩] .

و ـ وقريب من التقديرات اعلاه ما تضمنه كتاب اليكس منتز « المركب العسكري ـ الصناعي .. الحالة الاسرائيلية » حيث قدر ان ٢٥ ٪ من قوة العمل توظف في اعمال عسكرية[٣٠] .

ورغم التفاوت في التقديرات ، فإن البحث يحاول ان يجري تقديرا لحجم الانتاج العسكري لسنة ١٩٨٤ ، وذلك بالاعتماد على بيانات الميزانية العسكرية .

لقد رأينا ان الميزانية العسكرية تنقسم الى استيراد عسكري وانفاق عسكري محلي ، وكلا النوعين يمثلان اجمالي انفاق القطاع العسكري من وجهة نظر الميزانية .

---

(٢٨) حسين ابو النمل ـ الصناعة الاسرائيلية ـ مصدر سابق ـ ص ١٧١، ١٧٢ ، ١٥٨ ـ ١٨٢ .

(٢٩) نشر عرض لهذه الدراسة : رؤوبين فدهتسور ـ بالعنوان نفسه ـ ها آرتس ـ ١٣ ، ١٥ / ٨ / ١٩٨٤ .

(٣٠) Alex Mintz, The Military - Industrial Complex.. The Israeli case, Journal Strategic Studies, Vol. 6, September, 1983.

(نقلا عن جوئيل بينين) ـ المصدر السابق .

فاذا استبعدنا الاستيراد العسكري ، يبقى لدينا الانفاق العسكري المحلي وهو موزع بين الاجور ، ومشتريات السلع والخدمات ، والانشاءات .

لنفترض ان فقرة مشتريات السلع والخدمات تمثل مساهمة القطاع الصناعي (المدني والعسكري) في الانتاج العسكري ، وحيث ان مشتريات المؤسسة العسكرية للخدمات من القطاع المدني محدودة ، فإن دمجها مع فقرة مشتريات السلع لن تؤثر كثيرا في التعبير الاتجاهي للقيمة .

وعليه فقد بلغت قيمة مشتريات السلع والخدمات لسنة ١٩٨٤ (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) ٨٧٤٤ مليون شيكل ، وقيمة صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي ٢٨٩٧٥ مليون شيكل اي بنسبة ٣٠,٢ ٪ من قيمة صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي ، ثم نضيف الى هذه النسبة التصدير العسكري . وحسب البيانات المستفدة الى « نشرة المستشار الاقتصادي لوزارة الدفاع »[٣١] فإن نسبة الصادرات العسكرية من اجمالي الصادرات الصناعية بلغت ٢٣ ٪ سنة ١٩٨٢ . فاذا افترضنا بقاء النسبة نفسها في سنة ١٩٨٤ ، فإن قيمة الصادرات العسكرية سنة ١٩٨٤ تبلغ ٩٢٠٠ مليون شيكل من اجمالي قيمة الصادرات الصناعية للسنة نفسها البالغة ٣٩٩٩٩ مليون شيكل (باسعار ١٩٨٠) . وبايجاد نسبة ٩٢٠٠ مليون شيكل الى صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي في السنة نفسها وهي تساوي ٣١,٨ ٪ ، وباضافة هذه النسبة الى النسبة التي تمثلها المشتريات العسكرية من الانتاج المحلي والبالغة ٣٠,٢ ٪ من صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي ، نحصل على اجمالي قيمة انتاج القطاع الصناعي العسكري والبالغة (٦٢ ٪) من صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي .

وهكذا يلاحظ ان تطور الصناعة العسكرية يكشف عن درجة العسكرة التي بلغها الاقتصاد الاسرائيلي من هذه الزاوية :

- حيث تستوعب الصناعة العسكرية ٢٥ ٪ من قوة العمل المدنية .
- وتساهم بنسبة تتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ ٪ من صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي .
- وتساهم بنسبة تتراوح بين ٣٠ ـ ٤٠ ٪ من الصادرات الصناعية .

---

(٣١) نقلا عن : دافيدا كوخاف ـ نفقات الامن واثرها في الاقتصاد الاسرائيلي ـ مصدر سابق .

وهذه البيانات تؤيد ان الصناعة العسكرية اصبحت احدى المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي فضلا عن الدوافع الستراتيجية والعسكرية التي تقف وراء استمرار دعمها وتطويرها .

ومن الصعب التقرير بشكل دقيق ، لطبيعة النتائج التي يتركها وجود صناعة عسكرية بهذا القدر من التوسع . وما هو حجم النتائج الايجابية وحجم النتائج السلبية .. ولكن المؤكد ان كلا النوعين من النتائج يصاحبان وجود الصناعة العسكرية الكبيرة .

فمن حيث المزايا ، يمكن ملاحظة الآتي :ـ

١ ـ تمكنت الصناعة العسكرية من تأمين تدفق عال للاسلحة والمعدات والذخيرة وقطع الغيار محليا ، ووصلت الى ٤٠ ٪ من حاجات اسرائيل خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ، بعد ان كانت تبلغ ٣٠ ٪ للمدة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩ و ٥ ٪ للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٤[٣٢] .

٢ ـ نجحت الصناعة العسكرية في توفير تصاميم لانظمة اسلحة ومنظومات وتصنيعها مما لا يتوفر في مكان آخر والتي تعد ضرورية لملاءمتها من الناحية الفنية ومن حيث المزايا القتالية لمسرح عمليات الجيش الاسرائيلي .

٣ ـ تمكنت الصناعة العسكرية من انتاج انواع من الاسلحة معرضة للمقاطعة والحظر من قبل المجهز .

٤ ـ ساهمت الصناعة العسكرية في رفع الطلب على العمل ، فقلصت من نسب البطالة .

٥ ـ ساهمت في توفير حصيلة من العملات الصعبة عن طريق الصادرات .

اما من حيث الاثار السلبية لتوسع الصناعة العسكرية فيمكن الاشارة الى الآتي :ـ

١ ـ ادت الى تزايد الطلب على العملات الصعبة لتوفير حاجتها الى المدخلات المستوردة ، فقد بلغت نسبة المحتوى الاستيرادي ٣٩ ٪ في الصناعة

---

(٣٢) Gerald M. Steinberg, Indigenous Arms Industries and Dependense The case of Israel, Defence Analysis, Vol. 2, No. 4, Dec. 1986 PP. 293.

العسكرية ككل ، و ٣٥ ٪ في صناعة الالكترونيات ، و ٤٠ ٪ من تصنيع الدبابات وكثير من الاسلحة الاخرى التي تنتجها تحتوي على ادوات ومعدات منتجة بترخيص امريكي(٣٣) .

٢ ـ ساهمت في رفع الطلب الداخلي اكبر من مساهمتها في زيادة العرض المحلي ، فكانت احد مصادر الاختلال بين العرض والطلب ، ومن اسباب الضغوط التضخمية في الاقتصاد الاسرائيلي .

٣ ـ ان المبرر الرئيس للتوسع في الصناعة العسكرية هو تحقيق استقلالية اسرائيل عن المجهز وتحرير القرار السياسي الاسرائيلي من التبعية . وفي ضوء الوضع الراهن للصناعة العسكرية في العالم ، وفي ضوء معطيات سباق التسلح في المنطقة ، من المشكوك فيه ان تكون الصناعة العسكرية الاسرائيلية قد قلصت درجة الاعتماد على الخارج في تأمين ميزان قوى لصالحها . ويعزى ذلك الى التغير السريع في التقنيات العسكرية ، الذي قلص من العمر الزمني للاسلحة الستراتيجية ، مما يصعب على اسرائيل رغم كل ما تتمتع به من مزايا ، ان تواكب تطور التقنيات العسكرية في العالم ومن ثم ستبقى مرتبطة بالخارج .. الامر الذي لا يبرر كل هذا التوسع في الصناعة العسكرية(٣٤) .

---

(٣٣) Gerald M. Steinberg, Op. Cit, PP. 293 - 301.

(٣٤) Augusto Varas, Economic Impact.., P. 81
— Tunde Adeuiran, The Relationship between Disarmament and Development, Disarmament Review, United Nations, Vol. IX, No. 3. 1986, P. 174.



المبحث الثالث
القوات المسلحة والمجمع الصناعي العسكري

من معايير العسكرة الاخرى اتساع حجم القوات المسلحة نسبة الى حجم السكان ، ونمو ما يصطلح على تسميته بالمجمع الصناعي - العسكري ، الذي هو عبارة عن نخبة تتربع على مواقع صنع القرار السياسي بما يخدم توسيع العسكرة في الدولة والمجتمع والاقتصاد ودعم الصناعات العسكرية في الوقت نفسه .

اولا : القوات المسلحة :

تعتمد القوات المسلحة في اسرائيل من حيث الاساس على القوات الاحتياطية ما عدا سلاح الجو وسلاح البحرية والاستخبارات التي تعمل بطاقتها الكاملة وليس لها احتياط تستدعيه . وتشكل قوات الاحتياط الجزء الرئيس من اجمالي القوات المسلحة بصنوفها الهجومية والاسنادية واقسام الصيانة والخدمات . اما القوات النظامية فهي اقل كثيرا من القوات الاحتياطية ، ووظيفتها الرئيسة التعبير عن الجاهزية العسكرية في اية لحظة وبناء القوة العسكرية وتطوير المعدات والعقيدة القتالية[٣٥] .

توفر القوات النظامية ، النواة القيادية للتشكيلات الاحتياطية من مستوى لواء فما فوق ، وعندما تعلن التعبئة الجزئية او الشاملة ، فإن اسرائيل تستطيع نشر بعض القوات الاحتياطية المقاتلة في الميدان خلال ٤٨ ساعة ، وبعضها الاخر خلال ١٦ ساعة والجزء الاخر يتطلب وقتا اطول . ويحدد قانون الخدمة الالزامية ، اداء الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات للرجال وسنتين للنساء ، يخضع الفرد بعدها لخدمة الاحتياط الى سن ٥٤ سنة للرجال و ٣٤ سنة للنساء .

---

(٣٥) مارك هيلر و « آخرون » - التوازن العسكري في الشرق الاوسط - مصدر سابق - ص ١٧٨ .

حجم القوات المسلحة :

تتفاوت التقديرات بشأن حجم القوات المسلحة في اسرائيل باختلاف المصادر ، حيث يقدرها معهد الدراسات الستراتيجية في لندن (١٤٢) الفا للقوات النظامية ، و ٣٧٠ الفا للقوات الاحتياطية وذلك في سنة ١٩٨٥ (العمود ١ من الجدول ٦ ـ ٦) ، اما مركز شيلواح لدراسات الشرق الاوسط وشمال افريقيا بجامعة تل ابيب فيقدرها بـ (١٧٠ الفا) للنظامية و ٣٧٠ الفا للاحتياطية (عمود ٢) . في حين يقدرها مركز الدراسات الستراتيجية في جامعة تل ابيب بـ (١٧٤) الفا للنظامية و (٣٢٦) الفا للاحتياطية .

تتراوح نسبة القوات النظامية الى اجمالي السكان حسب التقديرات الثلاثة بين ٣,٤ ٪ و ٤,٢ ٪ وترتفع قليلا اذا طرح السكان العرب من اجمالي السكان بوصفهم غير مشمولين بالخدمة العسكرية (السطر ٥ من الجدول) . وترتفع نسبة القوات النظامية عند مقارنتها باجمالي السكان في سن العمل حيث تتراوح بين ٦,٨ ٪ و ٨,٤ ٪ .

غير ان هذه النسب ستتضاعف اربع مرات تقريبا اذا استخدمت ارقام القوات النظامية والاحتياطية ، كما توضحها الاسطر (٧ ـ ٩) فتتراوح بين ١٤,٤ ٪ و ١٥,٦ ٪ من اجمالي السكان اليهود (سطر ٨) وتصل الى ٢٦ ٪ عند مقارنتها بالسكان في سن العمل (سطر ٩) .

يخضع الاحتياط بعد انتهاء الخدمة الالزامية لخدمة احتياط سنوية مدتها شهر كل عام وتزيد عن شهر بالنسبة للضباط الذين يخدمون شهرين تقريبا كل عام ، ولما كان الجيش غير قادر على تزويد الوحدات الاحتياطية بكل حاجتها من العناصر القيادية والادارية فانه يتم تدريب وترفيع ضباط الاحتياط خلال مدة خضوعهم للخدمة الاحتياطية لكي يتمكنوا من ملء المراكز القيادية والادارية وحتى العليا منها[٣٦] .

ومعنى ذلك ان هناك جزءا من قوات الاحتياط يكون في خدمة دائمة على مدار السنة ، فلو قسمت قوات الاحتياط على ٦ وجبات بمعدل شهرين لكل وجبة ، فإن حجم

---

(٣٦) Middle East Contemporary Survey, 1981 - 1982, The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies. Tel - Aviv University, 1984, PP. 662 - 663.

مارك هيلر ـ مصدر سابق ـ ص ١٨٠ ـ ١٨١ .

جدول (٦ - ٦)

الفوات المسلحة الاسرائيلية (النظامية والاحتياطية) (بالالف)

		تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية - لندن	تقرير مركز شيلواح لدراسات الشرق الاوسط وشمال افريقيا - تل ابيب	تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب
		(١)	(٢)	(٣)
١	القوات المسلحة النظامية	١٤٢٫٠	١٧٠٫٠	١٧٤٫٠
	ـ البرية	(٢٠٤٫٠)	(١٣٠٫٠)	(١٣٥٫٠)
	ـ الجوية	(٢٨٫٠)	(٣٠٫٠)	(٣٠٫٠)
	ـ البحرية	(١٠٫٠)	(١٠٫٠)	(٩٫٠)
٢	القوات الاحتياطية	٣٧٠٫٠	٣٧٠٫٠	٣٢٦٫٠
	اجمالي القوات المسلحة (١+٢)	٥١٢٫٠	٥٤٠٫٠	٥٠٠٫٠
٤	القوات النظامية/ اجمالي السكان ٪	٣٫٤	٤٫٢	٤٫٢
٥	القوات النظامية/ السكان اليهود ٪	٤٫١	٤٫٩	٥٫٠
٦	القوات النظامية/ السكان اليهود في سن العمل ٪	٦٫٨	٨٫٢	٨٫٤
٧	اجمالي القوات المسلحة/اجمالي السكان٪	١٢٫٣	١٣٫٠	١٢٫٠
٨	اجمالي القوات المسلحة/السكان اليهود ٪	١٤٫٧	١٥٫٦	١٤٫٤
٩	اجمالي القوات المسلحة/ السكان اليهود في سن العمل	٢٤٫٦	٢٦٫٠	٢٤٫٠

Source: The Miliyary Balance 1985, The International Institute for Strategic Studies, PP. 77, 172.

— Middle East Contemporary Survey The Shiloal Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University Holmes and Meier Publishers, PP. 662-663.

العمود (٢)

- مارك هيلر و (اخرون) ـ التوازن العسكري في الشرق الاوسط ـ مركز الدراسات الستراتيجية بجامعة تل ابيب ـ ترجمة نبيه الجزائري ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٤ ـ ص ١٦٨ (للعمود ٣) .

القوات النظامية يرتفع بمقدار ٦٠ الفا تقريبا (بافتراض ان متوسط التقديرات الثلاثة لقوات الاحتياط « ٣٥٥ الفا ») واذا افترضنا ان متوسط التقديرات الثلاثة للقوات النظامية ١٦٢ الفا ، فإن عدد القوات النظامية يرتفع الى ٢٢٢ الف بنسبة ٦,٤ ٪ من اجمالي عدد السكان اليهود .

وبمقارنة هذه النسبة مع نسبة القوات النظامية في مصر مثلا حسب بيانات مركز الدراسات الستراتيجية في جامعة تل ابيب نجد ان النسبة في مصر تبلغ (٠,٩ ٪) فقط (٤٠٠ الف عدد القوات النظامية ، ٤٣ مليون عدد السكان) . وفي العراق تبلغ النسبة (١,٩ ٪) من اجمالي السكان[٣٧] . والفرق سيبدو اكبر عند المقارنة بين نسب اجمالي القوات المسلحة (النظامية والاحتياطية) .

تبدو هذه التقديرات غير كافية لقياس حجم القطاع العسكري ، وذلك لوجود شكوك في دقة الارقام الخاصة بالجيش النظامي اضافة الى عدم معرفة حجم العاملين في المنشآت الصناعية العسكرية التابعة للدولة .. لقد تم اجراء محاولة لتقدير حجم القطاع العسكري لسنة ١٩٨٤ من ناحية القوى البشرية كالاتي :

- يبلغ حجم قوة العمل المدنية ١ر٤٤٤ر١ شخص بضمنها البطالة .
- يبلغ حجم اجمالي من هم خارج قوة العمل المدنية ١,٤٣١,٦ شخص يتوزعون كالاتي :

٢٢٢ الفا قوات نظامية .

٦٨٣ الفا فئات السن ٥٥ فأكثر .

١ر٣٢١ الفا طلبة الاعدادية والمعاهد والجامعات .

٢٠٥ الاف (يفترض البحث انهم يعملون في الصناعات العسكرية الحكومية) .

في ضوء هذه البيانات يكون حجم القطاع العسكري كالاتي :-

٢٢٢,٠ الفا قوات نظامية

٢٠٥,٠ الفا (من العاملين في الصناعات العسكرية الحكومية) .

٧٨,٥ الفا (من العاملين في انتاج عسكري بمؤسسات صناعية مدنية)

---

(٣٧) مارك هيلر ـ مصدر سابق ـ ص ١٠٦ ، ١٤٦ .

واحتسب هذا العدد بافتراض ان ٢٥ ٪ من العاملين في الصناعة المدنية يعملون في انتاج عسكري حسب تقدير دراسة يورام بيري وامنون نوبياخ حول « المجمع الصناعي العسكري في اسرائيل »[٣٨] .

فيكون المجموع ٥٠٥,٥ الف شخص يمثلون ١٤,٦ ٪ من اجمالي السكان اليهود و ٢٤ ٪ من اجمالي السكان في سن العمل . وبطبيعة الحال سترتفع النسبة الى مستوى عال جدا اذا اضيف لهذا العدد القوات الاحتياطية . بذلك تصبح الاهمية النسبية للقطاع العسكري في اسرائيل حالة تكاد تكون منفردة بين دول العالم الاخرى .

ومن بداهة القول ، ان يكون لقطاع عسكري واسع على النحو المشار اليه تأثيرات تتجاوز في حجمها ونوعيتها تأثيرات هذا القطاع عندما يكون ضمن الحدود المعتدلة ، او بتعبير ادق عندما يكون وزنه مماثلا لوزن القطاع العسكري في معظم دول العالم .

المهم هنا الاشارة الى الاثار غير الاعتيادية للقطاع العسكري الاسرائيلي كما تصفها المصادر الاسرائيلية نفسها ، وملخص هذه الاثار توجزها الفقرة الآتية :

((يساهم القطاع العسكري مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي ، وخاصة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بوساطة تصدير الاسلحة . بالاضافة الى ذلك ، ان حجم القوة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية لا نظير لها في المؤسسات المدنية باستثناء المشاريع الاقتصادية التابعة للهستدروت ، ومن هنا فإن كل هزة في وضع المؤسسة العسكرية مثل اجراء تقليصات كبيرة في ميزانية الدفاع قد تسبب هزات خطيرة جدا في سوق العمل وارتفاع نسبة العاطلين . وفي ميزان المدفوعات وفوائض العملة الصعبة . ان ممثلي المؤسسة العسكرية المسؤولين عن تحقيق امن اسرائيل يضغطون بصورة طبيعية من اجل زيادة نصيبهم في الميزانية))[٣٩] .

ان مضمون هذا الاقتباس ينطوي على قدر كبير من الصحة ، وقد رأينا من

---

(٣٨) يؤيد هذه النسبة ايضا البروفسور ـ موشيه ليساك ـ انظر :
ـ الجيش والمجتمع ونظام الحكم في اسرائيل ـ سكيراه حودشيت ـ شباط / آذار ١٩٨٣ ـ رقم ٢ ـ ٣ ـ ص ٤٨ ـ ٥١ (نقلا عن العقيدة العسكرية ـ ص ٧١ .

(٣٩) البروفسور موشيه ليساك ـ الجيش والمجتمع ونظام الحكم في اسرائيل ـ مصدر سابق .

البيانات السابقة ان القطاع العسكري يعد قطاعا واسعا في اقتصاد صغير كالاقتصاد الاسرائيلي وفي مجتمع محدود كالمجتمع الصهيوني . ويمكن تعزيز ما ذهبت اليه هذه الفقرة فيما لو افترض تخفيض حجم القوات المسلحة النظامية بمقدار ١٠ ٪ . ان هذا التخفيض سيضيف ٢٠,٢ الف عاطل الى سوق العمل . واذا افترض ان خفضا مماثلا جرى في الصناعات العسكرية فسيضيف هذا الخفض ٢٨ الف عاطل الى سوق العمل ، وبإضافة هذين الرقمين الى العاطلين في سنة ١٩٨٤ ، فإن ذلك سيؤدي الى رفع نسبة البطالة الى ٩,٣ ٪ من اجمالي قوة العمل المدنية ، وهو وضع لا تستطيع اسرائيل احتماله ، وكان وجود مثل هذه النسبة من البطالة في سنة ١٩٦٧ ، سببا من بين اسباب قيام اسرائيل بعدوان ١٩٦٧[٤٠] .

اما الوجه السلبي لسعة القطاع العسكري ، فإنه متأت من ان الجزء الاكبر من فعاليات القطاع العسكري غير انتاجية وذات طبيعة تضخمية . واخيرا فإن السعة من هذه الزاوية تؤدي دورا مهما في تغذية الضغوط التضخمية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي ، ومن ثم يكون صافي الآثار السلبية اكبر من صافي الاثار الايجابية ، ولعل هذه الحقيقة هي التي دفعت العديد من الاقتصاديين والمسؤولين الاسرائيليين الى الدعوة لكبح الطلب ، واهم مكوناته الانفاق العسكري .. على فرض ان اية معالجة جدية للازمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الاسرائيلي ، لن تعطي نتائجها ما لم يقلص القطاع العسكري من مصروفاته .. وكان هذا جوهر برنامج الاصلاح الاقتصادي لعام ١٩٨٥ ..

ولكن هل استطاعت الحكومة تقليص الانفاق العسكري بدرجة كبيرة ؟

الاجابة عن هذا التساؤل بالنفي .. والسبب ان الهامش المتاح امام الحكومة لخفض الانفاق العسكري محدود ، لاسباب كثيرة من بينها[٤١] :

---

(٤٠) سمير جبور ـ مخططات اسرائيل الاقتصادية .. ـ مصدر سابق ـ ص ٩ .

(٤١) رؤوبين فدهتسور ـ الاقتصاد والامن القومي ـ ها آرتس ـ ٤ / ١١ / ١٩٨٥ .

ـ رؤوبين فدهتسور ـ نظرية الامن القومي في اختيار الزمن ـ ها آرتس ١٨ و٢٠ / ٥ ، ١ و٣ و١٠ / ٦ / ١٩٨٦ .

ـ نحميا شطر سلو ـ نفقات الامن .. حل آخر ـ ها آرتس ـ ١٦ / ٨ / ١٩٨٤ .

١ ـ تنقسم الميزانية العسكرية الى قسمين :

ا ـ ميزانية البقاء : وهي مخصصة للمحافظة على القائم وتمويل النشاط الجاري للمؤسسة العسكرية .

ب ـ ميزانية التعاظم : وهي مخصصةلبناء القوة وزيادتها في الكم والنوع .

وقد ادى تعاظم الجيش الاسرائيلي من حيث العدد وكميات الاسلحة الى جعل ميزانية البقاء تصل الى ٨٠ ٪ من الميزانية العسكرية ، ومعنى ذلك ان اي خفض في هذا الجزء من الميزانية العسكرية يمس مباشرة كفاءة الاداء في الجيش الاسرائيلي . اما ميزانية التعاظم ، فانها محكومة ليس بالقرار الاسرائيلي وحده ، وانما بطبيعة عملية التسلح لدى الجيوش العربية ، ومن ثم فإن الهامش المتاح للقطع منها هو الاخر محدود ايضا طالما ان سباق التسلح بين اسرائيل والعرب قائم ومستمر .

٢ ـ ان اي تخفيض في الانفاق العسكري سيصيب بالدرجة الاولى الصناعة العسكرية والصادرات العسكرية ، وحيث ان هذين الفرعين لهما مساهمة ايجابية سواء من حيث الطلب على العمل او حصيلة الصادرات من العملة الاجنبية ، فان مثل هذا التخفيض قد لا يرحب به لدى الاوساط الحكومية .

٣ ـ ان تخفيض الميزانية العسكرية سيقلص التخصيصات المرصدة للتدريب ، ونتيجةً لذلك ستتقلص ساعات التدريب المخصصة لتشغيل الآليات والدروع والطيران والتدريب الليلي ، وكلها من العناصر المهمة في تكوين كفاءة الاداء المرتفعة لدى الجيش الاسرائيلي[٤٢] .

٤ ـ ان محافظة اسرائيل على ميزان قوى مع العرب لصالحها يتطلب زيادة في حجم القوات المسلحة وليس تقليصها ، لأن تطوير نوعية الجيش وحدها لا تضمن التفوق لاسرائيل نظرا لأن التفوق النوعي حالة مؤقتة سرعان ما يتم بلوغها عن طريق توفير انظمة السلاح المتقدمة للجيوش العربية .

٥ ـ سوف يعارض المجمع العسكري ـ الصناعي ، من خلال هيمنته على القرارات

---

(٤٢) حيمس ايفرست كاتز ـ اتجاهات ومضامين انتاج الاسلحة خارج فعاليات الدول الكبرى ـ المؤتمر السنوي لمجلة الدفاع والشؤون الخارجية ـ نيسان ١٩٨٤ ـ ترجمة م ب م .

الخاصة بالمؤسسة العسكرية اي خفض جدي في الميزانية العسكرية .

من كل ما تقدم يمكن القول ان درجة العسكرة من ناحية حجم القوات المسلحة والصناعة العسكرية بلغت مستوى عاليا ، وان امكانية تقليصها تصطدم بعوائق ، بعضها موضوعية تتصل بدوافع المحافظة على ميزان قوى لصالح اسرائيل ، وبعضها الاخر تعكس مصالح المجمع العسكري ـ الصناعي ونفوذه الكبير .

ثانيا : المجمع الصناعي ـ العسكري :

عرّف المجتمع الصناعي ـ العسكري بأنه ((نخبة صغيرة ولكنها قوية ومتماسكة ، تسيطر على وسائل الانتاج ووسائل الدمار والقوة السياسية وتتألف هذه النخبة من الثلاثي :

- رؤساء المجمعات الصناعية .
- البيروقراطية العسكرية .
- البيروقراطية السياسية .

ولهذا الثلاثي خلفية اجتماعية واحدة ، مجموعة قيم مشتركة ، والاهم من ذلك مصالح متشابهة))[٤٣] .

هذا التعريف وضع لوصف المجمع الصناعي ـ العسكري في الولايات المتحدة ولتفسير العوامل التي تقف وراء عسكرة الاقتصاد في الولايات المتحدة ، وقد توصلت بعض الدراسات الى ان صناعات نظم الاسلحة في المرحلة المعاصرة هي الوسيلة الممتازة ان لم تكن الوحيدة لبقاء وتقدم الصناعات المتقدمة او الصناعات الطليعية ، وان القطاع العسكري والصناعات العسكرية تعد من المحددات الاساسية للنمو الاقتصادي والازدهار في الولايات المتحدة ، وقد وصل الامر الى حد ان الناخب الامريكي نفسه بات يعطي صوته لأنصار العسكرة لادراكه بأن تقليص الصناعات العسكرية سوف يترتب عليه الكساد وفقدان الوظائف او الاسواق[٤٤] .

---

(٤٣) رؤوبين فدهتسور ـ المركب الصناعي ـ العسكري في اسرائيل ـ هآرتس ـ ١٣ و١٥ / ٨ / ١٩٨٤ .

(٤٤) جاك سوبلسا ـ جغرافية التسلح ـ دار نشر ماسون ـ باريس ـ ١٩٨٠ ـ ترجمة (م ب م) ـ ص ٢٤٢ .

نشأت مثل هذه الظاهرة وتطورت في اسرائيل واصبح هناك ((قطاع تشرف عليه نخبة ذات خلفية اجتماعية متشابهة بينها قدر كبير من التماسك ، تؤثر قراراتها ونشاطاتها بشكل كبير ، ليس في اقتصاد الدولة وسياستها الخارجية فحسب ، بل ايضا في تركيبتها الاجتماعية وسلم القيم فيها . وتشكل هذه النخبة دائرة مغلقة لا تخضع نشاطاتها وقراراتها الا لقدر قليل من المراقبة والاشراف الشعبي ، بعكس مجالات الحياة الاخرى في الدولة ، وادارة هذه النخبة هي المجمع العسكري ـ الصناعي في اسرائيل))[٤٥] .

وينسب الى المجمع الصناعي العسكري دور فاعل في التأثير في سياسة الحكومة ازاء الصراع العربي ـ الصهيوني ، حيث يتبنى موقفا متشددا ، ويرفض ان يمس القطاع العسكري سواء من جهة مستوى الانفاق العسكري وحجم القوات المسلحة ام من جهة مواصلة تطوير الصناعة العسكرية .. ويرى الباحثان الاسرائيليان ، المشار اليهما في الهامش السابق ، ان قرارات هذا المجمع بشأن تطوير العديد من انظمة السلاح ليست نابعة من اعتبارات عسكرية ، اقتصادية وسياسية ، بل وايضا نتيجة لتأثير « لوبي » المؤسسة العسكرية . ويعتقد ان تبني الحكومة لموقف معتدل من الصراع العربي ـ الصهيوني يؤدي في النتيجة الى تسوية سياسية ، من شأنه ان يمس مصالح المؤسسة العسكرية ـ الصناعية .. وكذلك الامر بالنسبة لانتهاج سياسة اقتصادية بهدف تقليص العجز في ميزان المدفوعات والحد من التضخم فانها ستواجه بمعارضة من « لوبي » المؤسسة العسكرية ـ الصناعية اذا ادت الى تقليص كبير في الانفاق العسكري او تقليص نمو الصناعات العسكرية ، ولهذا السبب يلاحظ ان برنامج الاصلاح الاقتصادي لعام ١٩٨٥ ، استثنى الصناعات التصديرية التي تشكل الصناعة العسكرية نسبة مهمة منها ، من سياسة ابطاء النشاط الاقتصادي .

تبرز معالم المجمع الصناعي ـ العسكري من خلال استيعاب الفروع الاقتصادية

---

(٤٥) رؤوبين فدهتسور ـ المصدر السابق .

تجدر الاشارة الى ان فدهتسور اعتمد في موضوعه هذا على دراسة اعدها باحثان اسرائيليان هما يورام بيري من جامعة تل ابيب ، وامنون نويباخ من وزارة المالية ، وقد كتب بحثهما تحت اشراف المركز الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

لكبار الضباط المتقاعدين ، حيث يمثل كبار الضباط ٣٢ ٪ من المناصب العليا في ادارة المؤسسات الصناعية خلال المدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٣ ، و ١٦ ٪ في القطاع التربوي ، و٢٢,٤ ٪ في الشركات الخاصة ، و ١٢,٢ ٪ في شركات حكومية ، و ٦,٩ ٪ في وزارة الخارجية ، و ٥,٢ ٪ في وزارة الدفاع ، و ٥,٣ ٪ في بقية الوزارات[٤٦] .

من الامثلة البارزة على هذا النسيج الاجتماعي لعناصر المركب العسكري ـ الصناعي في هيمنته على المؤسسة العسكرية ـ الصناعية ، تعيين اللواء تسفي تسور على رأس مؤسسة كلال الصناعية ، واللواء يشعيا هوغافيش على رأس مجمع كور الصناعي ، واللواء بنيامين بيليد على رأس مؤسسة البيط ، واللواء دافيد عفري على رأس مجلس ادارة الصناعات الجوية الى حين اعادته الى الجيش نائباً لرئيس الاركان[٤٧] .

ان الجدل الذي اثير منذ مطلع الثمانينات حول ضرورة اعادة النظر في الاسس التي تعتمد عليها السياسة العسكرية ، والمتمثلة بالفصل بين الاقتصاد والامن ، يلخص في حقيقته حجم الهيمنة التي يملكها المجمّع العسكري ـ الصناعي على قرارات الحكومة المتعلقة بالمؤسسة العسكرية ، وتكفي الاشارة الى ان الميزانية العسكرية لسنة ١٩٨٦ / ١٩٨٧ حققت زيادة بمقدار ٢,٢ ٪ بالمقارنة مع السنة التي قبلها ، مع العلم ان هذه السنة تقع ضمن مدة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي ، وبعض المصادر اشارت الى ان الميزانية العسكرية للسنة المذكورة تعادل ٤١ ٪ من مجمل الميزانية الاعتيادية بدل من النسبة المعلنة البالغة ٢٥ ٪[٤٨] .

يمكن في ضوء ما تقدم ايجاز ابرز الدلائل على فعالية المجمع العسكري ـ الصناعي ، كالاتي :ـ

---

(٤٦) A Mos Perlmtter, Military and Politics in Israel, Frank and Company Limited, London, 1969, P. 76.

(٤٧) رؤوبين فدهتسور ـ المركب الصناعي ـ العسكري ـ مصدر سابق .

(٤٨) ها آرتس ـ ٣١ / ٣ / ١٩٨٦ .

ـ عل همشمار ـ ٢١ / ٢ / ١٩٨٦ .

ـ بديعوت احرنوت ٢ / ٤ / ١٩٨٦ .

ـ الاتحاد ـ (حيفا) ـ ٣١ / ١ / ١٩٨٦ .

١ - التدخل الفعال لكبار الضباط في مسارات اتخاذ القرارات على صعيد تشكيلة واسعة من الموضوعات ، بما في ذلك ما يتصل بالنشاط الدبلوماسي بل ان قسما من ضباطه هم دبلوماسيون بالازياء العسكرية .

٢ - يتجاوز الجيش حدود مسؤوليته عن الوضع الامني ، ليتحول الى شريك كبير للحكومة في التخطيط الستراتيجي بعيد المدى الذي يشتمل على نواح اقتصادية واجتماعية كثيرة .

٣ - يتدخل الجيش في النشاط الاقتصادي ، بل انه يحتوي على مؤسسة اقتصادية ضخمة ، كما انه مسؤول عن ادارة بنية تحتية من الخدمات المدنية للسكان .

٤ - سعة النشاط التربوي الذي يتولاه الجيش مما لا يضاهيه في مثل هذه السعة الا الهستدروت .

٥ - تمكن الجيش من طمس الحدود بين القطاعين العسكري والمدني لصالح الاول ، ويتجلى هذا الطمس بين امور اخرى ، في تدخل رؤساء اركان في مسارات اتخاذ القرارات ، وفي التوترات المختلفة بين وزارتي الخارجية والدفاع ، وفي الدور المهيمن لشعبة الاستخبارات العسكرية في تقويم الوضع الاجتماعي وادارة الجيش للمناطق المحتلة .

٦ - اصبح الجيش بعد سنة ١٩٦٧ قناة رئيسة لشغل المناصب العليا على الصعيد السياسي وصعيد الادارة العامة .

٧ - تمكن الجيش من ان يصبح اهم مؤسسة في الكيان الصهيوني ، ان لم يكن المؤسسة الاولى ، واحاط نفسه بهالة الجيش الذي لا يقهر الجدير باحترام مجتمعه وتدليله .

٨ - يتولى الجيش بشكل مباشر شؤون الاستيطان ، وفي الغالب يضع اهتماماته الامنية فوق الاعتبارات الاقتصادية .

ان هذا الموقع المهيمن ، اتاح للجيش تنمية بنية صناعية عسكرية ، اوجدت تشابكا عميقا وواسعا بين مصالح الاوساط العسكرية والصناعية ، وتؤدي النخب السياسية الحاكمة دور حلقة الوصل بين قيادة الجيش وقيادة وزارة الدفاع وقادة الصناعات العسكرية .

مع ذلك يجب الا يغيب عن البال ، ان المجمع العسكري ـ الصناعي في اسرائيل ، لا يمارس دوره على النحو الفج الشائع للمؤسسة العسكرية في البلدان النامية ، وانما يحترم قواعد اللعبة البرلمانية ، ويستخدم نفوذه لاملاء القرارات ، والفوز بالنتائج الايجابية ، دون ان يكون مضطرا الى الاصطدام بالصيغ المؤسسية للنظام السياسي[٤٩] .

الخلاصة ، ان الحضور الواسع والفعال لممثلي المجمع العسكري ـ الصناعي في مختلف مستويات صنع القرار ، يجعل من المستبعد ان تفوز اية سياسة يراد منها تقليص دور المؤسسة العسكرية ، او ضغط مستوى انفاقها .. وان الجدل والدراسات التي تناولت تأثير الانفاق العسكري والسياسة العسكرية في الوضع الاقتصادي وطالبت بضرورة ان تكون القدرات الاقتصادية هي الاساس التي تبنى في ضوئه السياسة العسكرية ، بدل الصيغة العكسية القائمة في الوقت الحاضر ، لم تنجح في الوصول الى « نقطة الالتقاء بين الاقتصاد والامن » ، ولذلك فإن الآثار السلبية لعسكرة الدولة والمجتمع والاقتصاد ستبقى مستمرة ، وستستمر معها الضغوط التضخمية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد .

تحفظات حول البيانات الخاصة بالقطاع العسكري

رغم ان البحث اعتمد لتحليل القطاع العسكري وتقدير حجم مكوناته على البيانات الرسمية كما قدمتها الحسابات القومية (بالنسبة للاستهلاك العسكري) ، والميزانية العامة (بالنسبة للانفاق العسكري) ، الا ان هذه المصادر لا تكفي للاحاطة الدقيقة بحجم القطاع العسكري . وذلك للاسباب الآتية :ـ

١ ـ ان هذه المصادر تشمل الانفاق العسكري المباشر والمعلن فقط ، بينما في الواقع توجد نفقات عسكرية غير ملحوظة وغير مدرجة في البيانات المعلنة[٥٠] .

٢ ـ خضوع بيانات ميزانية الدفاع للسرية ، والمعلن منها يصنف على وفق تصنيفات مختلفة تسبب الارباك ، فتارة تدرج البيانات تحت باب « نفقات

---

(٤٩) Augusto Varas, Op. Cit., P. 82.

(٥٠) دافيد كوخاف ـ نفقات الامن ـ مصدر سابق .

امنية وخاصة » او « امنية واستثنائية »[٥١] .

٣ - ان صناعة « الدفاع » ، وخاصة ما يتعلق منها بالالكترونيات ، تعد سرا يخضع لتكتم شديد ، وما يكشف منها يتم بسبب الاهمال[٥٢] .

٤ - ان ما يعلن من معلومات وبيانات حول « انظمة السلاح المتطورة » لا يغطي الا النصف من النشاطات و ١٠٪ من التفاصيل[٥٣] .

٥ - السرية الخاصة بالقطاع العسكري تشمل الصادرات العسكرية ، واذا كان لا يمكن الاحتفاظ بسرية بيع سرب من طائرات كفير ، ولكن ليس من السهل معرفة عدد البزات الاسرائيلية الصنع او اجهزة اللاسلكي او عدد الاسلحة الصغيرة التي تم بيعها[٥٤] .

٦ - ((هناك مقدار نجهله من الاستهلاك الحكومي المنصرف الى التسلح تحول عن طريق الهبات والقروض الاجنبية التي لا تظهر اطلاقا في ميزان المدفوعات))[٥٥] .

٧ - تتداخل في اسرائيل اعتمادات التهجير والتوطين والاستيعاب والزراعة والهياكل الاساسية والتشييد والتصنيع مع الانفاق العسكري . ان نفقات شبكات الطرق مثلا لحساب وزارة الدفاع تقيد في ميزانية مجلس الاشغال العامة[٥٦] .

٨ - غالبا تقيم تكاليف التسليح وتعبئة القوة البشرية بأقل من معدلاتها الطبيعية[٥٧] .

---

(٥١) د . ابراهيم عويس ـ مصدر سابق .
(٥٢) ستيفن برودبنت ـ الكترونيات الدفاع ـ مصدر سابق .
(٥٣) ستيفن برودبنت ـ المصدر السابق .
(٥٤) مايكل دون ـ تطور يتجاوز السنين ـ مصدر سابق .
(٥٥) د . يوسف الصائغ ـ مصدر سابق ـ ص ٢١٨ ـ ٢٢٠ .
(٥٦) د . فؤاد مرسي ـ مصدر سابق ـ ص ١٢٠ .
(٥٧) دون باتنكن ـ مصدر سابق ـ ص ١٠١ .

٩ - يتضمن حساب الخدمات المستوردة في ميزان المدفوعات مشتريات من الاسلحة ، وان جزءا رئيسا من هذا الحساب دائما مخصص لشراء الاسلحة[٥٨]

---

(٥٨) كانوفسكي - مصدر سابق - ص ٩٨ .

الفصل السابع

التدفقات المالية الخارجية



تمهـــيد :

توفرت لاسرائيل شبكة من العلاقات الدولية اتاحت لها الحصول على فيض كبير من التدفقات المالية بانواعها المختلفة ، عوضتها عن شحة الموارد الذاتية ، ومكنتها من تنفيذ برامجها الاقتصادية والعسكرية ، اضافة الى تحقيق اهداف سياستها الاقتصادية ، دون ان تواجه ، ولو مرة واحدة ، موقفا اضطرها الى اجراء تغيير جدي في سياستها الاقتصادية والعسكرية .

وبالنظر لتعدد مصادر التدفقات المالية التي تلقتها اسرائيل ، وتنوع اشكالها ، فان عملية حصرها تواجه صعوبات عديدة ، بعضها يتصل بعدم توفر البيانات التفصيلية عنها من المصادر الاولية ، وبعضها الاخر لا تظهره تلك المصادر ، اما لسريته ، او لاعتبارات تتعلق بتجنب ردود فعل الدول العربية ضد الدول التي تقدم المساعدات المالية لاسرائيل .

اما المصادر الثانوية ، فانها تتسم بالتباين والاختلاف ، ويصعب التأكد من دقتها عندما لا تتوفر المصادر الاولية عنها .

وايا ما يكون الامر ، فان هذه الصعوبات لا تمنع اعداد حصر وتقدير لاجمالي التدفقات المالية التي تسلمتها اسرائيل خلال مدة البحث . لقد عمد البحث الى الاعتماد على المصادر الاولية حيثما توفرت وخصوصا الكتاب السنوي لمكتب الاحصاء المركزي ، كما ان البحث احصى اجمالي التدفقات المالية وليس صافي التدفقات ، اي انه لم يطرح المستحقات من مبالغ التدفق السنوية ، بهدف التعرف على الحجم الحقيقي من الموارد التي وضعت بتصرف اسرائيل .

وعليه فان هذا الفصل سيعالج موضوع التدفقات المالية الخارجية التي تلقتها اسرائيل من خلال المباحث الآتية : ـ

المبحث الاول : التطور الكمي للتدفقات المالية الخارجية .

المبحث الثاني : التركيب الهيكلي للتدفقات المالية الخارجية .

المبحث الثالث : المصادر الرئيسة للتدفقات المالية الخارجية .



المبحث الاول
التطور الكمي للتدفقات المالية الخارجية

كأن لا بد ان يستمر تدفق رأس المال بصورة متوازية مع تدفق الهجرة لضمان نجاح المشروع الصهيوني **فهذان العنصران** (الهجرة ورأس المال) كانا وما يزالان ، ركنين من اركان وجود المشروع الصهيوني واستمراره الى جانب الاستيلاء على الارض الفلسطينية كما سبقت الاشارة الى ذلك .

لقد تولت التدفقات المالية الخارجية تغطية العجز بين اجمالي استخدامات الموارد وبين الموارد المحلية المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي ، وكانت اهميتها عظيمة في سنوات النشأة الاولى عندما كان الاقتصاد الاسرائيلي يفتقد الى جهاز انتاجي متطور وقوى بشرية كافية وسوق محلية مناسبة ، وفي الوقت نفسه كان عليه ان يخصص موارد كبيرة لتوطين المهاجرين ودمجهم وتوفير فرص العمل لهم وبناء القوة العسكرية المتفوقة . وفيما يأتي من الفقرات عرض لأهم المؤشرات الكمية الخاصة بتطور التدفقات المالية الخارجية وكالآتي : ـ

اولا : تطور اجمالي التدفقات المالية الخارجية .

ثانيا : العوامل المؤثرة في مستوى التدفقات المالية الخارجية .

اولا : تطور اجمالي التدفقات المالية الخارجية

تضاعف حجم التدفقات المالية الخارجية خلال المدة قيد البحث اكثر من (١٨) مرة حيث ارتفع من ٢٨١،٨ مليون دولار سنة ١٩٥٠ الى ٥٢٢٨ مليون دولار سنة ١٩٨٥ ، بمعدل نمو سنوي بلغ ٨،٧ ٪ ، وهو اعلى من معدل نمو الناتج القومي الاجمالي للمدة نفسها والبالغ (٧،٣ ٪) ، ويبلغ اكثر من ضعف معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال (٤،١) .

تبدو اهمية هذه المؤشرات الكمية لحجم التدفقات المالية بمقارنة اهميتها النسبية الى مكونات القطاع الخارجي ، حيث يلاحظ : ـ

١ ـ ان نسبتها الى اجمالي الاستيرادات من السلع والخدمات تراوحت بين ٣٥ ٪ و ٨٦ ٪ . وكانت نسبتها خلال العقود الثلاثة الاولى اعلى من نسبتها في العقد الرابع ، وذلك ناتج من نمو الاستيرادات في العقد الاخير بمعدلات تفوق معدلات نمو التدفقات المالية ، رغم ان القيم المطلقة لهذه الاخيرة بلغت اعلى مستوى لها في سنوات الثمانينات (العمودين ١ و٢ من الجدول ٧ ـ ١) .

٢ ـ ان تطور نسبتها الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات مماثل لتطور نسبتها الى اجمالي الاستيرادات من حيث الاتجاه العام . فقد بلغت اكثر من ٦١٥ ٪ سنة ١٩٥٠ انخفضت تدريجيا لتصل الى ٤٩ ٪ تقريبا في سنة ١٩٨٥ ، عاكسة بذلك التطور الكبير الذي حققته الصادرات خلال المدة المشار اليها (العمود ٣ من الجدول) ، وكما سبق عرض تفصيلات ذلك في الباب الاول .

٣ ـ **ان المؤشر ذو** الدلالة الاكثر اهمية يتمثل في نسبة التدفقات المالية الى اجمالي العجز في ميزان السلع والخدمات ، وبطبيعة الحال يوضع هذا المؤشر نجاح اسرائيل في تدبير الموارد اللازمة لتغطية الفجوة الخارجية ، وبزيادة عن حجم الفجوة . لقد بلغت نسبة التدفقات المالية الخارجية الى العجز ١٠٠ ٪ سنة ١٩٥٠ ، واكثر من ذلك في السنوات الاخرى .. (العمود ٤) ، وفي بعض السنوات التي لا تظهر في الجدول بلغت نسبة التدفقات المالية ضعف حجم العجز تقريبا كما في السنوات ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ ، و١٩٧١ ، مما يعني ان الموارد المالية الخارجية كانت تستخدم لتمويل الفجوة الخارجية وجزء من الاستهلاك[1] وفي بناء الاحتياطي من العملات الصعبة وفي تسديد الديون القديمة .

٤ ـ وتبدو الملاحظة في الفقرة اعلاه اكثر وضوحا باستخدام الجدول (٧ ـ ٢) ، حيث تضمن بيانات للقيمة التراكمية لكل من التدفقات المالية والعجز في ميزان

---

(١) Don Patinkin, Op. Cit., P. 55.

جدول (٧ ـ ١)

مؤشرات تطور اجمالي التدفقات المالية (مليون دولار)

السنة	(١)		(٢)		(٣)		(٤)
	اجمالي التدفقات المالية الخارجية		اجمالي التدفقات/ الاستيرادات من السلع والخدمات		اجمالي التدفقات/ الصادرات من السلع والخدمات		اجمالي التدفقات/ العجز في ميزان السلع والخدمات
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٩٥٠	٢٨١٫٨	١٠٠	٣٢٧٫٦	٨٦	٤٥٫٨	٦١٥٫٣	١٠٠
١٩٥٥	٣٠٣٫٦	١٠٠	٤٢٦٫٥	٧١٫٢	١٤٣٫٩	٢١١٫٠	١٠٧٫٤
١٩٦٠	٤٣٧٫٠	١٠٠	٦٦٩٫٣	٦٥٫٣	٣٣٦٫٣	١٣٠	١٣١٫٢
١٩٦٥	١٠٢٩٫٥	١٠٠	١١٨٨٫٥	٨٦٫٦	٦١٩٫٢	١٦٦٫٣	١٩٧٫٦
١٩٧٠	١٩٢٠٫٦	١٠٠	٢٦٠٥٫٥	٧٣٫٧	١٣٨٦٫١	١٣٨٫٦	١٥٧٫٥
١٩٧٥	٤٦٨٤٫٠	١٠٠	٧٨١٦٫٠	٥٩٫٩	٣٧٦٦٫٠	١٢٤٫٤	١١٦٫٠
١٩٨٠	٤٦٨٧٫٠	١٠٠	١٣٥٢٣٫٠	٣٤٫٧	٩٧٩٥	٤٧٫٩	١٢٥٫٧
١٩٨٥	٥٢٢٨٫٠	١٠٠	١٤٦٦٠	٣٥٫٧	١٠٦٨٨	٤٨٫٩	١٣١٫٦

Source:

لسنة ١٩٥٠	— Don Patinkin, The Israel Economy, PP. 52-53
لسنة ١٩٥٥	— C.B.S. 1957/58, PP. 250-251
لسنة ١٩٦٠	— C.B.S. 1965, PP. 224-225
لسنة ١٩٦٥	— C.B.S. 1966, PP. 218-219
لسنة ١٩٧٠	— C.B.S. 1971, PP. 202-203
لسنة ١٩٧٥	— C.B.S. 1977, PP. 174-175
لسنتي ١٩٨٠ـ١٩٨٥	— C.B.S. 1986, PP. 196-187

السلع والخدمات لتكوين صورة اجمالية لهذين المتغيرين على مدار مدة البحث بكاملها ، ومنه يلاحظ ان اجمالي التدفق المتراكم بلغ ٧٦,٢ بليون دولار وهو اكبر من اجمالي العجز المتراكم الذي بلغ ٦٠,٦ بليون دولار ، يضاف الى هذا :

أ - ان المتوسط السنوي لاجمالي التدفق المتراكم ارتفع من ٣٢٨ مليون دولار تقريبا خلال العقد الاول ، الى ٥,١ بليون دولار خلال النصف الاول من العقد الرابع .. اي انه تضاعف اكثر من ١٥,٥ مرة .

ب - وبالموازاة مع ارتفاع المتوسط السنوي لاجمالي التدفق المتراكم ، ارتفع معدل نصيب الفرد من اجمالي التدفق من ١٩٠ دولارا للفرد الواحد خلال العقد الاول الى ١٢٥٨ دولارا خلال النصف الاول من العقد الرابع ، وهذا يعني ان الزيادة الكبيرة في السكان الناتجة من الهجرة قابلتها زيادات اكبر من التدفقات المالية الخارجية . تبدو اهمية هذا المعدل بمقارنته مع معدل نصيب الفرد من الناتج القومي في البلدان النامية ، اذ يزيد عن متوسط المعدل في البلدان النامية (متوسطة الدخل المنخفض) ، ويمثل ٦٨ ٪ من متوسط المعدل للدول متوسطة الدخل المرتفع(٢) .

ثانيا : العوامل المؤثرة في مستوى التدفقات المالية الخارجية

توجد مجموعة من العوامل الرئيسة التي تؤثر في المستوى الكمي للتدفقات المالية الخارجية ، بعضها اقتصادية وبعضها الاخر سياسية - عسكرية ، وثالثها عوامل تتصل باوضاع خارجية . وابرزها : -

١ - العوامل الاقتصادية : وتتلخص بالازمات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي ، سواء اكانت ازمة مؤقتة طارئة ، ام ازمة دورية تستمر لعدة سنوات . ومن الامثلة على ذلك ارتفاع التدفقات المالية على اثر الصعوبات المالية التي واجهتها اسرائيل في سنة ١٩٥٣ فارتفعت التدفقات بنسبة ٢٥ ٪ سنة ١٩٥٤ عن مستواها لسنة ١٩٥٣ ، وكذلك مرحلة الازدهار الثانية في الاقتصاد الاسرائيلي (١٩٦٨ - ١٩٧٢) .. التي ارتفع خلالها الطلب

---

(٢) World Bank, Op. Cit., 1987, PP. 202 - 203.

جدول (٧ ـ ٢)

تطور اجمالي التدفقات المالية المتراكمة والعجز المتراكم (الف دولار)

		العقد الاول ١٩٥٠ـ٩٥٩	العقد الثاني ١٩٦٠ـ٩٦٩	العقد الثالث ١٩٧٠ـ٩٧٩	العقد الرابع ١٩٨٠ـ٩٨٥	١٩٥٠ ـ ١٩٨٥
١	اجمالي التدفقـــات المالية المتراكمـــة	٣٢٧٧ر٠	٨٠٤٧ر٨	٣٣٧١٨ر١	٣٠٦٤٣ر٠	٧٦١٨٦ر٤
٢	اجمالي العجـــز المتراكـــــم	٣٠٧١ر٧	٥٢٩٦ر٨	٢٥٩٠٤ر٨	٢٦٣٤٠ر٠	٦٠٦٠٣ر٣
٣	المتوسط السنوى للتدفقـــات (متوسط حسابي)	٣٢٧ر٧	٨٠٤ر٧	٣٣٧١ر٨	٥١٠٧ر١	٢١١٦ر٢
٤	معدل نصيب الفرد من التدفقات المالية (دولار)	١٩٠	٣٤١	٩٩٣	١٢٥٨	

Source: C.B.S, 1957/58, PP. 250-251

, 1965, PP. 224-225

, 1970, PP. 194-195

, 1971, PP. 202-203

, 1972, PP. 178-179

, 1975, PP. 178-179

, 1977, PP. 124-175

, 1984, PP. 198-199

, 1985, PP. 208-209, 196-197

— The Middle East and N. Africa, Europe Publications Limited, London: 1967-1968, P. 344

1968-1969, P. 337

الداخلي والخارجي ، فبين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ ، ازدادت التدفقات المالية بنسبة ٨٢ ٪ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٢٢ ٪) ، كذلك ازدادت التدفقات على اثر تفاقم الازمة الاقتصادية في الثمانينات .. على ان ما تجدر الاشارة اليه ان سنتي الركود الاقتصادي (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧) ،لم تسجلا زيادة في التدفقات المالية الخارجية ، بل انها انخفضت سنة ١٩٦٧ بنسبة ٣٠ ٪ عن مستوى سنة ١٩٦٦ ، وذلك ناتج من تباطوء نمو اجمالي تكوين رأس المال وهبوط الطلب الكلي .

٢ ـ العوامل السياسية ـ العسكرية : وتتمثل بالعوامل المتصلة بالصراع العربي ـ الصهيوني ، وفي العادة ان كل عدوان تقوم به اسرائيل على العرب يرافقه زيادة في التدفقات المالية[٣] ، كما ان كل تحسن في ميزان القوى العسكرية لصالح العرب ، يقترن بزيادة التدفقات المالية ، ومن امثلة ما تقدمت الاشارة اليه ، زيادة التدفقات المالية سنة ١٩٥٦ بمقدار ٣٥ ٪ عن مستواها لسنة ١٩٥٥ ، وبالمقدار نفسه سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٥ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٣ ، لدعم مشروع تحويل مياه نهر الاردن الذي اوجد توترا بين اسرائيل والدول العربية . وفي سنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩ زادت التدفقات المالية بمقدار ٥٨ ٪ و٧١ ٪ على التوالي عن مستواها في سنة ١٩٦٧ ، وذلك لتغطية اعباء حرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف . وفي سنة ١٩٧٣ زادت التدفقات المالية بنسبة ١٢١ ٪ عن مستواها لعام ١٩٧٢ بتأثير حرب تشرين ١٩٧٣ ، والامر نفسه يلاحظ في سنوات غزو لبنان (١٩٨١ ـ ١٩٨٣)[٤] .

واذا كان ارتفاع مستوى التدفقات المالية مفهوما في سنوات الحرب وظروف

---

(٣) جودة عبدالخالق ـ من يساعد اسرائيل ـ مصدر سابق ـ ص ١٠٥ .

(٤) العقيد آ . ايلون ـ امن اسرائيل القومي خلال ٣٥ عاما ـ مصدر سابق ـ ص ٨ ـ ٢١ .

ـ طوبيا تسيموكي ـ سنشعر بالثمن الاقتصادي الرهيب للحرب اعواما عدة ـ دافار ـ ٢٧ / ٦ / ١٩٨٥ .

ـ جدعون عيشت ـ ثمن الحرب ـ بديعوت احرنوت ـ ملحق خاص ـ ٣١ / ٥ / ١٩٨٥ ـ حيث يقول « بعد كل حرب من حروب اسرائيل كانت تسجل قفزة كبيرة في موازنة الامن وهكذا ازدادت موازنة الامن من ٨ ٪ تقريبا الى ٣٠ ٪ من اجمالي الناتج القومي » .

التوتر السياسي والعسكري ، فان زيادتها في ظروف « الاستقرار والسلم » يصبح غير مفهوم . وعلى سبيل المثال ، اقترن توقيع اسرائيل اتفاقيات فصل القوات في سيناء والجولان سنة ١٩٧٥ ، بزيادة التدفقات المالية ، وكذلك عندما وقعت اتفاقية كامب ديفيد مع السادات سنة ١٩٧٩ .

ان تفسير زيادة التدفقات في ظروف « الاستقرار النسبي » هذه ، يكمن في ان اسرائيل (ومن ورائها الولايات المتحدة) تعتقد ان تحقيق اهدافها السياسية يجب الا يعتمد على الحلول السياسية وحدها ، وانما يجب ان يستند الى ما يسمى باستراتيجية « حفظ القوة » لا سيما في ضوء شبكة العلاقات الدولية والظروف الامنية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة باسرائيل ، والتي تحتم ايلاء « حفظ القوة » اولوية في بلورة العقيدة العسكرية[٥] ، اضافة الى ذلك ، فعلى الرغم من التسويات السياسية التي حققتها اسرائيل مع السادات والاسد ، وعلى الرغم من هدوء الجبهة الاردنية ، وغياب التهديد العسكري للجبهة اللبنانية ، فان اسرائيل تواصل بناء قوتها طبقا لما تحققه الجيوش العربية من نمو في قدرتها العسكرية ، ولكي تكون جاهزيتها العسكرية مستعدة دائما لاقتناص الفرص في تحقيق اهداف عسكرية وسياسية لم تكن متاحة في الظروف السابقة كما حصل في غزو لبنان[٦] .

٣ ـ العوامل الخارجية : واهمها قوة « اللوبي » الصهيوني داخل مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة ، والنفوذ الصهيوني بوجه عام في الدول الغربية .

ان اية محاولة لتقليص التدفقات المالية من الولايات المتحدة ، او من المانيا الغربية (اتفاقية التعويضات الفردية) ، تواجه بنشاط صهيوني كثيف ،

---

(٥) العقيد ش ـ مبدأ حفظ القوة .. اساس للتغيير في العقيدة العسكرية ـ معراخوت ـ عدد ٢٨٦ ـ شباط ١٩٨٣ ـ ص ٣٤ ـ ٣٧ ـ نقلا عن (العقيدة العسكرية ـ ص ١٦٠) .

يستخدم هنا مبدأ « حفظ القوة » مرادفا لمبدأ « الاقتصاد في القوة » وملخصه « انه من اجل تحقيق غايات سياسية ينبغي لدولة صغيرة ان تستخدم قواتها من خلال سعيها للمحافظة على قوة لا تستند قدر الامكان الى مستوى عال من الناحية الكمية مقارنة بقوة العدو » .

(٦) بنحاس عنباري ـ حرب سلامة الضفة ـ عل همشمار ـ ٥ / ٦ / ١٩٨٥ .

ينجح دائما في التغلب علـى تلك الاصوات التي تـدعو الى تقليص مستـوى المساعدات .

حدث هذا عند اقتراب موعد انتهاء اتفاقية الترضية الالمانية الغربية سنة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ، وكذلك عند ارتفاع بعض الاصوات داخل لجان الكونكرس في الثمانينات تدعو الى تقليل وتائر زيادة التدفقات فقط وليس خفضـها[٧] .

ان « الحساسية » العالية لاسرائيل ازاء اي انخفاض في مستوى التدفقات يبررها القلق على مستقبل المشروع الصهيوني ، فهذه التدفقات هي التي تمد اركان المشروع الصهيوني الاخرى (الارض ، الهجرة ، القدرة العسكرية ، رأس المال) بالفاعلية والقدرة على النمـاء والتطور ، وبـدونها لا تستـطيع اسرائيل منع الاختلالات الهيكلية في اقتصادها من التحول الى حالة خطيرة تهدد بانهياره الكامل وفشل المشروع الصـهيوني الذي يرتكز عليه .

---

(٧) ان سجل « اللوبي » الصهيوني في الولايات المتحدة حافل بالمئات من الامثلة ، التي تشرح كيف يستطيع ان يفرض مصالح اسرائيل ويقدمها حتى على مصالح الولايات المتحدة ، وكيف انـه يستخدم لهذا الغرض مختلف الوسائل واهمها تقديم المعونات المالية للمرشحـين الى منصب الرئاسة والمرشحين للجان والمناصب الرئيسة في الحكومة ، استخدام وسائل الاعلام ، استخدام تهمة العداء للسامية ، ويذكر ان « ايباك » وهي اللجنة الامـريكية ـ الاسـرائيلية للشـؤون العامة ، والتي تعد جزءا من « اللوبي » الصهيوني ، تحتفظ بسجلات عن كل عضو في مجلس النواب والشيوخ ، وتراقب التصويت في اللجان ، والمشاركة في العناية بمشروعات القوانين ، وتوقيع الرسائل .. ومن الامثلة على نشاط « اللوبي » الصهيوني ، نجاحه في تمريـر مشروع قانون يقضي بالغاء جميع القيود على التجارة بين اسرائيل والولايات المتحدة في ١٩٨٣ على الرغم من ردود الفعل القويـة التي صدرت ضـده بسبب تأثيـره على فـرص العمل واسـواق السلع الامريكية .

وكان « اللوبي » وراء فشل المرشح لرئاسة الجمهورية « كونالي » لتبنيه موقفا معتدلا من القضية الفلسطينية واقتراحه ان « تكون المعونة الامريكية مشروطة باستعداد اسرائيل لتبني سياسة معقولة اكثر من الان ازاء الضفة الغربية » ، ومما قاله في هذا الصدد « بدون بلايين الدولارات من المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية ما كان بوسع اسرائيل ان تعيش ، ولكن نقول بصراحة ان تأييد هذا المستوى من المساعدات ، في غياب استعداد اكبر من جانب القيادة الاسرائيلية للتفاهم مع جاراتها هو بمثابة تبديد للموارد » .

انظر : بول فندلي ـ من يجروء على الكلام ـ شركة المطبوعات للتوزيـع والنشر ـ بيروت ـ ١٩٨٥ ـ ص ٦٦ ، ٢١٨ .

٤ - مع ان التدفقات المالية ، استمرت على الزيادة بوصفها اتجاها عاما طيلة المدة المدروسة ، الا ان الاحتمالات المستقبلية بشأن معدلاتها واقيامها ، قد تنطوي على نوع من الشحة او التباطؤ، بسبب عوامل عديدة منها : -

آ - ان استمرار القضية الفلسطينية دون حل يعترف بالحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني ، سوف يبقي سباق التسلح بين اسرائيل والعرب محتدما ، وبالنظر الى ان اسرائيل تدخل في حسابها لميزان القوى مجموعة دول المواجهة ، فان اعباء ذلك على الاقتصاد الاسرائيلي قد تكون اكبر مما يستطيع تحمله ، واكبر من معدلات التدفقات الخارجية[٨] .

ب - يؤدي تفاقم المشكلات الاقتصادية في اسرائيل ، عند استمرارها لعدة سنوات الى تذبذب التدفقات المالية وخاصة فقرة الاستثمارات قصيرة الاجل . وفي بعض السنوات يصاحب ذلك تحركات رأسمالية قصيرة الاجل خارج اسرائيل ، كما حصل في سنة ١٩٨٥ بسبب عدم وضوح سياسة الصرف المتبعة والتضخم الجامح[٩] .

جـ - تتأثر فقرة الاستثمارات من التدفقات المالية ، بظروف اسرائيل واوضاع المنطقة ، فتتقلص في اوقات الازمات والتوتر السياسي والعسكري وتزداد في اوقات الاستقرار .

د - تؤثر التقلبات في النشاط الاقتصادي للدول الصناعية والولايات المتحدة خاصة ، على مستوى التدفق المالي لاسرائيل ، وتتسبب في تباطؤ معدلات زيادته .

هـ - بلغت نسبه مساهمة الولايات المتحدة في اجمالي التدفقات المالية لاسرائيل مستويات عالية تمثل اكثر من ١٠ ٪ من اجمالي المساعدات الخارجية للولايات المتحدة ، وقد بدأت بعض الاصوات داخل لجان

---

(٨) **قراءة تحليلية في الخطة الامريكية للمساعدات العسكرية والاقتصادية للدول العربية واسرائيل عام ١٩٨٥ - مركز الدراسات العربية - لندن - ١٩٨٤ - ص ٤ .**

(٩) **IMF. SM/ 86/ 96, May 8, 1986, Israel Recent Economic Developments, P. 79.**

الكونكرس الخاصة بالشؤون الخارجية تحذر من ان زيادة المساعدات الامريكية لاسرائيل الى اكثر من المستويات الراهنة سيؤثر على مرونة السياسة الخارجية الامريكية وعلى علاقاتها « بحلفائها واصدقائها » في العالم الثالث[١٠] .

---

(١٠) مجلة ميدل ايست ماركتس ـ مساعدات امريكية للديون الاسرائيلية ـ تشرين الثاني ـ ١٩٨٥ ـ ترجمة (م ب م) ـ ص ٤ .
ـ نيل لندغمان ـ الصراع في الكونكرس حول مستويات المساعدة الى اسرائيل ـ مجلة شؤون العرب الامريكية ـ شتاء ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ـ ترجمة م ب م .

المبحث الثاني
هيكل التدفقات المالية الخارجية

تعد فقرتا المنح والمساعدات ، والقروض ، اهم مكونات التدفقات المالية الخارجية التي تتسلمها اسرائيل ، اما الفقرة الثالثة وهي الاستثمارات ، فان اهميتها النسبية محدودة وتكاد لا تذكر في بعض السنوات . ويعكس التركيب الهيكلي هذا ، عدم ثقة الاستثمارات الخارجية للتوجه الى اسرائيل بسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي والعسكري ، ولكنها من الجهة الاخرى تعكس التزام الدول الغربية بتأمين احتياجات اسرائيل من خلال الدور الكبير الذي تؤديه الحكومات في تقديم المنح والقروض لاسرائيل ، اضافة الى ما تقوم به المنظمة الصهيونية العالمية من جهود كبيرة في هذا المجال .. كما سنلاحظ ايضا ان هيكل التدفقات ينسجم تماما مع الطبيعة الاستزراعية للاقتصاد الاسرائيلي ، ومع تطور قدرته على خدمة التزاماته الخارجية .

يتضمن هذا المبحث الفقرات الآتية : ـ

اولا : تطور الاهمية النسبية لمكونات التدفقات المالية الخارجية .

ثانيا : تطور هيكل المنح والمساعدات (التحويلات من طرف واحد) .

ثالثا : تطور هيكل القروض .

رابعا : مساهمة التدفقات المالية في تمويل فجوة الاختلالات الهيكلية .

اولا : تطور الاهمية النسبية لمكونات التدفقات المالية الخارجية :

يشير الاتجاه العام للتغير النسبي في هيكل مكونات التدفقات المالية ، الى تحول واضح باتجاه تزايد الاهمية النسبية لفقرة المنح والمساعدات (التحويلات من طرف واحد) ، حيث ارتفعت نسبتها من ٣٢ ٪ تقريبا سنة ١٩٥٠ الى ٩٧ ٪ سنة ١٩٨٥ .. مقابل انخفاض في الاهمية النسبية للقروض من ٦٨,٢ ٪ الى ١,٣ ٪ للمدة نفسها ، فيما

بقيت الاستثمارات متذبذبة بين ١,٧ ٪ بوصفها اوطأ نسبة و١٢,٣ ٪ من اجمالي التدفقات المالية بوصفها اعلى نسبة (الجدول ٧ ـ ٣) .

على ان هذا الاتجاه العام كان ينطوي على تذبذبات حادة سواء بين عقد زمني وآخر او بين سنة واخرى ، ويمكن التعرف على جانب من هذه التذبذبات مما يأتي : ـ

١ ـ خلال السنوات ١٩٥١ ـ ١٩٦٢ ارتفعت نسبة المنح والمساعدات لمستوى تراوح بين ٥٤ ٪ سنة ١٩٥١ و٧٨ ٪ سنة ١٩٥٤ ، وكان مصدر ارتفاع هذه الفقرة ، المساعدات التي تلقتها اسرائيل من المانيا الغربية بموجب اتفاقيتي الترضية والتعويضات[١١] .

٢ ـ خلال السنوات ١٩٦٣ ـ ١٩٧١ ، انخفضت مساهمة المنح والمساعدات في اجمالي التدفقات المالية ، لتتراوح نسبتها بين ٣٠ ٪ سنة ١٩٦٦ و٤٧ ٪ سنة ١٩٦٣ ، يستثنى من ذلك سنة ١٩٦٧ حيث ارتفعت مساهمتها الى ٧١ ٪ من اجمالي التدفقات المالية .

٣ ـ خلال السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٨٤ ارتفعت مساهمة المنح والمساعدات مرة اخرى لتتراوح نسبتها بين ٥٠ ٪ ـ ٦٠ ٪ ، وهذه السنوات شهدت تزايد المساعدات الامريكية لاسرائيل بشكل كبير مقارنة بحجم المساعدات في المدد التي قبلها .

٤ ـ في سنة ١٩٨٥ ، سجلت فقرة المنح والمساعدات ارتفاعا كبيرا في مساهمتها في اجمالي التدفقات المالية حيث بلغت ٩٧ ٪ نتيجة لتحويل القروض الامريكية المقدمة لاسرائيل الى منح بالكامل[١٢] .

٥ ـ في مقابل هذا التطور للاهمية النسبية لفقرة المنح والمساعدات تذبذبت الاهمية النسبية للقروض بشكل يكاد يكون موازيا للتغيرات في الاهمية النسبية لفقرة المنح والمساعدات ، فانخفضت عام ١٩٥٥ الى ٢٩ ٪ من اجمالي التدفقات المالية عندما ارتفعت مساهمة المنح الى ٧١ ٪ ، وانخفضت الى اقل من ذلك سنة ١٩٦٠ حيث بلغت ١٦,٥ ٪ فقط ، وذلك ناتج من ارتفاع نسبة

---

(١١) E. I. U. Supplement, 1969, P. 13.

(١٢) IMF. SM/ 87/ 94, April 23, 1987, Israel - Staff Report.., P. 9.

جدول (٧ ـ ٣)

تطور الاهمية النسبية لمصادر التدفقات المالية

السنة	اجمالي التدفق المالي (مليون دولار)	المنح والمساعدات %	القروض %	الاستثمار %
١٩٥٠	٢٨١٫٨	٣١٫٨	٦٨٫٢	—
١٩٥٥	٣٠٣٫٦	٧١٫٠	٢٩٫٠	—
١٩٦٠	٤٣٧٫٠	٧١٫٢	١٦٫٥	١٢٫٣
١٩٦٥	١٠٢٩٫٥	٣٤٫٠	٥٦٫٥	٩٫٥
١٩٧٠	١٩٢٠٫٦	٣٥٫٢	٦٠٫٦	٤٫٢
١٩٧٥	٤٦٨٤	٣٨٫٣	٥٩٫٨	١٫٩
١٩٨٠	٤٦٨٧	٦٣٫٦	٣٦٫٤	—
١٩٨٥	٥٢٢٨	٩٧٫٠	١٫٣	١٫٧

Source:

لسنة ١٩٥٠	Don Patinkin, The Israel Economy, PP. 52-53
لسنة ١٩٥٥	— C.B.S. 1957/58, PP. 250-251
لسنة ١٩٦٠	, 1965, PP. 224-225
لسنة ١٩٦٥	, 1966, PP. 218-219
لسنة ١٩٧٠	, 1971, PP. 202-203
لسنة ١٩٧٥	, 1977, PP. 174-175
لسنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	, 1986, PP. 196-197

الاستثمارات الى ١٢,٣ ٪ ، ولكنها ارتفعت الى ٥٦ ٪ سنة ١٩٦٥ ، انعكاسا لانخفاض مساهمة المنح الى ٣٤ ٪ وهكذا بقيت مساهمة القروض تتذبذب تبعا للتغير في مساهمة المنح والاستثمارات وان بقي اتجاهها العام يميل نحو الانخفاض .

ثانيا : تطور هيكل المنح والمساعدات

تتوزع المنح والمساعدات حسب مصادرها الى :

- منح ومساعدات خاصة .
- منح ومساعدات حكومية .

ويبين تطور الاتجاه العام للمساهمة النسبية لكل من هذين المصدرين ، ان التحويلات الخاصة آخذة بالانخفاض لصالح ارتفاع التحويلات الحكومية ، فهذه الاخيرة ارتفعت من ٤٢ ٪ تقريبا سنة ١٩٥٥ الى ٧٤ ٪ سنة ١٩٨٥ من اجمالي التحويلات من طرف واحد ، مقابل انخفاض في الاهمية النسبية للتحويلات الخاصة من ٣٢ ٪ تقريبا الى ٢٣ ٪ للمدة نفسها (الجدول ٧ ـ ٤) .

يجب التذكير هنا بان معظم التحويلات الخاصة تتكون من تلك التي تحولها المنظمات الصهيونية ، وقد بقيت قيمها المطلقة في تزايد مستمر الى سنة ١٩٨١ ، حيث بلغت في هذه السنة ١٥٧٧ مليون دولار ، انخفضت بعدها الى ١١٩٥ مليون دولار سنة ١٩٨٥ . ان المغزى الذي يستخلص من هذا التغير في التحويلات الخاصة ، هو ان احتياجات اسرائيل منذ سنوات الثمانينات اصبحت كبيرة مقارنة بالسنوات التي قبلها ، ومقارنة بطاقة المنظمات الصهيونية على الجباية التي وصلت على ما يبدو الى مدياتها القصوى .. ومن هنا تبرز الاهمية الفائقة للتزايد في نسبة التحويلات الحكومية من طرف واحد ، للتعويض عن التباطؤ الذي طرأ على التحويلات الخاصة من طرف واحد . وقد تزعمت الولايات المتحدة عملية التعويض هذه واصبحت مصدر التمويل الاول .

تتضح اهمية التحويلات من طرف واحد ، للاقتصاد الاسرائيلي من خلال ارتفاع نسبة مساهمتها في تغطية العجز في ميزان السلع والخدمات (الجدول ٧ ـ ٥ ، الاعمدة

جدول (٧ ـ ٤)

تطور الاهمية النسبية للتدفقات المالية حسب انواعها (نسب مئوية)

السنة	اجمالي التدفقات المالية (مليون دولار)	التحويلات من طرف واحد			تدفق رأس المال		
		التحويلات الخاصة	التحويلات الحكومية	اجمالي التحويلات	رأس المال الخاص	رأس المال الحكومي	اجمالي رأس المال
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١٩٥٠	٢٨١٫٨	٣١٫٨	—	٣١٫٨	—	٦٨٫٢	٦٨٫٢
١٩٥٥	٣٠٣٫٦	٢٩٫١	٤١٫٩	٧١٫٠	٥٫٢	٢٣٫٨	٢٩٫٠
١٩٦٠	٤٣٧٫٠	٥٠٫٦	٢٠٫٦	٧١٫٢	١٨٫١	١٠٫٧	٢٨٫٨
١٩٦٥	١٠٢٩٫٥	٣١٫٥	٢٫٤	٣٣٫٩	٤٢٫٩	٢٣٫٢	٦٦٫١
١٩٧٠	١٩٢٠٫٦	٣٥٫٠	٠٫٢	٣٥٫٢	٢٣٫١	٤١٫٧	٦٤٫٨
١٩٧٥	٤٦٨٤	٢٤٫٦	١٣٫٧	٣٨٫٣	٢٠٫٦	٤١٫١	٦١٫٧
١٩٨٠	٤٦٨٧	٣١٫٧	٣١٫٩	٦٣٫٦	٥٫٨	٣٠٫٦	٣٦٫٤
١٩٨٥	٥٢٢٨	٢٢٫٩	٧٤٫١	٩٧٫٠	٢٫٩	٠٫١	٣٫٠

Source:

لسنة ١٩٥٠	— Don Patinkin, The Israel Economy, PP. 52-53
لسنة ١٩٥٥	— C.B.S. 1957/58, PP. 251
لسنة ١٩٦٠	, 1965, PP. 224-225
لسنة ١٩٦٥	, 1966, PP. 218-219
لسنة ١٩٧٠	, 1971, PP. 202-203
لسنة ١٩٧٥	, 1977, PP. 174-175
لسنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	, 1986, PP. 196-197

٢ ـ ٤) . فقد تراوحت هذه النسبة للتحويلات الخاصة بين ٢٨ ٪ ـ ٦٦ ٪ من اجمالي العجز في ميزان السلع والخدمات طيلة المدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ . وتراوحت بين ٢٧ ٪ ـ ٩٧ ٪ بالنسبة للتحويلات الحكومية ، وكلتا الفقرتين تغطيان العجز المذكور بنسب تتراوح بين الثلث اوطأ مستوى سنة ١٩٥٠ وبين ١٢٧ ٪ من اجمالي العجز اعلى مستوى سنة ١٩٨٥ ، مما يعني ان تمويل العجز بالنسب المشار اليها لا يكلف الاقتصاد الاسرائيلي اية اعباء .

ثالثا : تطور هيكل القروض

عندما تصر الدولة على تنفيذ برامج تنموية واستهلاكية مرتفعة تفوق مواردها المحلية ، فليس امامها سوى تعويض القصور في الموارد عن طريق القروض اضافة الى اشكال التدفقات المالية الاخرى .. للقروض اذن مزايا من هذه الناحية ، ولكن لها ايضا اعباء على الاقتصاد المتلقي تتمثل بخدمة الدين السنوية ، وتختلف هذه الاعباء في العادة باختلاف هيكل الديون من حيث حجمها وجهات الاقراض ومدتها الزمنية وغير ذلك .

تقع القروض الاسرائيلية في معظمها ضمن نطاق القروض السهلة او الميسرة ، اي انها بفائدة تقل كثيرا عن المستوى السائد في الاسواق العالمية .. وقد وصف احد الاقتصاديين الاسرائيليين[١٣] الاثار التمويلية لهذا النوع من الفوائد بانها تمثل « مصدرا مقنعا لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الى جانب المصادر الظاهرة المتمثلة بالتحويلات من طرف واحد ، القروض » ، ذلك ان معدلات الفائدة على القروض الاسرائيلية كانت بمعدل ٣ ٪ وفي احيان ترتفع الى ٥ ٪ ولكن من النادر ان تدفع ٨ ٪ ، وقد ساهم ذلك بخفض اعباء خدمة الديون التي بلغ مجموعها التراكمي ٥,٥ بليون خلال المدة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ .

اختفى هذا النوع من التمويل في مطلع الثمانينات وتحتم على اسرائيل ان تقترض بشروط مماثلة تقريبا للشروط السائدة في الاسواق المالية من ناحية معدلات الفائدة ، غير ان الادارة الامريكية بسخائها المعهود في معاملة اسرائيل عوضت عن الاثار السلبية

---

(١٣) بركاني ـ يوم الغفران للاقتصاد الاسرائيلي ـ عسكيم ـ ملحق معاريف للاقتصاد والمال ـ مصدر سابق .

لارتفاع الفوائد من خلال عدة اجراءات سيرد ذكرها تفصيليا في المبحث الثالث من هذا الفصل[14] .

١ ـ تطور حجم القروض :

تعد القروض المصدر الرئيس الثاني للتدفقات المالية من حيث اهميتها النسبية ، وقد بلغ متوسط قيمتها ١١٨ مليون دولار سنويا خلال العقد الاول ، تضاعف اكثر من ثلاث مرات خلال العقد الثاني فبلغ ٤٠٩ ملايين دولار تقريبا ، واستمر التزايد خلال العقد الثالث فبلغ اربع اضعاف متوسط العقد الثاني اي ١٥١٠ ملايين دولار سنويا ، وحافظ تقريبا على مستواه خلال سنوات النصف الاول من العقد الرابع (١٤٩٧ مليون دولار) (انظر الجدول ٧ ـ ٦ ، سطر ٢) .

اما معدل القروض للفرد الواحد ، فقد بلغ ٦٨٤ دولار خلال العقد الاول ، ثم تضاعف اكثر من ست مرات خلال العقد الثالث حيث بلغ ٤٤٥٠ دولار ، انخفض الى النصف في النصف الاول من الثمانينات (السطر ٣ من الجدول) .

اما معدل القروض للفرد كما هو في سنة ١٩٨٥ ، فقد بلغ ٧٢٣٣ دولارا ، وهو اعلى من معدل نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في دول مثل اسبانيا وايطاليا ونيوزيلند ، ويزيد بحوالي ٥٠ ٪ عن نصيب الفرد من الناتج القومي في اسرائيل ذاتها[15] .

تساهم القروض بتغطية العجز في ميزان السلع والخدمات بنسبة تتراوح بين ٢٢ ٪ بوصفها اوطأ مستوى سنة ١٩٦٠ و١١٢ ٪ تقريبا بوصفها اعلى مستوى في سنة ١٩٦٥ .. ولكن هذه المساهمة انخفضت بشكل حاد في سنة ١٩٨٥ للسبب المشار اليه في حينه .. (الجدول ٧ ـ ٥ ، الاعمدة ٥ ـ ٧) .

٢ ـ هيكل القروض حسب جهة الاقراض ومدة القرض :

يميل هيكل القروض الاسرائيلية لصالح القروض الحكومية والقروض طويلة الاجل ، وهذا النمط من القروض يعد ملائما لطبيعة الاقتصاد الاسرائيلي الذي يعتمد

---

(١٤) Mohamed El - Khawas, Op. Cit., PP. 125, 128 - 129.

(١٥) World Bank, World Development Report, 1987, P. 203.

جدول (٧ ـ ٥)

تطور الاهمية النسبية لمصادر التدفقات المالية الى اجمالي العجز في ميزان السلع والخدمات (نسب مئوية)

السنة	اجمالي العجز في ميزان السلع والخدمات (مليون دولار)	نسبة التحويلات الى العجز في ميزان السلع والخدمات			نسبة القروض الى العجز في ميزان السلع والخدمات			[illegible]
		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
١٩٥٠	٢٨١٫٨	٣١٫٨	٣١٫٨	—	٦٨٫٢	—	٦٨٫٢	—
١٩٥٥	٢٨٢٫٧	٧٦٫٢	٣١٫٢	٤٥	٣١٫٢	٥٫٦	٢٥٫٦	—
١٩٦٠	٣٣٢٫٠	٩٣٫٧	٦٦٫٦	٢٧٫١	٢١٫٧	٧٫٥	١٤٫٢	١٦٫٣
١٩٦٥	٥٢١٫١	٦٧٫١	٦٢٫٣	٤٫٨	١١١٫٧	٦٥٫٩	٤٥٫٨	١٨٫٨
١٩٧٠	١٢١٩٫٤	٥٥٫٤	٥٥٫١	٠٫٣	٩٥٫٤	٢٩٫٨	٦٥٫٦	٦٫٧
١٩٧٥	٤٠٣٧٫٠	٤٤٫٤	٢٨٫٥	١٥٫٩	٦٩٫٤	٢١٫٧	٤٧٫٧	٢٫٢
١٩٨٠	٣٧٢٨٫٠	٨٠٫٠	٣٩٫٩	٤٠٫١	٤٥٫٧	٧٫٣	٣٨٫٤	—
١٩٨٥	٣٩٧٢٫٠	١٢٧٫٧	٣٠٫١	٩٧٫٦	١٫٧	١٫٥	٠٫٢	٢٫٢

Source:

لسنة ١٩٥٠	— Don Patinkin, The Israel Economy, PP. 52-53
لسنة ١٩٥٥	— C.B.S. 1957/58, PP. 250-251
لسنة ١٩٦٠	, 1965, PP. 224-225
لسنة ١٩٦٥	, 1966, PP. 218-219
لسنة ١٩٧٠	, 1971, PP. 202-203
لسنة ١٩٧٥	, 1977, PP. 174-175
لسنتي ١٩٨٠ـ١٩٨٥	, 1986, PP. 196-197

جدول (٧ ـ ٦)

تطور اجمالي القروض (مليون دولار)

		العقد الأول ١٩٥٠ـ١٩٦٠	العقد الثاني ١٩٦٠ـ١٩٧٠	العقد الثالث ١٩٧٠ـ١٩٨٠	العقد الرابع ١٩٨٠ـ١٩٨٦	١٩٨٠
١	المبلغ المتراكم للقروض (مليون دولار)	١١٨١,٤	٤٠٨٨,٧	١٥١٠٦,٨	٨٩٨٦	٢٩٣٦٣,٢
٢	المتوسط السنوى للقروض(مليون دولار)	١١٨,١	٤٠٨,٨	١٥١٠,٦	١٤٩٧,٧	—
٣	معدل القروض للفرد الواحد (دولار)	٦٨٤	١٦٣٤	٤٤٥٠	٢٢١٤	٧٢٣٣

Source:

لسنة ١٩٥٠

— Don Patinkin, The Israel Economay, PP. 52-53

— C.B.S. 1957/58, 1965, 1970, 1971, 1975, 1977, 1984, 1985, 1986.

— The Middle East and N. Africa, Europa Publication Limited, London: 1967-1968, P. 344. 1968-1969, P. 337

بدرجة عالية على الموارد الخارجية ، ذلك ان القروض الحكومية تكون ايسر في العادة من القروض الخاصة ، وتتضمن مدة سماح تصل الى عشر سنوات ، ومعظمها تكون لآجال طويلة .

ومن الجدول (٧ ـ ٧) يلاحظ ان نسبة القروض الحكومية من اجمالي القروض تراوحت بين ١٠٠ ٪ سنة ١٩٥٠ بوصفها اعلى مستوى لها ، و٦٥.٣ ٪ بوصفها اوطأ مستوى لها في سنة ١٩٦٠ ، اما في سنة ١٩٨٥ فكانت نسبتها من اجمالي القروض (١٣ ٪) وهذا في الواقع نتيجة لانخفاض القروض الاسرائيلية في هذه السنة حيث بلغ (٦٩) مليون دولار فقط (٦٠) مليونا منها قروض خاصة و٩ ملايين دولار حكومية (الاعمدة ٢ ، ٣) .

ويمكن ملاحظة ان توزيع هذه القروض من حيث آجال التسديد ، يميل لصالح القروض طويلة الاجل (الاعمدة ٥ ، ٦ من الجدول) فباستثناء سنة ١٩٥٠ حيث بلغت نسبة القروض طويلة الاجل ٢٣ ٪ من اجمالي القروض مقابل ٧٧ ٪ قروض قصيرة الاجل ، فان السنوات الاخرى كانت خلالها نسبة القروض طويلة الاجل تزيد دائما على ٧٧ ٪ من اجمالي القروض .

ان هيكل القروض هذا ، لا ينفصل عن شبكة العلاقات الخاصة التي تربط اسرائيل بالدول الغربية التي تولت المساهمة في زرع الكيان الصهيوني وتعهدت بدعمه بعوامل القوة المالية والعسكرية ، خاصة اذا علمنا ان معظم التدفقات المالية التي تتلقاها اسرائيل تأتي من ثلاثة مصادر : المنظمة الصهونية العالمية ، الولايات المتحدة ، المانيا الغربية ، وهو ما سيكون موضوع المبحث الثالث .

رابعا : مساهمة التدفقات المالية الخارجية في تمويل فجوة الاختلالات الهيكلية

في الباب الاول من هذه الدراسة تم عرض خمسة مواقع للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاسرائيلي وتحليلها وهي : ـ

- الاختلال في العرض والطلب .
- الاختلال في هيكل الانتاج .
- الاختلال في سوق العمل .

جدول (٧ ـ ٧)

هيكل القروض حسب جهة الاقراض ومدة القرض (نسبة مئوية)

السنة	اجمالي القروض (مليون دولار)	هيكل القروض حسب جهة الاقراض			هيكل القروض حسب مدة القرض		
		القروض الخاصة	القروض الحكومية	اجمالي	طويلة الاجل	قصيرة الاجل	اجمالي
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١٩٥٠	١٩٢ر٢	ـ	١٠٠	١٠٠	٢٣ر١	٧٦ر٩	١٠٠
١٩٦٠	٧٢ر٠	٣٤ر٧	٦٥ر٣	١٠٠	٨٤ر٧	١٥ر٣	١٠٠
١٩٧٠	١١٦٣ر٨	٣١ر١	٦٨ر٩	١٠٠	٧٧ر٠	٢٣ر٠	١٠٠
١٩٨٠	١٧٠٥ر٠	١٥ر٩	٨٤ر١	١٠٠	٨٤ر١	١٥ر٩	١٠٠
١٩٨٤	١٥٠٤ر٠	١٠ر٨	٨٩ر٢	١٠٠	٨١ر٩	١٨ر١	١٠٠
١٩٨٥	٦٩ر٠	٨٧ر٠	١٣ر٠	١٠٠	٨٧ر٠	١٣	١٠٠

Source:

— Don Patinkin, The Israel Economy, PP. 52-53

— C.B.S. 1957/58, 1965, 1966, 1971, 1977, 1986.

ـ فجوة الموارد المحلية .

ـ الفجوة الخارجية .

وكان من بين النتائج التي انتهى اليها التحليل في تلك الفصول ، ان هذه الاختلالات بقيت ملازمة لتطور الاقتصاد الاسرائيلي طيلة المدة قيد البحث ، على الرغم من الانجازات المهمة التي حققها على صعيد معدلات نمو الناتج القومي وتغير المساهمة القطاعية في تكوينه باتجاه الاقتراب من نمط المساهمة القطاعية في الاقتصاديات الصناعية .

ومن المؤكد ان اي اقتصاد لا يستطيع تحمل الآثار التراكمية لمثل هذه الاختلالات على امتداد سنوات متصلة تزيد على ٤٠ سنة ، ما لم تتوفر له موارد تتناسب وحاجة تلك الاختلالات الى التمويل . ولقد وجد الاقتصاد الاسرائيلي ما يحتاجه من موارد خارجية لتمويل فجوة الاختلالات كما ورد ذكره سابقا ، بحيث استطاع احتواء آثارها السلبية الى حد كبير . وسنحاول في هذه الفقرة التعرف على حجم مساهمة التدفقات المالية الخارجية في تمويل فجوة الاختلالات الهيكلية بالاستعانة ببيانات الجدول (٧ ـ ٨) ، وكالآتي : ـ

١ ـ تمويل الفجوة الخارجية : يبين العمود (٦) ان التدفقات المالية الخارجية ساهمت بتغطية الفجوة الخارجية بالكامل ، وفي معظم السنوات كانت التدفقات المالية اكبر من الفجوة الخارجية حيث تراوحت نسبة التدفقات الى الفجوة بين ١٠٠ ٪ و١٢٨ ٪ تقريبا .

لقد تم احتساب هذه المساهمة بالاستناد الى اجمالي التدفقات المالية من آ ـ المنح ، ب ـ القروض . ومن **العمودين ٤و٥** نلاحظ ان فقرة المنح (التحويلات من طرف واحد) ساهمت بتغطية الفجوة الخارجية بنسبة ٣٢ ٪ سنة ١٩٥٠ بينما ساهمت فقرة القروض بتغطية الفجوة بنسبة ٦٨ ٪ للسنة نفسها ، وتغيرت المساهمة النسبية لكل من المنح والقروض سنة ١٩٨٥ ، لصالح فقرة المنح ، فبلغت مساهمتها في تغطية الفجوة ١٢٧ ٪ بينما انخفضت نسبة مساهمة القروض في تغطية الفجوة الى ١,٧ ٪ فقط . ويمكن الى حد كبير التأكيد على ان اسرائيل تعمد الى زيادة اقتراضها كلما شحت مصادر

التحويلات من طرف واحد او عندما لا تكون الزيادة فيها مواكبة لوتائر الزيادة في حاجتها الى التمويل .

من جانب آخر يلاحظ ، وبالاستناد الى العمود (٦) ، ان اسرائيل تستخدم الحصيلة الاجمالية للتدفقات الخارجية في تغطية الفجوة الخارجية ، ثم تستخدم الفائض منها في بناء احتياطيها من العملات الصعبة وفي تسديد اقساط الدين المستحقة ، اي ان جزءا من القروض يقترض بهدف تسديد الاقساط المستحقة من الديون السابقة ، وهذا هو احد اسباب تفسير تفاقم الديون الخارجية وارتفاعها الى (١٣٩ ٪) من اجمالي الناتج القومي في سنة ١٩٨٥ .

٢ ـ تمويل فجوة الموارد المحلية : ان ضآلة الادخارات المحلية مقارنة بالمعدلات المرتفعة للاستثمارات التي تمكن الاقتصاد الاسرائيلي من تحقيقها على امتداد تاريخه اوجد فجوة محلية مزمنة ودائمة ، وبطبيعة الحال اعتمد تمويل هذه الفجوة على التدفقات المالية الخارجية .. ان الجدول (٧ ـ ٨) لم يتضمن حسابا مباشرا لحجم وكيفية مساهمة التدفقات المالية الخارجية في تمويل الفجوة المحلية .. ولكن بما ان هذه الاخيرة تنعكس في الفجوة الخارجية بوجه عام ، فان من الممكن اعتبار نمط مساهمة التدفقات المالية في تمويل الفجوة الخارجية ، هو نفسه بالنسبة لمساهمة التدفقات المالية في تمويل الفجوة المحلية ، وملخص هذا الاعتبار ان الاستهلاك الكلي في اسرائيل يغطي معظم الناتج القومي الاجمالي ويزيد عليه في بعض السنوات ، وهذا يعني ان الادخارات المحلية تكون غالبا ضئيلة او سالبة ، وبما ان الاقتصاد الاسرائيلي رغم هذه المكانة النسبية للاستهلاك الكلي تمكن من تخصيص موارد كبيرة للاستثمار ، فمعنى ذلك ، ان مصدر تمويل الاستثمارات هو التدفقات المالية الخارجية ، وان كان هناك ما يشير الى ان جزءا من التدفقات المالية الخارجية قد استخدم في تمويل جزء من الاستهلاك الكلي[١٦] ، خاصة في السنوات التي تكون الادخارات المحلية فيها سالبة .

---

(١٦) IMF. SM/ 85/ 118, April 26, 1985, Israel Staff.., P. 8.

جدول (٧ ـ ٨)

الاهمية النسبية لمساهمة التدفقات المالية الخارجية في تغطية الفجوتين لسنوات مختارة (نسب مئوية)

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	الاهمية النسبية لمصادر التدفقات في تغطية الفجوة الخارجية		
				التحويلات من طرف واحد	[illegible]	[illegible]
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١٩٥٠	٥٧٫٢	٥٧٫٢	٦٠٫٠	٣١٫٨	٦٨٫٢	١٠٠
١٩٦٠	٢١٫٧	٢١٫٢	٢٣٫١	٩٣٫٧	٢١٫٧	١١٥٫٤
١٩٧٠	٣٣٫٤	٣٣٫١	٣٣٫٨	٥٥٫٤	٩٥٫٤	١٥٠٫٨
١٩٨٠	١٦٫٩	١٦٫٩	١٦٫٩	٨٠٫٠	٤٥٫٧	١٢٥٫٧
١٩٨٥	١٤٫٢	١٤٫٢	١٤٫٢	١٢٧٫٠	١٫٧	١٢٨٫٧

Source:

— Don Patinkin, The Israel Economy, PP. 52-53

— C.B.S. 1965, 1971, 1986.

٣ - تمويل الفجوة في العرض والطلب : ان الفجوة في العرض والطلب المحليين ناتجة من تجاوز الطلب الداخلي للعرض المحلي .. وحيث ان الطلب الداخلي يتكون من الاستهلاك الخاص ، الاستهلاك العام ، اجمالي تكوين رأس المال المحلي ، وحيث ان رأس المال المحلي بمعدلاته المرتفعة التي تفوق الادخارات المحلية ، قد تسبب في وجود فجوة محلية انعكست في الفجوة الخارجية ، وحيث ان هذه الاخيرة اعتمدت في تمويلها بالكامل على التدفقات المالية الخارجية .. عليه يمكن تقدير كيف ان التدفقات المالية ساهمت في تمويل فجوة العرض والطلب من خلال : -

آ - مساهمتها في تمويل مكون رئيس من مكونات الطلب الداخلي وهو تكوين رأس المال المحلي الى جانب تمويل جزء من المكون الثاني وهو الاستهلاك .

ب - مساهمتها في تمويل عملية توسيع العرض المحلي بالعرض الخارجي (الاستيرادات) ، استنادا الى ان صافي الاستيرادات يمثل الفجوة الخارجية التي تمول بالكامل عن طريق التدفقات المالية الخارجية ، ومن ثم فان التدفقات المالية تساهم في توسيع العرض المحلي لكي يستطيع مواجهة الطلب الكلي ، ويحول دون وجود فجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي .

٤ - تمويل الاختلالات في هيكل الانتاج : لاحظنا من الفصل الثاني ان هيكل الانتاج لا يعاني من اختلالات على وفق معيار المساهمة النسبية للقطاعات ومعدلات نموها ، ولكن البحث انتهى الى ان مظاهر الاختلال تكمن في الحماية المرتفعة والدعم الحكومي للانتاج المحلي وللصادرات والمستوردات الانتاجية ، وفي القيام باستثمارات لا تتوفر لها الجدوى الاقتصادية استجابة لدوافع سياسية - استراتيجية .. ومن الواضح ان قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على تأمين موارد كافية لهذه الاغراض المتعددة استندت الى توفر التدفقات المالية الخارجية ، وبدون هذه الاخيرة كان يستحيل على هيكل الانتاج ان يصل الى مستوى التطور الذي بلغه ، وان يحقق المنجزات الكبيرة في مختلف قطاعاته .

٥ ـ الاختلال في سوق العمل : من الفصل الثالث توصل البحث الى ان سوق العمل الاسرائيلي يعد سوقا متوازنا في معظم السنوات على وفق معيار « الاستخدام الكامل » ، ولكنه سوق مصطنع كما تبين من التحليل ، بمعنى انه يعتمد على استيراد العمل عن طريق الهجرة . وفي الوقت نفسه ، فان السياسة الاقتصادية للحكومة تتدخل باستمرار للحيلولة دون انخفاض الطلب على العمل وظهور البطالة ، مدفوعة في ذلك بعوامل غير اقتصادية في الغالب .. ان ادامة عناصر الحقن المصطنعة للمحافظة على توازن العمل ، اعتمدت هي الاخرى على توفر التدفقات المالية الخارجية ، وخاصة ما يتصل منها باستقدام المهاجرين وما تكلفه هذه العملية من مبالغ كبيرة ، بدءا من تكاليف نقل المهاجرين ومرورا باسكانهم وانتهاء بايجاد فرص عمل لهم ، ولذلك وجدنا في اكثر من مكان من هذه الدراسة ، ان انخفاض الطلب على العمل وظهور بطالة مرتفعة يسبب انخفاض الهجرة وارتفاع معدلات النزوح من اسرائيل ، الامر الذي يدفع الحكومة الى مراقبة كل ما يتصل بالهجرة ويؤثر على مستوياتها واتخاذ مختلف الاجراءات لمعالجتها وتنمية عوامل الجذب الى اسرائيل .

مما تقدم تتضح الابعاد الحيوية لدور التدفقات المالية الخارجية في تمويل الفجوة الخارجية وفي تمويل فجوة الاختلالات الهيكلية الاخرى ، بتعبير آخر ان التدفقات المالية مكنت الحكومة الاسرائيلية من السيطرة على الاختلالات واحتواء آثارها السلبية الخطيرة على الاقتصاد الاسرائيلي والمجتمع الصهيوني بتوفير موارد كافية لتمويل مواقع الاختلالات وسد الفجوة بين محدودية الموارد والقدرات الذاتية وبين ضخامة الاستخدامات الفعلية للمواردة اينما وجدت .

لقد سهل المستوى المرتفع والمستمر للتدفقات المالية على الحكومة الاسرائيلية الاستمرار في سياستها الاقتصادية ذات الاهداف المتماثلة في موقع الاولوية والمتنافسة في وقت واحد على الموارد المحلية المتاحة ، ولم تضطر ازاء محدودية الموارد الذاتية الى التخلي عن احد الاهداف الرئيسة لسياستها الاقتصادية[١٧] ، كما انها لم تجد ما يكفي

---

(١٧) وهي : ارتفاع معدل الاستثمار ، ارتفاع معدل الاستهلاك الحكومي ، ارتفاع معدل الانفاق العسكري ، ارتفاع مستوى المعيشة ، استقدام المهاجرين .

من الدوافع لتعيد النظر في تلك السياسة من اجل تصحيح الاختلالات والوصول بالاقتصاد الاسرائيلي الى حالة التوازن او يقرب منها ، وكانت في ذلك معتمدة على ثقتها الاكيدة بتوفر موارد مالية من الخارج تكفي لتمويل الفجوات الاختلالية ، ومواصلة المحافظة على اهدافها الرئيسة عند الموقع نفسه من الاهمية والاولوية .. من هذا الزاوية ، تكون التدفقات المالية الخارجية مسؤولة بشكل او بآخر عن استمرار الاختلالات في الاقتصاد الاسرائيلي .

اخيرا ، وبسبب كل هذه الاهمية للتدفقات المالية في الاقتصاد الاسرائيلي ، فانها تعد بمثابة الرئة التي يتنفس منها ليس فقط الاقتصاد الاسرائيلي ، وانما الكيان الصهيوني بكامل مقوماته ، وان اي شحة في مستوى هذه التدفقات تصيب اسرائيل بضيق التنفس ، اما اذا توقفت فستصيبها بالاختناق والموت .



المبحث الثالث
مصادر التدفقات المالية الخارجية

تنقسم مصادر التدفقات المالية التي تلقتها اسرائيل الى نوعين : ـ

الاول : التدفقات المالية من الحركة الصهيونية ومنظماتها .

الثاني : التدفقات من الدول الغربية التي تبنت المشروع الصهيوني وقدمت له كل مستلزمات « الولادة » والرسوخ ، و تي في مقدمتها بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية والولايات المتحدة .

ولن يجد الباحث في تاريخ نشأة اسرائيل صعوبة في الكشف عن الدوافع المشتركة بين الحركة الصهيونية والدول الغربية في تبني المشروع الصهيوني وتأمين مقومات نجاحه وضمان امنه واستمراره ، ولعل اهم هذه الدوافع المشتركة ، هو التداخل بين مصالح الرأسمالية اليهودية والرأسمالية الغربية ، **اللتين** وجدتا في زرع اسرائيل نموذجا للاستعمار الاستيطاني القادر على خدمة مصالحهما في الوطن العربي والاقاليم المحيطة به . ان سجل تحالفات الحركة الصهيونية مع المراكز القائدة للرأسمالية العالمية منذ اواخر القرن التاسع عشر الى الوقت الحاضر يؤكد هذا الترابط ، فبعد ان كانت المانيا معقدا لآمال الحركة الصهيونية في بداية هذا القرن ، احتلت بريطانيا بعدها موقع الحليف الاول واصبحت الولايات المتحدة هي الحليف الاول منذ تزعمها النظام الرأسمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية(١٨) .

---

(١٨) رفيق شاكر النتشة ـ الاستعمار وفلسطين .. اسرائيل مشروع استعماري ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٤ ـ ص ٣٣٢ ـ ٣٣٥ .

— الفرد ليلينتال ـ الاخطبوط الصهيوني ـ ترجمة محمد الحسيني ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٩٧٩ ـ ص ٢٩ .

— حمدان بدر ـ دور منظمة الهاغاناه في انشاء اسرائيل ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٥ ـ ص ٢٦٩ .

— نجيب الاحمد ـ فلسطين .. تاريخا ونضالا ـ مصدر سابق ـ ص١١٥ ـ ١١٧ .

وبقدر ما كان للدوافع والمصالح الاقتصاديةدور اساسي في تحالفات الصهيونية العالمية والرأسمالية العالمية في تبني المشروع الصهيوني الاستيطاني ، فقد كان للعوامل التاريخية والسياسيةدور رئيسي ايضا في هذا المضمار . ويتلخص في تصميم الدول الغربية الاستعمارية والحركة الصهيونية على منع نهضة الامة العربية ، وتحقيق وحدتها ، لان مثل هذا التطور من شأنه ان يؤدي الى قبر الحركة الاستعمارية وتعطيل فرصتها في تزعم العالم ونهب ثرواته .

وبصرف النظر عن تفاصيل العوامل المختلفة التي دفعت الى تبني المشروع الصهيوني ، يهمنا هنا الاشارة بقدر من التفصيل الى دور كل من الحركة الصهيونية والمانيا الغربية والولايات المتحدة في توفير الموارد المالية اللازمة لانجاح المشروع الصهيوني ، باعتبار ان هذه الاطراف الثلاثة ، هي المسؤولة عن الجزء الاعظم من التدفقات المالية ، في حين كان لبريطانيا الدور الاول في دعم المشروع من الناحية العملية والسياسية .

اولا : الحركة الصهيونية :

تضم الحركة الصهيونية العالمية شبكة من التنظيمات التي تكفل لها جمع التبرعات من جميع انحاء العالم وتحويلها الى اسرائيل ، وهذه التبرعات ليست من اليهود فقط ، بل من كثير من المتعاطفين مع الصهاينة ايضا ، وتبرز من التنظيمات العاملة في هذا المجال تلك التي تعمل في الولايات المتحدة الامريكية ، خصوصا منذ انتقال مقر المنظمة الصهيونية العالمية رسميا الى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . وما يميز هذه التنظيمات عدة امور(١٩) .

١ - ان دعمها لاسرائيل قد سبق اعلان قيام « الدولة » في عام ١٩٤٨ ، بل كان هذا النشاط عنصرا فاعلا في توطين اليهود في فلسطين مما ساعد في النهاية على جعل الاعلان عن « الدولة » ممكنا .

٢ - انها متنوعة الانشطة . فمن جمع للتبرعات المالية والعينية الى تنظيم برامج

---

(١٩) د . جودة عبدالخالق - من يساعد اسرائيل - مصدر سابق - ص ٦٩ - ٧٠ .

- غابي شيفر - سياسة جمع التبرعات من اجل اسرائيل - غيشر - العدد ١١ - ١ / ٢ / ١٩٨٤ .

التعليم والتدريب والتأهيل الى اقامة المشروعات الطبية والعلاجية ، بل المشروعات الانتاجية في الزراعة .

٣ ـ انها تمثل العمق الستراتيجي لاسرائيل ، او بتعبير آخر انها تمثل امتدادات اسرائيل في الخارج ، وتؤدي دورها السياسي والمالي والدبلوماسي بانسجام كامل مع السياسة الاسرائيلية .

من الصعب حصر الموارد المالية كافة التي ساهمت المنظمات الصهيونية بنقلها الى اسرائيل ، اولا لتعدد هذه المنظمات ولعدم توفر مصدر واحد يمكن الرجوع اليه ، كما ان تبويبها في المصادر الاسرائيلية الرسمية لا يعطي تفصيلات عنها . واحيانا يثير اللبس ، فترد تارة تحت باب « التحويلات من المؤسسات القومية » وتارة تدخل ضمن « مبيعات سندات الاستغلال والتنمية » وثالثة ضمن التحويلات الخاصة ، ومع ذلك من المفيد الرجوع الى المتوفر من التقديرات حول مساهمة هذا المصدر في التدفقات المالية المنقولة الى اسرائيل .

لقد قدرت تبرعات اليهود الامريكيين خلال ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ بمقدار (١١) بليون دولار[٢٠] ، فيما قدرت حصيلة مبيعات سندات اسرائيل (سندات الاستقلال والتنمية) بمقدار ٦ بلايين دولار خلال المدة ١٩٥١ ـ ١٩٨٢[٢١] .

اما حسب تقديرات هذه الدراسة ، والتي استندت الى تعقب التحويلات من المصادر الصهيونية سنويا حسب ما وردت في الكتاب السنوي لمكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي[٢٢] ، فقد بلغت ١٧,٤ بليون دولار للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ تمثل ٢٢,٩ ٪ من اجمالي التدفقات المالية الخارجية خلال المدة نفسها ، وهي موزعة بين ٩٦٨٦ مليون دولار قيمة تحويلات المؤسسات القومية و٧٧٤٧ مليون دولار قيمة حصيلة سندات الاستقلال والتنمية .

هناك ارتباط وثيق بين مستوى تدفق هذه التحويلات واوضاع اسرائيل العسكرية

---

(٢٠) د . فؤاد مرسي ـ الاقتصاد السياسي لاسرائيل ـ مصدر سابق ـ ص ٥٧ .

(٢١) د . جودة عبدالخالق ـ من يساعد اسرائيل ـ مصدر سابق ـ ص ٧٢ .

(٢٢) وقد اعتمد في حصر تمويلات المصادر الصهيونية للسنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢ على تقارير صندوق النقد الدولي (IMF/ SM) للسنوات المشار اليها في جداول المبحثين السابقين .

والاقتصادية ، فترتفع لتصل ذروتها في سنوات الحرب او التوترات السياسية ، وكذلك في ظروف الازمات الاقتصادية ، ويمكن ملاحظة ذلك في سنة ١٩٥٦ حيث تضاعفت تقريبا تحويلات « المؤسسات القومية » في هذه السنة مقارنة بالسنة التي قبلها ، كذلك زادت مبيعات « سندات الاستقلال والتنمية » بنسبة ٦٦ ٪ عن السنة التي قبلها .. وفي سنة ١٩٦٧ تضاعفت حصيلة مبيعات السندات اكثر من مرة ونصف عما هي عليه سنة ١٩٦٦ .. وفي سنة ١٩٧٣ تضاعفت تقريبا التحويلات من المؤسسات القومية من ٣٤١ مليون دولار الى ٧٣٧ مليون دولار .. بينما زادت حصيلة مبيعات السندات بمقدار ٥٠ ٪ للسنة نفسها ، فارتفعت من ٣٣٤ مليون دولار سنة ١٩٧٢ الى ٥٠٢ مليون دولار سنة ١٩٧٣ .

على ان ما تجدر الاشارة اليه ان ما بين ٧٠ ٪ ـ ٨٠ ٪ من تحويلات المؤسسات القومية وحصيلة سندات الاستقلال والتنمية يأتي من يهود الولايات المتحدة ، وذلك ناتج من ان الولايات المتحدة تضم اكبر تجمع لليهود فيها ، اضافة الى انها تعد المركز الاول لنشاط المنظمات الصهيونية ، والمستفيد الاول من الوظيفة الاقليمية لاسرائيل في الوطن العربي[٢٤] ، لذلك تحظى عملية جمع التبرعات بتشجيع الحكومة الامريكية من خلال السماح بخصم التبرعات التي تدفع لاسرائيل من وعاء الضريبة في حدود ٥ ٪ ، وهذا يوضح تكامل الادوار والتنسيق بين الحكومة الامريكية والمنظمات الصهيونية[٢٥] .

ثانيا : المانيـــا الغربيــة :

كانت الحكومة الالمانية سباقة الى دعم اسرائيل ومدها باشكال شتى من العون المالي والامداد العسكري ، وذلك من خلال اتفاقيتي « الترضية » سنة ١٩٥٢ ، التي تدفع الحكومة الالمانية بموجبها تعويضات رسمية عن « اضطهاد » اليهود في ظل النازية ، « والتعويضات » التي تدفع بموجبها تعويضات فردية .. وكلتا الاتفاقيتين

---

(٢٣) غابي شيفر ـ سياسة جمع التبرعات من اجل اسرائيل ـ مصدر سابق .

(٢٤) د . محمود عباس (ابو مازن) ـ قنطرة الشر .. اسرائيل طريق الامبريالية الى العالم الثالث ـ مصدر سابق ـ ص ٤٥ ـ ٤٦ .

(٢٥) د . جودة عبدالخالق ـ من يساعد اسرائيل ـ مصدر سابق ـ ص ٧٤ .

بالصيغة التي وضعت لهما ، عبارة عن غطاء وتبرير لقيام المانيا بتقديم المساعدات لاسرائيل ، وقد تم التوصل الى هاتين الاتفاقيتين بضغط من الولايات المتحدة وبريطانيا ، تجنبا لردود الفعل العربية ضد قيام الولايات المتحدة بمساعدة اسرائيل علنا ، علما ان الولايات المتحدة كانت تمد المانيا بالمساعدات من خلال مشروع مارشال[٢٦] .

كان مبلغ اتفاقية الترضية ٨٥٠ مليون دولار انتهى تسديدها سنة ١٩٦٥ ، قدم ما يساوي ٦٠٠ مليون دولار منها على شكل سلع وخدمات للتنمية[٢٧] ، والباقي اسلحة ، ومنذ انتهت اتفاقية الترضية ، ازدادت التحويلات الالمانية بموجب اتفاقية التعويضات الفردية ، وما تزال مستمرة الى الوقت الحاضر ، وقد قدرت قيمة المبالغ التي دفعتها المانيا الغربية ٥,٦ بليون دولار خلال المدة ١٩٦٢ ـ ١٩٨١[٢٨] .

اما حسب تقديرات هذه الدراسة ، فقد بلغت المساعدات الالمانية كالاتي[٢٩] :

— ٨٥٠ مليون دولار بموجب اتفاقية الترضية للمدة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٥ .

— ٦٨٠٠ مليون دولار بموجب اتفاقية التعويضات للمدة ١٩٥٤ ـ ١٩٨٥ .

وبذلك يكون المجموع ٧٦٥٠ مليون دولار ، تمثل ١٠ ٪ من اجمالي التدفقات المالية الخارجية للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ .

تكتسب المساعدات الالمانية اهميتها الفائقة لا سيما خلال العقد الاول ، من الصعوبات التي رافقت نشأة اسرائيل خلال سنوات هذا العقد ، وحاجتها الماسة الى الموارد لاستيعاب الهجرة الضخمة ، والشروع بتنمية سريعة للاقتصاد الاسرائيلي ،

---

(٢٦) E. I. U. 1965, P. 12.

(٢٧) ستاينباخ ـ سياسة بون في الشرق الاوسط والخليج ـ المؤتمر الاوربي ـ شباط ١٩٨٣ ـ بروكسل ـ ترجمة م ب م .

(٢٨) د . جودة عبدالخالق ـ من يساعد اسرائيل ـ مصدر سابق ـ ص ٦٨ .

(٢٩) اعتمدت الدراسة في تقدير المساعدات الالمانية على ميزان المدفوعات كما ورد في الكتاب السنوي لمكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي . وعلى عدد من تقارير صندوق النقد الدولي IMF/SM في السنوات التي لم تظهر المساعدات الالمانية فيها بشكل صريح .

تجدر الاشارة ايضا الى ان قيمة المساعدات الالمانية بموجب اتفاقية التعويضات كما وردت في E. I. U. تختلف من سنة لاخرى عن تقديرات مكتب الاحصاء المركزي ، حيث تبدو اكثر ارتفاعا من تقديرات مكتب الاحصاء المركزي .

وبناء القدرة العسكرية . لذلك عدها البعض[30] نقطة تحول في تطوير الاقتصاد الاسرائيلي ، فبفضلها تمكنت اسرائيل من تمويل نسبة تتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠ ٪ من وارداتها ، وارساء قاعدة الصناعة الاسرائيلية . واخطر ما انطوت عليه هذه المساعدات هو قيام المانيا الغربية ببناء الترسانة العسكرية الاسرائيلية وتمكينها من توسيع طاقتها العسكرية وقواتها المسلحة ، واصبحت المانيا من خلال هذا الدور المورد الرئيس للسلاح الى اسرائيل لغاية سنة ١٩٦٧ ، حيث بدأ الدور الامريكي بعد هذا التاريخ يحتل الموقع الاول في دعم اسرائيل بالموارد المالية والقدرات العسكرية ، على ان الدور الالماني لم يتوقف بعد عام ١٩٦٧ بل استمر بصيغ مختلفة ، فيما بقيت المساعدات المالية مستمرة تحت غطاء اتفاقية التعويضات كما سبقت .

ثالثا : الولايات المتحدة :

تتسم المساعدات الامريكية لاسرائيل ، بانها كانت محدودة طيلة العقدين : الاول والثاني ، ولكنها بدأت تتزايد على نحو سريع بعد ١٩٦٧ وعلى نحو ظاهر منذ بداية السبعينات . وكما سبقت الاشارة ، فقد اعتمدت امريكا على المانيا في تقديم الدعم الذي تحتاجه اسرائيل ، تجنبا لاثارة ردود الفعل لدى الدول العربية عند قيامها بتقديم مساعدات كبيرة لاسرائيل ، لكنها من الناحية العملية هي التي كانت تشجع المانيا الغربية على تقديم المساعدات الى اسرائيل ، وربما كان ذلك جزءاً من المساعدات التي قدمتها امريكا لالمانيا الغربية بموجب مشروع مارشال .

---

(٣٠) د . فؤاد مرسي ـ الاقتصاد السياسي لاسرائيل ـ مصدر سابق ـ ص ٦١ .

بلغت المساعدات الامريكية لاسرائيل حسب بعض التقديرات ٢٥,٣ بليون[٣١] دولار للمدة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٣ موزعة كالآتي : ـ

٤٩ ٪ قروض	٦٧,٦ ٪ عسكرية
٥١ ٪ منح	٣٢,٤ ٪ اقتصادية
١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

وحسب هذه الدراسة تم تقدير اجمالي المساعدات الامريكية لاسرائيل للمدة ١٩٤٩ـ١٩٨٥، حيث بلغت ٣١,٧ بليون دولار وهي تمثل ٤١,٦ ٪ من اجمالي التدفقات التي تلقتها اسرائيل خلال المدة ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥ . (انظر الجدول ٧ ـ ٩) . ويرتفع الرقم الاجمالي الى ٣٢,٧ بليون دولار اذا اعتمد على تقدير دائرة المحاسبات العامة الامريكية ، حيث بلغت المساعدات حسب هذا التقدير (٢٥) بليون دولار للمدة ١٩٤٩ ـ ١٩٨٢ ، وباضافة مبلغ المساعدة للسنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ كما وردت في تقرير صندوق النقد الدولي يبلغ الاجمالي (٣٢,٧) بليون دولار ، تمثل ٤٣ ٪ تقريبا من اجمالي التدفقات المالية .

وكما يتضح من الجدول (٧ ـ ٩) ، فان ٥٧,٦ ٪ من اجمالي المساعدات الامريكية قدمت على انها منح دون مقابل ، اما النسبة الباقية فكانت على شكل قروض ،

---

(٣١) اعتمد في تقدير هذا الرقم على : ـ

ـ تقرير « المساعدات الامريكية لاسرائيل » الذي اعده موظفو دائرة المحاسبات العامة الامريكية . نشر في مجلة الدفاع والشؤون الخارجية ـ عدد آب ـ ١٩٨٣ ـ ترجمة م ب م .

— Mohamed El - Khawas, Op. Cit. PP. 29 - 35.

— IMF. SM/ 85/ 129, May 10, 1985, Israel - Recent.., P. 82

— IMF. SM/ 86/ 96, May 8, 1986, Israel - Recent.., P. 82.

ـ ترى دراسة وضعها محام امريكي هو فردريك داتسون ان معدل المساعدات الامريكية السنوية لاسرائيل في سنوات الثمانينات يبلغ عشرة مليارات دولار وليس ٢,٥ مليار كما تعلن الادارة الامريكية .

وردت الاشارة الى هذه الدراسة في :

ـ د . محمود عباس ـ قنطرة الشر ـ مصدر سابق ـ ص ٣١ .

جدول (٧ ـ ٩)

المساعدات الامريكية لاسرائيل للمدة ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥

(مليون دولار)

الفتــرة	المساعدات الاقتصاديـــة			المســاعدات العســـكرية			اجمالـــي المساعــدات
	القــروض	المنــح	المجمــوع	القــروض	المنــح	المجمــوع	
٩٤٩ـ١٩٥٢	—	٨٦٫٥	٨٦٫٥	—	—	—	٨٦٫٥
٩٥٣ـ١٩٦١	٢٤٨٫٣	٢٥٨٫٩	٥٠٧٫٢	٠٫٩	—	٠٫٩	٥٠٨٫١
٩٦٢ـ١٩٧٦	٩٣١٫٣	١٠٤٨٫٠	١٩٧٩٫٣	٣٤٦١٫٦	٢٤٥٠٫٠	٥٩١١٫٦	٧٨٩٠٫٩
٩٧٧ـ١٩٨٣	١٠٤٤٫٩	٤٤٢٠٫٠	٥٤٦٤٫٩	٦٩٠٠٫٠	٤٦٠٠٫٠	١١٥٠٠٫٠	١٦٩٦٤٫٩
١٩٨٤	—	٩١٠٫٠	٩١٠٫٠	٨٥٠٫٠	٨٥٠٫٠	١٧٠٠٫٠	٢٦١٠٫٠
١٩٨٥	—	١٢٠٠٫٠	١٢٠٠٫٠	—	٢٤٠٠٫٠	٢٤٠٠٫٠	٣٦٠٠٫٠
المجموع	٢٢٢٤٫٥	٧٩٢٣٫٤	١٠١٤٧٫٩	١١٢١٢٫٥	١٠٣٠٠٫٠	٢١٥١٢٫٥	٣١٦٦٠٫٤

Source:

— Mohamed El - Khawas / Samir Abed - Rabbo, American Aid to Israel, P. 29.

— IMF. SM/85/129, May 10, 1985, P. 82.

وحسب تقرير ادارة المحاسبات الامريكية ، فقد اعطت هـذه القروض بسعـر فائـدة منخفض يتراوح بين ٢ ـ ٣ ٪ مع مدة سماح لمدة عشر سنوات ومدة اطفاء القرض ٣٠ سنة[٣٢] .. بعض هذه القروض تتحول الى منح ، بناء على طلب من اسرائيل كما حصل في سنة ١٩٨٣ و١٩٨٥[٣٣] ، بالاضافة الى ذلك ، تتصف المساعدات الامـريكية (المنـح والقروض) بعدد من المزايا لا تتوفر لدولة اخرى من الدول التي تتلقى المساعـدات الامريكية ، ومن هذه المزايا[٣٤] :

١ - منذ عام ١٩٧٤ قدم ما يزيد على نصف المساعدات العسكرية على شكل منح .

٢ - ومنـذ ١٩٧٥ جرى تقـديم المساعـدات الاقتصاديـة نقدا ، اي ان مبـالغ المساعدات لم تعد مرتبطة ببرامج محددة او باستيراد البضائع من الولايات المتحدة حصرا .

٣ - تحصل اسرائيل بموجب برنامج المساعدات العسكرية على تكنولوجيا متطورة جدا وتخول صلاحية تصدير بعضها .

٤ - منذ سنة ١٩٨٢ تدفع المساعدات الاقتصادية مرة واحدة في بداية السنة بعد ان كانت تدفع على اقساط خلال السنة ، ويضيف هذا الاجراء مبلغا اضافيا الى مبلغ المساعدة يزيد على (٤٠) مليون بوصفه حصيلة فوائد على المبلغ المذكور .

٥ - منذ ١ تشرين الاول ١٩٨٤ (بداية السنة المالية ١٩٨٥ في امريكا) اصبحت المساعدات الامريكية تقدم كلية على شكل منح ، وقد تم ذلك بناء على اقتراح من رئيس اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية في الكونكرس ، روبرت كاستن .. وبموجب هذه الصيغة قدر ان تصل المبالغ التي ستدفعها الولايات المتحدة لاطفاء جزء من ديون اسرائيل (٧) بلايين دولار ، رغم ان بعض اعضاء اللجنة المذكورة كان « مترددا في ان يظهر كمن يقوم بافلاس الميزانية »[٣٥] .

---

(٣٢) **Mohamed El - Khawas, Op. Cit., 187.**

(٣٣) **IMF. SM/ 86/ 96, May 8, 1986, Israel Recent.., P. 82**

(٣٤) **Mohamed El - Khawas, Op. Cit. P. 188**

(٣٥) **مساعدات امريكية للديون الاسرائيلية ـ مجلة ميدل ايست ماركتس ـ تشرين الثاني ـ ١٩٨٥ ـ ترجمة (م ب م) .**

— IMF. SM/ 87/ 94, April 23, 1987, Israel - Staff.., P. 5.

يتضح من الشروط السهلة التي تقدم بموجبها القروض الامريكية لاسرائيل ، ضآلة العبء الذي تفرضه على الاقتصاد الاسرائيلي وسهولة الوفاء بالتزاماتها لخدمة الدين ، لا سيما انها تجد دائما استجابة امريكية لاطفاء الديون واعتبارها منحة في كل مرة لا تتوفر لديها الموارد اللازمة للوفاء بخدمة الدين المستحقة(٣٦) .

من جانب آخر يلاحظ ان اجمالي المساعدات الامريكية قد ساهم بتغطية ٥٤ ٪ تقريبا من اجمالي العجز المتراكم للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ ، وكان ٩١ ٪ من اجمالي المساعدات الامريكية قد قدم لاسرائيل خلال المدة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ ، في حين كان مجموع ما قدمته خلال المدة ١٩٤٩ ـ ١٩٧٢ (٢,٩) بليون دولار فقط ، ويعزى ذلك الى تزايد حاجة اسرائيل الى التمويل الخارجي بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، وما فجرته من سباق تسلح ضاعف عدة مرات من مستوى انفاقها العسكري(٣٧) ، دون ان تتزايد التدفقات المالية من المصادر الاخرى بالمعدلات نفسها .

ويمكن في ختام فقرات هذا المبحث اجمال مساهمة مصادر التمويل الثلاثة : المنظمة الصهيونية ، المانيا الغربية ، الولايات المتحدة ، بانها تمثل ٧٦ ٪ تقريبا من اجمالي التدفقات المالية المتراكمة للمدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥ ، وبطبيعة الحال يجب ان لا يغيب عن البال ، ان هذه المبالغ تمثل المبالغ المعلنة والمتضمنة في المصادر الرسمية ، وهي قطعا اقل من الحقيقة بكثير ، الا انها مع ذلك كافية للكشف عن دور هذه المصادر في تمويل اسرائيل ، وفي تمكينها من التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والابقاء على تفوقها العسكري في مواجهة العرب .

---

(٣٦) يقول حاييم بن شاحر (وهو اقتصادي اسرائيلي معروف له مؤلفات عديدة وطرح اسمه مرشحا لحزب العمل لوزارة المالية في انتخابات ١٩٨١) « ان وزارة المالية بغية ايجاد حل للمشكلة الرئيسة المتعلقة بزيادة عجز ميزان المدفوعات ، تكتفي بتقديم طلب الى حكومة الولايات المتحدة كي تزيد المساعدة الخارجية الاقتصادية والعسكرية من ٢,٢ بليون دولار الى ٣ بلايين دولار » .

ـ ها آرتس ـ ٢٦ / ١١ / ١٩٨٢ (المساعدة الامريكية .. كيف ضللنا الطريق ـ

(٣٧) ايمارك هاتفيلد ـ السياسة الامريكية في الشرق الاوسط ـ برنامج للفشل ـ مصدر سابق .

الاستنتاجات :

من خلال التحليل الذي تضمنته فصول الدراسة ، بالامكان بيان عدد من الاستنتاجات الرئيسة التي توصل اليها البحث وحسب ما يلي :ـ

١ ـ ان الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد مصطنع ، زرع بقوة السلاح في فلسطين كما زرعت بقية مقومات الكيان الصهيوني ليؤدي الوظيفة الاقتصادية للمشروع الصهيوني ـ الامبريالي في الوطن العربي .

٢ ـ ان منشأ هذه الطبيعة المصطنعة للاقتصاد الاسرائيلي ، متأت من ان للكيان الصهيوني وظيفة رئيسة تتمثل في خدمة الاستراتيجية الغربية في الوطن العربي ، اضافة الى خدمة الاهداف الخاصة بالحركة الصهيونية ، وتجسد هذه الطبيعة عمق التشابك بين مصالح الرأسمالية الصهيونية العالمية والتقائهما حول جعل اسرائيل الضمانة للمحافظة على مصالحهما في الوطن العربي ، وخط الدفاع الاول ضد الثورة العربية وحركة النهوض القومي للامة العربية .

٣ ـ وتفسر هذه الوظيفة دوافع الالتزام المطلق للدول الغربية وفي المقدمة منها الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، بأمن الكيان الصهيوني ، وضمانة وجوده وتأمين عناصر استمراره وتفوقه في المنطقة .

٤ ـ اقتصاد يحتل فيه القرار السياسي الموقع الاول في وضع السياسة الاقتصادية ، وفي كل مرة ينشأ تعارض بين اهداف القرار السياسي ومنطق العلم الاقتصادي ، يهيمن القرار السياسي على منطق القرار الاقتصادي ، بمعنى آخر ، ان ادارة الاقتصاد الاسرائيلي تحكمها الاعتبارات السياسية باستمرار حتى وان كانت تلك الاعتبارات تحمل الاقتصاد اعباء لا يقوى على حملها ، وتستند القيادة الاسرائيلية في هذا الاسلوب لادارة الاقتصاد الى التأييد والدعم من الدول الغربية والحركة الصهيونية .

٥ ـ ان الدور الواسع الذي تؤديه الحكومة في النشاط الاقتصادي لا تقرره الاعتبارات الايديولوجية للقيادات الحزبية والسياسية الاسرائيلية ، ذلك ان هذا الدور تمليه « طبيعة » المشروع الصهيوني ـ الامبريالي ، و « حاجته »

الى الدور المركزي « للدولة » ليس في الاقتصاد وحده وانما في الميادين كافة ـ يؤيد هذا ان دور « الدولة » في عهد حكومة الليكود ، المعروفة بليبراليتها من الناحية الايديولوجية تزايد بدلا من ان يتناقص .

٦ ـ اقتصاد يقوم على العسكرة ، ويقدم صورة نموذجية لاقتصاد حرب يفترض قادته ان السلم حالة استثنائية وان الحرب هي الحالة الطبيعية الدائمة ، والى الحد الذي تحولت معه العسكرة الى جزء من طبيعة التركيب البنيوي للمجتمع والدولة والاقتصاد بما في ذلك عسكرة المدرسة والثقافة والصناعة .

٧ ـ اقتصاد يتسم بدرجة اعتماد كبيرة على الخارج ، سواء لتمويل احتياجاته المختلفة او ستقدام المهاجرين ، او للحصول على العلم والتكنولوجيا المتقدمة ، او في تجارته الخارجية ، غير ان هذه الاعتمادية العالية لا تجعل الاقتصاد الاسرائيلي في مركز الاقتصاد التابع بالمعنى والمفهوم الذي تكون عليه الاقتصاديات النامية في مثل هذه الحالات ، وانما تجعل منه امتدادا للاقتصاد الرأسمالي الامريكي ـ الاوربي ، وجسرا لتسلل المصالح الغربية الى الوطن العربي وبلدان عديدة في قارتي آسيا وافريقيا ، فهو بمثابة الشريك الاصغر لخدمة الاهداف المشتركة للتلاقي التاريخي والموضوعي بين الصهيونية والامبريالية في مواجهة الامة العربية ، والقضاء على اية امكانية لوحدتها ونهوضها الحضاري .

٨ ـ اقتصاد تمثل الهجرة له قضية مركزية ، بوصفها احد اهم اركان وجوده واستمراره ، فهي مصدر للعرض والطلب على الايدي العاملة ، ومصدر للعرض والطلب على السلع والمنتجات ، ومصدر مهم للتعبئة العسكرية .. ومن ثم ، فإن التقلبات في معدل الهجرة ، او تباطؤها تؤثر على مجمل الوضع الاقتصادي بطريقة سلبية ، مما جعل الحكومات المتعاقبة والحركة الصهيونية العالمية توليها الاهتمام الاول ، وتستخدم من اجل تشجيعها مختلف الوسائل والاساليب بما في ذلك استخدام الثقل الدولي للولايات المتحدة للضغط على الاتحاد السوفيتي وحمله على رفع القيود على هجرة اليهود السوفييت .

٩ ـ اقتصاد تتحكم في سياسته الاقتصادية ، الدوافع الانتخابية للاحزاب

السياسية المتنافسة على كسب اصوات الناخبين ، والتي تتبارى فيما بينها على اعتماد سياسة اقتصادية لتقديم « رشـوة » للناخب مقـابل الحصـول على صوته ، على الرغم من معرفة الجميع بأن مثل هذه السياسة تؤدي الى تفاقم المشكلات الاقتصادية وتعقدها .

١٠ ـ اقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية دائمية افقدتـه حالة التـوازن الداخلي والخارجي ، وتعد هـذه الاختلالات من نمـط الاختلالات الكـامنة جـذورها وعواملها في صلب مقوماته ، فهي ليست اختلالات طارئة ناتجـة من ظروف خاصة ، كما ان طبيعتها الدائمة والملازمة لتطور الاقتصاد رغم الانجازات المادية الكبيرة التي حققها ، تبعد عنها صفة الاختلالات المتأتية بفعل تقلبات النشاط الاقتصادي او الدورة الاقتصادية ، وتجعلها جزءا من هيكل الاقتصاد نفسه .

١١ ـ بما ان الفجوة في العرض والطلب المحليين لم تتقلص بوتائـر مماثلة لوتـائر الزيادة في العرض المحلي (تضاعف ١١,٦ مرة خلال مدة البحث)فمعنى ذلك استمرار زيادة الطلب الداخلي بوتائر عالية ابقت على حجم الفجوة مرتفعا .. من جانب آخر ، وحيث ان الحكومة طبقت منذ تموز ١٩٨٥ برنامجا للاصلاح الاقتصادي كانت احد عناصره سياسة كبح الطلب ، وحيث ان حجم الفجوة بين العرض والطلب المحليين في سنة ١٩٨٦ زاد على حجمها في سنة ١٩٨٥ ، فإن هذا يجعل من المستبعد توقع تقلص الفجوة مستقبلا .

يضاف الى ذلك ان سياسة الحكومة الخاصة بكبح الطلب المشار اليها اعلاه ، قد ترافقت وارتفاع معـدل البطالة ، وحيث ان مثـل هذه الظاهـرة لا يتحملها المجتمع الصهيوني لأنها تؤثر بشكل مباشر على معدل الهجرة وترفع معدل النزوح من اسرائيل ، فمن غير المتوقع ان تواصل الحكومة اتباع هذه السياسة اوفـي الاقل ستضطر الى تخفيف حدتها مما يعني :ـ

ــ ضآلة فرص تقليص الفجوة بين العرض والطلب المحليين .

ــ استمرار ارتفاع الطلب الداخلي ، ومن ثم استمرار الضغوط التضخمية .

ــ تزايد الحاجة الى التمويل الخارجي سواء بشكل منح او قروض .

١٢ ـ بما ان الانتاج الزراعي بلغ مدياته القصوى في التوسع من حيث استغلال الارض الزراعية والمياه المتاحة ، وحيث ان تطوير الانتاج الزراعي لا يهدف للحصول على النتائج الاقتصادية وحدها بقدر ما يتوخى تأمين فرص استيطان جديدة لاستقبال مزيد من المهاجرين ، فإن من المتوقع في حالة ارتفاع معدلات الهجرة ان تفتعل اسرائيل مبررات للاستيلاء النهائي على اراض عربية جديدة تتوفر فيها مصادر المياه ، وخاصة الجنوب اللبناني وبقية هضبة الجولان لوفرة المياه فيهما .

١٣ ـ ان التطور الكبير الذي حققته الصناعة والصادرات الصناعية يدين في حقيقته الى العناية الفائقة بالصناعة العسكرية ، وهذه اصبحت وسيلة لتحقيق جملة اهداف منها :ـ

— زيادة حصيلة الاقتصاد من العملات الصعبة .

— تأمين تفوق عسكري في مواجهة القدرات العسكرية العربية .

١٤ ـ ان تطور الصناعة العسكرية الاسرائيلية تم بدعم لا محدود من الولايات المتحدة لتحقيق عدة اهداف منها :ـ

— اعفاء الولايات المتحدة من الحرج امام « اصدقائها وحلفائها » من الانظمة العربية فيما لو قامت بتقديم كل الاسلحة لاسرائيل مباشرة .

— قيام اسرائيل بدور الطرف الثالث تنفيذا لسياسة الحكومة الامريكية في تسليح الانظمة والدول تهربا من رقابة الكونكرس الامريكي .

وتبقى ثمة مبررات للتوقع بأن اسرائيل ستعمد لغرض تصريف منتجات صناعتها العسكرية التصديرية الى التدخل على نطاق واسع لاثارة الصراعات والمشكلات بين الدول ، وتحفيز سباق التسلح بينها ، ومن غير المستبعد ان تمارس هذا الدور في الوطن العربي ، بعد قيامها بتسليح ايران في عدوانها على العراق .

١٥ ـ تتحكم في سوق العمل الاسرائيلي بالدرجة الاولى العوامل المتصلة بالهجرة اكثر مما تتحكم فيه العوامل الاقتصادية التي تعكس الحجم الفعلي لعرض العمل والطلب عليه .

وحيث ان البحث بيّن ان عاملين رئيسين يؤثران على صافي الهجرة (الهجرة ناقصا النزوح) وهما :

- تفاقم المشكلات الاقتصادية .
- استمرار حالة الحرب والتوتر السياسي التي لا تقترن « بانتصار » اسرائيل .

فإن بالامكان التأثير على صافي الهجرة عن طريق هذين العاملين ، وذلك بالعمل على توسيع تهديدات العمل الفدائي التي يتعرض لها المستوطنون ، واهتمام الدول العربية بالتشدد في تطبيق احكام المقاطعة الاقتصادية العربية .

١٦ - ازاء تزايد الاهمية النسبية للسكان العرب سواء داخل حدود فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ او ضمن حدود فلسطين بكاملها ، فإن من المؤكد ان تعمد اسرائيل الى تصعيد سياسة « القبضة الحديدية » ازاء السكان لعرب كسياسة دائمة ، وابرز مظاهرها :

- الامعان في ممارسة سياسة التمييز العنصري ضد العرب .
- قطع المياه عن المزارعين العرب وتعريضهم للبطالة والجوع واجبارهم على الهجرة .
- التوسع في عمليات هدم المنازل والاعتقال التعسفي بحجة التعاون مع الفدائيين .
- التوسع في اجراءات الطرد خارج الارض المحتلة عن طريق تلفيق التهم ضد السكان العرب .
- اعتماد سياسات لتقليل نمو السكان العرب عن طريق اساليب ابادة بصيغ مختلفة ، قد تكون بافتعال مصادمات مع السكان ، او استخدام وسائل كيمياوية او بيولوجية او اية صيغة اخرى .

ان الفقرة الاخيرة مستنتجة من دعوات بعض الاسرائيليين الى ابادة الفلسطينيين اذا كان لا بد من الاستجابة لمطالبهم في اقامة « الدولة الفلسطينية » .

١٧ - ان تزايد مساهمة قوة العمل العربية في النشاط الاقتصادي لاسرائيل ، بقدر ما لها من آثار ايجابية على الاقتصاد الاسرائيلي بسبب انخفاض اجور العمال العرب عن اجور العمال الاسرائيليين ، فإن لها آثارا سلبية في حالة :

- قيام العمال العرب باضراب عام .
- قيامهم بتخريب المنشآت الاقتصادية التي يعملون فيها عند قيام حرب بين اسرائيل والدول العربية .

١٨ - ان تزايد الاهمية النسبية للسكان العرب افقد « الدولة الاسرائيلية » طابعها اليهودي ، الذي يعد حافزا اساسيا للهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة ، واصبح يهدد بتذويب الصفة اليهودية والصهيونية « للدولة الاسرائيلية » ، ولهذا المؤثر على الامد البعيد اهمية فائقة لانه سيجبر « اسرائيل » اما على التخلي عن الضفة والقطاع واما القبول بدولة ثنائية القومية ، وعندها لن تجد اسرائيل من بين اليهود في العالم من يستجيب لنداءات الهجرة الى « ارض الميعاد » ، خاصة اذا علمنا ان « يهود اسرائيل » لا يشكلون سوى (٢٧٪) من يهود العالم ، بعد ما يقارب من ١٠٠ عام من الجهود الجبارة التي بذلتها الحركة الصهيونية والدول الغربية و « دولة اسرائيل » لحمل يهود العالم على الهجرة الى « اسرائيل » .

١٩ - ان اولى البشائر على اهتزاز هيبة الاحتلال الاسرائيلي انتفاضة الشعب الفلسطيني التي بدأت يوم ٩ كانون الثاني ١٩٨٧ وما تزال مستمرة ، ان هذه الانتفاضة العملاقة وضعت اسرائيل اما خيارين كليهما مرّ :

- ان تتخلى عن الضفة والقطاع لاقامة الحكم الذاتي او الدولة الفلسطينية .. وهو ما تعده اسرائيل قنبلة موقوتة قد تنفجر في اية لحظة مهددة امن اسرائيل وربما اكثر من ذلك لأن الاسرائيليين وحدهم دون غيرهم يعرفون المعنى الحقيقي والمضمون العملي « للفلسطيني » .. ولهذا لن يوافقوا على كيان سياسي للفلسطينيين حتى وان كان في نهاية المعمورة .
- او ان تقبل بتعايش ديمقراطي بين الفلسطينيين والاسرائيليين .. وهذا

الخيار الاخر هو قنبلة موقوتة ، لأنه ينذر بذوبان « الدولة اليهودية » في محيط فلسطين ثم في محيط عربي اوسع .

٢٠ ـ بالنظر الى ان الادخارات المحلية اما واطئة جدا او سالبة مقارنة بالنسب المرتفعة للاستثمارات ، وحيث ان الاستهلاك الكلي يستوعب كل الناتج القومي ، الا مر الذي اضطرت معه الحكومة الى الاعتماد على التمويل الخارجي ، وحيث ان مستوى الاستهلاك الكلي لا يتوقع انخفاضه بدرجة كبير في المستقبل ، فإن النتيجة المنطقية لهذه الحالة استمرار فجوة الموارد المحلية والفجوة الخارجية .

٢١ ـ وبما ان الاستهلاك الكلي ، والعسكري منه بوجه خاص ، هو المسؤول الاول عن الفجوة المحلية والفجوة الخارجية ، وحيث ان اسرائيل بالمقارنة مع دول كثيرة لا تملك هامشا واسعا في مجال الانفاق الاستهلاكي تستطيع استخدامه للتأثير على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وذلك لأن الجزء الاكبر من الاستهلاك الحكومي يتكون من الاستهلاك العسكري وتوطين المهاجرين وتعويضات المشتغلين ، وهذه البنود لا تتحمل خفضا كبيرا ، فانه لا يبقى امام الحكومات الا فقرة المشتريات من السلع والخدمات ، وهذه ايضا لا تتيح هامشا واسعا لخفض الاستهلاك الكلي ، مما يعني (مع بقاء سياسة الحكومة على حالها ازاء الاستهلاك) استمرار الفجوة المحلية والفجوة الخارجية .

٢٢ ـ يستخلص من ارتفاع نسبة تسديد فوائد المديونية العامة ، من اجمالي الميزانية الاعتيادية ، ومن ارتفاع نسبة تسديد اقساط هذه المديونية في ميزانية التنمية ، عجز الحكومة عن ضغط مصروفاتها ، وتنامي ديونها المحلية والخارجية ، ومن ثم استمرار العجز والضغوط التضخمية التي تؤثر بالدرجة الاولى على الفجوة بين العرض والطلب .

٢٣ ـ ويمكن ان يستخلص من انخفاض نسبة الاستهلاك العسكري في النصف الاول من الثمانينات ، ان اسرائيل تشعر باطمئنان كبير لحالة « امنها القومي » وهذا ناتج من تدهور حالة التضامن العربي ، والعدوان الايراني على العراق ، مما ابعد احتمالات قيام تهديد لاسرائيل من قبل اية دولة عربية ،

فكان ذلك فرصة مناسبة لخفض الانفاق العسكري من الناحية النسبية وليس المطلقة .

٢٤ ـ على الرغم من تطور الصناعة العسكرية ، فإن نسبة الاستيراد العسكري لم تنخفض ، مما يعني :

ـ استمرار اعتماد اسرائيل على الاستيراد في تأمين حاجتها الى انظمة السلاح المتطورة .

ـ ان جزءا مهما من منتجات الصناعة العسكرية الموجهة للتصدير يعتمد على مدخولات مستوردة .

٢٥ ـ تبين من البيانات الخاصة بالقطاع العسكري ، ان هذا القطاع يساهم مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي ، وخاصة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تصدير الاسلحة ، كما ان حجم القوة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية لا نظير لها في المؤسسات المدنية ، باستثناء المشروعات الاقتصادية التابعة للهستدروت .

وفي ضوء هذه المعطيات ، فإن كل هزة في وضع المؤسسة العسكرية ، مثل اجراء تقليصات كبيرة في ميزانية الدفاع ، قد تسبب هزات خطيرة جدا في سوق العمل وارتفاع نسبة العاطلين وفي ميزان المدفوعات وفوائض العملة الاجنبية ، مما لا يتوقع معه حاضرا ومستقبلا ، امكانية اجراء خفض حقيقي او جوهري في الميزانية العسكرية .

٢٦ ـ ان درجة العسكرة في اسرائيل من ناحية حجم القوات المسلحة والكادر العسكري ، والصناعة العسكرية ، والمجمع الصناعي العسكري بلغت درجة عالية ، وعليه ، فإن امكانية تقليصها سوف تصطدم بعوائق :

ـ بعضها موضوعي يتصل بدوافع المحافظة على ميزان القوى لصالح اسرائيل .

ـ وبعضها الاخر يعكس مصالح المجمع العسكري الصناعي ونفوذه في اسرائيل .

٢٧ ـ وبالارتباط مع الفقرة اعلاه ، فإن الحضور الواسع والفعال لممثلي المجمع

فكان ذلك فرصة مناسبة لخفض الأنفاق العسكري من الناحية النسبية وليس المطلقة .

٢٤ ـ على الرغم من تطور الصناعة العسكرية ، فإن نسبة الاستيراد العسكري لم تنخفض ، مما يعني :

ـ استمرار اعتماد اسرائيل على الاستيراد في تأمين حاجتها الى انظمة السلاح المتطورة .

ـ ان جزءا مهما من منتجات الصناعة العسكرية الموجهة للتصدير يعتمد على مدخولات مستوردة .

٢٥ ـ تبين من البيانات الخاصة بالقطاع العسكري ، ان هذا القطاع يساهم مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي ، وخاصة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تصدير الاسلحة ، كما ان حجم القوة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية لا نظير لها في المؤسسات المدنية ، باستثناء المشروعات الاقتصادية التابعة للهستدروت .

وفي ضوء هذه المعطيات ، فإن كل هزة في وضع المؤسسة العسكرية ، مثل اجراء تقليصات كبيرة في ميزانية الدفاع ، قد تسبب هزات خطيرة جدا في سوق العمل وارتفاع نسبة العاطلين وفي ميزان المدفوعات وفوائض العملة الاجنبية ، مما لا يتوقع معه حاضرا ومستقبلا ، امكانية اجراء خفض حقيقي او جوهري في الميزانية العسكرية .

٢٦ ـ ان درجة العسكرة في اسرائيل من ناحية حجم القوات المسلحة والكادر العسكري ، والصناعة العسكرية ، والمجمع الصناعي العسكري بلغت درجة عالية ، وعليه ، فإن امكانية تقليصها سوف تصطدم بعوائق :

ـ بعضها موضوعي يتصل بدوافع المحافظة على ميزان القوى لصالح اسرائيل .

ـ وبعضها الاخر يعكس مصالح المجمع العسكري الصناعي ونفوذه في اسرائيل .

٢٧ ـ وبالارتباط مع الفقرة اعلاه ، فإن الحضور الواسع والفعال لممثلي المجمع

العسكري ـ الصناعي في مختلف مستويات صنع القرار ، يجعل من المستبعد ان تفوز اية سياسة يراد منها تقليص دور المؤسسة العسكرية وضغط مستوى انفاقها ، حتى وان لم تكن هناك مبررات امنيـة لاستمرار ارتفـاع الانفاق العسكري ، وقد فشلت حتى الان تلك الدعوات التي طالبت بضرورة تحقيق الالتقاء بين الاقتصاد والامن ، الامر الذي سيترتب عليه استمـرار الانفاق العسكري عند مستوياته المرتفعة ، مع ما يترتب على ذلك من ضغوط تضخمية واستمرار في الاختلالات الهيكلية .

٢٨ ـ ان العامل الحاسم في تحويل فجوات الاختـلالات الداخلية والخـارجية هـو ارتفاع مستوى التدفقات المالية الخارجية بانواعها الثلاثة ، وخصوصا فقرة التحويلات من طرف واحد ، وحيث ان اهم مصادر التدفقات المالية تأتي من الولايات المتحدة ، والمانيا الغربية والحركة الصهيونية العالمية ، (٧٥٪ من اجمالي التدفقات) ، فإن ذلك يؤكد عمق التزام هذه الجهات بأمن اسرائيل او مستقبلها ، وفي الوقت نفسه يؤكد ان المواقف المعلنة لكل من امريكا والمانيا الغربية من القضايا العربية ، هي نـوع من المناورة السيـاسية ، لتجميـد المواقف العربية واحتوائها .

التوصيات : نحو استراتيجية عربية للمواجهة :

بالنظر الى :

١ ـ ان ميزان القوى العسكري (الاقليمي والدولي) لا يسمح بـاعتماد الدول العربية للخيار العسكري في مواجهة الكيان الصهيوني .

٢ ـ ان الاتفاق على استراتيجية عربية موحدة للتحرير مستبعد في الامد المنظور على الاقل ، ولأجل الاستفادة من مواقع الاختلالات الهيكلية في اضعاف الكيان الصهيوني والتأثير في تقليص الهجرة ، وتفجير التناقضـات الاجتماعيـة في داخله ، يرى البحث :

ـ ان اعتمـاد الدول العربيـة استراتيجيـة ثابتـة لمواصلة بنـاء قدراتهـا العسكرية ، ومواصلة عملية التنمية ، وخاصة تنمية القطاع الصناعي ،

دون ان يقترن ذلك بالاعلان عن التمسك بالخيار العسكري ، من شأنه ان يدفع اسرائيل الى مواصلة تخصيص نسب مرتفعة من مواردها للاغراض العسكرية ، وحيث ان اسرائيل تبني ميزان تفوقها العسكري مقارنة باجمالي القدرات العسكرية لدول المواجهة ، فمعنى ذلك ان مواصلتها سباق التسلح سيترتب عليها مزيد من الاعباء التي لا يقوى الاقتصاد الاسرائيلي على تحملها (بضمن ذلك ما يتلقاه من منح وقروض) ، مع ما قد يترتب على ذلك من تفاقم المشكلات الاقتصادية ، الى الحد الذي يمكن معه ان يتدهور مستوى معيشة المستوطنين ، فيرفع ذلك معدل النزوح بينهم .

- ان قيام الدول العربية ، منفردة او عن طريق الجامعة العربية ، وكذلك القوى السياسية غير الرسمية ، بتوفير الدعم المالي والعسكري والاعلامي للمقاومة الفلسطينية ، والحرص على التعامل مع منظمة التحرير بوصفها رمزاً لهوية الشعب الفلسطيني القومية سيؤدي الى :-
- استنزاف اسرائيل عسكريا واقتصاديا .
- تهديد الامن الاجتماعي للمستوطنين .
- تبطئة او ايقاف عمليات الاستيطان الجديدة .
- تقليص معدلات الهجرة ورفع معدلات النزوح .
- تصليب مواقف الجماهير الفلسطينية في الارض المحتلة .
- تضييق العزلة على اسرائيل دوليا .
- الابقاء على القضية الفلسطينية في مواقع الاهتمام الرئيسة للدول الكبرى .
- والمسألة المهمة ، ان اعباء اسرائيل على الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى ، قد تصبح اكبر من المزايا او المصالح التي تؤديها اسرائيل .. واذا حدث مثل هذا الاحتمال ، فسينفتح الطريق :
- امام تسوية تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة .
- او توفر فرصة استئناف الخيار العسكري في مواجهة اسرائيل .

المصــادر

اولا : الوثائق الرسمية والدولية :

1 . Goverment of Israel, Statiscal Abstract of Israel, Central Bureau of Statistics (C. B. S.), Different Issues Covering The Years:

C. B. S. — 1957/ 58

C. B. S. — 1965

C. B. S. — 1966

C. B. S. — 1970

C. B. S. — 1971

C. B. S. — 1972

C. B. S. — 1975

C. B. S. — 1976

C. B. S. — 1977

C. B. S. — 1984

C. B. S. — 1985

C. B. S. — 1986

2 . International Monetary Fund (IMF) Different Issues Covering The Years:

A. IMF, SM, Israel - Recent Economic Development, Different Issues Covering The Years:

— IMF, SM/ 72/ 161, July 10, 1972.

— IMF, SM/ 74/ 162, July 8, 1974.

— IMF, SM/ 75/ 243, October 6, 1975.

— IMF, SM/ 77/ 114, May 19, 1977.

— IMF, SM/ 81/ 97, May 1, 1981.

— IMF, SM/ 85/ 129, May 10, 1985.
— IMF, SM/ 86/ 96, May 8, 1986.

B. — IMF, SM, Israel - Article Consultations, Different Issues Covering The Years:

— IMF, SM/ 58/ 11, February 3, 1958
— IMF, SM/ 62/ 9, February 8, 1962
— IMF, SM/ 63/ 61, June 14, 1963
— IMF, SM/ 64/ 86, October 30, 1964
— IMF, SM/ 66/ 52, April 29, 1966
— IMF, SM/ 77/ 109, May 12, 1977
— IMF, SM/ 85/ 118, April 26, 1985
— IMF, SM/ 87/ 94, April 23, 1987

C. IMF, International Financial Statistics, Year Book, for the Years:

— 1986
— 1987

3. World Bank, World Development Report, Washington, D. C. 1987.

4. U. S. Assistance to the State of Israel, Prepared by the Staff of the U. S. General Accounting Office, 1983.

5. The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, Garden City Press Ltd., Letchworth, 1985/ 1986.

ثانيا : المصادر باللغة العربية :

آ ـ الكتـــب :

١ ـ د .احمد جامع ـ اقتصاديات الدخل القومي ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٦٦ .

٢ ـ د . احمد جامع ـ مبادىء الاقتصاد ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٥ .

٣ ـ د . احمد جامع ـ النظرية الاقتصادية الكلية ـ الجزء الثاني ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٣ .

٤ ـ اريك رول ـ تاريخ الفكر الاقتصادي ـ ت . راشد البراوي ـ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٦٨ .

٥ ـ اوسكار لانجه ـ الاقتصاد السياسي ـ ت . وتعريب د . محمد سلمان حسن ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦٧ .

٦ ـ ج . آكلي ـ الاقتصاد الكلي ـ الجزء الاول ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـ ت . سلمان عطية ـ مطبعة جامعة الموصل ـ ١٩٨٤ .

٧ ـ ج . آكلي ـ الاقتصاد الكلي ـ الجزء الثاني ـ وزارة التعليم العالي ـ والبحث العلمي ـ ت . سلمان عطية ـ مطبعة جامعة الموصل ـ ١٩٨٤ .

٨ ـ د . اسماعيل محمد هاشم ـ التحليل الكلي والدورات التجارية ـ دار الجامعات المصرية ـ الاسكندرية ـ ١٩٧٣ .

٩ ـ ايرينا م . اسادتشايا ـ الكينزية الحديثة .. تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد ـ ت . د . عارف دليلة ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٩ .

١٠ ـ اكرم زعيتر ـ القضية الفلسطينية ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ط ٣ ـ ١٩٨٦ .

١١ ـ د . اميل توما ـ الصهيونية المعاصرة ـ الدار العربية للنشر والتوزيع ـ عمان . ١٩٨٢

١٢ ـ آريه شليف ـ خط الدفاع في الضفة الغربية ـ ت . غازي السعدي ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٥ .

١٣ ـ الوف هوربين و « آخرون » ـ هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ـ ت . غازي السعدي ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٣ .

١٤ ـ اليشاع افرات ـ توزيع السكان ـ ورد في كتاب ـ اسرائيل حتى عام ٢٠٠٠ ـ

داراساف ـ تل ابيب ـ ١٩٧٩ ـ ت . م ب م .
١٥ ـ د . انطوان منصور ـ اقتصاد الصمود ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٨٤ .
١٦ ـ انطوان زحلان ـ العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي الاسرائيلي ـ اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٨١ .
١٧ ـ الفريد ليلنتال ـ الاخطبوط الصهيوني ـ ت . محمد الحسيني ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٩٧٩ .
١٨ ـ د . باسل البستاني ـ الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٨٥ .
١٩ ـ بول فندلي ـ من يجروء على الكلام ـ شركة المطبوعات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٥ .
٢٠ ـ بيتر روبنغان و « آخرون » ـ الولايات المتحدة في الثمانينات ـ معهد هوفر للشؤون الدولية ـ ت . م ب م . ج ٢ .
٢١ ـ جون منركنز ـ النظرية العامة في الاقتصاد ـ ت . نهاد رضا ـ مؤسسة مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ١٩٦٢ .
٢٢ ـ جاك سوبلسا ـ جغرافية التسلح ـ دار نشر ماسون ـ باريس ـ ١٩٨١ ـ ت . م ب م .
٢٣ ـ والاس بيترسون ـ الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ـ ت . صلاح دباغ ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ١٩٦٨ .
٢٤ ـ د . سامي خليل ـ النظريات والسياسات النقدية والمالية ـ شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ـ الكويت ـ ١٩٨٢ .
٢٥ ـ حسين ابو النمل ـ الصناعة الاسرائيلية ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٩ .
٢٦ ـ حمدان بدر ـ دور منظمة الهاغاناه في انشاء اسرائيل ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٥ .
٢٧ ـ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٧٣ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٧٦ .
٢٨ ـ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٧٤ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٧٧ .

٢٩ ـ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٧٥ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٧٨ .
٣٠ ـ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٨٢ ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٥ .
٣١ ـ المعهد العربي للتخطيط ـ التضخم في العالم العربي ـ بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت في آذار ١٩٨٥ ـ دار الشباب للنشر ـ الكويت ـ ١٩٨٦ .
٣٢ ـ مركز البحوث والمعلومات ـ ابعاد المشكلة الديمقوغرافية في الكيان الصهيوني ومخاطرها ـ بغداد ـ ١٩٨٤ .
٣٣ ـ محمد زكريا عيتاني ـ الاتفاقية اللبنانية ـ الاسرائيلية وخطرها على الاقتصاد الوطني ـ دار المسيرة ـ بيروت ـ ١٩٨٤ .
٣٤ ـ د . محمود عباس (ابو مازن) ـ قنطرة الشر .. اسرائيل طريق الامبريالية الى العالم الثالث ـ دار الكرمل للنشر والتوزيع ـ عمان ـ ١٩٨٤ .
٣٥ ـ مجموعة مؤلفين ـ المشروع الصهيوني في الفكر والتطبيق ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ ١٩٨٣ .
٣٦ ـ موشه سيكرون و « آخرون » ـ اسرائيل عام ٢٠٠٠ ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٦ .
٣٧ ـ محمد حسنين هيكل ـ خريف الغضب ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت ـ ط ١٢ ـ ١٩٨٥ .
٣٨ ـ مارك هيلر و « آخرون » ـ التوازن العسكري في الشرق الاوسط ـ مركز الدراسات الستراتيجية ـ جامعة تل ابيب ـ ت . م ب م ـ ١٩٨٤ .
٣٩ ـ د . لبيب شقير ـ تاريخ الفكر الاقتصادي ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة ـ بدون تاريخ .
٤٠ ـ مركز الدراسات العربية ـ قراءة تحليلية في الخطة الامريكية للمساعدات العسكرية والاقتصادية للدول العربية واسرائيل لعام ١٩٨٥ ـ لندن ـ ١٩٨٤ .
٤١ ـ سمير جبور ـ مخططات اسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفردة

ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٨٠ .

٤٢ ـ ستيفن . أي . روسن ـ الجغرافية العسكرية والتوازن العسكري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ معهد ليونارد ديفينس ـ الجامعة العبرية ـ القدس ـ ت . م ب م ـ ١٩٧٧ .

٤٣ ـ د . عمرو محيي الدين ـ التخلف والتنمية ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٧ .

٤٤ ـ د . عمرو محيي الدين و « آخرون » ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد ـ ١٩٨٣ .

٤٥ ـ د . فؤاد حمدي بسيسو ـ الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٤ .

٤٦ ـ د . فؤاد مرسي ـ الاقتصاد السياسي لاسرائيل ـ دار الوحدة ـ بيروت ـ ١٩٨٣ .

٤٧ ـ د . صقر احمد صقر ـ النظرية الاقتصادية الكلية ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت ـ ١٩٧٧ .

٤٨ ـ د . فتح الله ولعلو ـ الاقتصاد السياسي .. مدخل للدراسات الاقتصادية ـ دار الحداثة ـ بيروت ـ ١٩٨١ .

٤٩ ـ د . رمزي زكي ـ بحوث في ديون مصر الخارجية ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ـ ١٩٨٥ .

٥٠ ـ د . رمزي زكي ـ الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة ـ كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ـ الكويت ـ ١٩٨٥ .

٥١ ـ د . رمزي زكي ـ الديون والتنمية ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ ١٩٨٥ .

٥٢ ـ د . رمزي زكي ـ ازمة الديون الخارجية .. رؤية من العالم الثالث ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٧ .

٥٣ ـ رضى سلمان و « آخرون » ـ اسرائيل وتجربة حرب لبنان ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ قبرص ـ ١٩٨٦ .

٥٤ ـ رفيق شاكر النتشة ـ الاستعمار وفلسطين .. اسرائيل مشروع استعماري ـ دار الجليل للنشر ـ عمان ـ ١٩٨٤ .

٥٥ ـ شريف جويد العلوان ـ تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني ـ دار واسط ـ بغداد ـ ١٩٨٢ .

٥٦ ـ شارلس ليفنسون ـ التضخم العالمي والشركات متعددة الجنسية ـ ترجمة د . سهام الشريف ـ وزارة الثقافة والارشاد القومي ـ دمشق ـ ١٩٧٦ .

٥٧ ـ خالد عايد ـ الاستعمار الاستيطاني في المناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ ١٩٨٦ .

٥٨ ـ د . يوسف الصائغ ـ الاقتصاد الاسرائيلي ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ـ ط ٢ ـ ١٩٦٦ .

ب ـ الدوريات والصحف :

١ ـ أمنون روبنشتاين ـ سنة ١٩٨٢ .. سنة الانهيار الاقتصادي ـ هـا آرتس ـ الاعداد : ٧ و٩ و١٠ و١٢ / ١ / ١٩٨٣ .

٢ ـ د . ابراهيم عويس ـ اقتصاد اسرائيل والتزاماتها العسكرية ـ مجلة شؤون امريكية / عربية ـ عدد ٨ ـ ربيع ١٩٨٤ ـ ت . م ب م .

٣ ـ الادارة العامة لشوؤن فلسطين ـ جامعة الدول العربية ـ منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل ـ مجلد صامد ـ عدد ٥٤ / ١٩٨٥ .

٤ ـ ايتان شيشنسكي ـ الازمة الاقتصادية في اسرائيل ومخاطرها على الديمقراطية ـ مجلة كيفونيم ـ ١٩٨٤ ـ ت . م ب م .

٥ ـ ارئيل شارون ـ الخطاب الذي لم يلق ـ معاريف ـ ١٨ / ١٢ / ١٩٨١ .

٦ ـ ارئيل شارون ـ مشكلات اسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات ـ معاريف ١٨ / ١٢ / ١٩٨١ .

٧ ـ العقيد آ. ايلون ـ امن اسرائيل القومي خلال ٣٥ سنة من عمرها ـ سكيراه حودشيت ـ شباط / آذار ١٩٨٣ .

٨ ـ اسحاق رابين ـ مشكلات امن اسرائيل في الثمانينات ـ معراخوت ـ العدد ٢٧٠ ـ ٢٧١ ـ تشرين اول ١٩٧٩ .

٩ ـ ايمارك هاتفيلد ـ السياسة الامريكية في الشرق الاوسط .. برنامج للفشل ـ مجلة شؤون امريكية / عربية ـ عدد ٧ ـ شتاء ٨٣ / ١٩٨٤ ـ ت . م ب م .

١٠ ـ اساف رازين ـ اثر حرب لبنان في الاقتصاد الاسرائيلي ـ رفاعون لكلكلاه ـ العدد

١١٤ ـ ايلول .

١١ - بنحاس عنباري ـ حرب سلامة الضفة ـ عل همشمار ـ ٥ / ٦ / ١٩٨٥ .

١٢ - بديعوت احرنوت ـ من بعدنا الطوفان ـ ٤ / ٨ / ١٩٨٥ ـ ت . م ب م .

١٣ - بديعوت احرنوت ـ ميزانيات الابحاث والتطوير ـ ٤ / ٨ / ١٩٨٥ .

١٤ - بديعوت احرنوت ـ ٢ / ٤ / ١٩٨٦ .

١٥ - جاد يعقوبي ـ حقائق بسيطة حول التضخم والديمقراطية في اسرائيل ـ بديعوت احرنوت ـ الملحق الاسبوعي ـ ٢٦ / ٧ / ١٩٨٥ .

١٦ - مجلة جوديزم ـ صورة اسرائيل في الذكرى ٣٦ ـ الولايات المتحدة ـ صيف ١٩٨٤ ـ ت . م ب م .

١٧ - جوئيل بينين ـ اسرائيل .. الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية ـ مجلة المستقبل العربي ـ العدد ٩ / ١٩٨٦ .

١٨ - جيمس ايفرست كاتز ـ اتجاهات ومضامين انتاج الاسلحة خارج فعاليات الدول الكبرى ـ المؤتمر السنوي لمجلة الدفاع والشؤون الخارجية ـ نيسان ـ ١٩٨٤ ـ ت . م ب م .

١٩ - جدعون عيشت ـ ثمن الحرب ـ بديعوت احرنوت ـ ملحق خاص ـ ٣١ / ٥ / ١٩٨٥ .

٢٠ - دافيد كوخاف ـ نفقات الامن واثرها على الاقتصاد الاسرائيلي ـ معراخوت ـ العدد ٢٢٨٧ ـ حزيران ـ ١٩٨٣ .

٢١ - دوف جنحوفسكي و « آخرون » ـ اقتصاد اسرائيل سنة ١٩٨٤ ، ثلاثة سيناريوهات ـ بديعوت احرنوت ـ ٢ / ١٢ / ١٩٨٣ .

٢٢ - الدار العربية للنشر والترجمة نشرة دراسات ـ هل تنقذ حكومة الوحدة الوطنية الاقتصاد الاسرائيلي الملتهب ـ العدد صفر ـ ١٩٨٧ .

٢٣ - العميد دوف تماري ـ الهجوم من خلال انعدام الخيار ـ دافار ـ ١٦ / ٩ / ١٩٨٣ .

٢٤ - ها آرتس ـ ٣١ / ٣ / ١٩٨٦ .

٢٥ - زئيف شيف ـ ضوء جديد على الخطر الديموغرافي ـ ها آرتس ٨ / ٦ / ١٩٨٧ .

٢٦ - زئيف بليتسر ـ فوز آخر بالنقاط ـ عل همشمار ـ ٦ / ٤ / ١٩٨٦ .

٢٧ - حزقيل درور ـ نظرة من خلال تعقيدات السياسة الاسرائيلية بعد بيغن ـ مجلة

بوليتكل كورترلي ـ الربع الاول ـ لندن ـ ١٩٨٤ ـ ت . م ب م .

٢٨ ـ حاييم بن شاحر ـ المساعدة الامريكية .. كيف ضللنا الطريق ـ ها آرتس ـ ٢٦ / ١١ / ١٩٨٢ .

٢٩ ـ حاييم بركائي ـ يوم الغفران للاقتصاد الاسرائيلي ـ عكسيم ـ ملحق معاريف للاقتصاد والمال .

٣٠ ـ طوبيا شيموكي ـ سنشعر بالثمن الاقتصادي الرهيب للحرب ـ دافار ـ ٢٧ / ٦ / ١٩٨٥ .

٣١ ـ يتسحاق زايغر ـ المساعدات لاسرائيل والمصالح الامريكية ـ ها آرتس ـ ١٥ / ٨ / ١٩٨٤ .

٣٢ ـ ياريخ طل ـ مدافع بدلا من الزبدة ـ ها آرتس ـ ٢٨ / ٦ / ١٩٧٢ .

٣٣ ـ يشعيا هوبن ـ بورات ـ اسرائيل سنة ٢٠٠٠ ـ بديعوت احرنوت ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٧ .

٣٤ ـ يعقوب شينيان ـ هل يمكن تحقيق ازدهار اقتصادي بوساطة تكنولوجيا تعتمد على العلم ـ بديعوت احرنوت ـ ٢٧ / ٨ / ١٩٨٥ .

٣٥ ـ يورام بن ـ بورات ـ الانقلاب الذي لم يحدث .. الايديولوجية والسياسة الاقتصادية ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ ـ معاريف ـ ٥ / ٧ / ١٩٨٣ .

٣٦ ـ يهودا فالخ ـ اتجاهات في تطور نظرية الامن الاسرائيلية ـ سكيراه حودشيت ـ ٥ / ٥ / ١٩٨٧ .

٣٧ ـ اللواء يسرائيل طل ـ ملاحظات على هامش ندوة امن اسرائيل في الثمانينات ـ معراخوت ـ العدد ٢٧٠ ـ ٢٧١ ـ تشرين ١٩٧٩ .

٣٨ ـ كريتون زوكوس ـ المضامين العسكرية والاقتصادية والسياسية لمشروع طائرة لافي ـ مجلة اكزيكتيف انتلجنس ريفيو ـ ١٢ / ٥ / ١٩٨٣ .

٣٩ ـ موشيه سمدار ـ منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل ـ مجلة رفاعون لكلكلاه ـ عدد ١٢١ / ١٩٨٤ .

٤٠ ـ مساعدات امريكية للديون الاسرائيلية ـ مجلة ميدل ايست ماركتس ـ ت ٢ ـ ت . م ب م .

٤١ ـ مصطفى الحسيني ـ الجيش الاسرائيلي بين التقليص الكمي والتدني النوعي ـ الملف ـ ايار ـ قبرص ـ ١٩٨٦ .

٤٢ - موشيه ليساك ـ الجيش والمجتمع ونظام الحكم في اسرائيل ـ سكيراه حودشيت ـ شباط / آذار ـ ١٩٨٣ .

٤٣ - ستيفن برودبنت ـ الكترونيات الدفاع ـ مجلة جينزديفنس الاسبوعية ـ مجلد ١ ـ عدد ١٦ ـ ٧ / ٧ / ١٩٨٤ ـ ت . م ب م .

٤٤ - عوديد ينون ـ استراتيجية لاسرائيل في الثمانينات ـ كيفونيم ـ عدد ١٤ ـ شباط ١٩٨٢ .

٤٥ - عوديد ليفتان ـ انعكاسات حرب الايام الستة على الاقتصاد الاسرائيلي ـ سكيراه حودشيت ـ ٥ / ٥ / ١٩٨٧ .

٤٦ - عل همشمار ـ ٢١ / ٢ / ١٩٨٦ .

٤٧ - الصناعات العسكرية الاسرائيلية ـ جينزديفنس ـ عدد ١٦ ـ ٧ / ٧ / ١٩٨٤ . ت . م ب م .

٤٨ - الفايننشال تايمز ـ لندن ـ ٢٥ / ٨ / ١٩٨٥ . ت . م ب م .

٤٩ - روبرت اي . هاركفي . دروس الحرب الاخيرة .. منظور مقارن ـ المجلة الفصلية للعالم الثالث ـ المجلد السادس ـ العدد الرابع ـ لندن ـ تشرين الاول ١٩٨٤ ـ ت . م ب م .

٥٠ - رؤوبين لامنداني ـ النزوح عن اسرائيل ـ رفاعون لكلكلاه ـ مجلد ٣٠ ـ عدد ١١٦ ـ نيسان ١٩٨٣ .

٥١ - رؤوبين فدهتسور ـ الاقتصاد والامن القومي ـ ها آرتس ـ ٤ / ١١ / ١٩٨٥ .

٥٢ - رؤوبين ـ المركب الصناعي ـ العسكري في اسرائيل ـ ها آرتس ـ ١٣ و١٥ / ٨ / ١٩٨٤ .

٥٣ - نحميا شطرسلو ـ نفقات الامن .. حل آخر ـ ها آرتس ـ ١٦ / ٨ / ١٩٨٤ .

٥٤ - شاركانسكو ـ التضخم الاسرائيلي .. سياسات للمفهوم الاقتصادي الجيروزالم كوارتلي ـ معهد الشرق الاوسط ـ القدس ـ عدد ٣٦ ـ ١٩٨٥ ـ ت . م ب م .

٥٥ - شلومو نكديمون ـ ستون شخصا عرفو السر حول فحوى المحادثات بين سفيري اسرائيل والاتحاد السوفيتي ـ بديعوت احرنوت ـ الملحق الاسبوعي ـ ٢٦ / ٧ / ١٩٨٥ .

٥٦ - شاي فيلدمان - تدمير وقصف اوزيراك - الامن الدولي - جامعة هارفارد - كامبردج - الجزء السابع - عدد ٢ - خريف ١٩٨٢ - ت . م ب م .
٥٧ - شاؤول راماتي - الماء .. الحرب والسلام - جيروزالم - ١٢ / ٥ / ١٩٨٥ .
٥٨ - تسفي كاسيه - من التضخم للانكماش والعودة الى النمو - عل همشمار - ٥ / ٣ / ١٩٨٦ .
٥٩ - تسفي لاينر - الغايات السياسية والاهداف العسكرية لحروب اسرائيل - دافار - ٢٢ / ٤ / ١٩٨٣ .
٦٠ - ستانيباخ - سياسة بون في الشرق الاوسط والخليج - المؤتمر الاوربي - شباط ١٩٨٣ - بروكسل - ت . م ب م .
٦١ - تسفي لاينر - عنصر النوعية في سباق القوة الاسرائيلي - العربي في الثمانينات - معراخوت - عدد ٢٨٦ - شباط ١٩٨٣ .
٦٢ - تمار غوجنسكي - عرابو التضخم - ها آرتس - ١٣ / ١١ / ١٩٨٤ .
٦٣ - تيل لندغمان - الصراع في الكونكرس حول مستويات المساعدة الى اسرائيل - مجلة شؤون العرب الامريكية - شتاء ١٩٨٢ / ١٩٨٣ - ت . م ب م .
٦٤ - غدعون الون - تقرير سنوي للضمان الاجتماعي - ها آرتس - ١٧ / ١ / ١٩٨٤ .
٦٥ - غابي شيفر - سياسة جمع التبرعات من اجل اسرائيل - غيشر - عدد ١٠ - ١ / ٢ / ١٩٨٤ .

ثالثا : المصادر باللغة الانكليزية

ـ الكتـــــب :

1. Don Patinkin, The Israel Economy: The First Decade, Jerusalem Post Press Jerusalem, 1960.
2. Amos Perlmuter, The Military and Polititcs in Israel, Frank Cass and Company Limited, London, Second Editon, 1977.
3. Eliyahu Kanovsky, The Economic Impact of the Six - Day War, Preager Publishers, U. S. A. 1970.
4. Colinlegum and Others, Middle East Contemporary Survey, The Shiloah Center, Tel - Aviv University, Holmes and Meier Publishers, Inc. U. S. A. 1984.
5. Howard Pack, Structural Change and Economic Policy in Israel, Yale University Press, U. S. A. 1971.
6. Mohamed El - Khawas/ Samir Abed Rabbo, American Aid to Israel: Nature and Impact, Amana Books, U. S. A. 1984.
7. U. N. Statistical office, A System of National Accounts and Supporting Tables, Series F. No. 2, New York, P. 13.
8. Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, 3 rd. Edition, Harcourt Brace Jovanovich, Inc. U. S. A. 1974.
9. Paul Wonnacott/ Ronald Wonnacott, An Introduction to Macroeconomics, Mc Graw - Hill Book Company, U. S. A. 1979.
10. William Baumol/ Alan S. Blinder, Economics, Harcourt Brace Jovanovich, Inc. U. S. A. 1982.
11. David Horowitze, The Economic of Israel, Pregamon Press, London, 1967.
12. The Shilah Center for Hiddle Eastern and N. African Studies, Tal - Aviv University, 1984.

ب ـ الدوريـــات :

1. Augusto-Varas, Economic Impact of Military Spending, Disarmament Review of the United Nations, Vol. IX. No. 3, 1986.

2. Gerald M. Steinberg, Indigenous Arms Industries and Dependence, The Case of Israel, Defence Analysis, Vol. II, No. 4, December, U. K. 1986.

3. Tunde Adeniran, The Relationship Between Disarmament and Development, Disarmament Review, U. N. Vol. IX, 1986.

4. The Middle East and N. Africa, Europa Publications Limited, London, for The Years:

— 1967 - 1968

— 1968 - 1969

5. Quarterly Economic Review, Annual Supplement, Different Issues Covering The Years:

— 1964, 1965, 1969, 1970, 1971

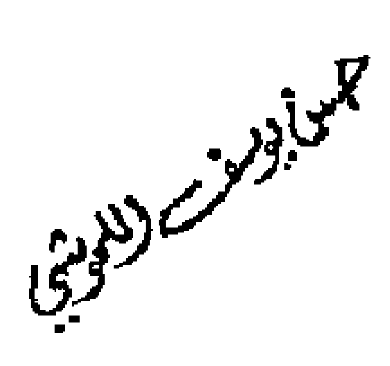
6. IMF Survey, Israeli Adjustment Program Cuts Inflation, September 14, 1987.

ملاحظـــة :

اعتمد البحث بالنسبة للدوريات والصحف العبرية على الترجمات الصادرة من : -

ـــ دار الجليل للنشر ـ عمان .

ـــ نشرة « الملف » الصادرة عن مؤسسة المنار قبرص .



طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

حسن يوسف اللويشي

حسن يوسف اللويشي

حسن يوسف اللويشي

وزارة الثقافة والاعلام

دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد ١٩٨٩

الغلاف رياض عبد الكريم

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

السعر ثلاثة دنانير ونصف